دكتور يوسف القرضاوي

حتمية الحل الإسلامي
(١)

الحلول المستوردة
وكيف جنت على أمتنا

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية . عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

الطبعة الخامسة

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

طبع بالمطبعة الفنية ت ٣٩١١٨٦٢

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله .. والصلاة والسلام على رسوله وعلى آله وصحبه ومَن اتبع هداه .

وبعد ...

فليس أبغض إلى نفسى من استعمال الكلمات التى تلوكها ألسنة الماركسيين وتبتذلها أقلامهم ، وتروج فى صحفهم وكتبهم ونشراتهم .

ومن ذلك كلمة « الحتمية » التى تكاد تكون عنواناً لمذهبهم ، وعَلَماً على اتجاههم الذى قد يسمى « الحتمية التاريخية » .

ولكنى استعملتُ هذه الكلمة « حتمية الحل الإسلامى » من باب « المشاكلة » كما يقول علماء « البديع » فى البلاغة العربية . على نحو ما جاء فى القرآن من مثل قوله تعالى : ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ﴾ [1] .. ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ [2] ، ﴿ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [3] . فوصف الله سبحانه بالمكر والخداع والاستهزاء لم يكن إلا مشاكلة ومقابلة لوصف المنافقين بهذه الأوصاف .

وكذلك استعملتُ هنا لفظ « الحتمية » مشاكلة ومقابلة للذين ينادون فى عالَمنا العربى بما سموه « حتمية الحل الاشتراكى » .

ولا أعنى بحتمية شىء ما أنه سيقع لا محالة ، فإن هذا تهجم سخيف على المجهول ، لا على الإيمان فحسب ، بل على العلم أيضاً ، فعلم القرن العشرين

---

(١) الأنفال : ٣٠ . (٢) النساء : ١٤٢ (٣) البقرة : ١٤ - ١٥

يعرف « الاحتمالات » أكثر مما يعرف « الحتميات » ، حتى نتائج العلوم الطبيعية نفسها غدت فى نظر العلم اليوم تقريبية لا يقينية . وهذا ما اعترف به أقطاب العلم أنفسهم [١] .

إن قولنا بحتمية أمر ما ، لا يعنى الإخبار بما سيقع حتماً ، بل يجب أن يقع .. أو بما تدل الظواهر وطبيعة الأشياء والأحداث أنه ضرورى الوقوع ، وهذا هو الذى نملكه باعتبارنا بَشر نحترم أنفسنا وعقولنا .

والذين يعتنقون مبدأ « الحتمية التاريخية » وينادون بحتمية « التطور » لا ينتظرون حتى يأتى التطور ، بل يعملون ويكافحون ، ويتخذون كل الوسائل والأساليب - مشروعة وغير مشروعة - للوصول إلى مآربهم ، فلماذا لا يريحون أنفسهم من مشقة العمل حتى يوافيهم التطور المحتوم إن كانوا صادقين ؟

فأنا - وإن استعملتُ لفظ « الحتمية » - لا أريد منه ما يريده الماركسيون من الحتمية التاريخية ، فالحتمية بهذا التفسير خطأ يخالف الصواب من ناحية ، ووهم يخالف الواقع من ناحية أخرى ، وقد بيَّنت الأحداث التى وقعت بعد ماركس . أن « ماركس » قد أخطأ الحساب ، وأن حتمياته لم تتحقق كما ظن ، بل وقع ما يخالفها ، كما بيَّن ذلك الدارسون للماركسية .

إنما أردتُ من الحتمية أن كل الظروف والملابسات والوقائع - فى بلادنا العربية خاصة ، وفى عالمنا الإسلامى عامة ، لمن درسها دراسة علمية موضوعية - تحتم السير إلى الحل الإسلامى ، بعد أن فشلت كل الحلول المستوردة وتخبطت كل الأنظمة المصطنعة ، وباءت بالعجز والخيبة كل المذاهب والاتجاهات ، ليبرالية واشتراكية ، وأصبح تغييرها أمراً لا مفر منه .

وهذا ما أحسَّت به جماهيرنا العربية المؤمنة ، ونادت به ، بعد نكبة يونية (حزيران) ١٩٦٧ : أن لا حل ولا علاج إلا بالعودة إلى الإسلام .

---

(١) انظر كتاب « الإيمان والحياة » للمؤلف ص ٣٣١ - ٣٣٣

إن أهدافنا السياسية الكبرى – فى العالم العربى كمثال – لم تتحقق ، ولم نقترب منها بل زدنا عنها بُعداً .

فالأمل فى الوحدة العربية قد ضعف نتيجة للخلاف العقائدى بين المحافظين من دعاة اليمين ، والثوريين من دعاة اليسار ، وهو خلاف لا يُرجَى زواله إلا بزوال هذه الأفكار الدخيلة نفسها ، من يمين ويسار . ومعذرة للقارىء من استعمال هذه التسميات الدخيلة التى لم تنبت فى تربتنا . بل إن اليساريين الثوريين من العرب الذين ينتمون إلى حزب عقائدى سياسى واحد . لم يستطيعوا أن يتحدوا فيما بينهم ، بعد وثوبهم على الحكم فى بلدين متجاورين ، رغم وحدة الشعارات واللافتات ، التى ثبت عجزها أمام اختلاف الولاءات والارتباطات ، واختلاف المطامع والشهوات .

وقضية فلسطين لم تُحَل ولم تقترب من الحل ، بل زادت تعقيداً ، نتيجة للحرب التى قادها الثوريون العرب فى ٥ يونية (حزيران) ١٩٦٧ ، وكانت عاقبتها ما نعلم : نكبة أدهى وأمرّ من النكبة الأولى (١٩٤٨) ، وبعد تسعة عشر عاماً منها ، مضت فى التأهب والاستعداد ليوم الثأر ، ويوم التحرير ، فلما جاء اليوم الموعود ، لم نجد وراء الأكمة شيئاً ، ولم نجد تحت القبة « شيخاً » كما يقولون ، وصدق على العرب المثل القائل : « أطال الغيبة وأتانا بالخيبة » !

وهكذا فشلت الثورية اليسارية العربية فى سنة ١٩٦٧ ، كما فشلت من قبلها الليبرالية اليمينية العربية فى سنة ١٩٤٨

وقضية الحرية السياسة فى العالم العربى فى أزمة آخذة بالخناق ، سواء فى ذلك البلاد التى تتخذ شكل النظام الديمقراطى الدستورى ، والبلاد التى تتخذ النظام الاشتراكى الثورى ، وإن كانت الثانية أشد ضغطاً على الحريات وأكثر فتكاً بها ووأداً لها ، بناء على فلسفة الاشتراكية وتراثها العالمى فى سلب الحرية السياسية باسم الحرية الاجتماعية ، وبغير ذلك من المبررات والأسماء التى لا تعجز عن اصطناعها !

وكذلك قضية الرخاء والازدهار الاقتصادى ، لم تتم على النحو الذى كان

مرجواً منها ، فلا تزال الطبقات الفقيرة فى مجتمعنا ، تشكو العوز والفاقة وضيق العيش وغلاء الأسعار ، وعدم تكافؤ الفرص ؛ وكل الذى حدث فى بعض البلاد ، أن زالت طبقة مترفة قديمة وورثتها طبقة جديدة مثلها أو أسوأ منها .

وهكذا لم تشبع الجماهير من جوع ، ولم تأمن من خوف .

أما أمراضنا الأخرى من بلبلة الفكر ، وسوء الأخلاق ، وفساد الذمم ، وضعف الوازع ، واضطراب الأسرة ، وتفكك المجتمع ، وما شابه ذلك فحدِّث عنه ولا حَرَج .

كل هذه النتائج تحتم علينا أن نسير إلى الإسلام لنحل به عُقَد حياتنا ، ونعالج به مشكلاتنا ، ونحقق فى ظله أهدافنا الكبرى ، وكفى ما ضاع من عمر أمتنا فى التجارب والتخبطات .

فإذا كنا « عرباً » فهذا الحل هو أليق الحلول بكرامتنا القومية ، لأنه الحل النابع من عقائدنا وتراثنا وأرضنا .

وإذا كنا « مسلمين » فهذا الحل هو مقتضى إسلامنا ، وموجب إيماننا ، ولا يتحقق لنا إسلام ولا إيمان بغير العودة إليه ، والإصرار عليه . فوراءه فلاح الآخرة والأولى .

وإذا كنا بَشراً عقلاء . نأخذ وندع وفقاً لتفكير عقولنا ، واهتداءً بمصلحتنا ، فهذا الحل هو الذى ينادى به العقل المستقل ، والفكر الراشد . وهو – من ناحية منطقية بحتة – الحل الذى لم يُجَرَّب بعد فى ديارنا فى هذا العصر ، فلا بد أن تتاح له الفرصة كغيره ، ليحكم ويسود ، ويوجِّه ويقود . هذا إلى أن أمتنا قد جرّبته من قبل فأتى بأفضل النتائج وأطيب الثمرات .

وإذا كنا نؤمن بالديمقراطية السياسية والنزول على حكم الأغلبية ، فإن جماهير شعوبنا لم تكفر يوماً بعدالة أحكام ربها ، ولم تتخل يوماً عن قرآنها

ومحمدها . لم تشك يوماً فى عظمة إسلامها ، وكل يوم يمر يزيدها إيماناً بخلود هذا النظام الإلهى العادل ، وإحساساً بضرورة العودة إليه [١] .

وإذا كنا نؤمن بمنطق الحوادث وسير التاريخ ، فإن كل مستقرىء للصراع القائم فى ديار العرب والإسلام ، متتبع للعوامل التى تُسيِّر الحوادث وتصنع التاريخ ، يؤكد أن الدور القادم ليس لليسار ولا لليمين ، ولا للثوريين ولا للرجعيين ، من دعاة التبعية للشرق أو الغرب ، بل للإسلام الصحيح ، الشامل المتكامل ، المصفى من الشوائب والزوائد .

بل إن المستقرىء للصراع الدائر فى العالم ، والأزمة الروحية والنفسية التى يمر بها ، والتخبط الاجتماعى الذى يرزح تحته ، والتحلل الخُلُقى الذى يشكو منه عقلاؤه - يهتدى إلى أن الاتجاه الذى لا بد أن يسود العالَم هو الإسلام . فقد أفلس الغرب فى قيادته ، وعجز عن حمل الأمانة . والعالَم اليوم فى حاجة إلى رسالة جديدة تحمل حضارة جديدة ، حضارة عالَمية إنسانية ، أخلاقية ربانية ، لا شرقية ولا غربية ، حضارة تجمع بين الإيمان والعلم ، وتمزج بين المادة والروح ، وتوفق بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع . وليس فى الغرب مَن يحمل هذه الرسالة ، ويؤدى للعالَم هذه الأمانة ، لا فى المعسكر الرأسمالى ، ولا فى المعسكر الاشتراكى ، وكلاهما فرعان لشجرة واحدة ، هى الشجرة الملعونة فى القرآن وفى كل كتب السماء : « شجرة المادية » الخبيثة .

إنما صاحب هذه الحضارة المنشودة ، وهذه الرسالة الموعودة هو الإسلام ..

---

(١) يكفى أن نذكر هنا مثالاً واحداً : إن الذى يقرأ الصحف المصرية بعد تصفية مراكز القوى أو بعضها فى مايو ١٩٧١ ، وإتاحة شىء من الحرية للناس ، ويطالع ما دار فى مناقشات لجان الدستور ، وفى مؤتمرات المحافظات ، وفى كلمات الوفود المؤيدة للتغيير ، والمطالبة بالمزيد من الحريات العامة ، ويستمع إلى آراء المواطنين فرادى وجماعات ، يجد شبه إجماع على ضرورة اتخاذ الشريعة الإسلامية أساساً للقوانين ، واتخاذ القيَم الإسلامية فى الإيمان والأخلاق أساساً للتوجيه . وهذا مع غيبة الحركة الإسلامية رسمياً عن الميدان .

الإسلام الذى أنشأ من قبل خير أمة أُخرجت للناس ، وصنع أمثل حضارة عرفها التاريخ .

بَيْدَ أن الشىء الذى نفتقده وتفتقده البَشرية معنا هو وجود « أمة » تتمثل الإسلام وتمثله ، وتتبناه منهجاً ونظاماً لحياتها ، وتتقدم به إلى العالَم رسالة هداية وإنقاذ .

وقد آن للشعوب العربية والإسلامية أن تتحرر من التبعية للغرب والشرق ، وأن ترفض كل حل مستورد ، وكل منهج دخيل ، وأن تتخذ من الإسلام الصحيح حلاً لمشكلاتها ودستوراً لحياتها .. فقد جاءتهم النُذُر ، وجاءهم من الأحداث والأنباء ما فيه مزدجر .

وآن لقادة هذه الشعوب وحكامها ، وأهل الحل والعقد فيها ، أن يدركوا هذه الحقيقة الكبيرة ، ويعتصموا بالشجاعة الأدبية ، ويعلنوها صريحة مدوية : إننا لسنا عبيداً لليمين ولا لليسار ، ولسنا ذيولاً للرأسمالية ولا للاشتراكية ، ولسنا أتباعاً للشرق ولا للغرب ، إنما نحن مسلمون وكفى . ولا نرضى بغير الإسلام عقيدة ونظاماً ورابطة . وبهذا يصلون حاضر الأمة بماضيها ، ويزيلون التناقض بين واقع الأمة وبين ضميرها وعقيدتها .. وبهذا يستحقون رضوان ربهم وتحية شعوبهم وإعجاب العالَم بهم ، ويفوزون بخيرى الدنيا والآخرة جميعاً : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [١] ..

إن شعوبنا العربية الإسلامية لم تزل خامتها إسلامية ، ولم يزل الإسلام أقوى شىء فى وجودها ، ولم تزل بقلوبها وعواطفها مع الإسلام ، ولكنها فى حاجة إلى القيادة المؤمنة التى تعرف كيف تخاطب هذه الأمة وتحركها وتستخرج أقصى ما فيها من طاقات وإمكانات مذخورة . ويوم توجد سيتغير ميزان القوى فى

---

(١) فصلت : ٣٣

العالَم ويتحول اتجاه التاريخ . وهذا ما يقوله - ويحذِّر منه - الدارسون المتيقظون من الأجانب والمستشرقين .

وآخر ما قرآناه فى ذلك ما كتبه المستشرق البريطانى « مونتجمرى وات » فى جريدة « التايمز » اللندنية - فى مارس سنة ١٩٦٨ - من مقال قال فى نهايته :

« إذا وُجِد القائد المناسب الذى يتكلم الكلام المناسب عن الإسلام ، فإن من الممكن لهذا الدين أن يظهر كإحدى القوى السياسية العظمى فى العالَم مرة أخرى » .

وفى هذا البحث محاولة لبيان جناية الحلول المستوردة - الليبرالية والثورية - على أمتنا ، وكيف عوَّقت نهضتها ، وسارت بها فى غير الاتجاه الصحيح .. كما تُبيِّن ضرورة الاتجاه إلى الحل الإسلامى باعتباره الحل الوحيد لإنقاذ هذه الأمة والحفاظ على وجودها .. ملقياً الضوء على معالم هذا الحل ، ومزاياه وثمراته ، وشروطه . والسبيل إلى تحقيقه . ثم دفع شبهات المرتابين والمشككين فيه . وأخيراً بيان مَن هم أعداء الحل الإسلامى وما دوافعهم لعداوته ، وموقفنا منهم .

وأسأل الله عَزَّ وجَلَّ أن ينفِّع بهذا البحث ، وأن يفتح له العقول والقلوب ، وأن يهيىء لأمتنا من أمرها رشداً . وأن يجعل يومها خيراً من أمسها ، وغدها خيراً من يومها . آمين ..

الدوحة : جمادى الأولى ١٣٩١ هـ - تموز (يوليو) ١٩٧١ م

د . يوسف القرضاوى

* * *

كيف عُزِلَ الإسلامُ عن قيادة المجتمع ؟

● المشكلات المزمنة تجتاح العالم الإسلامى كله :

لا ينكر عاقل أن وطننا العربى الكبير من الخليج إلى المحيط ، وأن وطننا الإسلامى الأكبر من المحيط الهادى - شرقاً - حيث جزر أندونيسيا المسلمة إلى المغرب والسنغال على شاطىء الأطلسى - غرباً - ومن روسيا الآسيوية - شمالاً - إلى أواسط إفريقيا - جنوباً - يعانيان مشكلات متعددة متنوعة : مشكلات مادية وإنسانية ، داخلية وخارجية ، مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وأخلاقية .

وكلها تتطلب الحل ، والحل الحاسم السريع ، فإن مرور الأيام لا يزيدها إلا تفاقماً واستفحالاً ، كالداء الخبيث الذى يتضاعف خطره كلما تأخر علاجه ، وربما أدى إهماله إلى تمكن الداء ، واليأس من الشفاء .

إن أجزاء كثيرة من هذا العالم الفسيح تشكو من سيطرة الأجانب - غير المسلمين - على أرضها ، وتحكمهم فى أهلها ، كفلسطين وكشمير وأريتريا والحبشة وقبرص وبخارى وسمرقند وغيرها من ديار الإسلام .

والأجزاء الأخرى من هذا العالم تشكو من هذا التمزق العجيب والتجزئة المفتعلة ، والحواجز المصطنعة ، التى جعلت من الأمة الواحدة - كما رضى الله لها - أمماً ودولاً - كما شاء الاستعمار - يجافى بعضها بعضاً ، بل يضرب بعضها وجوه بعض . حتى لترى بعضهم يقف مناصراً لأعداء المسلمين ضد المسلمين ، استجابة لنعرات جاهلية ، أو خضوعاً لسياسة استعمارية غربية أو شرقية .

والناس داخل هذا العالم الإسلامى يشكون ويتوجعون : الكبير يشكو ، والصغير يشكو ، والمثقف يشكو ، والأمى يشكو ، والطبقات كلها تشكو ، والشعوب كلها تشكو .

أجل .. تشكو شعوبنا تخلفاً فى العلم ، وتخبطاً فى السياسة ، واضطراباً فى الاقتصاد ، وتفككاً فى الاجتماع ، وتدهوراً فى الأخلاق ، وبلبلة فى الأفكار ، وزعزعة فى العقائد ، وضعفاً فى التربية ، وخواء فى الروح ، واختلافاً فى الصفوف : اختلافاً على الغايات والأهداف ، فضلاً عن الوسائل والطرائق .

وقد كشفت النكبة الأخيرة [1] - التى يخفف بعض الناس من مرارة وقعها فيسمونها « نكسة » - عن هذا الفساد العريض ، والانحلال المتغلغل فى كيان الأمة ، والضعف الكامن فى كل جوانبها . وعادة الجسم العليل أن تبرز كوامن علَّته لأدنى وعكة تصيبه ، فتخور قواه ، وتنهار صحته ، ولا يجد قدرة على الصمود والمقاومة لأضعف « الميكروبات » ، وإن كان فى ظاهره مغنياً باللحم والشحم .

* *

● أين الحل ؟

والسؤال الآن ، الذى يجول فى كل فكر ، ويجرى على كل لسان ، ويتحدث به كل منتدى : ما العلاج الناجع لهذه الأدواء المزمنة ؟ وما الحل الحاسم لهذه المشكلات جميعاً ؟

إن اليأس من وجود حل حاسم ومن دواء ناجع ، والاكتفاء بالحوقلة والاسترجاع ، وإبداء الأسف - الشديد - على ما انتهت إليه حال العرب والمسلمين ، دون البحث عن الحل ، والتفتيش عن العلاج - إنما هو هروب من الواقع ، وفرار من الزحف ، ومناقضة لطبيعة الإيمان . التى لا يعرف اليأس إليها سبيلاً فـ ﴿ إِنَّهُ لاَ يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [2] ..

---

(١) نكبة ٢٥ صفر ١٣٨٧ - ٥ يونيه (حزيران) ١٩٦٧

(٢) يوسف : ٨٧

لقد علّمتنا تجاربنا وأمثالنا : أن « كل عقدة لها حلاّل » وعلّمنا ديننا ونبينا : أن اللّه ما خلق داءً إلا خلق له دواء . علمه مَن علمه وجهله مَن جهله . وهذا يُطبَّق على الأدواء المعنوية . كما يُطبَّق على الأدواء الحسية ، لهذا كان لزاماً على كل ذى رأى وفطنة ، وكل ذى علم وخبرة ، أن يتقدم بما عنده من حل ، وما لديه من علاج ، حتى نرى أى الحلول أجدى وأنجع ، وأليق بنا وأولى .

* *

● الحل الطبيعى والحلول المصطنعة :

والحلول التى تقوم فى عالمنا العربى والإسلامى ، لعلاج أدوائنا المادية والمعنوية ، وللتخلص من التناقض والعقد التى يعانيها هذا الجيل فى حياته الفكرية والروحية والاجتماعية ، نستطيع أن نحصرها فى حلول ثلاثة :

١ - الحل الإسلامى القرآنى .

٢- الحل الديمقراطى الليبرالى .

٣ - الحل الاشتراكى الثورى .

ولك أن ترد هذه الحلول الثلاثة إلى حلين اثنين :

الحل الطبيعى ، والحل المصطنع .

والحل الطبيعى هو الحل الأصيل النابع من ضمير الأمة وعقيدتها وتراثها ، وذلك هو الحل الإسلامى .

والحل المصطنع هو الحل الدخيل المستورد من أرض غير أرضنا ، وقوم غير قومنا ، وذلك هو الحل المأخوذ عن الغرب ، بشقيه : الديموقراطى الرأسمالى ، والاشتراكى الماركسى .

* * *

• كيف دخلت الحلول الأجنبية المصطنعة بلادنا ؟

أما كيف دخلت الحلول المصطنعة بلادنا أو كيف صار لها دعاتها وأنصارها ؟ وكيف طاردت الحل الأصيل فى عقر داره ؟ وكيف تبنتها أحزاب وحكومات ؟ فإن لذلك تاريخاً طويلاً نكتفى منه بما يأتى :

لقد عاش العالم الإسلامى - نحو ثلاثة عشر قرناً - ملتزماً بمبدأ واحد ، ومنهج واحد ، لا يحتكم إلا إليه ، ولا يعول إلا عليه ، ولا يستفتى فى شئون حياته وما بعد حياته غيره ، ولا يفكر فى حل لمشكلاته إلا على أساسه وبالاستمداد منه ، ذلك المبدأ وذلك النظام هو الإسلام ، الذى ارتضته هذه الأمة ، وارتضاه الله لها وأتم به عليها نعمته : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً ﴾ [1] ..

وكانت هذه الأمة توقن أن هذا المبدأ الذى اعتنقته والنظام الذى اتبعته ، هو سر قوّتها ، وينبوع سعادتها ، وصانع حضارتها ، ورافع ذكرها فى العالمين ، وأن كل نصر أحرزته وكل خير أدركته ، إنما هو بسر الاستمساك بعراه ، والاهتداء بهديه ، وأن كل ضُرٍّ أصابها ، وكل ذل ركبها ، إنما هو بسبب التفريط فى هذا المبدأ والبُعد عن تعاليمه ، لا يختلف فى هذه القضية اثنان ، ولا ينتطح فيها عنزان ، كما يقال .

لم يفكر حاكم من الحكام طوال هذه القرون الثلاثة عشر أن يرفض الالتزام بمبدأ الإسلام ، والاحتكام إلى شرعه ، وإن بلغ فى الاستبداد والطغيان ما بلغ . ولم يخطر ببال شعب من الشعوب المسلمة أن يحكمه يوماً ما نظام غير نظام الإسلام ، أو تسود فيه فكرة غير فكرة الإسلام .

كان الاعتزاز بهذا المنهج أو هذا النظام جزءاً من عقيدة كل فرد مسلم ، كان يغالى به ويزهى ، ويعتقد أنه وحده الحق : ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ ﴾ ؟ [2]

---

(١) المائدة : ٣ (٢) يونس : ٣٢

كان يؤمن أن فى هذا النظام لكل داء دواء ، ولكل معضلة علاجاً ، ولكل عقدة حلاً ، وأن علاجه لا يدانيه علاج آخر يضعه البشر لأنفسهم ، أو يستمدونه من أديان منسوخة محرّفة ، انقضى زمنها وانتهت مهمتها .

كان كل مسلم يعتقد أن « الحل الإسلامى » لمشكلات الحياة هو الحل الفذ ، والحل الناجع ، لأنه حل وضعه اللّه لعباده ورضيه لهم ، وهو بهم بَرٌّ رحيم ، كما أنه بهم عليم خبير : ﴿ أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ ﴾ [1] ..

* *

● الزحف الغربى على العالَم الإسلامى وتأثيره :

كان هذا الاعتقاد هو السائد فى العالَم الإسلامى ، حتي كان هذا القرن الأخير والذى قبله ، حيث واجه الشرق الإسلامى زحف كثيف من العالَم الغربى المسيحى . ولم يكن هذا الزحف عسكرياً فحسب ، كزحف الحروب الصليبية من قبل ، بل كان زحفاً عسكرياً سياسياً اجتماعياً ثقافياً .

ووُجِهَ العالم الإسلامى بهذا الزحف الحاقد الطامع ، وهذا الغزو المنظم ، فقاوم كثيراً ، ووقف موقفاً صلباً من الحضارة الغازية ، فى مختلف أقطاره ، ولكنه لم يستطع أن يحرز النصر .

كان هناك انحطاط عام فى كل ميدان من ميادين الحياة الإسلامية - نتيجة لبُعد المسلمين عن الإسلام الصحيح فهماً وتطبيقاً - أجل .. كان هناك تخلف فى العلم ، وجمود فى التفكير ، وركود فى الفقه والتشريع ، وقصور فى التربية والتوجيه ، وفساد فى الإدارة والحكم ، وكان العدو الزاحف المنتصر متفوقاً فى هذه المجالات ، فبهر أبصار الكثيرين ، وخلب ألبابهم ، فبدأوا يسيرون فى دروبه ، ويتبعون سُنَّته ، شِبراً بشِبر وذراعاً بذراع .

وبدأ العدو الزاحف الماكر يخطط للاستيلاء على شعوب هذا العالَم الإسلامى

---

(١) الملك : ١٤

بعد أن استولى على أرضه ، فقد علم أن الاستيلاء على الأرض ليس معناه الاستيلاء على أهلها . إن الاستيلاء على الأرض يتم بقوة السلاح ، أما الاستيلاء على البَشر فلا يجدى فيه الأسلحة ولا تغنى الجيوش والأساطيل . فلا بد - إذن - من عمل منظم « لتغريب » العالَم الإسلامى حتى يقبل الاستعمار الغربى ، ويهضم حضارته ، ويتتلمذ على أهله . ولهذا رسم خطته بدهاء ومكر ، وشرع ينفذها بأناة وصبر . لم يصنع ما كان يصنع الفاتحون الأوّلون من تدمير المساجد أو تحريق المصاحف ، أو إلقاء الكتب فى البحار والأنهار .

لقد صمم الغرب الصليبى الزاحف أن يهدم ويدمر ، ولكن بأسلوب غير أسلوب التتار والصليبيين القدماء ، لقد اتجه إلى تدمير العقائد والأفكار ، وهدم القيَم والأخلاق ، وتحطيم الآداب والتقاليد ، بمعاول خفية لا تراها الأعين بسرعة ، ولا تلمسها الأيدى بسهولة ، وبأساليب ماكرة لا تثير الشعوب ، ولا تغضب الجماهير ، وبهذا نجح فى قتل الشعوب ولكن بغير إطلاق الرصاص ، وضرب السيوف ، بل بطريقة السم البطىء ، يوضع فى الدسم والحلوى !

لم يكن من هم المستعمر الدخيل فى أول الأمر أن يوجِّه عمله إلى الشعب ليزحزحه عن دينه ، ويشككه فى منهجه الإلهى ، فيهيجه على حكمه ، ويحرضه على مقاومته ، بل ترك الشعوب فى غفلاتها ، ووجَّه أكبر همه إلى تكوين قادة للمستقبل ، قادة يصطنعهم لنفسه ، ويصنعهم على عينه ، ويربيهم فى أحضانه ، ويغذيهم بثقافته وأفكاره ، ويغرس فيهم الخضوع - عن طواعية - لنظمه وتقاليده ، والتقديس لمناهجه وفلسفته .

إن صناعة هذا الجيل الذى سيقود السفينة فيما بعد ، ويقبض على زمام التوجيه والتثقيف والتربية والإدارة والسياسة والتشريع ، كانت أهم ما عنى به الاستعمار الخبيث . وكان النجاح فى صناعته أعظم نصر حققه فى المعركة بينه وبين الشرق الإسلامى ، منذ عهد هرقل ومعركة اليرموك وما بعدها حتى اليوم .

يقول الأستاذ : « برنارد لويس » رئيس قسم التاريخ بكلية الدراسات الشرقية فى جامعة لندن :

« لقد مرت فترات من الخطر الشديد كان الإسلام مهدداً فيها فى الوقت نفسه من الشرق والغرب ، غير أن الإسلام تغلب عليها ، واجتازها دون أن يتأثر . جاءه الأتراك غزاة فاتحين فتحولوا إلى مسلمين مؤمنين ، وتمثلهم المجتمع الإسلامى الكبير فانصهروا فى بوتقته ، وكانوا هم أنفسهم من أقوى أعمدة الإسلام التى أقامت مجتمعاً متدهوراً كاد يفنى اجتماعياً وسياسياً ، وبهذه القوة والحيوية تمكن الإسلام من الصمود ، بل من دحر غزوات أعدائه الصليبيين الذين جاءوه من الغرب .

« ثم واجه الإسلام بعد ذلك لطمتين أشد وأقسى وأحدث وأخطر ، فلقد سُحِق الشرق الأوسط الإسلامى مرتين واحتله الغزاة الأجانب الذين سيطروا عليه بقوة السلاح ، وعلى الرغم من أنهم لم يستطيعوا تحطيم حضارته الإسلامية القديمة الأصول ، فإنهم « لغّموا » ثقة الذين صانوا هذه الحضارة بأنفسهم ، وهكذا حوّلوا وجهتهم نحو اتجاهات جديدة .

« أولى هاتين اللطمتين كانت الغزو المغولى فى أواسط آسيا التى حطمت الخلافة القائمة . وأخضعت للمرة الأولى - منذ عهد النبوة - قلب العالم الإسلامى لحكم غير إسلامى .

أما اللطمة الثانية فهى تأثير الغرب الحديث » [1] .

والذى يبدو ، أن اللطمة الثانية كانت أقسى وأشد خطراً من الأولى . فقد استطاع الإسلام بقوته الذاتية أن يؤثر فى التتار المنتصرين ويجذبهم إلى ساحته ، فتقع المعجزة الإسلامية ، ويدخل التتار فى دين اللّه أفواجاً ، ويسجل التاريخ - مرة أخرى - اعتناق الغالبين دين المغلوبين !

---

(١) الغرب والشرق الأوسط ص ٣٢ ، ٣٣ - تعريب الدكتور نبيل صبحى .

أما اللطمة الثانية فما زال العالم الإسلامى كله يقاسى آلامها ، ويعانى آثارها إلى اليوم .

* *

● وسائل التأثير الغربى فى الشرق الإسلامى :

فما هى الوسائل التى انتصر بها الغرب على شرقنا المسلم ، فنسى نفسه ، وجهل قدره ، وفقد شخصيته ، وبات – فى ظاهر أمره – تلميذاً خاشعاً أمام حضارة الغرب ؟

● الوسيلة الأولى – التعليم والتربية :

والجواب : أن الغرب المستعمر الزاحف قد اتخذ التعليم والتربية وسيلته الأولى فى التأثير والتغيير الذى ينشده ، وقد ركز نشاطه فى هذا الجانب على كل الجبهات والمستويات ، سالكاً إلى غايته طرقاً شتَّى :

* البعثات إلى الغرب :

أولاً : طريق الطلاَّب الذين يوفدون فى بعثات إلى ديار الغرب ، ليحصلوا العلوم الأوروبية – الحديثة فيما يزعمون ، والتى اقتبسوا جذوتها الأولى من المسلمين فى الأندلس وغيرها – وقد حرص المستعمر المتحكم على أن يجعل أكثرية المبعوثين إلى دياره يدرسون الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية ، لأنها هى التى تصنع للإنسان أفكاره وقيمه وموازينه ، وذوقه واتجاهه وسلوكه . هذا مع أن الشىء الذى كانت تحتاج إليه البلاد فى ذلك الحين – قبل كل شىء – هو العلوم المحضة والعلوم التطبيقية ، التى يترتب على التفوق فيها الرقى الصناعى ، والنمو العمرانى ، والتقدم العسكرى ، والازدهار الاقتصادى . ولكن المستعمرين الماكرين أصروا على أن يحتكروا هم هذا الجانب المهم ، لتظل البلاد فى حاجة دائمة إلى خبرائهم ومعوناتهم ، ولتظل سوقاً مفتوحاً لبضائعهم ومصنوعاتهم ، فتؤخذ منها « المواد الخام » بأبخس الأثمان ، ثم تُرَد إليها سلعاً تباع بأغلى الأسعار .

ولا غرو إذا رأينا هؤلاء المبعوثين إلى الغرب ، يذهبون إليه شرقيين مسلمين ويعودون - إلا مَنْ عصم اللّه - « متغربين » علمانيين « لا دينيين » لم يغيروا أسماءهم ولا دينهم الرسمى ، ولكنهم غيّروا أفكارهم وقيمهم ، ونظرتهم إلى الدين وإلى الحياة وإلى الناس ، وإلى الماضى وإلى الحاضر ، وإلى النظم والشرائع وإلى الآداب والتقاليد . وبدا ذلك واضحاً فى سلوكهم وأخلاقهم وعلاقاتهم ، وفيما يكتبون وينتجون فى ميدان الفكر والثقافة والتوجيه .

*

* المدارس التبشيرية والأجنبية :

ثانياً : طريق المدارس والمؤسسات التبشيرية والأجنبية التى كان الاستعمار الغالب يرعاها رعاية الأب الحانى لولده ، ويقدِّم لها كل عون مادى وأدبى ، على حين يُضيِّق الخناق على المدارس والمؤسسات الوطنية ، وخاصة تلك التى تحافظ على عقيدة الأمة وثقافتها وتراثها .

لقد زرع الاستعمار فى كل بلد مئات المدارس التبشيرية التى تأخذ الطفل منذ نعومة أظفاره عجينة ليِّنة طيِّعة ، فتصوغه كما تريد وتنشئه كما تهوى . وتُبعده عن الإسلام بقدر ما تُقرِّبه من النصرانية ، وتُحبِّبه فى حضارة الغرب بقدر ما تُبغِّضه فى حضارة الشرق .

وقد صرّحت المبشرة « آنا ميلجان » عن هدف هذه المدارس ومهمتها فى بلاد العرب والمسلمين فقالت :

« إن المدارس أقوى قوة لجعل الناشئين تحت تأثير التعليم المسيحى ، وهذا التأثير يستمر حتى يشمل أولئك الذين سيصبحون يوماً ما قادة أوطانهم » .

وتقول أيضاً عن كلية البنات الخاصة بالقاهرة :

« فى كلية البنات فى القاهرة بنات آباؤهن « باشوات وبكوات » وليس ثمة

مكان آخر يمكن أن يجتمع فيه مثل هذا العدد من البنات المسلمات تحت النفوذ المسيحى . وليس ثمة طريق إلى دحض الإسلام أقصر من هذه المدرسة » !! [١] .

وكانت كل المذاهب المسيحية تقوم بجهودها التبشيرية فى جميع بلدان المسلمين .

يقول المستر « بثروز » رئيس الجامعة الأمريكية فى بيروت :

« لقد أدّى البرهان إلى أن التعليم أثمن وسيلة استغلها المبشرون الأمريكيون فى سعيهم لتنصير سوريا ولبنان » .

ولم تقف جهود التبشير عند المدارس الثانوية والابتدائية ورياض الأطفال ، بل خطوا خطوة أخرى نحو إنشاء الكليات والجامعات والمعاهد العالية ، لتوجيه قادة المستقبل كما يشتهون ويحبون . وقد عرف الشرق الإسلامى عدة مؤسسات من هذا النوع .

« وإن من أشهر المؤسسات التعليمية فى الشرق العربى جامعة القديس يوسف فى لبنان ، وهى جامعة بابوية كاثوليكية ، وتُعرف الآن بالجامعة اليسوعية ، والجامعة الأمريكية ببيروت التى كانت تسمى من قبل « الكلية السورية الإنجيلية » ، ثم كلية بيروت وقد أنشئت عام ١٨٦٥ وهى جامعة بروتستنتية .

« والكلية الأمريكية بالقاهرة التى أصبحت فيما بعد « الجامعة الأمريكية » وقد كان القصد من إنشائها أن تكون قريبة من المركز الإسلامى الكبير وهو الجامع الأزهر .

« وكلية روبرت فى « استانبول » التى أصبحت تسمى بـ « بالجامعة الأمريكية » هناك .

---

(١) انظر كتاب « أباطيل وأسمار » للأستاذ محمود شاكر و « التبشير والاستعمار » للدكتورين مصطفى الخالدى وعمر فروخ ص ٦٧ وما بعدها طبعة ثانية . وراجع أيضاً كتاب : « الغارة على العالم الإسلامى » تعريب الأستاذين مساعد اليافى ومحب الدين الخطيب .

« والكلية الفرنسية فى « لاهور » وأسست فى لاهور باعتبار أن هذا البلد يكاد يكون البلد الإسلامى الخالص فى تكوينه فى شبه القارة الهندية .

ومن المنشور الذى أصدرته الجامعة الأمريكية فى بيروت عام ١٩٠٩ ، رداً على احتجاج الطلاّب المسلمين - لإجبارهم على الدخول يومياً إلى الكنيسة - يتضح من المادة الرابعة منه طابع هذه المؤسسة وأمثالها .

« ونص هذه المادة ما يلى :

« إن هذه الكلية مسيحية أسست بأموال شعب مسيحى . هم اشتروا الأرض وهم أقاموا الأبنية . وهم أنشأوا المستشفى وجهّزوه . ولا يمكن للمؤسسة أن تستمر إذا لم يسندها هؤلاء . وكل هذا قد فعله هؤلاء ؛ ليوجدوا تعليماً يكون الإنجيل من موارده . فنعرض منافع الحقيقة المسيحية على كل تلميذ .. وكل طالب يدخل مؤسستنا يجب أن يعرف سابقاً ماذا يُطلب منه » !! (١) .

*

* المدارس الحديثة :

ثالثاً : طريق المدارس الحديثة ، التى تقوم فيها الدراسة على أسس غربية خالصة ، والتى أخذ الاستعمار يوجهها ويراقبها ، ويضع لها أهدافها ومناهجها التى يرضى عنها ، ويصنع لهذه الأهداف والمناهج الكتاب الذى يخدمها ، والمعلم الذى يتمثلها وينقلها من السطور إلى الصدور ، والإدارة التعليمية التى تشرف على تنفيذها .

وقد يكون هذا التوجيه والإشراف الاستعمارى أمراً مكشوفاً مباشراً ، كوضع القسيس « دنلوب » الإنجليزى ، مستشاراً لوزارة المعارف فى مصر ، فى عنفوان

---

(١) من كتاب « المبشرون والمستشرقون فى موقفهم من الإسلام » ص ٩ ، ١٠ للأستاذ الدكتور محمد البهى . وانظر : « التبشير والاستعمار » الفصل الرابع ص ٩٠ وما بعدها .

عهد الاحتلال البريطانى ، وقد يكون الإشراف من وراء الستار ، عن طريق القادة الذين صنعهم من قبل على طريقته ، وطبعهم على ما يحب ويرضى .

وقد حازت هذه المدارس المدنية رضا المبشرين وتأييدهم خفية وجهراً ، رغم ما لها من طابع علمانى ، وقرأنا لكثير منهم الثناء عليها والتشجيع لها .

يقول المبشر « چون تكلى » :

« يجب أن نشجع إنشاء المدارس ، وأن نشجع على الأخص التعليم الغربى . إن كثيرين من المسلمين قد زُعْزِعَ اعتقادهم حينما تعلموا اللغة الإنجليزية .... إن الكتب المدرسية الغربية تجعل الاعتقاد بكتاب شرقى مقدس أمراً صعباً جداً » [1] .

ومعنى هذا أنها تشكك أيضاً فى الإنجيل والتوراة ، التى يؤمن بها المبشِّرون ويدعون إليها فيما زعموا . فما الذى يفيد المبشِّرين إذا تزعزع اعتقاد الناس بالله والآخرة ، وتزلزل إيمانهم بالكتب المقدسة . لو لم يكونوا من عملاء الاستعمار ومطاياه ؟!

وهذا يدلنا بوضوح على أن غاية هؤلاء المبشِّرين ليست دينية خالصة كما يظن بعض الناس ، وأنهم لا يرجون بعملهم هذا الله والدار الآخرة ، فلو كان هذا هدفهم لاتجهوا أول ما يتجهون إلى الملحدين والماديين الذين يكوِّنون معظم السكان فى أوروبا . أو اتجهوا إلى الشعوب الوثنية ، بدل أن يتجهوا إلى أعظم أمة مؤمنة موحدة فى الأرض ، وهى أمة الإسلام .

ومما يؤكد هذا قول القس الشهير « زويمر » فى وصاياه للمبشِّرين :

« ينبغى للمبشِّرين ألا يقنطوا إذا رأوا نتيجة تبشيرهم للمسلمين ضعيفة ، إذ من المحقق أن المسلمين قد نما فى قلوبهم الميل الشديد إلى علوم الأوروبيين وتحرير النساء » .

---

(١) التبشير والاستعمار ص ٩٨

وليست علوم الأوروبيين مما نزل على المسيح ، ولا تحرير النساء – بالمفهوم الغربى – مما جاء فى الإنجيل الذى يقول : « مَن نظر بعينه فقد زنى » .

* *

• الهدف الاستعمارى من وراء التعليم :

لم يكن هدف الاستعمار التبشيرى ، والتبشير الاستعمارى من وراء هذه المؤسسات والأساليب إدخال المسلمين فى الديانة النصرانية . فقد وجدوا ذلك مستحيلاً . ولكن كان أكبر همهما زحزحة المسلمين عن الإسلام والاعتداد به ، والتكتل تحت لوائه ، وذلك بالتشكيك الخفى فى صلاحية الإسلام لقيادة الحياة المعاصرة ، وتنظيم المجتمع المتحضر ، وتوجيه الدولة الحديثة ، وبتشويه صورة الإسلام – شريعته وحضارته وتاريخه – فى أعين الناشئين ، وعزلهم عن الثقافة الإسلامية الأصيلة . مع إبراز وجه الحضارة الغربية جذاباً فاتناً ، ومبرءاً من كل عيب ، منعوتاً بكل جمال وكمال .

كان هَمُّ الاستعمار والتبشير ألا يفكر المسلمون فى هذا الشرق بعقل المسلم الذى رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً ، وبالقرآن منهاجاً ، وبمحمد رسولاً ... بل بالعقل الذى صنعوه هم لهم ، وسجنوهم فيه ، ووراء قضبان محكمة ، غير منظورة .

وهذه هى الخطورة الكامنة فى نظام التعليم الذى فرضه الغرب على هذا الشرق . تلك الخطورة التى صرَّح بها بعض رجال الغرب أنفسهم . فهذا اللورد « ميكالى » الذى كان رئيساً للجنة التعليمية فى الهند سنة ١٩٣٥ ، وهى التى قررت جعل اللغة الإنجليزية أداة التعليم لأهل الهند ، بدل اللغات الشرقية الأخرى ، يقول فى تقرير له : « يجب أن ننشىء جماعة تكون ترجماناً بيننا وبين الملايين من رعيتنا ، وستكون هذه الجماعة هندية فى اللون والدم . وإنجليزية فى الذوق والرأى واللغة والتفكير » ! [١] .

---

(١) الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية للأستاذ أبى الحسن الندوى نقلاً عن « تاريخ التعليم » لمؤلفه ميجر باسر ص ٨ .

ولقد أدرك المسلمون الواعون فى كافة البلاد الإسلامية هذه الخطورة ، وندّدوا بها ، وأنكروا هذا التعليم أشد الإنكار .

فى شبه القارة الهندية نجد شاعراً إسلامياً مثل « أكبر حسين » الملقب بـ « لسان العصر » يحمل عليه حملة عنيفة ، بأسلوبه اللاذع ، فيقول فى بعض شِعره ما ترجمته :

« يا لبلادة فرعون ، الذى لم يصل تفكيره إلى تأسيس الكليات ، وقد كان ذلك أسهل طريقة لقتل الأولاد !! ولو فعل ذلك لم يلحقه العار ، وسوء الأحدوثة فى التاريخ » (١) .

وجاء بعد ذلك الدكتور إقبال الذى خاض لجة هذا التعليم ، وغاص فى أعماق بحاره ، ولكنه خرج سالماً إلى حد بعيد ، بل - كما قال الأستاذ الندوى - جاء معه بدرر كثيرة ، وازداد إيماناً بخلود الإسلام .

يقول إقبال : « إن التعليم (يعنى على الطريقة الغربية) هو « الحامض » الذى يذيب شخصية الكائن الحى ، ثم يكوّنها كما يشاء ، إن هذا الحامض هو أشد قوة وتأثيراً من أى مادة كيميائية . هو الذى يستطيع أن يُحوِّل جبلاً شامخاً إلى كومة من التراب » (٢) .

* *

● موقف الأزهر فى مصر :

وكذلك وقف رجال الأزهر فى مصر من التعليم الغربى الحديث ، الذى فرضه المستعمر على المدارس الوطنية - موقف الجفاء والمعارضة ، لما رأوا فيه من بذور فكر غريب على الإسلام ، وثقافة مجافية لروحه وتعاليمه ، وتوجسهم شراً من كل ما يجىء على أيدى هؤلاء الكفرة المستعمرين .

---

(١) المصدر السابق ص ١٨٣ (٢) نفس المصدر ص ١٨٤

وهذا ما جعل اللورد لويد - المندوب السامى لبريطانيا فى عهد الاحتلال - يشكو من هذا المعهد الناشز . الذى استعصى على سياسته الاستعمارية الماكرة . فلنسمعه يقول فى كتابه الذى ألّفه سنة ١٩٣٣ :

« إن أهمية الأزهر - بوصفه مركزاً من مراكز الدعاية المعارضة لبريطانيا - كبيرة متعددة الإمكانيات . وقد أدرك الوطنيون ذلك ، فحاولوا استغلاله لتأييد مآربهم . وترتب على ذلك نمو روح المعارضة الشديدة لسيطرة الإنجليز على التعليم » .

ويرسم الطريق للتخلص من مقاومة هذا المعقل الإسلامى العتيد وتأثيره فيقول :

« إن التعليم الوطنى (عندما قدم الإنجليز إلى مصر) كان فى قبضة الجامعة الأزهرية الشديدة التمسك بالدين ، والتى كانت أساليبها الجافة القديمة تقف حاجزاً فى طريق أى إصلاح تعليمى . وكان الطلبة الذين يتخرجون فى هذه الجامعة يحملون معهم قدراً عظيماً من غرور التعصب الدينى ، ولا يصيبون إلا قدراً ضئيلاً جداً من مرونة التفكير والتقدير .

« فلو أمكن تطوير الأزهر عن حركة تنبعث من داخله هو ، لكانت هذه خطوة جليلة الخطر ، فليس من اليسير أن نتصور أى تقدم طالما ظل الأزهر متمسكاً بأساليبه الجامدة .

« ولكن إذا بدا مثل هذا الأمل غير متيسر تحقيقه ، فحينئذ يصبح الأمل محصوراً فى إصلاح التعليم اللادينى (المدنى) الذى ينافس الأزهر . حتى يتاح له الانتشار والنجاح .

وعند ذلك يجد الأزهر نفسه أمام أحد أمرين :

« فإما أن يتطور ، وإما أن يموت ويختفى .

« على أن الخطة الأولى - التى تقوم على إصلاح الأزهر من داخله - لها

نتيجة عظيمة الأهمية والفائدة . وإن لم تكن نتيجة مباشرة (أى فى اللقاء مع المستعمر الغربى) وهى أنها تؤدى بالتدريج إلى اختفاء التعصب الدينى الذى أخَّر مصر (بحسب زعمه) زمناً طويلاً .

« أما الخطة الثانية (وهى الانصراف إلى التعليم المدنى) فإن تأثيرها المباشر (أى فى اللقاء مع المستعمر) أقوى فى إيجاد ما نحن فى أشد الحاجة إليه ، من إقامة العلائق الإنجليزية المصرية على أساس من التفاهم والتعاطف المتبادل » [١] .

ولما استعصى الأزهر على التطور المطلوب حينذاك ، كان لا بد أن يموت أو يختفى كما قال لسان الاستعمار فى مصر . وعُزِلَ الأزهر فعلاً عن الحياة ، وعُزِلَ خريجوه عن التأثير فى المجتمع ، وبُخِسوا حقهم فى الوظائف والأعمال [٢] ، وشجع الاستعمار وأعوانه - بطَرق خفية - الشيوخ الجامدين على دعاة الإصلاح المعتدلين .

واتسع نطاق التعليم المدنى - كما يسمى - تحت إشراف المستعمر وتوجيهه ، فتخرّجت فيه أجيال لا تعرف من الإسلام إلا اسمه ، ولا من القرآن إلا رسمه ، ولا من تاريخ المسلمين إلا الفتن والحروب .

* * *

● الوسيلة الثانية - الصحافة والإعلام :

ولم يقتصر نشاط الاستعمار الغربى على ميدان التعليم بمختلف طرائقه وأساليبه بل تعداه إلى ميدان آخر ، لا يقل خطراً عن التعليم - إن لم يزد عليه - فِ قوة تأثيره وسعته .

---

(١) النص المنقول هنا من ترجمة الأستاذ الدكتور محمد محمد حسين فى كتابه « الاتجاهات الوطنية » : ٢٨٨/٢ ، ٢٨٩ .

(٢) قرر اللورد « كرومر » المندوب السامى للاحتلال البريطانى فى مصر فى كتابه عن عباس الثانى ص ٦٧ : « أن المسلم غير المتخلق بالأخلاق الأوروبية لا يصلح لحكم مصر ، كما أكد أن المستقبل الوزارى سيكون للمصريين المتربين تربية أوروبية » ! وهذا ما حرص الاستعمار على تنفيذه وما وقع بالفعل بكل دقة !!

ذلك هو ميدان « الصحافة » التى لا يقيدها ما يقيد المدرسة من مناهج ورسميات ، ولا تختص بعدد محدود من التلاميذ . إنها وسيلة شعبية ناجحة تستطيع أن تغير بموضوعاتها وأساليبها العقول والأفكار ، والقيم والموازين ، وأن توجه الرأى العام إلى ما تريد من مفاهيم جديدة ، وأن تضعها فى الإطار المشوق وتحتال على الناس بتثبيتها فى فكر القارىء وقلبه ، بالمقالة حيناً ، وبالخبر أحياناً ، وبالصورة تارة ، وبالقصة تارة أخرى ، وباللقاءات والتحقيقات الصحفية . وبغير ذلك من الأساليب التى أتقنها المحترفون المهرة فى التضليل والتدجيل .

لقد أدرك المستعمرون ما لهذه الوسيلة من خطر ، فاستخدموها استخداماً ناجحاً فى غزوهم الفكرى المنظم لأمة الإسلام .

يقول مؤلفا « التبشير والاستعمار فى البلاد العربية » [١] نقلاً عن المصادر التبشيرية الأجنبية :

« إن الصحافة لا توجه الرأى العام فقط ، أو تهيئوه لقبول ما يُنشر عليه بل هى تخلق الرأى العام .

« وقد استغل المبشِّرون الصحافة المصرية - على الأخص - للتعبير عن الآراء المسيحية أكثر مما استطاعوا فى أى بلد إسلامى آخر . لقد ظهرت مقالات كثيرة فى عدد من الصحف إما مأجورة فى أكثر الأحيان أو بلا أجرة فى أحوال نادرة » .

ويقول المستشرق الإنجليزى المشهور « جب » فى كتابه « وجهة الإسلام » متحدثاً عن أهمية الصحافة فى مجال الغزو الفكرى [٢] :

« والواقع أن المدارس والمعاهد العلمية لا تكفى . فليست هى فى حقيقة

---

(١) الطبعة الثانية ص ٢١٣

(٢) انظر : « الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر » ص ٢٠٢

الأمر إلا الخطوة الأولى فى الطريق ، لأنها لا تغنى شيئاً فى قيادة الاتجاهات السياسية والإدارية . وللوصول إلى هذا التطور الأبعد - الذى بدونه تظل الأشكال الخارجية مجرد مظاهر سطحية - يجب ألا ينحصر الأمر فى الاعتماد على التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية ، بل يجب أن يكون الاهتمام الأكبر منصرفاً إلى خلق رأى عام ، والسبيل إلى ذلك هو الاعتماد على الصحافة » .

ويقرر « جب » : « أن الصحافة هى أقوى الأدوات الأوروبية وأعظمها نفوذاً فى العالم الإسلامى » .

كما يقرر : « أن مديرى الصحف اليومية ينتمون فى معظمهم إلى التقدميين » ؛ ولذلك كان معظم هذه الصحف واقعاً تحت تأثير الآراء والأساليب الغربية .

ويقول : « إنهم لا يلعبون دوراً مهماً فى تشكيل الرأى العام بالقياس إلى الأحداث المحلية فحسب . ولكن صحفهم تحتوى كذلك على مقالات تشرح الحركات السياسية والاقتصادية فى أوروبا ، وعلى مقالات مترجمة من الصحف الأوروبية . ثم هم فى الوقت نفسه يقفون الرأى العام على ما يجرى فى الغرب من أحداث ، وما يُستحدث من آراء ، مبينين صدى ذلك فى بلاد الشرق » .

ويستعرض الكاتب بعد ذلك صحافة العالم الإسلامى مشيراً إلى ما بينها من فروق فيقول : « إن الصحافة التركية هى بطبيعة الحال وطنية لا دينية ، وهى لا تجرأ على أن تكون دينية ، لأنها مراقبة من الحكومة مراقبة شديدة ، أما الصحافة المصرية فهى على العكس من اتجاه الأولى الثورى - تتطور فى بطء وتعرض طائفة من الآراء الجديدة ، وهى على كل حال لا دينية فى اتجاهها » .

* * *

● الوسيلة الثالثة - الغزو الاجتماعى :

وفوق هاتين الوسيلتين - وسيلة التربية والتعليم . ووسيلة الصحافة والإعلام - اتخذ الغرب الزاحف وسيلة أخرى ، هى الغزو الاجتماعى المباشر . بإدخال

العادات والتقاليد الغربية والأذواق الغربية فى حياة الأسرة المسلمة والمجتمع المسلم ، واستغلال الوسيلتين السالفتين فى تحبيب ذلك إلى الأنفس . وإضفاء نعوت الرقى والتمدن على كل مَن ينسلخون عن شخصيتهم الدينية والقومية ، ويمشون فى ركاب غاصبيهم تابعين مقلدين حذوك النعل بالنعل .

يقول الشهيد حسن البنا فى تصوير هذا الغزو :

« وقد عمل الأوروبيون جاهدين على أن تغمر موجة هذه الحياة المادية بمظاهرها الفاسدة وجراثيمها القتّالة جميع البلاد الإسلامية التى امتدت أيديهم إليها ، وأوقعها سوء الطالع تحت سلطانهم ، مع حرصهم الشديد على أن يحتجزوا دون هذه الأمم عناصر الصلاح والقوة من العلوم والمعارف والصناعات والنظم النافعة ، وقد أحكموا خطة هذا الغزو الاجتماعى إحكاماً شديداً ، واستعانوا بدهائهم السياسى ، وسلطانهم العسكرى ، حتى تم لهم ما أرادوا ، أغروا كبار المسلمين بالاستدانة منهم والتعامل معهم وسهّلوا لهم ذلك وهوّنوه عليهم واستطاعوا بذلك أن يكتسبوا حق التدخل الاقتصادى وأن يغرقوا البلاد برؤوس أموالهم ومصارفهم وشركاتهم ، وأن يديروا دولاب العمل الاقتصادى كما يريدون ، وأن يستأثروا - دون الأهلين - بالأرباح الطائلة والثروات العظيمة ، وتمكنوا بعد ذلك من أن يغيروا قواعد الحكم والقضاء والتعليم ، وأن يصبغوا النظم السياسية والتشريعية والثقافية بصبغتهم الخاصة فى أقوى بلاد الإسلام ، وجلبوا إلى هذه الديار نساءهم الكاسيات العاريات ، وخمورهم ومسارحهم ، ومراقصهم وملاهيهم ، وقصصهم وجرائدهم ، ورواياتهم وخيّالتهم ، وعبثهم ومجونهم ، وأباحوا فيها من الجرائم ما لم يبيحوه فى ديارهم ، ، وزيّنوا هذه الدنيا الصاخبة العابثة التى تعج بالإثم وتطفح بالفجور فى أعين البسطاء الأغرار من المسلمين الأغنياء وذوى الرأى فيهم وأهل المكانة والسلطان .

« ونجح هذا الغزو الاجتماعى المنظم العنيف أعظم النجاح ، فهو غزو محبب إلى النفوس ، لاصق بالقلوب ، طويل العمر ، قوى الأثر ، وهو لهذا أخطر من

الغزو السياسي والعسكري بأضعاف الأضعاف . وتغالت بعض الأمم الإسلامية في الإعجاب بهذه الحضارة الأوروبية والتبرم بصبغتها الإسلامية حتى أعلنت تركيا أنها دولة غير إسلامية [١] ، وتبعت الأوروبيين - في عنف قاس - في كل ما يصنعون ، وحاول ذلك « أمان الله خان » ملك الأفغان فأطاحت تلك المحاولة بعرشه ، وازدادت في مصر مظاهر هذا التقليد واستفحلت ، حتى استطاع رجل من ذوي الرأي فيها أن يجهر بأنه لا سبيل إلى الترقي إلا بأن نأخذ بهذه الحضارة خيرها وشرها وحلوها ومرها وما يُحَب منها وما يُكره ، وما يُحمد منها وما يُعاب . وأخذت تنتقل في سرعة وقوة من مصر إلى ما جاورها من البلاد حتى وصلت إلى أقصى المغرب » [٢] .

* * *

● نتائج وآثار :

كان الغرب الزاحف يقوم بكل هذا النشاط في ميادين التعليم والتربية والصحافة والتوجيه ، والغزو الاجتماعي ، ولم يكن هناك على الجانب الآخر نشاط مثله يقابله ويقاومه ، فقد كان القائمون على الفكر الإسلامي في أول الأمر ، يعيشون - إلا قليلاً منهم - في فراغ وذهول عما يحيط بهم من أحداث العالم وتطوراته . كان الجمود قد شَلّ تفكيرهم ، والجدل اللفظي قد التهم أوقاتهم وجهودهم ، والتقليد الذي أوجبوه على أنفسهم قد حرمهم من البحث في حل لما يمور به المجتمع من مشكلات ، وجواب لما يطرحه من أسئلة واستفتاءات .

---

(١) الواقع أن الشعب التركي المسلم لم يرض عن هذا الاتجاه ، بل قاومه مقاومة شديدة. ولكنه غُلب على أمره بالحديد والنار ، وبمساندة القوى الخارجية . وإنما الذي تبنى هذا الاتجاه فئة قليلة منحرفة استغلتها الماسونية واليهودية العالمية والصليبية لتحطيم قلعة الإسلام المتمثلة في الخلافة العثمانية ، التي كانت تمثل آخر مظهر للتكتل على أساس العقيدة الإسلامية .

(٢) من رسالة « بين الأمس واليوم » للشهيد حسن البنا .

ولما بدأوا يفيقون كان الاستعمار قد سَدَّ فى وجوههم الأبواب ، وجرَّدهم من كل طاقة للعمل والتأثير ، ووضعهم فى منجم مغلق لا يستطيعون أن يخرجوا منه إلى الناس والحياة .

كانت النتيجة المنطقية للغفلة هنا والنشاط هناك ، أن فتنت فئة من قومنا بالعدو الغاصب ، وولعوا بتقليده ولع المغلوب دائماً بتقليد الغالب ، وأصبحوا يستوحون فى تفكيرهم وسلوكهم ، المُثُل الغربية ، والقِيَم الغربية ، والمفاهيم الغربية .

يتحدث الدكتور عبد الوهاب عزام رحمه الله عن افتتان الشرقيين (وكانت هذه الكلمة تعنى المسلمين) بمظاهر الحضارة الغربية فى مختلف نواحيها ثم يقول : « اجتمعت هذه الفتن كلها على الشرق (يعنى العالَم الإسلامى) فزلزلت إيمانه ، وحيَّرت وجدانه ، وأزاغت بصره ، وغزت عقله وقلبه ، بما أخذ عليه المسالك ، فأضلّ الشرقيون أنفسهم ، فإذا هم أجساد تنبض بقلوب الغرب ، وتفكر بعقوله ، وإذا هم مستسلمون لكل ما تطلع به أوروبا ، منقادون لكل ما تأمرهم به ، متهافتون على كل ما اتصل بها ، ثم إذا هم أُولاء مقلِّدون ، يحقرون أنفسهم وآباءهم وميراث حضارتهم وتاريخهم . إلا أن تعظم أوروبا أباً من آبائهم أو تعجب بمأثرة من مآثرهم فيعتدّوا بها .

« والخلاصة أن الشرقيين يتلقون عن الغربيين أفكارهم وعقائدهم ، كما يأخذون منسوجات القطن والصوف ، ومصنوعات الحديد والنحاس ، وأصناف الأحذية » [١] .

وقد كان المستشرقون المعنيون بهذا الشرق المسلم ، يراقبون هذا التأثير ومداه ومظاهره ، بكل يقظة ودقة ، فقد علموا أن عاقبته ليست بالأمر الهين فى سير الأمور ومجرى التاريخ .

---

(١) انظر الاتجاهات الوطنية : ١٩١/٢ - ١٩٣ . وهذا النص من مقال للكاتب فى ملحق « السياسة » الأدبى سنة ١٩٣٣

لنسمع واحداً من هؤلاء المراقبين الأيقاظ وهو البروفسور « جب »[١] يحدثنا عن ذلك فى كتاب « وجهة الإسلام » حيث يذكر عدة أمثلة ومظاهر خارجية لتأثير الغرب فى العالم الإسلامى ، يراها شيئاً ثانوياً غير ذى قيمة ، ثم يعقب على ذلك فيقول – وفقاً لترجمة الأستاذ الدكتور محمد محمد حسين[٢] :

« الواقع أننا إذا أردنا أن نعرف المقياس الحقيقى للنفوذ الغربى ، ولمدى تغلغل الثقافة الغربية فى الإسلام ، كان علينا أن ننظر إلى ما وراء المظاهر السطحية ، علينا أن نبحث عن الآراء الجديدة ، والحركات المستحدَثة التى ابتُكِرت بدافع من التأثر بالأساليب الغربية بعد أن تُهضم وتصبح جزءاً حقيقياً من كِيان هذه الدول الإسلامية فتتخذ شكلاً يلائم ظروفها » .

ويشير « جب » إلى أهمية التعليم والصحافة فى هذا الصدد فيقول :

« والسبيل الحقيقى للحكم على مدى التغريب (أو الفرنجة) هو أن نتبين إلى أى حد يجرى التعليم على الأسلوب الغربى ، وعلى المبادىء الغربية ، وعلى التفكير الغربى .. الأساس الأول فى كل ذلك هو أن يجرى التعليم على الأسلوب الغربى ، وعلى المبادئ الغربية ، وعلى التفكير الغربى . هذا هو السبيل ولا سبيل غيره » .

ولا شك أن « جب » قد قرَّ عيناً بجريان التعليم فى العالَم الإسلامى على ما يحب ويرضى من الأسلوب الغربى والمبادىء الغربية والتفكير الغربى ، وتأثير ذلك على عقول القادة والموجهين .

ثم ينتقل المستشرق إلى الحديث عن الصحافة وتأثيرها ، بما نقلناه عنه من قبل .

---

(١) كبير المستشرقين الإنجليز المعاصرين ، وكان مستشاراً لوزارة الخارجية البريطانية وعضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومن كبار محررى دائرة المعارف الإسلامية ، وله كتب وبحوث عدة فى جوانب إسلامية ، فى كتابته عمق وخطورة . انظر رسالة « المبشرون والمستشرقون » للدكتور محمد البهى ص ٢٤

(٢) فى كتابه « الاتجاهات الوطنية » : ٢٠٢/١ وما بعدها .

يقول الدكتور محمد محمد حسين :

يلاحظ « جب » أن النشاط الثقافى والتعليمى (عن طريق المدارس العصرية والصحافة) قد ترك فى المسلمين - من غير وعى منهم - أثراً جعلهم يبدون فى مظهرهم العام لا دينيين إلى حد بعيد ، ثم يعقب على ذلك بقوله : « وذلك خاصة هو اللُّب المثمر فى كل ما تركت محاولات الغرب لحمل العالم الإسلامى على حضارته من آثار » .

ثم يفصِّل الكاتب فى السطور التالية ما تنطوى عليه هذه الجملة القصيرة الخطيرة من دلالات . فيقول : « الواقع أن الإسلام كعقيدة لم يفقد إلا قليلاً من قوته وسلطانه ، ولكن الإسلام - كقوة مسيطرة على الحياة الاجتماعية - قد فقد مكانه . فهناك مؤثرات أخرى تعمل إلى جانبه ، وهى - فى كثير من الأحيان - تتعارض مع تقاليده وتعاليمه تعارضاً صريحاً ولكنها تشق طريقها ، بالرغم من ذلك ، إلى المجتمع الإسلامى بقوة وعزم .

« فإلى عهد قريب لم يكن للمسلم من عامة الناس ، وللفلاح اتجاه سياسى ، ولم يكن له إلا الأدب الدينى . ولم تكن له أعياد إلا ما جاء به الدين. ولم يكن ينظر إلى العالم الخارجى إلا بمنظار الدين ، كان الدين هو كل شىء بالقياس إليه . أما الآن فقد أخذ يمد بصره إلى ما وراء عالمه المحدود وتعددت ألوان نشاطه الذى لم يعد مرتبطاً بالدين . فقد أصبحت له ميوله السياسية ، وهو يقرأ - أو يقرأ له غيره - مقالات فى مواضع مختلفة الألوان لا صلة لها بالدين . بل إن وجهة نظر الدين لا تناقش فيها على الإطلاق . وأصبح الرجل من عامة المسلمين يري أن الشريعة الإسلامية لم تعد هى الفيصل فيما يعرض له من مشاكل ، ولكنه مرتبط فى المجتمع الذى يحيا فيه بقوانين مدنية قد لا يعرف أصولها ومصادرها ، ولكنه يعرف - على كل حال - أنها ليست مأخوذة من القرآن . وبذلك لم تعد التعاليم الدينية القديمة صالحة لإمداده فى حاجاته الروحية ،

فضلاً عن حاجاته الاجتماعية الأساسية ، بينما أصبحت مصالحه المدنية وحاجاته الدنيوية هى أكثر ما يسترعى انتباهه . وبذلك فقد الإسلام سيطرته على حياة المسلمين الاجتماعية وأخذت دائرة نفوذه تضيق شيئاً فشيئاً ، حتى انحصرت فى طقوس محدودة ، وقد تم معظم هذا التطور تدريجياً عن غير وعى وانتباه ، وكان الذين أدركوا هذا التطور قِلّة ضئيلة من المثقفين ، وكان الذين مضوا فيه عن وعى وتابعوا طريقهم فيه عن اقتناع قِلّة أقل ، وقد مضى هذا التطور الآن إلى مدى بعيد ، ولم يعد من الممكن الرجوع فيه .

« وقد يبدو الآن من المستحيل – مع تزايد الحاجة إلى التعليم ومع تزايد الاقتباس من الغرب – أن يُصد هذا التيار أو يُعاد الإسلام إلى مكانته الأولى من السيطرة التامة التى لا تناقش على الحياة السياسية والاجتماعية » .

ويتساءل « جب » : إلى أى مدى أصبح العالم الإسلامى غربياً ؟

ويجيب على ذلك مستعرضاً نفوذ الثقافة الغربية فى العالم الإسلامى بلداً بلداً . فيقول : « إن تركيا قد انقلبت إلى بلد غربى كأعنف ما يكون الانقلاب . أما فى شبه جزيرة العرب فإن النفوذ الغربى لم يستطع أن يضع قدمه بعد – وفى شمال إفريقيا ، بدأت حركة التغريب وهى ماضية فى طريقها وإن كان أثرها أبرز فى تونس ، أما في مصر فهى تتطور فى هدوء بعيد عن العنف ، ولكنها تتقدم تقدماً واضحاً فى هذا الطريق . أما فى العراق وسوريا فهى تتبع خطوات مصر ، بينما تتبع إيران خطوات تركيا ، وإن كانت أكثر منها اعتدالاً وتوسطاً . أما أفغانستان فقد تراجعت فى هذا السبيل بعد تجربة الملك أمان اللّه خان الذى فقد فيها عرشه » .

ويمضى المؤلف على هذا النحو فى تتبع ما أحدثت الحضارة الغربية بين المسلمين فى روسيا السوڤييتية وفى الهند وفى أندونيسيا وفى إفريقيا . ويخلص من ذلك إلى أن نجاح التطور يتوقف إلى حد بعيد على القادة والزعماء فى العالم الإسلامى وعلى الشباب منهم خاصة .

ثم يقول : « ومن ثَمَّ نستطيع أن نقول - حسب سير الأمور - إن العالم الإسلامى سيصبح خلال فترة قصيرة لا دينياً فى كل مظاهر حياته ، ما لم يطرأ على الأمور عوامل ليست فى الحسبان فتغير اتجاه التيار » .

* * *

● الدعوة إلى التغرّب :

كان للغزو الفكرى الغربى المنظم المخطط ، الذى تساندت فيه كل القوى الاستعمارية واستخدمت فيه كل الوسائل والأساليب - آثاره ونتائجه الخطيرة فى حياة المسلمين ، تلك الآثار التى بدأت تبرز وتتسع يوماً بعد يوم .

صحيح أن الفكر الاستعمارى لم يستطع أن ينفرد تماماً بالتوجيه ، وأن يستقل استقلالاً مطلقاً بالتأثير ، فقد كان الفكر الإسلامى المتغلغل فى أعماق الأمة يتحداه ويقاومه على الرغم من ضعف إمكاناته ، ومن تضييق الخناق عليه . إلا أن الغلبة والتأثير الأقوى والأوسع كان للفكر الدخيل ، المسلح بالدهاء والمكر ، وبالعلم والمال ، والمستند إلى سلطان القوة ، وقوة السلطان ، والذى كان يملك فى قبضته أجهزة التعليم ووسائل الإعلام . وكان أخطر نتائجه ولا شك هو شيوع التبعية الفكرية للغرب ، والعبودية الذليلة لكل ما يصدر عنه من مبادىء وقيم ، ومناهج وأنظمة ، وأخلاق وتقاليد ، وأفكار ومفاهيم .

وكان من مظاهر هذه العبودية بروز أناس يدعون إلى اتباع الغرب فى كل شأن من شئون حياته الفردية والأسرية والاجتماعية ، المادية والروحية والثقافية .

وبرز من بين ظهرانى المسلمين مَن يدعو - فى صراحة حيناً ، وبالتواء أحياناً - إلى اطرّاح الإسلام ، وشريعة الإسلام ، وثقافة الإسلام ، وحضارة الإسلام .

رأينا ذلك فى الهند ، ورأيناه فى تركيا ، ورأيناه فى مصر ، وفى غيرها من بلاد العرب والإسلام .

رأينا فى الهند مثل السيد أحمد خان مؤسس الكلية الإسلامية الإنجليزية -

التى سميت فيما بعد جامعة « عليكرهْ » - يدعو إلى السير وراء الحضارة الغربية وأخذها بحذافيرها ، وقال : إن لا بد للمسلمين أن يقبلوا حضارة الغرب بتمامها ، حتى يُعَدوا فى الشعوب المتمدينة والمثقفة ، ولا تزدريهم أعين الأمم المتحضرة !

لم يدع أحمد خان إلى اقتباس الجانب العلمى الصناعى من حضارة الغرب ، الذى هو سر قوة الغرب ومبعث نهضته وتقدمه . وهو الجانب الذى كانت تحتاج إليه الهند وغيرها من البلاد الإسلامية ، بل كان أكثر ما عنى به ودعا إلى تعلمه وأخذه هو الجانب الآخر من الحضارة : جانب الآداب والعلوم الاجتماعية . حتى إنه فى بعض الأحيان عارض تعليم الصناعات والعلوم معارضة شديدة ، وكتب فى هذا الموضوع مقالات عنيفة اللهجة مريرة النقد » !! [(١)] .

ورأينا فى تركيا مثل « ضياء كوك ألب » الأديب التركى الذى يعتبر أحد المؤسسين الفكريين لتركيا الحديثة يقول : « علينا أن نختار إحدى الطريقتين : إما أن نتقبل الحضارة الغربية ، أو نظل مستعبدين لقوى الغرب ، لا بد أن نختار أحد الأمرين » .

وإنَّا لنعجب من هذا المنطق الذى يقول للأمة : انسلخى من دينك وتاريخك وشخصيتك حتى لا تُستعبَدى للأجنبى ، وأى استعباد أشد وأدهى من انسلاخها من ذاتيتها ، واتباعها لهذا الأجنبى نفسه ، وذوبانها فيه ؟

ولو كان مفكراً أصيلاً ، ما رضى لنفسه ولا لأمته بالتبعية والانصهار فى خصومها الطامعين فيها ، ولو كان مسلماً حقاً لرفض كل منهج غير منهج اللّه الذى هدى إليه أمته ، ولم يقبل أن يبيع دينه ومِلّته ليتبع مِلّة اليهود أو النصارى ، فيرضوا عنه ، ويثنوا عليه .

---

(١) انظر فى تقويم حركة أحمد خان : الفكر الإسلامى الحديث للدكتور محمد البهى ص ١٩- ٢٥ ، والصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية ص ٨٢ - ٩٢

وما أروع القرآن وهو يجلى هذا الموقف إذ يقول :

﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ ، قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١] ..

﴿ وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ، قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى ، وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِى جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلاَ نَصِيرٍ ﴾ [٢] ..

ومن العجب أن دعاة التبعية والتقليد للغرب كانوا يُسَمَّون أو يُسَمُّونَ أنفسهم « المجددين » وتسمى حركتهم حركة التجدد أو « التجديد » وكانت المعركة الفكرية بين دعاة الجديد ودعاة القديم على أشدها فى تركيا وفى العالم العربى .

وكان لحركة التجديد فى مصر مظاهر كثيرة .

وكانت أكثر مظاهر الحركة تطرفاً ما كانت ترويه الصحف عما يجرى فى تركيا باسم تجديد الإسلام ، فى عهد الإتحاديين ثم فى عهد الكماليين أو « الإسلام الجمهورى » ، كما سمته بعض الصحف .

ومن أمثلة ذلك : ما ذكرته مجلة « المنار » [٣] عن بعض ما جاء فى كتاب « قوم جديد » التركى من اعتبارهم الصلاة والصيام والحج والزكاة والعمل بفقه الأئمة الأربعة ، هو دين قدماء المسلمين ، الذين يُعبِّر عنهم الكتاب بكلمة « قوم عتيق » . فى مقابل ذلك يصف الكتاب أركان دين « قوم جديد » وهى : العقل وكلمة الشهادة والأخلاق الحسنة ، والجهاد (تحت قيادة رجال جمعية الاتحاد والترقى) !

وما زال الخرق يتسع ودعاة التبعية للغرب يرتفع صوتهم ويمتد نفوذهم ، ويكتبون عن أفكارهم بكل صراحة ، بل بكل وقاحة .

---

(١) البقرة : ١٣٥ (٢) البقرة : ١٢٠ . (٣) عدد شوأل سنة ١٣٣٤ هـ .

كان من أبرز الذين دعوا - فى العالم العربى - إلى تقليد الغرب واتباع مناهجه فى الخير والشر الدكتور طه حسين فى كتاب « مستقبل الثقافة فى مصر » .

فهو يرى فى هذا الكتاب أن سبيل النهضة « واضحة بيِّنة مستقيمة ليس فيها عوج ولا التواء . وهى أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أنداداً ، ونكون لهم شركاء فى الحضارة خيرها وشرها ، حلوها ومرّها ، وما يُحب منها وما يُكره ، وما يُحمد منها وما يُعاب » [١] . « وأن نُشعر الأوروبى بأننا نرى الأشياء كما يراها ، ونقوّم الأشياء كما يقوّمها ، ونحكم على الأشياء كما يحكم عليها » [٢] .

وهذه الدعوة فى الحقيقة ليست إلا ضرباً من « التأليه » للأوروبيين بحيث نحلّ ما أحلّوا ، ونُحرِّم ما حرّموا ، ونُحَسِّن ما حَسّنوا ، ونُقَبِّح ما قَبّحوا !

وهو يزعم فى كتابه أن المسلمين فطنوا منذ عهد بعيد إلى أصل من أصول الحياة الحديثة ، وهو « أن السياسة شىء ، والدين شىء آخر ، وأن نظام الحكم وتكوين الدول إنما يقومان على المنافع العملية ، قبل أن يقوما على شىء آخر . وهذا التصور هو الذى تقوم عليه الحياة الحديثة فى أوروبا ، فقد تخففت أوروبا من أعباء القرون الوسطى ، وأقامت سياستها على المنافع الزمانية لا على الوحدة المسيحية ، ولا على تقارب اللغات والأجناس » [٣] .

ويقول : « فأما الآن وقد عرفنا تاريخنا وأحسسنا أنفسنا ، واستشعرنا العزة والكرامة واستيقنا أنه ليس بيننا وبين الأوروبيين فرق فى الجوهر ، ولا فى الطبع

---

(١) مستقبل الثقافة فى مصر ، فقرة ٩ ص ٤١ (٢) المصدر السابق ص ٤٤
(٣) المصدر نفسه ص ١٧ ، ١٨

ولا فى المزاج ، فإنى لا أخاف على المصريين أن يفنوا فى الأوروبيين !! [(١)] .

وهكذا بلغت الدعوة إلى حد الفناء فى الأوروبيين .

* *

● النصارى أجهر بالدعوة إلى التغرب الكامل :

وقد دعا إلى سلوك هذا السبيل نصارى ومسلمون ، ولكن النصارى كانوا أسبق وأصرح وأجرأ ، ولعل أبرز مثال لهؤلاء هو الكاتب المصرى المسيحى المعروف « سلامة موسى » الذى كتب فى هذا الموضوع عدة مقالات نشرت فى خلال سنتى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ثم نشرها فى كتاب « اليوم والغد » بعد أن أضاف إليها مقالين آخرين سنة ١٩٢٧ ، يقول المؤلف فى مقدمة كتابه بكل وضوح : « أنا كافر بالشرق ، مؤمن بالغرب . يجب علينا أن نخرج من آسيا وأن نلتحق بأوروبا » ومعلوم أن مصر ليست من آسيا ، ولكنه يريد الخروج من ثقافة الإسلام وحضارته وتعاليمه التى جاءت من آسيا .

يريد الكاتب « حرية المرأة كما يفهمها الأوروبى » ، كما يريد من الأدب « أن يكون أدباً أوروبياً ٩٩٪ » . ويريد من التعليم « أن يكون أوروبياً لا سلطان للدين عليه ولا دخول له فيه » ويقول : « نحن فى حاجة إلى ثقافة أبعد ما تكون عن الأديان ولا بأس أن تعتمد على الترجمة إلى حد بعيد » .

وهو يريد أن يعطل شريعة الإسلام فى تعدد الزوجات وفى الطلاق « بحيث يُعاقَب بالسجن كل مَن يتزوج أكثر من امرأة ، ويُمنع الطلاق إلا بحكم محكمة » !!

وهو ينكر أشد الإنكار كل دعوة تنادى بالتعاون أو التقارب بين المسلمين ، وتوثيق الروابط بينهم كما أمر الله ، ويقول فى ذلك بكل جرأة : « إن الرابطة

---

(١) مستقبل الثقافة فى مصر ، المصدر السابق ص ٦٣

الدينية وقاحة ، فإننا أبناء القرن العشرين أكبر من أن نعتمد على الدين جامعة تربطنا » ؟؟!

والخلاصة أنه يدعونا إلى أن « نرتبط بأوروبا وأن يكون رباطنا بها قوياً ، نتزوج من أبنائها وبناتها ، ونأخذ عنها كل ما يَجِّد فيها من اختراعات أو اكتشافات وننظر للحياة نظرتها ، وأن نتطور معها فى تطورها الصناعى ، ثم فى تطورها الاشتراكى والاجتماعى ، ونجعل أدبنا يجرى وفق أدبها بعيداً عن منهج العرب ، ونجعل فلسفتنا وفق فلسفتها ونؤلف عائلاتنا على غرار عائلاتها » .

ومن العجب أن يقول المؤلف فى صراحة يُحسد عليها : « إن الأجانب يحتقروننا بحق ونحن نكرههم بلا حق » .

وهو يدعو فى غير مواربة إلى التعاون والاتفاق مع المستعمرين والمحتلين الإنجليز وهدفه من ذلك تصفية الرجعية فى مصر ، ويعنى بالرجعية – ولعله أول مَن استخدم هذه الكلمة – القوة الإسلامية – كالأزهر الذى يمثل بقايا الثقافة الإسلامية ، والمحاكم الشرعية التى تمثل بقايا القوانين الإسلامية ، والأوقاف والمساجد التى تمثل بقايا التقاليد والعبادة الإسلامية ، والجماعات العاملة التى تمثل التطلع إلى دولة إسلامية ووحدة إسلامية وحضارة إسلامية .

يقول المؤلف الجرىء : « إننا إذا أخلصنا النيَّة مع الإنجليز قد نتفق معهم إذا ضمنا لهم مصالحهم ، وهم فى الوقت نفسه إذا أخلصوا النيَّة ، فإننا نقضى على مراكز الرجعية فى مصر وننتهى منها ، فلنول وجهنا شطر أوروبا » [١] .

ومثل « سلامة موسى » زميل له من نصاري لبنان ، لا يقل عنه جرأة أو وقاحة ، ذلكم « جميل معلوف » الذى يقول فى كتابه « تركيا الجديدة » ما نصه : « إن خلاص الشرق يتوقف على تفرنج الشرقيين بكل معنى الكلمة » (ص ٣٤) .

---

(١) للاستيضاح والتفصيل راجع « الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر : ٢٠٧/٢ – ٢١٣ ، وعنه نقلنا الفقرات المذكورة .

« لا عهدة شرعية تربطنا بأسلافنا .. يجب أن نكون أبناء اليوم لا بقايا الأمس . كل جيل يجب أن يعمل لذاته وكل سلالة يجب أن تشترع لنفسها » (ص ٤١) .

« واستناد الشرقيين على الدين فى أحوالهم العالمية عمل عقيم يبعدهم عن محجة التقدم ، لا بل إننى أجد بلاء الشرق كله من الأديان ، ومصيبة الشرقيين من الأنبياء » !! (ص ٩٦) .

« وعلى كل حال فإذا اضطررتُ أن أختار لأبناء وطنى واحداً من أمرين : الكفر أم التعصب ، فأختار لهم الأول ، به يتوحد مبدؤهم ، فيكسبون الدنيا على الأقل » (ص ٩٨) .

« ولا بد أن يعقب هذا الانقلاب (أى الانقلاب الذى أطاح بالخلافة الإسلامية) السياسى الصغير ثورة أدبية عظيمة ضد المبادىء القديمة كلها . فيثور الابن على أبيه ، والمرأة على زوجها ، والخادم على سيده ، والرعية على كاهنها وشيخها ، ورجال الدين على كتبهم » (ص ١١٢) .

« إن فصل الدنيا عن الدين أمر واجب لتقدم الشرق ، وبدونه لا يستطيع الشرقى أن يدخل فى دائرة المدنية ويتمتع بنفس الحرية الحقيقية » [١] (ص ١٤١) .

* *

● مناقشة دعوة التغريب :

هذه هى دعوة عبيد الغرب من مسلمين ونصارى . دعوة التبعية المطلقة للحضارة الغربية ، والذوبان الكامل فيها ، وأخذ كل شىء منها ، واستمداد كل قيمة ، وكل مفهوم ، وكل نظام ، وكل تقليد منها : الخير والشر ، والحلو والمر ، والعلم والأدب ، والمادة والفكر ، والتصور والسلوك .

(١) انظر : « تركيا الجديدة » لجميل معلوف .

لم يفرِّق هؤلاء بين ما يصح اقتباسه وما لا يصح ، وما يجوز استيراده وما لا يجوز . ولو أنهم نادوا باقتباس الجانب « العلمى » المحض ، الذى ينشأ عنه رقى الصناعة وزيادة الإنتاج ، ونمو العمران . وازدهار الحياة المادية ، ما رأينا بذلك بأساً ولا حَرَجاً ، فإن العلم المحض - بطبيعته - عالمى لا دين له ولا جنسية . ومَن انتفع بقانون أرشميدس لم يكن به يونانياً ، ومَن أخذ بنسبية آينشتاين لم يصر أمريكياً أو رأسمالياً ، ومَن اقتبس قانون الجاذبية لإسحاق نيوتن لم يصبح به إنجليزياً أو استعمارياً ، كما أنه مَن اقتبس نظريات ومكتشفات جابر بن حيان فى الكيمياء أو الخوارزمى فى الجبر أو البستانى فى علم المثلثات لم يصر بذلك عربياً ولا مسلماً !

إن الولايات المتحدة الأمريكية التى تتربع على قمة الرأسمالية . والاتحاد السوڤييتى - البلاد الأم للاشتراكية العلمية - كل منهما قد استفاد من خبرة خصومهم ومحاربيهم الألمان فى بحوث الذَرَّة والفضاء بعد الحرب العالمية الثانية . وأصبح العلم الذى خدم النازية الألمانية من قبل ، يخدم الرأسمالية الأمريكية والشيوعية الروسية . وها هى كلتاهما تحاول أن تخطف الأسرار العلمية أو تختلسها من الأخرى إذا استطاعت ، ولا ترى فى ذلك خطراً ولا ضيراً . أما الذى تقف كلتاهما فى وجهه ، فهو الاتجاهات الثقافية والأدبية التى تحمل فلسفة كل من البلدين ، وتُعبِّر عن وجهته فى الحياة ، ونظرته إلى الفرد والمجتمع والكون والتاريخ .

لا حَرَج ولا بأس إذن من اقتباس العلم الطبيعى والرياضى ونحوه . وإنما الحَرَج والبأس فى اقتباس الثقافة والتقاليد ، والأفكار والمفاهيم . والقيَم والموازين ، التى تتميز بها كل أمة عن غيرها . بل الواقع أننا حين نقتبس الجانب العلمى من الغرب لا نفعل شيئاً إلا أننا نسترد بضاعتنا . فنحن أصحاب هذا العلم وأولى الناس به . فقد أخذ الغرب أصول هذا العلم ومنهجه منا كما اعترف بذلك بريڤولت ودوهرنج ولوبون وسارتون وغيرهم من الدارسين الغربيين المنصفين .

* * *

فشل الليبرالية الديموقراطية في بلادنا

• الاتجاه الليبرالى الديموقراطى يسود ديارنا :

كان الاستعمار الغربى يسيطر على البلاد الإسلامية ، وكان بالطبع هو الذى يختار حكامها أو يوجههم ، ويدير دفة الأمور على ما يريد ، مباشرة أو من وراء ستار .

ولهذا سار الحكم فى هذه البلاد فى الاتجاه الليبرالى الديموقراطى الرأسمالى الغربى ، الذى يؤيده الاستعمار المتسلط . كما تؤيده جمهرة المثقفين الذين تعلّموا على يديه ، والذين رأوا أن هذا النظام الجديد يحمل معانى التقدم والحرية والتطور والتجدّد ، ويقاوم الجهل والجمود ، والتخلف والاستبداد ، الذى اتسمت به عصور الانحطاط السابقة .

ولم يُتح لهم من العلم النافع ما يعرفون به حقيقة دينهم « الإسلام » الذى يؤمنون به اعتقاداً ، ويجهلونه شريعة ونظاماً ، وفلسفة وحضارة . كما لم يكن لديهم من دوافع الرغبة فى معرفته ما يجعلهم يطلبون العلم به عند أهله العارفين به ، وقليل ما هم . فإن الولع بتقليد الغرب المتفوق الغالب ، سدّ عليهم كل منافذ المعرفة أو الرغبة فيها ، شأن المغلوب مع الغالب ، والضعيف مع القوى ، كما قال حكيم المؤرخين ابن خلدون .

وكانت هذه الفئات التى تخرّجت على أيدى الثقافة الغربية هى أعمدة الحكم الليبرالى وأسناده ، وأنصار نظامه ودعاته .

ومعظم هؤلاء من أبناء الطبقات الأرستقراطية ، والأسر الغنية التى كان باستطاعتها أن تنفق على أبنائها ليتعلموا فى الداخل ، أو يُبعثوا إلى الخارج .

لقد فرض الاستعمار النظام الليبرالى الديمقراطى العلمانى – من فوق – بحكم سلطانه ، ولم يكن للشعب فى ذلك اختيار ولا مدخل .

ولقد تم هذا التحوّل بهدوء ، ولم يكن هناك ضرورة لإعلان ، كإعلان سلامة موسى ، ولا إلى دعوة كدعوة طه حسين ، فقد كانت الأمور تجرى فى طريق « التغريب » بلا ضجيج .

كل ما فى الأمر أنه كان هناك « قديم » معزول يخشى أن يقوى بأسه ، ويشتد جانبه ، ويخرج إلى الحياة داعياً مجاهداً من جديد . فارتفعت هذه الأصوات تريد القضاء على كل قديم ، وتسدّ الطريق على كل داعية للعودة إلى نظام الإسلام وفكرة الإسلام .

* *

● آثار هذا الاتجاه فى الحياة الإسلامية :

وكان من آثار هذا الاتجاه الليبرالى الديمقراطى الغربى الذى ساد بلادنا ، أن قامت حياة المجتمع على عدة أشياء تُعَد هى العناصر والمقوِّمات التى تُميِّز هذا الاتجاه وتشخصه .

ولكن قبل ذلك يلزمنا أن نسأل : ما معنى الليبرالية الديمقراطية ؟

إن هذه كلمات أوروبية الأصل ، ولهذا لا نبحث عن معناها فى لغة العرب ، وإنما نبحث عنها عند الأوروبيين أنفسهم : ماذا يعنون بها ؟

بَيْدَ أن أمثال هذه الكلمات التى تدل على مفاهيم عقائدية ليس لها مدلول واحد محدّد عند الأوروبيين . لهذا تُفسَّر فى بلد بما لا تُفسَّر به فى بلد آخر ، وتُفهم عند فيلسوف بما لا تُفهم به عند غيره ، وتُطبَّق فى مرحلة بما لا تُطبَّق به فى أخرى .

ومن هنا كان اختلاف التعريفات لهذه المفاهيم ، وكانت الصعوبة فى وضع تعريف منطقى جامع مانع يحدد مدلولها بدقة .

حتى اشتقاق كلمة « ليبرالى » نفسها اختلفوا فيه : هل هى مأخوذة من كلمة « ليبرتى » التى معناها الحرية - كما هو مشهور - أم هى مأخوذة من أصل أسبانى ؟

وعلى أية حال يبدو أن الليبرالية التى شاعت فى بلادنا العربية أول الأمر هى الليبرالية الإنجليزية . وهى التى أمكن أن يحددها بعضهم بـ « ليبرالية الوكز » وهى التى أوضحها « چون لوك » ، وطوّرها الاقتصاديون الكلاسيكيون ، وهى ليبرالية ترتكز على مفهوم التحرر من تدخل الدولة فى تصرفات الأفراد . سواء أكان هذا فى السلوك الشخصى للفرد أم فى حقوقه الطبيعية أم فى نشاطه الاقتصادى (أخذاً بمبدأ دعه يعمل) (١) والظاهر من تاريخ الليبرالية أنها كانت رد فعل لتسلط الكنيسة والإقطاع فى العصور الوسطى بأوروبا ، مما أدى إلى انتفاضة الشعوب وثورة الجماهير ، وبخاصة الطبقة الوسطى والمناداة بالحرية والإخاء والمساواة ، كما وضح ذلك فى الثورة الفرنسية . وإن كان قد تبيّن بعد أن هناك قوى خفية هى التى حركت هذه الثورة وغيرها من الثورات (٢) .

أما « الديمقراطية » فهى لفظة يونانية قديمة تعنى « حكومة الشعب » أى حق المجموع فى تقرير المسائل العامة ، وما يجب اتخاذه بصددها . غير أن المشاركة المباشرة من التقرير حسب النمط الإغريقى القديم (دولة المدينة) أمر متعذر إلا فى الوحدات الصغيرة والبسيطة . ولهذا تطور مفهوم « الديمقراطية » على مَرِّ العصور حتى استقر فى الفقه الغربى الحديث لكى يعنى : « النظام السياسى الذى من شأنه تعيين أعضاء الهيئة الحاكمة بواسطة الشعب ، بوصفه مصدر كل سُلطة » (٣) .

---

(١) المصطلحات السياسية : لموريس كرانستون ص ٤٦

(٢) انظر : الدنيا لعبة إسرائيل .

(٣) انظر : المرجع الأسبق ص ٣٦ - ٣٨ و « فلسفتنا السياسية الثورية » للدكتور محمد طه بدوى ص ١٢٢

ونظراً لأن بعض الدارسين يفصلون بين مفهوم الليبرالية ومفهوم الديمقراطية ، فقد آثرتُ أن أضيف وصف « الديمقراطية » إلى وصف « الليبرالية » لبيان الاتجاه الذى أتحدث عنه هنا ، والذى ساد البلاد العربية قبل عهد الثورات العسكرية [١] . فهو اتجاه ليبرالى ديمقراطى رأسمالى (فنحن مع الذين يستعملون هذه التعبيرات بمعنى واحد تقريباً ، ويذهبون إلى أنه لا يمكن الفصل بينها الآن) [٢] وهو فى نفس الوقت اتجاه علمانى وطنى أو قومى . وهو فى بدايته ونهايته اتجاه دخيل ، يتخذ الغرب قِبْله له وإماماً فى جل شئون الحياة ، وعلى هذا الأساس نتحدث عن عناصره ومقوِّماته كما طُبِّقت فى ديارنا .

أهم هذه العناصر والمقومات هى :

١ - العلمانية ، بمعنى فصل الدين عن الدولة .

٢ - النزعة الوطنية والقومية .

٣ - الاقتصاد الرأسمالى والإقطاعى .

٤ - الحرية الشخصية - بالمفهوم الغربى - وخاصة حرية المرأة فى التبرج والاختلاط .

٥ - التمكين للقوانين الأجنبية الوضعية .

٦ - ظهور الحياة النيابية البرلمانية وإعلان أن الأمة مصدر السلطات .

وكان لهذه العناصر أثرها البارز فى حياتنا العربية والإسلامية : المادية والروحية ، الفكرية والسلوكية ، الفردية والاجتماعية . كما سيتضح ذلك فيما يلى من صحائف هذا الفصل .

---

(١) ولا زال يسود بعضها أيضاً إلى اليوم .

(٢) انظر : القومية والمذاهب السياسية للدكتور عبد الكريم أحمد - ص ١٣٧

١ - العلمانية

العلمانية هى أول عناصر الاتجاه الليبرالى الديمقراطى الذى ساد حياة المسلمين بتأثير الاستعمار . وكان ذلك أخطر النتائج ، وأعمق الآثار التى حفرها الاستعمار ، وخلفها من بعده : عزل الإسلام عن الدولة ، وعن توجيه الحياة العامة ، وعن قيادة المجتمع .

وبعبارة أخرى : العمل على سيادة المفهوم الغربى لما يسمى ديناً ، وما يسمى دولة ، وتأكيد الفصل بينهما فكرياً وعملياً فى كل بلد دخله الاستعمار ، واصطناع الهوى السحيقة بينهما ، حتى لا يعود فى يوم قريب إلى الدين سلطانه ، فيسيطر على الدولة ويوجهها .

يقول « هانوتو » المستشرق الفرنسى ، ومستشار وزارة الاستعمار الفرنسية فى مقاله الذى ترجمته جريدة « المؤيد » المصرية ، ونشرته سنة ١٣١٧ هـ [١] :

« إن الإسلام دين وسياسة : وإن شعور المسلمين مبهم من حيث الجامعة السياسية أو الرابطة الوطنية ، فالوطن عندهم هو الإسلام ، وهم يقولون : إن السلطة مستمدة من الألوهية ، فلا يجوز أن يتولاها إلا المسلمون » .

ثم أشار « هانوتو » إلى نجاح فرنسا فى فصل السُلطة الدينية عن السُلطة السياسة فى تونس ، وقال : « إنها قد استطاعت أن تحقق هذا الانقلاب العظيم بلباقة وحذق ، دون أن تثير ضجيجاً أو تذمراً ، فتوطدت دعائم السُلطة المدنية من غير أن يلحق بالدين مساس (!) وتسربت الأفكار الأوروبية بين السكان بدون أن يتألم منها إيمان المحمدى (يعنى المسلم) وبذلك انفصل الحبل بين هذا البلد والبلاد الإسلامية الأخرى ، الشديدة الاتصال بعضها ببعض » .

ودعا « هانوتو » فى آخر مقاله إلى أن تُتخذ تونس مثالاً يُقاس عليها ، ونموذجاً يُنسج على منواله .

(١) انظر المقال كله فى « تاريخ الأستاذ الإمام » للسيد رشيد رضا : ٢/٤٠١ - ٤١٤

وكان أول مَن استجاب لدعوة « هانوتو » وأمثاله من الحاقدين على الإسلام هو « كمال أتاتورك » مؤسس تركيا الحديثة ! فهو الذى تبنى الليبرالية الغربية بكل عناصرها : بخيرها وشرها ، وحلوها ومرها ، وإيمانها وكفرها - إن كان عندها إيمان - كما نادى بذلك الدكتور طه حسين من بعد . يقول المؤرخ البريطانى « أرنولد توينبى » :

« ولم يكتف الأتراك بتغيير دستورهم (الذى ينص على أن الإسلام دين الدولة) بل قامت الجمهورية التركية الوليدة بخلع المُدَافع عن الدين الإسلامى (الخليفة) وألغت منصبه (أى الخلافة) وجرَّدت رجال الدين المسلمين ، وحلَّت منظماتهم ، وأزالت الحجاب عن رأس المرأة ، واستنكرت كل ما يرمز إليه الحجاب ، وأجبرت الرجال على ارتداء القبعات ، التى تمنع لابسيها عن أداء شعائر الصلاة الإسلامية التقليدية ، وخاصة السجود . وكنست [1] الشرعية الإسلامية بأكملها ، وتبنت القانون المدنى السويسرى بعد أن ترجمته إلى التركية ، وطبقت قانون الجرائم الإيطالى ، وذلك بفرض هذين القانونين بعد التصويت عليهما فى المجلس الوطنى ، وغيَّرت الأحرف العربية بأحرف لاتينية . وهذا أمر لا يتم إلا بطرح القسم الأكبر من التراث الأدبى العثمانى القديم . وأهم وأشجع تغيير قام به أولئك الثوريون فى تركيا هو ما قدَّموه للشعب من قِيَم ومُثُل اجتماعية جديدة » !! [2] .

وقاوم الشعب التركى هذا الاتجاه ، ودافع عن شريعته . ولكن سلطان القوة المؤيَّدة من الخارج كان أغلب .

على أن « العلمانية » الدخيلة لم تستطع فى أكثر البلدان العربية والإسلامية أن تكتسب لنفسها - من الناحية النظرية - الصفة الشرعية والدستورية ، كما

---

(١) كما هى الترجمة الحرفية لتعبير المؤلف !

(٢) من بحث « الإسلام والغرب والمستقبل » وهو يضم محاضرتين لتوينبى ، عرَّبهما الدكتور نبيل صبحى ، نشر دار العروبة ص ٧ .

اكتسبتها فى تركيا بحد السيف ، ولم يستطع الحكام والزعماء « المتغربون » – ومن ورائهم القوى الاستعمارية والماسونية وغيرها – أن يظفروا بهذا الحق – حق الشرعية – على الصعيد الرسمى ، لأن حس الجماهير المسلمة الذى آمن إجمالاً بأن الإسلام دين الحياة ، وأن شريعته صالحة لكل زمان ومكان – كان يرفض إبعاد الإسلام عن الدولة ، ويرى فى ذلك مروقاً وخيانة لله ولرسوله ولجماعة المسلمين .

ولهذا لم تملك القوى الماكرة إلا أن تنحنى لرغبة الأغلبية الإسلامية ، وترضيها نظرياً بالنص على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام ، كما فى الدستور المصرى وغيره من الدساتير .

وأما من الوجهة العملية فقد سار الحكم فى طريق العلمانية ، تشريعاً وتوجيهاً وتثقيفاً ، وعمل القادة والزعماء – الذين « علمنهم » الغزو الثقافى من قبل – على عَلْمنة الأفكار والمشاعر والأوضاع ، بحيث حصر الدين فى المساجد ، وبعض زوايا الحياة التافهة ، وفُرِض على الشرق المسلم مفهوم الغرب المسيحى للدين : أى أنه مجرد علاقة بين المرء وربه ، وشاعت فى الناس كلمات غامضة مضللة مثل : « الدين لله والوطن للجميع » [١] .

وقام النظام التعليمى العام فى المدارس والجامعات على هذا الأساس ، كما قام التثقيف العام عن طريق الكتب والصحافة والإذاعة وغيرها على هذا النهج .

وبذلك ثبت المفهوم الاستعمارى الدخيل الخبيث : أن الدين لا شأن له بالسياسة ، وأن الدولة لا علاقة لها بالدين .

وأصبح أكثر الجماعات الإسلامية ينص فى نظامه الأساسى على أن الجماعة لا تتدخل فى السياسة ! وحين اشتغلت إحدى الجماعات الإسلامية بالسياسة ،

---

(١) أما غموضها فلأننا لو عكسنا وقلنا : الدين للجميع والوطن لله ، أو قلنا : الدين لله والوطن لله . أو قلنا : الدين للجميع والوطن للجميع . ما كان فى أى من هذه العبارات جناح . أما تضليلها فلأن مفهومها يشعر أن التمسك بحكم الإسلام ينافى المواطنة للجميع وهو إفك مبين .

ودعت إلى الحكم الإسلامى ، والدولة المسلمة ، كان أول ما اتُهِمت به : أنها خلطت الدين بالسياسة !!

كأن الرسول ﷺ لم يقل : « مَن لقى الله ، وليس فى عنقه بيعة لإمام مات ميتة جاهلية » [1] . ولم يقل : « مَن أصبح لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » [2] .

وكان هو نفسه - صلى الله عليه وسلم - صاحب دين ومؤسس دولة . وكذلك كان خلفاؤه من بعده .

لقد أصيب المجتمع الإسلامى بهذا « الفصام النكد » الوافد من الغرب المسيحى . فانقسم النظام التعليمى فى بلد كمصر - وفى معظم البلاد الإسلامية أيضاً - إلى نوعين من التعليم : تعليم دينى يمثله الأزهر الشريف وما يتبعه من المعاهد . وتعليم مدنى أو علمانى لا يلتزم بالثقافة الإسلامية ، بل لا يهتم بها ، وتمثله الجامعات ومدارس الدولة بصفة عامة .

ولا ريب أن تصبح بين خريجى النوعين فجوة فكرية ونفسية ، نتيجة اختلاف لون الثقافة ووجهتها وروحها لدى كل منهما .

وفى مجال التشريع والقضاء وُجِدَ هنا انقسام آخر بين القوانين الشرعية والقضاء الشرعى ، الذى حُصِرَ فى زاوية « الأحوال الشخصية » من الزواج والرضاع والطلاق والميراث وما إليها ، وبين القوانين الوضعية التى استوعبت معظم شئون الحياة والتشريع لها ، فهى تشمل كل ما عدا الأحوال الشخصية من القوانين المدنية والتجارية والجنائية والإدارية والدولية ، وكل ما ينظم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

وبهذا وُجِدَت محاكم شرعية ، ومحاكم مدنية أو أهلية ، وقاض شرعى ، وقاض مدنى . وهو أمر لم يعرفه المسلمون قط قبل ذلك .

ومن نتيجة هذا الانفصام تسمية بعض الناس « رجال الدين » فى مقابل

---

(١) رواه مسلم .

(٢) رواه الحاكم وصححه وخالفه الذهبى .

تسمية آخرين بـ « رجال الدولة » أو « السياسة » أو « العلم » ، مع أن الفكر الإسلامى لا يعرف فكرة « رجال الدين » كما عرفها الغرب المسيحى . إنما يعرف « علماء الدين » المتخصصين فى دراسته وفقهه . أما بعد ذلك فكل مسلم رجل لدينه .

ومن أخطر ما حدث فى ديار الإسلام أن الفكر العلمانى الغربى لم يقتصر على أجيال المثقفين ثقافة مدنية ، بل غزا بعض الرؤوس التى تنتسب إلى الثقافة الإسلامية ، والتى تخرّجت فى معاهد دينية كالأزهر العتيد . حتى رأينا شيخاً أزهرياً معمماً يحطب فى حبل المستشرقين والمبشرين ، ويؤلف كتاباً عن « الإسلام وأصول الحكم » [١] يجرد فيه الإسلام من سلطة الدولة ، ويعلن - فى جرأة - أن الإسلام لا يشترط للحكومة صورة من أى نوع ، فلتكن « مطلقة أو مقيدة ، فردية أو جمهورية ، استبدادية أو شورية ، ديمقراطية أو اشتراكية أو بلشفية » !! [٢] .

ولقد قرّت أعين الغربيين بهذا الكتاب . فلا عجب أن تُرْجِم إلى الإنجليزية وأصبح يُعَد من المراجع الأساسية لعلم الاجتماع الإسلامى فى دراسات الجامعات الأمريكية - على الخصوص - للإسلام وتعاليمه [٣] نظراً لصدوره من مسلم هو عالم أزهرى !!

ولا زال عبيد الفكر الغربى - يمينيين ويساريين - ينوِّهون بهذا الكتاب الذى

---

(١) مؤلفه الشيخ على عبد الرازق ، الذى كوفىء فيما بعد فعيِّن وزيراً للأوقاف ، وقد ثار علماء الأزهر على كتابه وقررت مشيخة الأزهر سحب شهادة العالمية منه ، كما رد عليه كثيرون منهم المرحوم العلامة الشيخ محمد الخضر حسين فى كتاب مستقل . وانظر نقد الدكتور محمد البهى لهذا الكتاب فى « الفكر الإسلامى الحديث » فصل « دين لا دولة » وتعليق الدكتور محمد محمد حسين عليه فى « الاتجاهات الوطنية » .

(٢) الإسلام وأصول الحكم ص ٥٣ من الطبعة الثالثة .

(٣) انظر : الفكر الإسلامى الحديث : حاشية ص . ٢٤ الطبعة الثانية .

خرج على التراث الفكرى للأمة الإسلامية فى كل عصورها ، معارضاً قرآنها وسُنتَها .. ولا يزالون يحاولون إحياءه كلما مات !

وبعد أكثر من ربع قرن - أى فى سنة ١٩٤٩ - قام بنفس الدور شيخ أزهرى آخر . يهاجم الحكم الإسلامى ، وينادى بالحكم القومى . وذلك فى كتابه الذى سماه « من هنا نبدأ » [١] والذى تلقفته الأجهزة السرية للماسونية والصليبية والشيوعية ، فروَّجت له ، ووسَّعت دائرة نشره فى كل مكان ، وبكل سبيل ، كما روَّجت الصليبية للكتاب السابق .

ودون هذا وذاك من « المشايخ » منْ يلبسون فوق رؤوسهم « عمائم » . ولكنهم يحملون داخل هذه الرؤوس « فكراً علمانياً » ينظر إلى الحياة والتاريخ والأحداث بغير منظار الإسلام الملتزم بالكتاب والسُنَّة ، اتباعاً لهوى خفى ، أو إرضاء لسيد يُرجَى ويُخشَى ، أو طمعاً فى مغنم دنيوى ، أو - على أحسن الفروض - جهلاً بحقيقة الدين العظيم الذى يتزيا بالزى التقليدى لعلمائه ! وهذا الصنف أداة جيدة يستخدمها الحكام - الليبراليون والاشتراكيون على سواء - لتضليل الشعوب المسلمة الطيبة ، وضرب الاتجاهات الإسلامية الواعية الصحيحة .

* * *

٢ - النزعة الوطنية والقومية

وكان من نتائج الفكر العلمانى ، والثقافة العلمانية التى خلفها الاستعمار الغربى فى دنيا المسلمين : ظهور النزعة الوطنية والقومية ، لا بمعنى أن يحب

---

(١) للشيخ خالد محمد خالد ، وقد رد عليه الشيخ محمد الغزالى بكتاب « من هنا نعلم » ورد عليه المرحوم محمد فريد وجدى فى مجلة الأزهر « ليس من هنا نبدأ » والمرحوم سيد قطب فى فصل من كتاب « معركة الإسلام والرأسمالية » . ولخالد كتاب « الديمقراطية .. أبداً » جرّد فيه الإسلام من التشريع ، كما جرّده من الأخلاق فى كتابيه « لكى لا تحرثوا فى البحر » و « هذا .. أو الطوفان » مؤكداً أن « الأخلاق المدنية » أهدى ! فماذا بقى للإسلام ؟!!

الإنسان وطنه ويهتم بأمره ، أو يحب قومه ، ويعنى بأمرهم ، فهذا لا حَرَج فيه ، بل هو محمود ديانة ، ولكن بمعنى أن يصبح ولاء المسلم لرقعة معيَّنة من الأرض أو لجنس وعنصر خاص من الناس . ومقتضى هذا أن يقدِّم الرابطة الطينية والعنصرية وبعبارة أخرى : الوطنية والقومية ، على الرابطة الدينية الإسلامية ، وهذا اتجاه جديد فى حياة الجماعة الإسلامية .

لقد كان وطن المسلم من قبل يعنى « دار الإسلام » على اتساعها ، فكل أرض تجرى فيها أحكام الإسلام ، وتقام شعائره ، ويعلو سلطانه ، هى وطن المسلم : يغار عليه ، ويدافع عنه ، كما يدافع عن مسقط رأسه . وكان العالم ينقسم عند المسلم على هذا الأساس العقائدى : فهو إما دار إسلام ، وإما دار كفر .

وكان قوم المسلم هم المسلمين أو الأمة الإسلامية ، الذين جمعتهم به أخوّة الإيمان ، وعقيدة الإسلام : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (١) .. وكان أعداء المسلم هم أعداء الإسلام ، ولو كانوا ألصق الناس به ، وأقربهم إليه : ﴿ لاَ تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُواْ آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ، أُولَئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾ (٢) ..

فالمسلم حين يقف فى صلاته مناجياً ربه بهذا الدعاء : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ (٣) .. بصيغة الجمع هذه ، يستحضر فى حسّه وذهنه أمة الإسلام جمعاء .

وحين يقرأ قول اللّه تعالى فى كتابه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ﴾ .. يفهم أن هذا الخطاب موجّه للمسلمين جميعاً أينما كانوا .

وحين يقف الخطيب على المنبر يوم الجمعة ، يدعو للمسلمين كافة دون تفرقة

---

(١) الحجرات : ١٠ . (٢) المجادلة : ٢٢ (٣) الفاتحة : ٦

بين إقليم وإقليم ، ولا بين عنصر وعنصر ، ولا بين لسان ولسان ، بل يقول دائماً : اللّهم اغفر للمسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات .

فإذا خصّ بلده يوماً بالدعاء له بالنصر والرخاء والسعادة والعزة تجده يقول : لبلدنا هذا خاصة ولسائر بلاد المسلمين عامة .

فالتفكير الإسلامى ، والحس الإسلامى ، لا يعرفان الإقليمية ولا العنصرية بحال من الأحوال .

وفى الفقه الإسلامى نجد هذه الصورة المعبِّرة عن وحدة الأمة المسلمة ، ووحدة الوطن الإسلامى ، وذلك فيما ينقله العلاّمة ابن عابدين عن أئمة الفقه الحنفى حيث يقررون : أن الجهاد فرض عَيْن إن هجم العدو على بلد مسلم ، وذلك على مَن يقرب من العدو أولاً ، فإن عجزوا أو تكاسلوا ، فعلى مَن يليهم ، حتى يُفترض – على هذا التدرج – على كل المسلمين شرقاً وغرباً (١) . وهذا متفق عليه بين الأئمة جميعاً .

والعجيب أن يقرر فقهاء الإسلام وجوب الدفاع عن البلد المسلم المعتدَى عليه ، وإن تكاسل أهله أنفسهم فى الدفاع عنه ، لأن هذا البلد ليس ملك أهله وحدهم ، ولكنه – باعتباره جزءاً من دار الإسلام – مِلْك المسلمين جميعاً ، وسقوطه فى يد الكفار خسارة وهزيمة للمسلمين قاطبة .

وصورة أخرى يذكرها ابن عابدين : مسلمة سُبِيَت بالمشرق ، وجب على أهل المغرب تخليصها من الأسر (٢) .

وقال الإمام مالك : يجب على المسلمين فداء أسراهم ، وإن استغرق ذلك أموالهم ! (٣) .

وهكذا قرر القرآن وقررت السُنَّة أن المسلمين أمة واحدة « يسعى بذمتهم

---

(١) حاشية ابن عابدين : ٣٠٦/٣ – طبع استانبول . (٢) المصدر السابق .

(٣) تفسير القرطبى : آية ﴿ لَيْسَ البِرُّ ... ﴾ .

أدناهم وهم يد على مَن سواهم » و « مَن لم يصبح ناصحاً - أى مخلصاً بارًّا - لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم فليس منهم » .

ولكن النزعة الوطنية والقومية جعلت المسلم يفكر فى وطنه قبل عقيدته ، ويقدِّم الكافر إذا كان من عنصره أو وطنه على المسلم من عنصر آخر أو فى بلد آخر ، ويسمى هذا أجنبياً ، ويعامله معاملة الأجانب .

وبرزت نزعات جاهلية تتنادى بالقومية العنصرية ، والوطنية الإقليمية ، لا بالأخوة الإسلامية . بل أصبحت الأوطان والقوميات وكأنها أوثان جديدة يعبدها الناس مع الله !

حتى رأينا شاعراً كشوقى - رغم نزعته الإسلامية الواضحة فى شِعره - يقول من قصيدة له يخاطب بها المصريين :

وجه الكنانة ليس يغضب ربكم ... أن تجعلوه كوجهه معبوداً

وقوله يخاطب الوطن بعد عودته من منفاه :

أدير إليك قبل البيت وجهـــى ... إذا فُهْت الشهادة والمتابا

ورأينا الأتراك ينادون بقومية طورانية ، والعرب - فى بلاد الشام - ينادون بقومية عربية ، وانتهى الأمر باقتتال العنصرين الإسلاميين - العربى والتركى - بحد السلاح ، مع قول الرسول ﷺ : « لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » [١] ، « سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر » [٢] ، « إذا التقى المسلمان بسيفيهما ، فالقاتل والمقتول فى النار » [٣] .

والعجب أن يتخذ أحد العنصرين بعض الكفار أولياء وحلفاء له ضد إخوانه المسلمين ، مع قول الله المحكم : ﴿ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [٤] ..

---

(١) رواه مسلم .
(٢) رواه الشيخان والترمذى والنسائى وابن ماجه .
(٣) رواه الشيخان والترمذى والنسائى .
(٤) المائدة : ٥١

كان الاستعمار الصليبى - ممثلاً فى مؤسساته التبشيرية والاستشراقية ونحوها - وكانت اليهودية العالمية - ممثلة فى منظماتها السرية كالماسونية وغيرها - من وراء بذر بذور هذه الفتنة : فتنة الوطنية والقومية (١) ، لتحطيم الوحدة الإسلامية التى تمثلها الخلافة العثمانية ، على ما بها من علل وعيوب ، ولتمزيق العالم الإسلامى إلى أجزاء يسهل ابتلاعها ، وفرض الوصاية عليها ، كما يصعب قيام دولة إسلامية كبرى تضم المسلمين تحت راية الإسلام ، وتعيد عهد الفاتحين المنتصرين من الراشدين والأمويين والعباسيين والعثمانيين .

وقد استعان الاستعمار واليهودية فى إنجاح هذا الاتجاه وإشاعته وتمكينه بيهود الدونمة وأشباههم فى تركيا ، كما استعان بنصارى الشام فى بلاد العرب . ثم انتقلت العدوى بعد ذلك من هؤلاء وأولئك إلى أبناء المسلمين أنفسهم .

وسقطت القلعة الإسلامية - الخلافة - وكانت كارثة زلزلت مشاعر المسلمين ، واضطرب لها قاصيهم ودانيهم (٢) وثار المسلمون هنا وهناك ، وعقدوا المؤتمرات ، ولكنه باءت جميعاً بالفشل ، وتمزقت أرض الإسلام إلى اليوم ، وقرّت عين الاستعمار والصهيونية ، بهدم تلك الدولة الكبرى ، وقيام الدويلات المتفرقة هنا وهناك .

يقول « برنارد لويس » :

« والتغريب الذى كان أكثره من عمل « المتغربين » من أبناء الشرق ، جاء بتغييرات يُشَك كثيراً فى قيمتها . وأول هذه التغييرات هو الانحلال السياسى الذى أدى إلى تفتيت المنطقة وتجزئتها . فقبل ذلك التاريخ كان فى الشرق الأوسط نظام سياسى مستقر ، فالشاه يحكم إيران ، والسلطان هو عاهل

---

(١) سنعود للحديث عن القومية فى فصل « الاشتراكية الثورية » .

(٢) عبَّر أمير الشعراء أحمد شوقى عن مشاعر الأمة الإسلامية إزاء هذه الكارثة فى قصيدته الرائعة التى يجب أن تقرر فى جميع المدارس العربية فى كتب النصوص والأدب : « عادت أغانى العرس رجع نواح » !

المملكة العثمانية التى تشمل كل ما بقى من الشرق الأوسط ، وقد لا يكون كل السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم محبوبين من رعاياهم ، ولكنهم كانوا فى موضع احترام ، والأهم من ذلك أنه لم يكن هناك خلاف على مشروعية الحكم ، فالسلطان هو الحاكم بلا منازع ، لأنه عاهل لآخر خلافة إسلامية تضم جميع مسلمى العالم تقريباً .. ثم عُزِل السلطان .. وهُدمت الخلافة ، وقام مقامه عدد من الملوك والرؤساء والديكتاتوريين الذين دبَّروا لمدة معينة أمرهم ، وربحوا تصفيق وتأييد شعوبهم .. ولكنهم لم يكونوا أبداً موضع الرضا التام ، والقبول الطبيعى ، والولاء الأكيد ، الذى كان ممنوحاً لحكومة السلطان الشرعية ، وهذا الولاء والقبول والرضا جعل السلطان غير محتاج للضغط والعنف والإرهاب أو للديماجوجية السياسية فى الحكم .

« وبضياع الشرعية والولاء خسر أهل الشرق الأوسط « هويتهم الواحدة » القديمة . فبعد أن كان كل مواطن عضواً من أعضاء امبراطورية إسلامية كبيرة لها ألف سنة أو تزيد من التراث والتاريخ ، وجد الناس أنفسهم مواطنين لسلسلة من الدول التابعة ، والوحدات السياسية الجديدة المفتعلة ، والتى تحاول الآن إيجاد جذور لها فى ضمير الشعب وولائه . وصاحَبَ نسف وانهيار النظام السياسى القديم – على أية حال – انحلال اجتماعى وثقافى مواز له . وربما كان النظام القديم فى حالة تفسخ ، ولكنه على أية حال كان قائماً بوظيفته ، حيث كانت الولاءات والمسئوليات واضحة الحدود والمعالم ، تجمع جميع فئات الشعب فى إطار واحد . ثم دمرت الأساليب القديمة ، وسخر من القيم القديمة ثم أهملت ، وقام محلها مجموعة من المؤسسات والقوانين والمقاييس الوضعية المستوردة من الغرب ، والتى بقيت لمدة طويلة غريبة عن أحاسيس وآمال المسلمين فى الشرق الأوسط بالإضافة إلى كونها تافهة بالنسبة لحاجاتهم »[1] .

كانت النزعة الوطنية أسبق من الفكرة القومية فى الوطن العربى . وخصوصاً

---

(١) الغرب والشرق الأوسط ص ٦١

فى مصر . وكانت النزعة الوطنية المصرية فى بعض مراحلها مقرونة بنزعة إسلامية واضحة . فالزعيم مصطفى كامل الذى يتغنى بوطنية مصرية عاطفية أخّاذة ، يسعى فى الوقت نفسه إلى الارتباط بدولة الخلافة العثمانية .

ثم جاء دور انعزلت فيه مصر عن العرب وعن المسلمين ، حتى إن رئيس وزراء مصرياً سئل مرة عن أمر يتعلق بقضية فلسطين فأجاب بكلمته المشهورة : أنا رئيس وزراء مصر لا رئيس وزراء فلسطين !!

وكذلك فرّط الحكم المصرى فى تسليم أريتريا للحبشة الحاقدة المتعصبة ، دون وعى ولا شعور بمقدار ما ارتكبته تلك الحكومة من جناية فى حق العروبة والإسلام .

كان التيار الإسلامى هو - وحده - الذى ينير العقول ، ويغذى المشاعر ، ويوجهها إلى الوحدة الإسلامية - والوحدة العربية جزء منها . وكان هو الذى يتبنى قضايا العرب والمسلمين ، وينتهز لذلك الفرص والمناسبات . كالثورة الفلسطينية سنة ١٩٣٦ ، وذكرى وعد بلفور فى ٢ نوفمبر من كل عام .

* * *

٣ - أثر الليبرالية فى المجال الاقتصادى

يجب علينا - لكى نوضح صورة الأوضاع الاقتصادية فى عهد الحكم الوطنى الليبرالى وآثارها فى الحياة الاجتماعية - أن نشير إلى هذه الأوضاع كيف كانت فى عهد تسلط الاستعمار ، فإن هذا العهد هو الذى بذر البذور ، ووضع الأسس لما ورثه من العهود .

« لقد رأينا - كما يقول الدكتور محمد البهى - أن الغرب ، يوم استضعف الأمة الإسلامية . فى إفريقيا وآسيا ، منذ القرن التاسع عشر ، وبدء عصر الصناعة الحديثة ، دخل ديارها بجنوده ، واحتكر ثرواتها لمصالح مصانعه . برؤوس أمواله ، وسخّر أبناءها فى خدمة الاقتصاد الأوروبى . بنفوذه السياسى .

ثم أرسى قواعد نظامه ، الإدارى والسياسى ، وثبّت نظامه الاقتصادى

الرأسمالى ، وطارد القيم الأصلية للمجتمع ، واستبدل بها النظام العلمانى فى التعليم ، ونظريات الفقه الأوروبى فى التشريع ، وقيَم التبعية للغرب فى التوجيه ، ولقد وصل الوضع فى كل مجتمع إسلامى إفريقى أو آسيوى استعمره الغرب الأوروبى لصالح صناعته ، ورؤوس أمواله .. إلى :

- تمكين الأجانب - وهم أهل حرب - من اغتصاب الثروة القومية ، بمساعدة القوة العسكرية ، وعلى الأخص مصادر الثروة المعدنية ، والأراضى الزراعية الجيدة ، والمرافق الحيوية العامة .

- تسخير المسلمين فى تنمية رؤوس الأموال الأجنبية ، بدون مقابل ، أو مقابل أجور زهيدة .

- استنزاف الدخل القومى ، باحتكار التجارة الخارجية فى المحاصيل الرئيسية ، والسلع المصنّعة ، للاستهلاك الضرورى .

- رهن الأراضى والأملاك العقارية بالفائدة المركبة .

- إقامة البنوك لتيسير الحوالات المالية ، وإعادة نقل رؤوس الأموال إلى الخارج من فائض العائد الوفير ، لخدمة البناء الأوروبى ، على حساب إفقار الشعوب الإسلامية من ثرواتها الخاصة ، وطاقات أبنائها البَشرية ، وطالما أن عمليات التصدير والاستيراد تساعد على إنجازها البنوك ، فى غيبة بنك مركزى للدولة ، فهى ثغرة واسعة لتهريب الأموال ، أو إعادة ما ورد منها ، وأرباح الباقى من ثمرتها وعائدها .

ولقد كان القطاع الاقتصادى فى المجتمع الإسلامى المستعمَر ، هو القطاع السرى المغلق الذى لا يدخله الوطنيون ، إلا لأداء خدمات محدودة ، وفى غالب الأحيان تكون خدمات إضافية : فاللغة فيه أجنبية ، والفنيون فيه أجانب عملاء لهم ممن يدينون بدينهم ، والأسلوب الاقتصادى أجنبى ، وهو الأسلوب الرأسمالى ، والمال أجنبى والعائد منه للأجنبى .

والوطن فى هذا القطاع كان الثروة ، والمجهود البَشرى فى العمل والعائد منه كان الفقر ، والمذلة على المواطنين » [١] .

---

(١) انظر : الإسلام فى الواقع الأيديولوچى المعاصر للأستاذ الدكتور محمد البهى .

هذه حالة الاقتصاد أيام ضغط الاستعمار ، وسُلطة الاحتلال .

ولما قام الحكم الوطنى « الليبرالى » لم يتغير الوضع كثيراً عما كان عليه من قبل . ففى ظل النظام الليبرالى الديمقراطى الذى ساد البلاد الإسلامية بعد استقلالها ، قام نظام اقتصادى ، يستوحي أفكاره ، ويستقى أنظمته ، من نفس النظام السائد فى العالم الغربى الرأسمالى ، والذى وضع الاستعمار أسس بنائه كما ذكرنا من قبل .

وكان من أبرز معالم هذا النظام ، أو قُلْ : من أبرز معايبه – من وجهة النظر الإسلامية – ما يأتى :

١ – إقرار النظام الربوى الرأسمالى ، وإبقاء البنوك المتنوعة ، فى شتّى البلاد الإسلامية على هذا الأساس ، بل التوسع فى إنشائها ، مع أن الربا فى الإسلام من كبائر المحرّمات ، ومن السبع الموبقات ، وآكله ومؤكله ، وكاتبه وشاهده ، ملعونون على لسان محمد ﷺ . ومَن أكل الربا ، فقد أَذِنَ بحرب من اللّه ورسوله ، ومَن استحله فقد خلع رِبقة الإسلام من عنقه .

والغريب أن كثيراً من المسلمين ، استسلموا لهذا الواقع ، وسلّموا أعناقهم للبنوك المرابية التى تحركها أصابع اليهودية العالمية الرأسمالية ، والمتحكمة فى ذهب العالَم ونقده ، والمستفيدة الأولى من وراء الربا ، غنىً ونفوذاً وسيطرة على مقدرات الأمم الاقتصادية والسياسية .

وليت هؤلاء المسلمون ، اكتفوا بالاستسلام للواقع على كُرْهٍ ، بل راح بعضهم يبحث عن مسوغات وفتاوٍ شرعية ، يبرر بها مسلكه ، ويضفى على هذا الاقتصاد الربوى صبغة إسلامية .

٢ – وفى مقابل إحلال الربا الذى انتشر فى كل مجال – حتى إنّ مَن لم تحرقه ناره ، أصابه دخانه – عُطِّلت فريضة « الزكاة » تعطيلاً كلياً ، ولم يُجعل لها فى نظام الدولة أى موضع أو اعتبار . مع أن الإسلام جعلها أحد مبانيه العظام ، وثالثة دعائمه الخمس ، وجعلها مع التوحيد والصلاة عنوان الدخول فى

دين الإسلام ، واستحقاق أخوة المسلمين : ﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلَاةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ [1] فهى حق معلوم ، وضريبة مقدّسة فرضها الله فى أموال أغنياء الأمة ، لتُرَد على فقرائها ، فهى من الأمة وإليها ، وهى من مال الله لعباد الله ، ليس فيها معنى التبرع أو التطوع أو الإحسان الاختيارى ، بل تحصيلها وتوزيعها موكول إلى الدولة المسلمة ، تأخذها من أربابها ، وتردها على مستحقيها ، بواسطة « العاملين عليها » .. المنصوص عليهم فى القرآن الكريم .

فمَن أنكر وجوبها ولزومها كفر وارتد عن الإسلام ، وطُلبت منه التوبة أو يُقتل ، ومَن أقر بها وامتنع من أدائها ، أُخِذت منه قسراً وكرهاً ، وإن كان ذا شوكة ومنعة قوتل بقوة السلاح حتى يؤديها ، ورحم الله أبا بكر خليفة رسول الله ﷺ الذى قال : « واللهِ لو منعونى عقالاً كانوا يؤدونه لرسول الله ، لقاتلتهم عليه » .

واختفى مع فريضة الزكاة التكافل الإسلامى كله ، فلم يعد للفقراء والمساكين والغارمين وأمثالهم - من أصحاب الحاجات الأصلية أو الطارئة - مورد يفى بحاجتهم ، أو يُخفف من بؤسهم ، فظلت هذه الفئات الضعيفة فى المجتمع كسيرة الظهر ، مهيضة الجناح ، لا تجد أملاً ، إلا فى الشكوى إلى الله ، ولا عوناً إلا فى صدقات المحسنين ، التى لا تُسمن ولا تُغنى من جوع !

٣ - إتاحة الفرص المذهلة للأسر الكبيرة وأصحاب النفوذ والجاه ، ممن احتكروا الحكم والسلطان ، فاحتكروا من ورائه المغانم والمكاسب ، فالاستيراد والتصدير فى أيديهم ، والمناقصات الكبيرة ترسو عليهم ، والمشروعات المربحة من حظهم وحدهم ، وغيرها ، وغيرها ..

وهذه الفرص الحرام ، جعلت الأغنياء يزدادون غنىً وشحماً ، على حين يزداد

---

(١) التوبة : ١١

الفقراء والضعفاء فقراً وضعفاً وهزالاً ، وجعلت توزيع الثروة يزداد سوءاً يوماً بعد يوم . فلم يبق مجال يُذكر لنمو التاجر الصغير ، أو المحترف الفقير ، أو العامل الضعيف ، ما لم يكن له كبير يسنده ، أو حزب يعضده ، أو يسلك إلى الثروة طرقاً لا ترضاها الأخلاق ، أو تُتح له فرص مفاجئة لم تكن فى الحسبان .

وهكذا اتسعت الشقة ، وعظمت الفوارق بين أبناء المجتمع الواحد ، فريق يغرق فى الذهب والنعيم إلى الأذقان ، وفريق يهلك فى مفازة الجوع والظمأ والحرمان ، فريق يعيش بين الغانية والكأس ، وآخر يموت بين المحراث والفأس ... فريق يشكو زحمة البطنة ، وآخر يشكو عضة الجوع !

وازداد الطين بَلَّة ، فى البلاد التى تدفق فيها الذهب الأسود ، فقد جعل الثروة تتصبب بسرعة مفاجئة ، وبكثرة هائلة ، على طائفة قليلة من الناس ، أصبحت تلعب بالملايين لعباً ، تبعثرها ذات اليمين وذات الشمال ، على حين لم تنل أكثرية الشعب حظها العادل من هذه الثروة التى أفاءها اللّه على عباده جميعاً .

والعجيب أن معظم الذين يزدادون غنىً فى البلاد الإسلامية ، من العاطلين ، الذين لا يعملون ولا يكدحون ، فهم يأخذون من الحياة ولا يعطون ، ويستفيدون من المجتمع ولا يفيدون ، أما الأشقياء المحرومون ، فهم الكادحون المتعَبون ، الذين يواصلون سهر الليل بعناء النهار ، ولا يجدون إلا الفتات ، ممزوجاً بالدم والعرق والدموع !!

وأعجب من هذا محاولة قوم الكذب على اللّه ، وعلى دينه ، وعلى الحياة والواقع جميعاً . فهم يريدون تبرير هذا الظلم الاجتماعى ، والعوج الاقتصادى ، والانحراف الأخلاقى ، بنسبته إلى القَدَر يوماً ، بمثل قولهم : « فضل اللّه يؤتيه مَن يشاء » ! أو قولهم : « سبحان مَن قسم الحظوظ » ! كأنما الناس لا اختيار لهم فى هذا الظلم ، ولا يد لهم فى هذا العوج والانحراف ، وكأنما الإنسان مُسيَّر لا مُخيَّر !! نفس الفكرة الجبرية التى رددها المشركون قديماً ، وحكاها

القرآن الكريم منكراً ومسفهاً ، حين قال : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ آمَنُواْ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ فِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ ﴾ (١) ..

وأحياناً ينسبونه إلى الشرع نفسه ، فيقرأون قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ (٢) .. ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾ (٣) .. وما شابهها من الآيات . كأن التفضيل معناه إعطاء كل شيء لفريق ، وحرمان الآخرين من كل شيء !! مع أن التفضيل يعنى اشتراك الفريقين فى الرزق وزيادة أحدهما على الآخر فيه .

ونسى هؤلاء الكاذبون على الله ، كيف شرع سبحانه قسمة الفيء فى كتابه ، بحيث يوزع على المصالح العامة فى الأمة ، وعلى الفئات المحتاجة منها خاصة ، معللاً ذلك التوزيع بهذه الجملة القرآنية المعجزة : ﴿ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾ (٤) ..

وأحياناً يكذبون على الحياة ، فيقول أحدهم ما قال أخوه قارون من قبل : ﴿ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِندِي ﴾ (٥) .. وكذب ، فكم من أناس أفضل منه علماً ، وأكثر منه عملاً ، لم ينالوا إلا الشقاء والحرمان : ﴿ قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَى عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ (٦) ..

٤ - يتمم الصورة السابقة بروز الملكيات الزراعية الكبيرة ، حتى بلغ ملْك الواحد من كبراء القوم ألوف الأفدنة ، بل عشرات الآلاف أحياناً ، وأصبح « الباشا » الواحد فى بلد كمصر يملك عدة قرى بأسرها ، حتى مساكن الفلاحين فيها ، وبات الإقطاعى من هؤلاء يوسع ملكيته يوماً بعد يوم ، إما بشراء أراض جديدة

---

(١) يس : ٤٧ (٢) الزخرف : ٣٢ (٣) النحل : ٧١

(٤) الحشر : ٧ (٥) القصص : ٧٨ (٦) الزمر : ٥٠

من صغار المزارعين ، أو بامتلاك أراض مستصلحة يحييها بعرق الفلاحين يملكها هو ، مقابل أجور بخسة ظالمة يدفعها لهؤلاء المساكين ، الذين يكسون الأرض بالخضرة وهم يذبلون ، ويحيونها وهم يموتون ! هؤلاء الذين يزرعون القمح ويأكلون الطين ، وينتجون الثمار ولا يصيبون إلا النوى ، ويبنون على كواهلهم القصور وهم يسكنون فى منازل كالقبور !

لقد ظلمهم السادة المترفون الذين حسبوا أن هؤلاء إنما خُلِقوا للشقاء والخدمة وأما هم فخُلِقوا للسيادة والنعمة ! لقد كانت صورة ظالمة ومظلمة ، وإن لم تصل فى ظلمها وظلامها إلى درجة الإقطاع الذى عرفته أوروبا فى عصورها الوسطى ، وكان المزارعون فى الأرض عبيداً لمالكها . فهذا اللون لم يعرفه المجتمع الإسلامى فى أى بلد ولا فى أى عصر ، رغم هذا الانحراف الواضح عن خط الإسلام المستقيم ومع هذا لم يلبث الشعور الإسلامى العام أن أنكره وثار عليه .

٥ - يضاف إلى هذا أن الحكم الليبرالى لم يستطع أن يُطوِّر اقتصاد المجتمع بحيث يتحول إلى مجتمع صناعى قوى ، مكتف بذاته ، قادر على حماية نفسه ، مستخدم لأقصى إمكانات « التكنولوجيا » الحديثة .

صحيح أن الصناعة دخلت فى بعض الأقطار ونجحت إلى حد كبير ، وكان لها أثرها الطيب العظيم بجهد الشركات الوطنية ، كالذى قامت به شركة مصر للغزل والنسج وأشباهها . ولكنها لم تستطع توسيع نطاقها إلى الحد المطلوب ، وبقيت الزراعة محور النشاط الاقتصادى للمجتمع ، كما أنه بقى عالة على الغرب فى الصناعات الثقيلة وفى استيراد الأجهزة والآلات الدقيقة كلها حتى إبرة الخياطة ، كما أنه لم يستطع أن يزيد من مساحة الرقعة الزراعية بما يوازى التزايد المستمر فى عدد السكان ، ولا أن يُحسِّن الإنتاج الزراعى باستخدام الوسائل الحديثة ، ولا أن ينمى الإنتاج الحيوانى ، ولا أن يواجه مشكلة البطالة المتزايدة بعلاج حاسم .

وهكذا ظل « التخلف » سمة مجتمعاتنا . وبهذا تضاعف السوء ، حيث اجتمع إلى سوء التوزيع ضعف الإنتاج .

* * *

٤ - أثر الليبرالية فى الحياة الاجتماعية

وعلى الصعيد الاجتماعى كان للفساد الاقتصادى السابق أثره فى خلق تمايز طبقى لا ريب فيه . مع أن الإسلام - دين المجتمع - يفرض الإخاء والمساواة وينكر الطبقية ويسد عليها الطريق ، ولكن الواقع العملى - بتنكره للإسلام - جعل من الأغنياء « طبقة » تتوارث الغنى والثروة ، كما جعل من الفقراء طبقة تتوارث البؤس والشقوة . أولئك كُتب لهم أن يعيشوا فى حياة الترف ناعمين ، وهؤلاء كُتب عليهم أن يعيشوا فى أكواخ الحرمان لاهثين . وكان هذا الترف فى جانب الأقلية العاطلة ، والحرمان فى جانب الأكثرية العاملة ، نذيراً بانهيار المجتمع وإشرافه على هاوية الهلاك والدمار ، وصدق الله إذ يقول : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً ﴾ (١) ..

ولا عجب أن شاع شرب الخمر ، ولعب الميسر ، وأصبح فى المجتمع الإسلامى حانات وأندية يُمَارس فيها هذا الرجس من عمل الشيطان !!

ولا غرابة كذلك إذا شاعت الفاحشة ، وانتشر وباء الزنا سراً وعلانية ، وصار فى بلاد الإسلام مراقص وكباريهات قائمة لتسهيل العبث والفجور ، وعملت المؤسسات المشبوهة المخربة عملها فى التهوين من فضيلة العفاف ، وفى التحريض على التحلل من عرا الأخلاق ، وفى تيسير كل السبل للشهوات والغرائز الحيوانية ، واستخدمت كل الوسائل من الصورة والخبر ، والأغنية والقصة و « الفيلم » والتمثيلية ، والزى المغرى ، والسهرات المختلطة ... إلخ .

---

(١) الإسراء : ١٦

وأصبحت القيم الإسلامية الأصيلة ، والعقائد الإسلامية العريقة ، تواجه محنة آخذة بالخناق ، فقد صارت « مودة » قديمة ، وأصبح المتمسكون بها « رجعيين » متخلفين . وتكاتفت الصحافة والخيّالة (السينما) والمسرح والإذاعة والكتاب ، بل المدرسة والجامعة ، وكل المؤسسات التوجيهية والإعلامية ، والتثقيفية والترفيهية ، على السير فى هذا الاتجاه : إغراء الرجال بالمجون والفجور ، وإغراء المرأة بأن تتمرد على فطرتها الأنثوية ، وتتشبه بالجنس الآخر وتنافسه ، وأن تلبس ما يجذب إليها أنظار الرجال ، لا ما يغطى مفاتن الجسد ويستر العورات عن أعين الأجانب . والعجب أن يتم كل هذا الفساد العريض تحت عنوان برّاق مضلّل هو « الحرية الشخصية » بمفهومها الغربى الذى لم تعرفه هذه الأمة ، التى فرض اللّه عليها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وجعل بعضها أولياء بعض ، وحذّرها نبيها من ترك المنكر يفشو دون أن يأخذوا على يد صاحبه ، أو يعمهم اللّه بعقاب من عنده .

وحقت اللعنة على الأمة بانحلال شبابها وبناتها ، فتميّع الشباب واسترجل النساء ! و « لعن اللّه المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال » !

والحقيقة أن موضوع المرأة كان من أظهر الموضوعات التى انهزم فيها المجتمع الإسلامى أمام الغزو الغربى ، فلقد فقدت المرأة المسلمة بسرعة مذهلة شخصيتها الأصيلة ، وتقاليدها العريقة . وأصبحت ذيلاً للمرأة الغربية فى كل شىء ، أو قُل : إنها صارت دمية يحركها العابثون بالقيم من مصممى الأزياء ، وتجار المساحيق ، وأصحاب الصحف الداعرة وغيرهم من المخرِّبين .

يقول : « چان بول رو » فى كتابه « الإسلام فى الغرب » ، فى فصل « تغريب الإسلام » :

« إن التأثير الغربى الذى يظهر فى كل المجالات ويقلب رأساً على عقب المجتمع الإسلامى لا يبدو فى جلاء أفضل مما يبدو فى تحرر المرأة » .

قال : « وكانت تركيا « الكمالية » أول مَن فكر فى تغيير نظام المرأة ، وكان هذا يعنى معارضة التوراة فى سِفر التكوين : « وإلى رجلك يكون اشتياقك وهو يسود عليك » [١] ومعارضة القرآن : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ أ هـ [٢] .

وتحرير المرأة الذى يزعمونه ، يعنى ما قلناه : أن تتمرد على فطرتها بوصفها أنثى خلقها اللّه لتكون زوجة وأماً ، وأن تدع مملكتها المسئولة عنها لتخرج إلى الشوارع والأسواق والملاهى والمصانع وغيرها ، لتزاحم الرجال بالمناكب ، وتتسلح بكل ألوان الزينة والإغراء . لتجذب الرجال وتباهى النساء الأخريات ، التحرير هنا : يعنى إزالة الحواجز بين المرأة والرجل ليستمتع كلاهما بالآخر فى عبث ، بلا قيود من شريعة أو أخلاق .

كما يعنى تحرير المرأة فى ديار الإسلام أن تدخل إلى العلاقات الأسرية - التى نظمها الإسلام بأحكام الشرع - الأفكار والتقاليد النصرانية التى تحرِّم الطلاق وتعدد الزوجات .. هاتان هما الركيزتان اللتان يقوم عليهما تحرير المرأة المزعوم :

١ - إدخال الأفكار والتقاليد النصرانية فى حياة الأسرة المسلمة .

٢ - إخراج المرأة المسلمة من بيتها ووظيفتها لتفتن الشباب وتنشر الميوعة والفساد والانحلال أو لتكون ألعوبة بأيدى الخبثاء من الرجال .

* * *

٥ - سيادة القوانين الوضعية

وكان من مخلفات الاستعمار وآثاره ، التى أقرتها وباركتها الليبرالية الديمقراطية وجود « قوانين وضعية » تحكم بها « محاكم مدنية » وهى قوانين تنتظم معظم شئون الحياة والعلاقات : المدنية والتجارية والجنائية والإدارية والدولية .

---

(١) الإصحاح الثالث ١٦ - ١٧ (٢) النساء : ٣٤

أما الشريعة الإسلامية التى حكمت ديار الإسلام ثلاثة عشر قرناً ، فقد زُحْزِحت عن مكانها ، وحُصِرت فى ركن ضيق تنظمه وتقضى فيه ، وهو ما يتعلق بشئون الأسرة أو ما يسمى « الأحوال الشخصية » التى تنظر فيها « المحاكم الشرعية » .

ووُصِفت القوانين الحديثة المستوردة من فرنسا وغيرها بأنها عصرية ، وإنسانية ومتطورة ، على حين غُمِزت الشريعة وأحكامها بأنها جامدة ، أو رجعية ، أو غير قابلة للتطبيق فى العصر الحاضر ، بل ربما اتُهِمت - تلميحاً أو تصريحاً - بأن فى أحكامها قسوة ووحشية !!

وترتب على إقرار القوانين الوضعية الأجنبية الأصل ، مخالفة الإسلام دين الأمة - بل دين الدولة كما نصّت معظم الدساتير - مخالفة ظاهرة ، بإحلال المحرّمات ، أو إقرار المنكرات ، أو إهمال الواجبات ، أو إسقاط العقوبات ، مع أمر القرآن الصريح بالحكم بما أنزل اللّه ، ورميه بالكفر والظلم والفسق كل مَن لم يحكم بما أنزل اللّه .

أجل .. رأينا القوانين الوضعية تعطل العقوبات والحدود الشرعية المنصوص عليها فى الكتاب والسُنَّة جميعاً ، لأنها لا تليق بالعصر !! وتقر الربا ، وهو من الموبقات السبع فى الإسلام ، ولا تقترفه أمة إلا أُذِنت بحرب من اللّه ورسوله .

ورأيناها تقر شرب الخمر وصنعها واستيرادها والاتجار فيها ، ولا ترى فى ذلك جريمة تستحق العقوبة ، والخمر هى - فى الإسلام - أم الخبائث ومفتاح الشرور .

ورأيناها تقر الزنا ما دام وقوعه بتراضى الطرفين - الزانى والمزنى بها - ولا ترى فى الزنا جريمة إلا فى حالة الاغتصاب والإكراه ، أو فى حالة الخيانة الزوجية إذا رفع الزوج دعوى بذلك على زوجته .

وإذا كان الزنا نفسه ليس جريمة يعاقب عليها القانون الوضعى ، فأولى ألا يعاقب

على مقدمات الزنا من العرى والتهتك والخلاعة ، والتحريض على الفواحش ما ظهر منها وما بطن .

هذا مع أن المفروض أن تكون القوانين معبِّرة عن عقائد الأمة وأخلاقها وتقاليدها ، حامية لقيمها وآدابها وتراثها . ولكن العيب الأول فى هذه القوانين أنها مستوردة من أمة غير أمتنا ، لها عقيدة غير عقيدتنا ، وقيم غير قيمنا ، وأخلاق غير أخلاقنا ، وتقاليد غير تقاليدنا .

إن مجتمعنا يعتبر الزنا جريمة وفضيحة ، ولا يسمح أب لابنته ، ولا أخ لأخته ، ولا زوج لزوجته ، ولا قريب لقريبته أن تسقط فى هذا الإثم أو ما هو دونه - كقُبْلة من شاب أجنبى - فتلوث سمعتها وسمعة أسرتها وتلطخها بالعار .

فأين هذه النظرة لفاحشة الزنا ومقدماته من نظرة الغربيين إلى هذا الأمر ، وكيف نُحَكِّم قوانينهم فى أمرنا ومجتمعهم غير مجتمعنا ؟

يقول الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافى وقد عاش فى فرنسا سنين عدداً :

« القوم هناك يعدون هذه الأمور من الهنات والهينات ، ولا يلقون لها بالاً ولا تثير نفورهم ولا اشمئزازهم ، ولا تهمهم كثيراً مسائل العِرض وما يتصل به ، ويبدو هذا فى كثير من مظاهر حياتهم .

فإذا دخلت - مثلاً - قهوة من قهوات باريس ، أو أية مدينة أو قرية فرنسية أخرى ، فإنه يندر أن تجد رجلاً وامرأة جالسين على مائدة واحدة جلسة وقوراً محتشمة ، بل تجد كليهما يُطوِّق الآخر بذراعه ، ويعبث بكثير من أجزاء جسمه . وتجدهما يستغرقان من حين لآخر فى قبلات حارة عميقة بل إنك لتجد فى هذه القهوات عدداً غير يسير من النساء جالسات على أفخاذ الرجال .

ويتألف معظم هؤلاء من أصدقاء مع صديقاتهم وأخلاَّء مع خليلاتهم ، ويندر أن تجد بعضهم زوجاً مع زوجه ، أو خاطبا مع خطيبته .

وتجد مثل هذه المناظر بين الجالسين فى عربات المترو والأتوبيس والقطار وسائر

وسائل المواصلات . وتمر ببعض الطرقات فى باريس أو فى لندن أو تقف فى محطة من محطات المترو أو الأتوبيس فتجد الصديق يحتضن صديقته ، والرجل يحتضن امرأة لم تنعقد معرفته بها إلا منذ دقائق ، ويُقبِّل كل منهما صاحبته على مرأى من جميع الناس ولا يلتفت أحد إليه ، ولا يلقى إليه بالاً ، فمعظمهم مشغول بمثل ما هو مشغول به ، ولكل منهم شأن يغنيه ، وتجد ما هو أبشع منظراً من هذا كله وما يقرب من الفاحشة السافرة إذا دخلت « كباريه » - أى ملهى من ملاهى الليل أو صندوقاً من صناديقه كما يسمونه هناك (Boite de nuit) .

وتدخل مرقصاً من المراقص الراقية فتجد المرأة نصف عارية يحتضنها رجل أجنبى عنها ، وتحتك جميع أجزاء جسمه بجميع أجزاء جسمها ويضمها إلى صدره ويراقصها ، وقد تُطفأ الأنوار عمداً من حين لآخر ليتمكن الراقصان مما لا تسمح به الأضواء .

وقد تجد زوجها قابعاً فى ناحية من المرقص ، وكله إعجاب بما تؤديه زوجته ، ويوديه زميلها من حركات رشيقة !!

ولا يفوته أن يهنئهما بعد فراغهما تهنئة حارة ، بحسن توفيقهما فى رقصتهما !!

هذا فى المراقص الراقية .

أما المراقص الشعبية أو ما يسمونه (Bab mosette) التى تؤمها طوائف العاملات والخادمات والعمال والمسيطرين على النساء ، المتاجرين بأعراضهن ، أما هذه المراقص الشعبية فحدِّث عنها ولا حَرَج ، فإنه لا يكاد يكون شىء فيها محظوراً !

وقد يعلم الزوج هناك أن لزوجته خدناً أو أخداناً ، وقد تعلم الزوجة أن لزوجها خليلة أو خليلات ، ويغمض كل منهما العين على ذلك ، ويتقارضان التسامح ليُشبع كل منهما نزوته ، وقد تدعو الزوجة خليلها إلى الغداء أو العشاء فى منزلها ، فيقابله زوجها بالترحاب مع علمه بأنه خدن لزوجته .

وربما لا تسمح له أوقاته وأعماله بالبقاء معه بعد الغداء أو العشاء ، فينصرف معتذراً مودعاً تاركاً ضيفه الكريم فى رعاية زوجته !!

بل قد يعاشر الرجل منهم امرأة متزوجة معاشرة الأزواج ، ويقيم معها إقامة دائمة فى منزلها مع بقائها فى عصمة زوجها ، ومع علم زوجها بذلك ، ويحدث هذا على الأخص فى الطبقات الراقية ، وقد يُدعى الزوج نفسه إلى الحفلات والمآدب التى يقيمها العاشقان ، ويبيت عندهما ، فيذهب هو إلى مخدعه ، وتذهب الزوجة مع عشيقها إلى مخدعهما الخاص بجوار الحجرة التى يبيت فيها الزوج !!

بل قد يقيم العشيق مع عشيقته وزوجها فى منزل واحد ، ويعيش الثلاثة فى هذا الوضع على أتم وفاق . وهذا الوضع منتشر انتشاراً كبيراً فى فرنسا على الأخص ، ويسمونه هناك : التعايش الثلاثى . وهذا النظام ليس حديثاً عندهم ، بل إنه متأصل لديهم منذ عصور قديمة .

فقد كان كاتب فرنسا الكبير « أناتول فرانس » يقيم بصفة دائمة مع عشيقته مدام « أرمان دو كايافيه » ومع زوجها مسيو « أرمان دو كايافيه » فى منزل واحد .

وقد سئل مرة عن مدى علاقته بخليلته وبزوجها فقال : « إننا نحن الثلاثة نعيش على أتم وفاق » !!

هذه هى تقاليد القوم هناك ، فى فرنسا ، فى الغرب ، فلا غرو أن جاءت قوانينهم معبِّرة عن أوضاعهم وأعرافهم . فكيف تصلح هذه القوانين لنا وبيننا وبينهم هذا البون الشاسع فى النظر إلى الأخلاق والآداب ؟

* * *

٦ - الحياة النيابية

إن أفضل جوانب الليبرالية الديمقراطية - فى نظرى - هو جانبها السياسى ، الذى يتمثل فى إقامة حياة نيابية . يتمكن فيها الشعب من اختيار ممثليه الذين تتكون منهم « السُلطة التشريعية » فى البرلمان ، وفى المجلس الواحد أو المجلسين .

وهذا الانتخاب إنما يتم عن طريق الانتخاب الحر العام لمن ينال أغلب الأصوات من المرشحين ، المنتمين إلى الأحزاب السياسية أو المستقلين عنها .

وهذه « السُلطة المنتخبة » هى التى تملك التشريع للأمة ، كما تملك مراقبة السُلطة التنفيذية (الحكومة) ومحاسبتها وإلزامها أو سحب الثقة عنها ، فلا تستحق البقاء .

وبهذه السُلطة المنتخبة يكون أمر الشعب فى يد نفسه . وتصبح « الأمة مصدر السُلطات » .

إن هذه الصورة - من الناحية النظرية - طيبة ومقبولة ، من الوجهة الإسلامية - فى جملتها - لو أمكن تنفيذها على الوجه الذى ينبغى . وأمكن كذلك تفادى ما يصاحبها من مساوىء وشرور .

وإنما قلت « فى جملتها » لأن للفكرة الإسلامية بعض التحفظات على أجزاء معيَّنة من هذه الصورة .

فالسُلطة المنتخبة لا تملك التشريع فيما لم يأذن به اللّه ، لا تملك أن تحل حراماً أو تحرِّم حلالاً أو تعطل فريضة ، فالمشرِّع الأول هو اللّه جلَّ شأنه ، وإنما يشرِّع البَشر لأنفسهم فيما أَذِنَ لهم فيه ، أى فيما لا نصّ فيه من مصالح دنياهم ، أو فيما يحتمل وجوهاً عدة ، وأفهاماً شتَّى يرجحون أحدها مهتدين بقواعد الشرع . وفى هذا وذاك مجال رحب جداً للمقننين من البَشر . ولهذا يجب أن يقال : إن الأمة مصدر السُلطات فى حدود شريعة الإسلام . كما يجب أن تكون فى المجالس التشريعية هيئة من « الفقهاء » القادرين على الاستنباط

والاجتهاد ، تُعْرض عليها القوانين ، لترى مدى شرعيتها أو مخالفتها . بَيْدَ أن النظام الديمقراطى لم يشترط شيئاً من ذلك ، رغم النص فى الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام .

ثم إن المرشحين لتمثيل الأمة يجب أن يتوافر فيهم الدين والخُلُق بجوار الصفات الأخرى ، كالخبرة بالشئون العامة ، ونحوها . فلا يجوز أن يرشح لتمثيل الأمة فاجر سكير أو تارك للصلاة أو مستخف بالدين .

إن هناك صفتين يشترطهما الإسلام لكل مَن يلى عملاً . الأولى : الكفاية للقيام بهذا العمل والخبرة به . والثانية : الأمانة التى بها يُصان هذا العمل ، ويتقى اللّه فيه . وهذا ما عبَّر عنه القرآن على لسان يوسف بقوله : ﴿ اجْعَلْنى عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ ، إنِّى حَفيظٌ عَليمٌ ﴾ (١) . وفى قصة موسى على لسان ابنة الشيخ الكبير : ﴿ إنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ القَوىُّ الأمينُ ﴾ (٢) .. فالقوة والعلم تمثل الجانب الذهنى والعملى المشروط للعمل ، والحفظ والأمانة تمثل الجانب الخُلُقى والنفسى المطلوب لنجاحه أيضاً .

ولكن قوانين الانتخاب المستوردة من الغرب الديمقراطى ، لم تشترط شيئاً من ذلك فى المرشح إلا دفع « تأمين » مالى ، يعجز عنه الفقراء من أبناء الشعب ، فضلاً عن نفقات الدعاية الانتخابية التى لم يوضع لها أى حدود .

ولهذا كان المرشحون – غالباً – هم الأثرياء وكبار الملاك الذين يستطيعون أن « يصرفوا » على الانتخابات ، وأن « يشتروا » الأصوات ممن يملك أن يبيع صوته ، ولو بثمن بخس . وكثير من أبناء القرى – وهم جمهور الشعب – لا يملك صوته حتى يتصرف فى بيعه . بل العبد وما ملكت يداه لسيده : مالك المسكن والأرض و « العزبة » .

ولهذا أصبحت « النيابة » عن الأمة – كالوزارة – « حرفة » محتكرة للأسر

---

(١) يوسف : ٥٥ (٢) القصص : ٢٦

الكبيرة . وذوى الجاه والنفوذ . الذين لا يخلو منهم مجلس من المجالس مهما تكن صبغته . لأن هؤلاء الكبراء وزعوا أبناءهم على أحزاب الأغلبية والأقلية ، بحيث يضمنون « وجودهم » فى كل دورة ، سواء أكان الانتخاب – مزوَّراً – وهذا هو الغالب ، أم كان الانتخاب حراً نزيهاً ، وقلّما يكون .

ومن ثَمَّ كان معظم الشعب فى شغل بمتاعبه ومآسيه ولقمة عيشه عن هذه « الملهاة » الكبرى ، التى يقوم بالدور الأكبر فى تمثيلها رجال « الأحزاب السياسية » الذين لم يكن لهم هم أكبر من تخاطف عصا القيادة ، وتجاذب كرسى الوزارة ، وممالأة القصر المالك ، وتضليل الشعب الكادح .

كان الشعب يعتقد أن المرشح الذى تريده الحكومة سينجح ، أيِّد هو أو عارض ، فإذا كانت الحكومة سعدية سينجح السعديون وحلفاؤهم ، وإذا كانت وفدية سينجح الوفديون . كما كان يعلم أن الإنجليز – من وراء الستار – إذا أرادوا حزباً لم يعجزوا عن إنجاحه ، وإذا كرهوه لم يعجزوا عن إسقاطه .

ولهذا كان الذين يشتركون فى الانتخابات فى بلد كمصر نسبة ضئيلة جداً من مجموع الناخبين . لم تزد مرة حسب الإحصاءات عن ١٢ فى المائة .

وكان الدستور يعطى الحكومة حق إعلان « الأحكام العرفية » فى بعض الأحوال الاستثنائية ، ولكن هذه الأحوال – للأسف – أصبحت هى الأساس والقاعدة ، وظلت مصر سنين طويلة سجينة الحكم العرفى أو العسكرى ، ولم تتحرر من نيره ، إلا فترات قليلة جداً كأنها ومضة برق ثم تختفى ، ولم تقف البرلمانات المنتخبة – للأسف أيضاً – فى صف الحرية ، ولم تقل يوماً للحكومة : ارفعوا أيديكم عن الشعب ، أغمدوا هذا السيف المصلت على رقبته : سيف الأحكام العسكرية !

وفتحت السجون والمعتقلات أبوابها للبرآءِ الشرفاء من أبناء الوطن ، واختلطت السياط بدماء الكثيرين منهم ، وأكلتَ من لحومهم ، كما حدث فى

سنتى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ [١] ، وهذه المجالس صامتة ، لم تنبس ببنت شفة ، إن لم تكن مؤيدة !!

وكيف لهذه المجالس ذلك وأغلب أعضائها من حزب الحكومة . الذى يواليها فى الخير والشر ، ويؤيدها بالحق والباطل ، وكثير منهم يعلم أنه لم ينجح إلا بقوة الحكومة وتأييدها ، فكيف يعارض الفرع أصله ، والخادم مولاه ؟

كما لم تستطع هذه البرلمانات أن تنتصر لفئات الشعب من الفلاحين والعمال والمحترفين وغيرهم من الجاهدين المجاهدين فى سبيل الرزق الحلال . وذلك لأن جل أعضائها كانوا من المترفين الذين ولدوا وفى أفواههم ملاعق الذهب ، فكيف يحسون بآلام المتعَبين ؟ بل كيف يكون لهؤلاء المساكين مطالب وهم ما خُلقوا إلا ليعملوا فى أرضهم زُرّاعاً ، أو فى قصورهم خُدّاماً ؟!

والقصر الملكى ماذا كان دوره ؟ لقد كان غارقاً – مع الحاشية والبطانة – فى الترف والعبث . ولكنه – من ناحية أخرى – كان يشجع « التناحر الحزبى » القائم ويغذيه ، ليستطيع عند الحاجة ضرب الأحزاب والزعامات السياسية بعضها ببعض ، ويظل هو متربعاً على عرشه ، متمكناً من سلطانه .

لقد فشلت الحياة النيابية ، وذهبت حسنة الديمقراطية السياسية هباء .

وكان لهذا الفشل أسباب عديدة أهمها :

١ – قصور النظام الليبرالى الديمقراطى كله ، وما فيه من عيوب ذاتية ، كما سنبين ذلك فيما بعد .

٢ – فساد الأنظمة الانتخابية التى لم تضع أى شروط للمرشح غير الشرط المالى ، وخلو صحيفته من سوابق الجرائم المخلة بالشرف ، ونحو ذلك من الأمور السلبية .. وعدم تقييد الدعاية الانتخابية بأى قيد ، وعدم وضع ضمانات كافية لنزاهة الانتخابات وحريتها . إلى غير ذلك .

---

(١) انظر مذكرات الأستاذ محمد على الطاهر عن « معتقل هايكستب » تجد فيه بعض الملامح عن هذه الفترة الكئيبة .

٣ - انتشار الأمية والجهل لدى أكثر فئات الشعب ، وعدم نضوج الوعى السياسى بين المواطنين .

٤ - عدم إيمان الكثيرين بجدوى الانتخابات وعدم الثقة بنتائجها ، لاعتقادهم أن ما تريده الحكومة سينفذ .

٥ - غموض الدستور وقصوره بل تناقضه فى بعض الأحيان ، مما أدى إلى البلبلة والفوضى . ففى مصر - مثلاً - يقرر فى المادة ١٤٩ : أن دين الدولة هو الإسلام ، على حين لا يضع أى ضمانات لرعاية هذه المادة ووضعها موضع التنفيذ ، كما لم يحدد - تحديداً كافياً - سُلطة الوزراء وصلتهم بالشعب ، ممثلة فى نوابها ، وموقفهم من رئيس الدولة - الملك حينئذ - وكل ما جاء مما يتصل بهذه النقطة الحساسة لا يكاد يتجاوز ثلاثة أسطر كلها غموض وعموم .

٦ - فساد الأوضاع الاقتصادية التى جعلت أصحاب الثروة هم الذين يملكون الأصوات ، وجعلت الكثيرين يبيعون أصواتهم بثمن بخس .

٧ - فساد الأحزاب السياسية التى كانت شبه محتكرة للنيابة والحكم فى تلك المرحلة ، والتى بلغ الاختلاف والخصام منها مبلغاً مزّق الأمة شر ممزق .

* * *

موقف الحركة الإسلامية من هذه الأوضاع

لم تقف « الحركة الإسلامية » من هذه الأوضاع العُوج موقف المتفرج أو المحايد ، ولم ترض لنفسها أن تعيش خرساء اللسان شلاّء اليد ، وسوس الفساد ينخر فى كيان الأمة .

لقد حملت لواء الجهاد ، ووقفت فى الساحة تطالب بضرورة التغيير . لم تبخل بالنصح والبيان والإنذار بالخطر . ولم تكتف بإرسال صيحاتها عالية مدوية ، تنبه الغافلين ، وتوقظ النائمين ، وتعلّم الجاهلين ، عن طريق كُتّابها ومحاضريها وخطبائها ، ومحدثيها ، بل شخّصت الداء ، ووصفت الدواء ، وقدّمت الحلول ،

ورسمت الخطوط المؤلفة للتغيير والإصلاح ، على هدى من شرع الإسلام ، وروح الإسلام .

أجل .. وقفت الحركة الإسلامية صابرة مصابرة مرابطة ، تقاوم الانحراف والفساد ، ووراءه الحكومات المتعاقبة القادرة على البطش ، والأحزاب المحتكرة للحكم .. ومن ورائها الإقطاع المتسلط ، ورأس المال المتحكم ، ومن وراء ذلك كله القصر الحاكم ، والإنجليز المحتلون .

● الحركة تطالب بتغيير الأوضاع وترسم منهج التغير :

وأكتفى هنا بتسجيل فقرات من المقالات التى كتبها مؤسس الحركة الإسلامية الإمام الشهيد حسن البنا [١] ، فى افتتاحيات صحيفة الحركة اليومية سنة ١٩٤٨ ، ونشرت بعد ذلك مراراً وتكراراً فى رسالة خاصة بعنوان : « مشكلاتنا فى ضوء النظام الإسلامى » .

ولم تكن هذه فى الحقيقة مجرد مقالات ، بل خطابات مفتوحة ، أو بيانات موجهة إلى كل مَن يعنيه أمر البلاد ، وبخاصة الذين قُدِّر لهم أن يحملوا مسئولية قيادتها .

ولهذا كانت تبدأ المقالات بهذه الكلمات :

« إلى رئيس الحكومة باعتباره المسئول الأول ..

وإلى أعضاء الهيئات النيابية – على اختلافها – باعتبارهم الدعاة الرسميين لنظام الإسلام .

---

(١) بالإضافة إلى ما كتبه رجال الحركة فى الصحف والكتب مثل الشيخ محمد الغزالى ، والشهيدين عبد القادر عودة وسيد قطب ، وغيرهم . وإلى التيار الضخم الذى أوجدته الحركة بخطبها ومحاضراتها وأحاديثها وسائر أساليبها ، التى ظهر أثرها فى كافة فئات الشعب .

وإلى رؤساء الهيئات الشعبية والسياسية والوطنية والاجتماعية ، باعتبارهم قادة الفكر وموجهى الجماهير .

وإلى كل محب لخير العالم وسيادة بنى الإنسان .

أُوجِّه هذه الكلمات ، أداءً للأمانة ، وقياماً بحق الدعوة ..

ألا هل بلّغت اللّهم فاشهد » حسن البنا .

وإذا كان الحديث عن مصر خاصة ، فإنها مثال لما يجرى فى البلاد العربية الأخرى . ثم إن مصر تُعَد كبرى الدول العربية ، وقِبْلة الثقافة للبلاد الإسلامية نظراً لوجود أزهرها العريق . وهى البلد « الأم » لكبرى الحركات الإسلامية الحديثة ، فلا عجب أن تفرد تجربتها ببعض العناية .

* *

● فى القضية الوطنية :

وتحت عنوان « قضيتنا الوطنية وكيف تُحَل فى ضوء التوجيه الإسلامى » يتحدث الشهيد البنا عن الأحداث الوطنية التى تحددت فى ذلك الوقت فى « تحقيق وحدة وادى النيل – شماله وجنوبه – وجلاء القوات الأجنبية عنه جميعاً » .

وبعد أن يبيِّن الموقف الإسلامى النظرى من هذه القضية ، يقدِّم الحل العملى فيقول :

« لقد فاوضنا فلم نصل إلى شىء ، لتعنت الإنجليز وتصلبهم ومناوراتهم ..

واحتكمنا فلم نصل إلى شىء كذلك ، أمام تغليب المصالح الدولية والمطامع الاستعمارية ، ولقد قال كاتب فاضل : إننا وصلنا إلى كسب أدبى عظيم بالدعاية الواسعة لقضيتنا بطرحها أمام أنظار العالم كله ، وإخراجها من حيِّز التفاهم الثنائى الضيق ، إلى حيِّز التحاكم الدولى الواسع ، وذلك صحيح – ولكن هذا الكسب الأدبى لن يغنى عن الحقيقة الواقعة شيئاً ، وهى أننا ما زلنا مع

الإنجليز حيث كنا لم نتقدم خطوة ، بل إن هذا الركود كان مدعاة إلى التساؤل والبلبلة .

لم يبق إذن إلا « النبذ على سواء » بأن نعلنهم بالخصومة الصريحة السافرة ، ونقرر في صراحة إلغاء ما بيننا وبينهم من معاهدات واتفاقات ، ونعلن اعتبار أمة الوادي معهم في حالة حرب - ولو سلبية - وننظم حياتنا على هذا الاعتبار ، اقتصادياً : بالاكتفاء والاقتصار على ما عندنا وعند إخواننا العرب والمسلمين والدول الصديقة إن كانت ، واجتماعياً : : بتشجيع روح العزة والكرامة وحب الحرية ، وعملياً : بتدريب الشعب كله تدريباً عسكرياً حتى يأتي أمر الله . وتهيأ نفوس الشعب لذلك بدعاية واسعة تامة كاملة ، كما تفعل الأمم إذا واجهت حالة الحرب الحقيقية ، وتتغير كل الأوضاع الاجتماعية على هذا الأساس » .

*　*

● الوحدة العربية والإسلامية :

وتحت عنوان : « وحدتنا في ضوء التوجيه الإسلامي » كتب الشهيد حسن البنا رحمه الله يقول :

« معلوم أن الإسلام رسالة عالمية جاءت لخير الأمم والشعوب جميعاً ، لا فرق بين عربي ولا عجمي أو شرقي أو غربي ، ولهذا دعا إلى القضاء على الفوارق الجنسية والعنصرية ، وأعلن الأخوة الإنسانية ، ورفع لواء العالمية بين الناس لأول مرة في تاريخ البَشر » .

« ومعلوم أن الإسلام كذلك قد قرر من باب الأولى أقوى معاني الأخوة بين المؤمنين به ، والمنتسبين إليه ، والمعتقدين برسالته ، حتى جعل الأخوة معنى من معاني الإيمان ، بل هي أكمل معانيه » .

*

« ويوم واجه المسلمون العالم كله صفاً واحداً ، وقلباً واحداً في ظل هذه الأخوة الصادقة الحقة ، لم تلبث أمامهم ممالك الروابط الإدارية أو السياسة

المجرّدة ساعة من نهار ، وانهزم أمامهم - بغير نظام - الروم والفُرس على السواد ، وكوّنوا امبراطورية ضخمة تمتد من المحيط إلى المحيط ، ذات علم وحضارة ، وقوة وإشراق » .

« ويوم غفلوا عن سر قوتهم ولم يأخذوا بهدى كتابهم : ﴿ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ ، إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [1] ودبّ إليهم داء الأمم من قبلهم : من تغليب المصالح المادية الزائلة على الأخوة الإيمانية الباقية .. تمزقت هذه الإمبراطورية أيدى سبا ، ولعبت بها المطامع الداخلية والخارجية ، وانتهى أمرها أخيراً جداً بعد الحرب العالمية الأولى إلى الانهيار ، والوقوع فى أسر خصومها من غير المسلمين الذين احتلوا أرضها ، وملكوا أمرها ، وتقاسموها فيما بينهم ، وظنوا أنه قد انتهى أمر الإسلام وختمت الحرب الصليبية أفضل ختام » .

« وكانت الدسيسة الكبرى التى اقتحمت على المسلمين عقولهم وقلوبهم أولاً ، ثم أرضهم وبلادهم ثانياً ، هى تأثرهم بالعنصرية والشعوبية ، واعتداد كل أمة منهم بجنسها ، وتناسى ما جاء به الإسلام من القضاء على العصبية الجاهلية والتفاخر بالأجناس والألوان والأنساب .

*

« وقد انتهت الحرب العالمية الثانية ، التى قضت على العنصريات الحديثة فى أوروبا ، عنصرية النازية والفاشية ، فرأينا بعدها الدول الأوروبية الكبرى تسعى سعياً حثيثاً إلى التجمع والتكتل ، باسم العنصريات تارة ، والمصالح تارة أخرى .

« نحن أمام كل هذه الأوضاع العالمية الجديدة ، وأمام تشابه قضايانا وتشاكلها ، فهى كلها قضية واحدة ، معناها استكمال الحرية والاستقلال ، وتكسير قيود الاستغلال والاستعمار ، لا بد أن نلجأ من جديد إلى ما فرضه

---

(١) الأنفال : ٤٦

الإسلام على أبنائه منذ أول يوم حين جعل الوحدة معنى من معانى الإيمان .. يجب أن نتكتل ونتوحد . وقد بدأنا بالجامعة العربية ، وهى وإن كانت لم تستقر - بعد - الاستقرار الكامل ، إلا أنها نواة طيبة مباركة على كل حال ، فعلينا أن ندعمها ونقويها ، ونخلصها من كل ما يحيط بها من عوامل الضعف والتحلل ، وعلينا بعد ذلك أن نوسع الدائرة حتى تتحقق رابطة شعوب الإسلام - عربية وغير عربية - فتكون نواة « لهيئة الأمم الإسلامية » .. بإذن الله » .

وبهذه الطريقة التى ستضيف إلى وسائلنا الخاصة لكل أمة ، من النبذ والجهاد ، معنى آخر من معانى القوة ، هو الوحدة والتجمع ، نستطيع أن نتخلص ، وأن نحفظ التوازن العالمى بين الأمم الطامعة ، والدول المتنافسة على المغانم والحطام .

* *

• نظام الحكم :

وتحت عنوان « نظام الحكم أو الحكومة فى الإسلام » كتب الشهيد يقول :

« يفترض الإسلام الحنيف الحكومة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعى الذى جاء به للناس ، فهو لا يقر الفوضى ، ولا يدع الجماعة المسلمة بغير إمام ، ولقد قال رسول الله ﷺ لبعض أصحابه : « وإذا كنتم ثلاثة فأمِّروا عليكم رجلاً » .

« فمَن ظن أن الدين - أو بعبارة أدق : الإسلام - لا يعرض للسياسة أو أن السياسة ليست من مباحثه ، فقد ظلم نفسه وظلم علمه بهذا الإسلام ، ولا أقول ظلم الإسلام ، فإن الإسلام شريعة الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .. وجميل قول الإمام الغزالى رضى الله عنه : « اعلم أن الشريعة أصل ، والملك حارس ، وما لا أصل له فمهدوم ، وما لا حارس له فضائع » .

« فلا تقوم « الدولة » الإسلامية إلا على أساس « الدعوة » حتى تكون « دولة رسالة » لا تشكيل إدارة ، ولا حكومة مادة جامدة صماء لا روح فيها - كما لا تقوم « الدعوة » إلا فى حماية تحفظها وتنشرها وتبلغها وتقويها .

*

« وأول خطئنا أننا نسينا هذا الأصل ، ففصلنا الدين عن السياسة عملياً وإن كنا لم نستطع أن نتنكر له نظرياً ، فنصصنا فى دستورنا على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام ، ولكن هذا النص لم يمنع رجال السياسة وزعماء الهيئات السياسة أن يفسدوا « الذوق الإسلامى » فى الرؤوس ، والنظرة الإسلامية فى النفوس ، والجمال الإسلامى فى الأوضاع . باعتقادهم وإعلانهم وأعمالهم على أن يباعدوا دائماً بين توجيه الدين ومقتضيات السياسة ، وهذا أول الوهن وأصل الفساد » .

* *

ثم بيّن الدعائم التى يقوم عليها الهيكل الأساسى لنظام الحكم فى الإسلام ، وهى : مسئولية الحاكم ، ووحدة الأمة ، واحترام إرادتها . وبعد أن يشرح هذه الثلاث مبيِّناً أن لا عبرة بالأسماء والأشكال متى تحققت هذه القواعد . يبيِّن موقف الإسلام من النظام النيابى ومن الدستور المصرى موضحاً غموض هذا الدستور فى تحديد مسئولية الحكومة .. ثم يتعرض للأحزاب التى فقدت كل مقومات البقاء والاستمرار ، ولم يبق لها هم إلا التنافس على الحكم لإرضاء الأنصار ، واضطهاد الخصوم ، فيقول :

● الأحزاب المصرية :

« لقد انعقد إجماع طلاَّب الإصلاح على أن الأحزاب المصرية هى سيئة هذا الوطن الكبرى ، وهى أساس الفساد الاجتماعى الذى نصطلى بناره الآن وأنها ليست أحزاباً حقيقية بالمعنى الذى تُعرف به الأحزاب (فى بلاد الديمقراطيات !) فهى ليست أكثر من سلسلة انشقاقات أحدثتها خلافات شخصية بين نفر من أبناء هذه الأمة ، اقتضت الظروف فى يوم ما أن يتحدثوا باسمها وأن يطالبوا بحقوقها القومية . كما انعقد الإجماع على أن هذه الأحزاب لا برامج لها ولا مناهج ، ولا خلاف بينها فى شىء أبداً إلا فى الشخصيات . وآية ذلك واضحة فيما تعلن من بيانات خارج الحكم ، وفيما تطلع به من خطب العرش

داخل الحكم . وبما أن الأحزاب هى التى تقدِّم الشيوخ والنواب ، وهى التى تُسيِّر دفة الحكم فى الحياة النيابية ، فإن من البدهى ألا يستقيم أمر الحكم وهذه حال مَن يُسيِّرون دفته .

*

« وهذا الكلام الذى انعقد إجماع الأمة عليه ، أعلنه شيوخ ونواب وفقهاء ودستوريون فى صراحة ووضوح ، ومَن قرأ ما كتبه علوبة باشا فى كتابه « مبادىء وطنية » أو الأستاذ حسن الجداوى فى كتابه « عيوب الحكم فى مصر » أو غيرهما من الكُتَّاب رأى صدق ما نقول - وحسبنا أن ننقل هنا فقرة من كتاب الفقيه الدستورى الأستاذ سيد صبرى « مبادىء القانون الدستورى » عن الأحزاب المصرية قال : « والواقع أنه لم يعد لأغلب الأحزاب السياسية فى مصر برنامج يدافع عنه أنصاره ، بل أصبح كل حزب عبارة عن وزير سابق له أنصار ومريدون ، ولهذه النتيجة أهميتها فإن الانتخاب لن يقوم على المفاضلة بين البرامج ، فقد أصبحت واحدة للجميع ، بل سيقوم على الثقة بالأشخاص أو المفاضلة بينهم ، وستكون الانتخابات شخصية لا حزبية بالمعنى المفهوم لدى الشعوب الغربية ، وبديهى أن بقاء الأحزاب على هذا المنوال يقسم البلاد شيعاً وأحزاباً ، ويثير الشقاق والمنازعات بين الأفراد والأسرات بلا سبب مفهوم ولا أساس معقول » .

« وإذا أضيف إلى هذا أن مصر ما زالت بلداً محتلاً إلى الآن ، وأن الذى يستفيد من هذه الفُرقة هم المحتلون الغاصبون فقط ، وأنه إذا استسيغ الخلاف - وهو غير مستساغ بحال - فى أمة من الأمم ، فإن أمة وادى النيل هى أحوج ما تكون إلى أكمل معانى الوحدة تتجمع قواها فى نضال الاستقلال ، وفى عمل الإصلاح الداخلى - كان الأمر أخطر من أن يُهمل أو يُستهان به » .

* *

● عيوب نظم الانتخاب فى مصر :

وبعد الحديث عن خلل الأحزاب ، يتحدث عن خلل الانتخاب فيقول :

« ونحن فى مصر قد أخذنا بنظام الانتخاب المباشر تارة فى قانون سنة ١٩٢٣ ،

وبنظام الانتخاب على درجتين في قانون سنة ١٩٣٠ ، وكلاهما في الواقع لم يحقق الغرض المقصود منه ، وظهرت له حين التطبيق عيوب يجب أن نعمل على إصلاحها بتعديل شامل ، وليس الخطأ عيباً في ذاته -ولكن الرضا به والاستمرار عليه والدفاع عنه هو الخطأ كل الخطأ - ولقد شعر الجميع بقصور قانون الانتخاب الحالي عن الوفاء بالغرض الذي وضع من أجله ، وهو الوصول إلى اختيار الصالحين للنيابة عن الأمة ، ووُجِهت إليه انتقادات مُرّة كشفت عن كثير من العيوب التي أهمها ما ذكره الدكتور سيد صبري في كتابه « مبادئ القانون الدستوري » أنه أوجد هيئة ناخبة لا يمكنها تحقيق الغرض من الانتخابات على الوجه المطلوب ، وأنه لم يحقق فكرة تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، وأنه لم يوصل إلى إيجاد هيئة تعمل للصالح العام مجرّدة من كل قيد . وقد أورد بعد ذلك إحصائية دقيقة خلص منها بالأرقام إلى أن قرارات البرلمان المصري في أدواره المختلفة لا تعبِّر عن رأي الأمة ولا عن رأي أكثريتها ، ولا عن رأي أقلية محترمة من أبنائها وإنما تعبر عن رأي نسبة ضئيلة من مجموع مَن له حق الانتخاب ، لم تصل يوماً ما إلى ١٢ في المائة وبيان ذلك :

أن مجلس النواب سنة ١٩٢٦ لا تمثل قراراته - مع أنها صحيحة ونافذة بحكم القانون - إلا ٧٥ر١٠٪ من هيئة الناخبين ، ومجلس سنة ١٩٢٩ نسبة التمثيل فيه ٢٥ر٩٪ ، ومجلس سنة ١٩٣٦ النسبة فيه ٢٥ر٩٪ ، ومجلس سنة ١٩٣٨ النسبة فيه ٧٥ر١١٪ ، ومجلس سنة ١٩٤٢ النسبة فيه ٧٥ر٩٪ ، والمجلس الحالي ليس أفضل مما تقدمه .

فكيف يُقال بعد هذا أن ذلك تعبير عن رأي الأمة ، وتمثيل صحيح لها ؟؟

*

● تعديل وإصلاح :

« لا بد من تعديل وإصلاح لقانون الانتخاب ، ومن وجوه هذا الإصلاح الضرورية :

١ - وضع صفات خاصة للمرشحين أنفسهم ، فإذا كانوا ممثلين لهيئات فلا بد

أن يكون لهذه الهيئات برامج واضحة وأغراض مفصّلة يتقدم على أساسها هذا المرشح – وإذا لم يكونوا ممثلين لهيئات فلا بد أن يكون لهم من الصفات والمناهج الإصلاحية ما يؤهلهم للتقدم للنيابة عن الأمة ، وهذا المعنى مرتبط إلى حد كبير بإصلاح الأحزاب فى مصر ، وما يجب أن يكون عليه أمر الهيئات السياسية فيها .

٢ – وضع حدود للدعاية الانتخابية ، وفرض عقوبات على مَن يخالف هذه الحدود . بحيث لا تتناول الأسر ولا البيوت ولا المعانى الشخصية البحتة التى لا دخل لها فى أهلية المرشح ، وإنما تدور حول المناهج والخطط الإصلاحية .

٣ – إصلاح جداول الانتخاب ، وتعميم نظام تحقيق الشخصية ، فقد أصبح أمر جداول الانتخاب أمراً عجيباً بعد أن لعبت بها الأهواء الحزبية والأغراض الحكومية طوال هذه الفترات المتعاقبة ، وفرض التصويت إجبارياً .

٤ – وضع عقوبة قاسية للتزوير من أى نوع كان ، وللرشوة الانتخابية كذلك .

٥ – وإذا عُدِل إلى الانتخاب بالقائمة – لا الانتخاب الفردى – كان ذلك أولى وأفضل ، حتى يتحرر النواب من ضغط ناخبيهم وتحل المصالح العامة محل المصالح الشخصية فى تقدير النواب والاتصال بهم .

وعلى كل حال فأبواب الإصلاح والتعديل كثيرة ، هذه نماذج منها ، وإذا صدق العزم وضح السبيل ، والخطأ كل الخطأ فى البقاء على هذا الحال والرضا به ، والانصراف عن محاولة الإصلاح » .

*

● ضعف الحكومات :

« لا يجادل أحد فى أن الحكومات المتعاقبة قد ضعفت عن أداء واجبها ، وفقدت معظم هيبتها فى النفوس كحكومة بسبب هذا التجريح بالحق والباطل الذى تمليه الروح الحزبية البحتة ، وبسبب هذا العجز الناتج عن عدم تحديد

المسئولية والاضطلاع بها كاملة غير منقوصة ، ولولا أن النفوس فى مصر مطبوعة بطابع الطاعة والاستسلام ، والأعمال تسير بطريق روتينى لا تجديد فيه ولا ابتكار .. لتعطل كل شىء ولعجز الدولاب الإدارى المضطرب عن أن ينهض بحاجات الشعب أو أن يؤدى للناس عملاً » .

*

● هيبة القانون :

« ولا شك أن سلطان القانون قد تزعزع وفقد معظم احترامه كذلك ، بسبب هذه الاستثناءات والمحسوبيات والحيل المتكررة والاعتداء أحياناً بنسخ القانون لغرض شخصى ... ولو أن هذا النسخ بقانون فى ظاهر الأمر . ولكن الدوافع تكون معروفة دائماً ولا تخفى على أحد ، فيعمل ذلك عمله فى النفوس وينال من هيبة القانون واحترام النظام » .

*

● حزبية عمياء :

« ولا شك أن نار الخصومة والحقد قد اضطرمت فى نفوس الحاكمين والمحكومين على السواء ، بفعل هذه الحزبية الخاطئة ، التى لم نفهمها نحن فى مصر فى يوم من الأيام على أنها خلاف فى الرأي لا يفسد للود قضية ، بل فهمناها عداوة وبغضاء يتعدى النظر فى المصالح العامة إلى المقاطعة فى كل الشئون عامة وخاصة ، وإلى أن نرى الحق فى جانب خصومنا الحزبيين باطلاً والباطل فى جانب أنصارنا الحزبيين حقاً ، ونصدر عن هذا الشعور فى كل تصرفاتنا وصلاتنا ، ويستفحل الداء ويستشرى حتى فى أحرج المواقف ، فلا نستطيع أن نوحد صفوفنا فى أى موقف قومى - مهما يكن - يتوقف عليه إصلاح أمرنا ومستقبل بلادنا ... وهذا الشعور البغيض ، والفهم الخاطىء للحزبية الذى تحول إلى عداوة متأصلة ، قد كان من نتائجه : أن انصرفت معظم الجهود الفكرية والعملية إلى أمرين استغرقا كل اهتمام رجالنا ، وهما : الإيقاع بالخصوم الحزبيين ، واتقاء مكايدهم . فالحاكم يصرف جل همه فى هاتين

الناحيتين ، والمعارضة لا تقل عن الحاكم اهتماماً بهما ، وفى سبيل ذلك تضيع الحقوق ، وتتعطل المصالح ، ويرثى الأصدقاء ، ويشمت الأعداء ، ويستفيد الخصم الجاثم على صدر البلاد » .

*

« هذه الحال قد أنتجت التحطم فى المعنويات والفساد والاضطراب فى الماديات ، وقد بلغ الأمر منتهاه ولم يعد فى قوس الصبر منزع ولا بد من تغيير حازم حاسم سريع . فإما أن يفقه أولو الأمر هذه الحقيقة ويقدروها ، فيبادروا فى سرعة إلى إجراء التغيير الصالح برأيهم وعلى أيديهم ، وفى ذلك السلامة والاستقرار ، وما زال فى الوقت متسع للإصلاح ، وإما أن يظلوا فى هذا الانصراف فتسبقهم الحوادث ، ويفلت من يدهم الزمام ، ولا يدرى عاقبة ذلك إلا الله » .

* *

• المشكلات الاقتصادية :

وتحت عنوان « النظام الاقتصادى » يقول الإمام الشهيد :

« هناك حقائق لا يستطع أحد أن ينكرها ، أو يتجاهلها ، منها :

(أ) غنى طبيعى :

إن هذا البلد ليس فقيراً بطبيعته ، بل لعله أغنى بلاد الله تبارك وتعالى بخيراته الطبيعية ، وثرواته المختلفة ، من زراعية ومائية وحيوانية ومعدنية ، ونيله العجيب ، وواديه الخصيب ، وما شئتَ من فضل الله تبارك وتعالى على مصر وأهل مصر منذ القدَم : ﴿ اهْبِطُواْ مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ [1] ..

(ب) استغلال أجنبى :

ومنها أن الأجانب الذين احتلوا هذا الوطن - بغفلة من أهله ، وتساهل من حكامه ، وظلم من غاصبيه - أسعد حالاً من أهله وبنيه ، وأنهم قد وَضعوا

---

(١) البقرة : ٦١

أيديهم على أفضل منابع الثروات فيه ، شركات أو أفراداً ، فالصناعة والتجارة ، والمنافع العامة والمرافق الرئيسية ، كلها بيد هؤلاء الأجانب حقيقة ، أو الأجانب الذين اتخذوا من الجنسية المصرية شعاراً وما زالوا يحنون بعد إلى أوطانهم ويؤثرونها بأكبر أرباحهم .

(جـ) ثراء فاحش وفقر مدقع :

ومنها أن التفاوت عظيم ، والبون شاسع ، والفرق كبير بين الطبقات المختلفة في هذا الشعب - فثراء فاحش وفقر مدقع - والطبقة المتوسطة تكاد تكون معدومة ، والذى نسميه نحن الطبقة المتوسطة ليسوا إلا من الفقراء المعوزين وإن كنا نسميهم متوسطين ، على قاعدة : بعض الشر أهون من بعض ، ورحم الله فقهاءنا الذين حبرّوا البحوث الطويلة فى الفرق بين الفقراء والمساكين وإن كان كلاهما من المحتاجين البائسين .

(د) تخبط اقتصادى :

ومنها - وهو الأهم - أننا فى وسط هذا المعترك الحاد الصاخب العنيف ، بين المبادىء الاقتصادية - من رأسمالية أو اشتراكية أو شيوعية - لم نحدد لوناً نصبغ به حياتنا الاقتصادية فى وقت تحتم فيه التحديد ، وتعقدت فيه الأمور بحيث لم تعد تنفع فيها أنصاف الحلول ، ولم يعد يجدى إلا الوضوح الكامل ، وتحديد الأهداف تحديداً دقيقاً ، والسير إليها فى قوة وعزيمة ، وهذه الأوضاع - وإن امتزجت بها المعانى السياسية - إلا أنها فى أغلب صورها ودوافعها ونتائجها تعاليم وأوضاع اقتصادية . ولهذا كان لا بد لنا من أن نختار لوناً من هذه الألوان أو من غيرها إن استطعنا ، لنعيش فى حدود وضع معلوم ، له خصائصه ومميزاته ، يحدد أهدافنا الرئيسية . ويرسم لنا طريق العمل للوصول إلى هذه الأهداف .

● إلى الإسلام :

وأعتقد أنه لا خير لنا فى واحد من هذه النظم جميعاً ، فلكل منها عيوبه الفاحشة ، كما له حسناته البادية .. وهى نظم نبتت فى غير أرضنا ، لأوضاع

غير أوضاعنا ، ومجتمعات فيها غير ما فى مجتمعنا .. فضلاً عن أن بين أيدينا النظام الكامل الذى يؤدى إلى الإصلاح الشامل ، فى توجيهات الإسلام الحنيف ، وفيما وُضِعَ للاقتصاد القومى من قواعد كلية أساسية لو علمناها وطبقناها تطبيقاً سليماً لانحلت مشكلاتنا . ولظفرنا بكل ما فى هذه النظم من حسنات ، وتجنبنا كل ما فيها من سيئات ، وعرفنا كيف يرتفع مستوى المعيشة ، وتستريح كل الطبقات ، ووجدنا أقرب الطرق إلى الحياة الطيبة » .

* *

● قواعد النظام الاقتصادى فى الإسلام :

ثم يتحدث الأستاذ رحمه الله عن أهم قواعد نظام الإسلام الاقتصادى ، فيلخصها فى عشر هى :

١ - اعتبار المال الصالح قوام الحياة ، ووجوب الحرص عليه ، وحسن تدبيره وتثميره .

٢ - إيجاد العمل والكسب لكل قادر .

٣ - الكشف عن منابع الثروات الطبيعية ، ووجوب الاستفادة من كل ما فى الوجود من قوى ومواد .

٤ - تحريم موارد الكسب الخبيث .

٥ - تقريب الشقة بين مختلف الطبقات ، تقريباً يقضى على الثراء الفاحش والفقر المدقع .

٦ - الضمان الاجتماعى لكل مواطن ، وتأمين حياته ، والعمل على راحته وإسعاده .

٧ - الحث على الإنفاق فى وجوه الخير ، وافتراض التكافل بين المواطنين ، ووجوب التعاون على البر والتقوى

٨ - تقرير حُرْمة المال ، واحترام الملْكية الخاصة ما لم تتعارض مع المصلحة العامة .

٩ - تنظيم المعاملات المالية بتشريع عادل رحيم ، والتدقيق فى شئون النقد .

١٠ - تقرير مسئولية الدولة فى حماية هذا النظام .

والذى ينظر فى تعاليم الإسلام ، يجد فيه هذه القواعد مبينة فى القرآن الكريم والسُنَّة المطهرة ، وكتب الفقه الإسلامى بأوسع بيان » .

* *

● حلول ومقترحات عملية لإصلاح الوضع الاقتصادى :

وبعد أن شرح الأستاذ هذه القواعد العشر شرحاً مركزاً مختصراً ، عاد إلى الجانب العملى ، فقدّم فيه طائفة من الحلول والمقترحات الهامة ، المستوحاة من هدى الإسلام :

* استقلال النقد :

يقول : « ذكرنا بعض الأصول التى يقوم عليها النظام الاقتصادى الإسلامى ، والروح التى تمليها علينا تلك الأصول التى تنتج مع التطبيق الصحيح وضعاً اقتصادياً سليماً ليس أفضل منه فهى توجب استقلال نقدنا ، واعتماده على رصيد ثابت من مواردنا ومن ذهبنا لا على أذونات الخزانةِ البريطانية ودار الضرب البريطانية والبنك الأهلى البريطانى - وإن كان مقره مصر - وتأمل الآية الكريمة : ﴿ وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِى جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِياماً ﴾ (١) ..

« ومن أفظع التغرير بهذا الشعب ، أن يسلِّم جهوده ومنتجاته نظير أوراق لا قيمة لها إلا بالضمان الإنجليزى ، وإن مصر إذا حزمت أمرها ، وأحكمت تصرفاتها ، ستصل ولا شك إلى هذا الاستقلال .. ولقد انفصلنا عن الكتلة الإسترلينية ، وفكرنا فى تأميم البنك الأهلى ، وطالبنا بالديون الكثيرة لنا على الإنجليز ، وكل هذه ونحوها مشروعات تؤمِّن النقد المصرى .. فماذا فعل اللّه بها ، وماذا أعددنا من العُدَّة لإنقاذها ؟

---

(١) النساء : ٥

* تمصير الشركات :

« كما توجب هذه الأصول الاهتمام الكامل بتمصير الشركات وإحلال رؤوس الأموال الوطنية محل رؤوس الأموال الأجنبية كلما أمكن ذلك وتخليص المرافق العامة - وهى أهم شىء للأمة - من يد غير أبنائها ، فلا يصح بحال أن تكون الأرض والبناء ، والنقل والماء ، والنور والمواصلات الداخلية ، والنقل الخارجى ، حتى الملح والصودا ، فى يد شركات أجنبية تبلغ رؤوس أموالها وأرباحها الملايين من الجنيهات ، لا يصيب الجمهور الوطنى ولا العامل الوطنى منها إلا البؤس والشقاء والحرمان » .

* استغلال منابع الثروة :

« واستغلال منابع الثروة الطبيعية استغلالاً سريعاً منتجاً ، أمر يوجبه الإسلام الذى لفت أنظارنا كتابه إلى آثار رحمة اللّه فى الوجود ، وما أودع فى الكون من خيرات فى الأرض وفى السماء وأفاض فى أحكام الركاز ، وحث على طلب الخير أينما كان .. فى الماء عندنا ثروات ، وفى الصحراوات ثروات ، وفى كل مكان ثروات لا ينقصها إلا فكر يتجه ، وعزيمة تدفع ، ويد تعمل ، وخذ بعد ذلك من الخير ما تشاء » .

* المشروعات الكبيرة المهملة (خزان أسوان) :

« والعناية بالمشروعات الوطنية الكبرى المهملة التى طال عليها الأمد ، وقعد بها التراخى والكسل ، أو أحبطتها الخصومة الحزبية أو طمرتها المنافع الشخصية ، أو قضت عليها الألاعيب السياسية والرشوة الحرام ، كل هذه يجب أن تتوجه إليها الهمم من جديد : « إن اللّه يحب من أحدكم إذا عمل عملاً أن يتقنه » .

« كم كنا نربح لو أن مشروع خزان أسوان تحقق فعلاً منذ سنة ١٩٣٧ ، وكم كنا نحتاج ونعرى لو لم يلهم اللّه « طلعت حرب » - عليه الرضوان - أن يتقدم بمشروعات « المحلة » ! هناك مشروعات كبيرة دُرِست وبُحِثت ، ثم وُضِعَت على

الرف وطال عليها الأمد قبل الحرب ، ولا موجب لهذا الإهمال ، والضرورة قاسية والحاجة ملحة ، والأمر لا يحتمل التأخير .

انفضوا الغبار عن ملفات هذه المشروعات واستذكروها من جديد ونفذوا : ﴿ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (١) ..

* التحول الفورى إلى الصناعة :

« والتحول إلى الصناعة فوراً من روح الإسلام الذى يقول نبيه ﷺ : « إن الله يحب المؤمن المحترف » ، « مَن أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفوراً له » – والذى أثنى كتابه على داود وسليمان بهذا التقدم الصناعى ، وذكر لنا من دقائق الرقى فيه ما أعجز البَشر ، واستغل قوى الجن والشياطين .. فحرام على الأمة التى تقرأ فى كتابها من الثناء على داود عليه السلام : ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِى السَّرْدِ ، وَاعْمَلُوا صَالِحاً ، إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (٢) وتقرأ : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّن بَأْسِكُمْ ، فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ ؟ (٣) ثم لا يكون فيها مصنع للسلاح – ثم تقرأ فى كتابها : ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ، وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ ، وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ ، وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ * يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ ، اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْراً ﴾ (٤) .. ثم لا يكون فيها مسبك عظيم ، ولا مصنع كامل للأدوات المعدنية – ثم تقرأ : ﴿ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ (٥) ثم تهمل ما عندها من هذا المعدن هذا الإهمال ، وهو من أجود الأنواع ويكفى العالَم مائتى عام كما قدَّر الخبراء .. حرام هذا كله » !!

---

(١) التوبة : ١٠٥ (٢) سبأ : ١٠ – ١١ (٣) الأنبياء : ٨٠.

(٤) سبأ : ١٢ – ١٣ (٥) الحديد : ٢٥

* نظام المِلْكيات فى مصر :

« توجب علينا روح الإسلام الحنيف ، وقواعده الأساسية فى الاقتصاد القومى أن نعيد النظر فى نظام المِلْكيات فى مصر ، فنختصر المِلْكيات الكبيرة [١] ونعوِّض أصحابها عن حقهم بما هو أجدى عليهم وعلى المجتمع ، ونشجع المِلْكيات الصغيرة ، حتى يشعر الفقراء المعدَمون بأن قد أصبح لهم فى هذا الوطن ما يعنيهم أمره ، ويهمهم شأنه .. وأن توزع أملاك الحكومة حالاً على هؤلاء الصغار كذلك حتى يكبروا » ..

* تنظيم الضرائب وأولها الزكاة :

« وتوجب علينا روح الإسلام فى تشريعه الاقتصادى ، أن نبادر بتنظيم الضرائب الاجتماعية ، وأولها « ضريبة الزكاة » وليس فى الدنيا تشريع فرض الضريبة على رأس المال لا على الربح وحده كالإسلام ، وذلك لحكم جليلة منها : محاربة الكنز وحبس الأموال عن التداول ، وما جُعِلت الأموال إلا وسيلة لهذا التداول الذى يستفيد من ورائه كل الذين يقع فى أيديهم هذا المال المتداول ..

« وإنما جعل الإسلام مصارف الزكاة اجتماعية بحتة لتكون سبباً فى جبر النقص والقصور الذى لا تستطيع المشاعر الإنسانية والعواطف الطيبة أن تجبره ، فيطهر بذلك المجتمع ويزكو . وتصفو النفوس وتسمو : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ [٢] ..

« فلا بد من العناية بفرض ضرائب اجتماعية على النظام التصاعدى - بحسب الربح - يُعفَى منها الفقراء طبعاً . وتُجبَى من الأغنياء الموسرين ، وتُنفَق فى رفع مستوى المعيشة بكل الوسائل المستطاعة [٣] .. ومن لطائف عمر رضى الله عنه : أنه كان يفرض الضرائب الثقيلة على العنب لأنه فاكهة الأغنياء ،

---

(١) انظر فى تحديد الملكية : الإسلام المفترى عليه ، للغزالى ص ١٩٩ - ٢٢٨ الطبعة الخامسة .

(٢) التوبة : ١٠٣ .

(٣) انظر فى جواز فرض الضرائب وشروطه : كتابنا « فقه الزكاة » : ١٠٧٢/٢ - ١١٠٥

والضريبة التى لا تُذكر على التمر لأنه طعام الفقراء . فكان أول مَن لاحظ هذا المعنى الاجتماعى - فى الحكام والأمراء - رضى الله عنه » .

* محاربة الربا :

« وتوجب علينا روح الإسلام أن نحارب الربا حالاً ونُحَرِّمه ، ونقضى على كل تعامل على أساسه : « ألا وإن الربا موضوع ، وأول ربا أبدأ به ربا عمى العباس بن عبد المطلب » وصدق رسول الله .

ولقد كان المصلحون يتجنبون أن يقولوا فى الماضى هذا الكلام حتى لا يقال لهم إن ذلك مستحيل وعليه دولاب الاقتصاد العالمى كله ، أما اليوم ... فقد أصبحت هذه الحُجَّة واهية ساقطة لا قيمة لها بعد أن حرَّمت روسيا الربا وجعلته أفظع المنكرات فى دارها [1] ، وحرام أن تسبقنا روسيا الشيوعية إلى هذه المنقبة الإسلامية : فالربا حرام .. حرام .. حرام ، وأولى الناس بتحريمه أمم الإسلام ودول الإسلام » .

* تشجيع الصناعات المنزلية :

« وتوجب علينا روح الإسلام تشجيع الصناعات اليدوية المنزلية . وهذا هو باب الإسعاف السريع لهذه العائلات المنكوبة ، وباب التحول إلى الروح الصناعى والوضع الصناعى ... وأولى ما تفعله هذه الأيدى العاطلة : الغزل والنسيج بالأنوال الصغيرة ، وصناعة الصابون ، وصناعة العطور والمربيات ، وأنواع كثيرة وصنوف كبيرة تستطيع النساء والبنات والأولاد أن يشغلوا الوقت فيها ، فتعود بالربح الوفير ، وتمنعهم بؤس الحاجة وذل السؤال .. وقد رأينا هذا بأعيننا منذ زمن فى فوة غربية ، وبنى عدى بمنفلوط ، وغيرها من بلدان القطر المصرى ، ورأينا فى هذه البلاد الثروة والغنى ويُسر الحال . ولقد كانت وزارة الشئون قد

---

(١) هذا التحريم من الوجهة النظرية فقط ، أما التطبيق فروسيا لا تقرض أية دولة إلا بالربا ، كما أباحت بعض أنواع الربا للمواطنين فى الداخل أيضاً .

فكرت فى هذا المشروع الحيوى ، واستحضرت أصنافاً من المغازل . ولا ندرى ماذا فعل الله بها .. ويوم الحكومة بسنة كما يقولون ، ولكن الأمر لم يعد يحتمل الانتظار » .

* تقليل الكماليات والاكتفاء بالضروريات :

« وإرشاد الشعب إلى التقليل من الكماليات والاكتفاء بالضروريات ، وأن يكون الكبار فى ذلك قدوة للصغار ، فتبطل هذه الحفلات الماجنة ، ويحرم هذا الترف والإسراف الفاسد ، ويظهر الجد بخشونته وعبوسه ووقاره وهيبته على الدور والقصور ، والوجوه والمنتديات ... أمر يحتمه الإسلام الحنيف ، وكل ذلك يحتاج إلى إعداد .

هذه كلها واجبات لا بد أن ننهض بأعبائها حالاً ... فإلى العمل » .

* *

وبعد ...

فها نحن قد رأينا مما تقدم كيف أننا لم نسر على نظام اقتصادى معروف لا نظرياً ولا عملياً ، وأن هذا الغموض والارتجال قد أدّى بنا إلى ضائقة أخذت بمخانق الناس جميعاً .

وليس الشأن أن نرتجل الحلول ، ونواجه الظروف ، بالمخدرات والمسكنات التى يكون لها من رد الفعل ما ينذر بأخطر العواقب .. ولكن المهم فى أن ننظر إلى الأمور نظرة شاملة محيطة وأن نردها إلى أصل ثابت تستند إليه ، وترتكز عليه ، وليس ذلك الأمر إلا « النظام الإسلامى » الشامل الدقيق ، وفيه خير السداد .

لقد أتاح الله لنا من أسباب اليُسر الاقتصادى ، والنجاح المادى ما لم يتحه لغيرنا من الأمم والشعوب ، فهذه الرابطة الوثيقة من اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ بيننا وبين أمم العروبة والإسلام ، وهى بحمد الله أغنى بلاد الله فى

أرضه ، أخصبها تربة ، وأعدلها جواً ، وأكثرها خيرات ، وأثراها بالمواد الأولية وبالخامات من كل شىء .

هذه الرابطة ، تمهد لنا - لو أحسنا الانتفاع بها - سبيل الاكتفاء الذاتى والاستقلال الاقتصادى ، وتنقذنا من هذا التحكم الغربى فى التصدير والاستيراد وما إليهما .

ولا يكلفنا الأمر أكثر من أن نعزم ونقدم ، ونقوِّى الصلة ونُحكم الرابطة ، ونوالى البعثات والدراسات ، ونحاول بكل سبيل إنشاء أسطول تجارى ، ونشيع روح الوحدة والتعاون بيننا وبين أبناء الإسلام .

* *

● الترقيع والتغيير الجزئى لا يجدى :

على أن هذه الحلول والمقترحات كلها لا تغنى ما لم تكن مشدودة إلى أصل مكين ، وأساس متين ، ترجع إليه كل التغييرات : أساس عقيدى « أيديولوجى » . وبعبارة أخرى لا بد من « لون » جديد للحياة ، ومن « رسالة » جديدة للأمة ، تؤمن بها وتعيش لها ، وتجاهد من أجلها .

ومن هنا صدَّر الأستاذ مقالاته هذه بمقالة هامة تحت عنوان « أى لون نختار » ؟ وضَّح بها هذه الحقيقة الكبيرة قال فيها :

« تسود مجتمعنا اليوم « حيرة » وإذا دامت الحيرة فليس وراءها إلا الثورة ، والثورة الهوجاء التى لا غاية لها ، ولا ضابط ولا نظام ولا حدود ، ولا تُعقب إلا الهلاك والدمار والخسارة البالغة ، وبخاصة فى هذا العصر الذى لا يرحم ، والذى تتجارى بأهله الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه ، وفى وطن كمصر تتطلع إليه الأنظار ، وتتقاذفه المطامع فى الداخل والخارج .

« هذا الكلام متفق عليه بين كل مَن يعنيهم أمر هذا الوطن ، وإنك لتسمعه من الزعماء والمفكرين ، كما تسمعه من العامة فى مجالسهم والمجتمعين فى

أنديتهم ، وذوى الأعمال فى أماكن عملهم ، ومن سائق العربة إذا ركبتَ معه ، ومن بائع الخضر إذا تحدثتَ إليه .. وإذا أنكرنا ذلك ، أو تغافلنا عن أثره ، أو استصغرنا نتائجه ، كنا كالنعامة التى تدفن رأسها فى الرمل وتظن أنها بذلك تخدع الصياد .

*

« وفى مثل هذه الحال لا يجدى فى الإنقاذ الترقيع الإدارى ولا الروتين الحكومى ، ولا تسعف الحائرين الدراسات البطيئة فى اللجان المتواكلة . وما يزداد المتبرمون بمثل هذا العلاج الجزئى المادى إلا تبرماً وألماً . ومهما تحاول الحكومة بالإنصاف أو التنسيق . أو الوعود والخطب ، أن تُسكت الأفواه الصارخة أو البطون الجائعة ، أو الأجساد العارية ، فلن تستطيع ذلك ، ولن تصل إليه ، والبرهان ماثل والدليل قائم ، لأن الحيرة والقلق والاضطراب قد مسَّت النفوس والقلوب والأذهان ، قبل أن تمس المظاهر والأوضاع ، وحينئذ لن تقنع النفوس ولن تطمئن إلا إلى « رسالة جديدة » ولون من ألوان الحياة جديد ، ترى فيه رمزاً لأمانيها ، وسبيلاً إلى تحقيق مطالبها ، ومتى آمنت النفوس « بالرسالة الجديدة » كفكرة ونظام ، اطمأنت إليها وسكنت ، وحاولت أن تطبقها عملياً على أوضاع الحياة ، وكل تاريخ النهضات والإصلاحات الشاملة يعطينا الدليل على صحة هذا الكلام : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (١) ..

*

ومن هذه الثغرة ، وتطبيقاً لهذا القانون الاجتماعى الذى لا يتخلف ، تأمل المبادىء الجديدة والدعوات الجديدة أن تنفذ إلى مصر ، وتكافح فى سبيل استيلائها على النفوس المصرية والقلوب المصرية أشد الكفاح ، وتسلك إلى ذلك كل سبيل مستطاعة وغير مستطاعة . ومن هنا سمعنا كثيراً من هذه الأصوات يتردد فى الصحف السيَّارة وفى المجالس والمنتديات ، فالشيوعية جادة فى فرض تعاليمها على أبناء هذا المجتمع ، والديمقراطية الاستعمارية الهزيلة تحاول من جانبها أن تقاوم هذا التيار ، ويتوسطهم قوم داعون للاشتراكية .

---

(١) الرعد : ١١

ويقف بين هؤلاء جميعاً وبين أمتنا الإسلام العتيد المستقر فى هذه القلوب أربعة عشر قرناً ، المستولى عليها ، المؤثر فيها بجماله وجلاله وسموه وروعته – يأبى على الجميع أن ينزل عن مرتبته أو يتخلى عن هذه القلوب التى آمنت به وجاهدت أكرم الجهاد فى سبيل إعلائه وبقائه ورفعته ، وردت عنه بهذا الجهاد غارات الصليبيين ، وهجمات التتار ، ومكايد الصهيونية : ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾ [1] ..

*

ولكن إلى متى هذا الكفاح والتطاحن بين هذه الآراء والأوضاع التى تذرعت بها الألباب والأذهان إلى حد إن كان اليوم صغيراً فهو لن يظل كذلك ؟!

وإلى متى ينظر أهل الرأى فى مصر إلى هذا الصراع فى غفلة وبله وانصراف كأن الأمر لا يعنيهم ، وكأنه يتناول بلداً غير بلدهم وأشخاصاً غير أشخاصهم ؟! لا مناص لنا من أن نختار ، وإذا لم نختر اليوم ونحن راضون ، فنستقبل غداً – بل الغد القريب جداً – ونحن مرغمون ، وإنى أرى الوميض خلال الرماد ، ويوشك أن يكون له ضرام .

*

« لا بد من أن نختار لون الحياة الجديدة التى نحياها – ولم تعد أوضاع الحياة الاجتماعية بكل نواحيها فى مصر صالحة أمام التطور الجديد فى الأخلاق والأفكار وحاجات الناس – والعاقل مَنْ تدبر الأمر قبل وقوعه وأعد له عُدَّته .

« ونحن فى الحقيقة لسنا مخيَّرين ولسنا أحراراً فى الاختيار ، إننا جميعاً آمَنَّا بهذا الإسلام الحنيف ديناً ودولة ، واعتبرنا مصر دولة إسلامية ، بل هى زعيمة دول الإسلام ، وقال دستورنا صراحة فى مادته التاسعة والأربعين بعد المائة : « دين الدولة الرسمى الإسلام ، ولغتها اللغة العربية » .

« وهذا الشعب – شعب وادى النيل كله فى الشمال وفى الجنوب – يدين بهذا الدين الحنيف ، والأقلية غير المسلمة من أبناء هذا الوطن تعلم تمام العلم

---

(١) يوسف : ٢١

كيف تجد الطمأنينة والأمن والعدالة والمساواة التامة فى كل تعاليمه وأحكامه ، هذا الذى يقول كتابه : ﴿ لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [1] والكلام فى هذا المعنى مفروغ منه ، وهذا التاريخ الطويل العريضَ للصلة الطيبة الكريمة بين أبناء هذا الوطن جميعاً - مسلمين وغير مسلمين - يكفينا مؤنة الإفاضة والإسراف ، فإن من الجميل حقاً أن نسجل لهؤلاء المواطنين الكرام أنهم يقدِّرون هذه المعانى فى كل المناسبات ، ويعتبرون الإسلام معنى من معانى قوميتهم ، وإن لم تكن أحكامه وتعاليمه من عقيدتهم .

« وإذن فلا مناص للحكومة المصرية ، والهيئات المصرية ، والأحزاب المصرية ، من أن تفى بعهدها الشرعى لله ولرسوله - يوم نطقت بالشهادتين ، فالتزمت الإسلام - وبعهدها المدنى الوطنى لهذا الشعب يوم أصدرت الدستور ، ونصَّت فيه على أن الدين الرسمى هو الإسلام . وبغير ذلك تكون قد غدرت بعهدها ، وخانت أمانة الله والناس عندها ، وعليها أن تصارح الشعب ليحدد موقفه منها وموقفها منه ، ولا محل اليوم للمداورة والخداع .

*

« وهذا الوفاء سيحمى الوطن مما يهدده من أخطار اجتماعية داهمة ، ويعيد الطمأنينة والسكينة إلى النفوس والقلوب ، لكنه يستلزم حالاً تغيير الاتجاهات والأوضاع كلها والمجاهرة بأن وادى النيل هو حامل رسالة الإسلام ومنفذها ومبلغها فى غير مواربة ولا وهن ، ولا يغنى عن العمل الكلام .

« فهل تصيخ الآذان المغلقة إلى هذا النذير ، فتعود إلى حجر الإسلام قولاً وعملاً وتطبيقاً ؟؟ ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾ [2] ..

* *

(١) الممتحنة : ٨

(٢) النساء : ٦٥

● الامتحان الأخير لليبرالية العربية :

كانت الليبرالية العربية أغبى من أن تصل إلى آذانها وقلوبها تلك الصيحات والتنبيهات المخلصة الواعية التى رفعتها الحركة الإسلامية إلى كل مسئول ، وكل ذى رأى أو قُدْرة . فقد كان القوم فى سكرتهم يعمهون ، وفى ريبهم يترددون ، وفى « دوّامتهم » التقليدية يغوصون ثم يطفون !

ثم كان الامتحان الأخير لليبرالية العربية فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، حين دخلت الجيوش العربية فى ١٥ مايو بعد انسحاب بريطانيا .

وكان نتيجة الامتحان ما أصبح معروفاً لكل عربى وكل مسلم : الهزيمة والفشل ، وضياع « فلسطين » ، وقيام « إسرائيل » ، وتشريد مليون عربى من أبناء فلسطين .

أجل .. تحقق حلم صهيون . وأصبح لليهود دولة ، وقامت « إسرائيل » وفى قبضتها مساحة من الأرض أكثر من كل ما عُرِض على عرب فلسطين من قبل فرفضوه .

لقد تبيّن أن الجنود المحاربين كانوا يقاتلون بأسلحة فاسدة .

وقال أحد القوّاد فى الميدان : إنى لا أخاف من « شرتوك » تل أبيب – وزير خارجيتها حينذاك – بقدر ما أخاف من « شراتيك » القاهرة !

وكان مصير الشباب المؤمنين من المتطوعين الذين ضربوا أروع الأمثال ، وسطروا بدمائهم صحائف المجد لأمتهم . الزج بهم وراء القضبان فى المنافى والمعتقلات .

وكان مصير « الجماعة » التى تبنت قضية فلسطين فى مصر يوم كان الناس عنها غافلين كل الغفلة ، ورفعت شعار « الجهاد فى سبيل الله » لتحرير الأرض المقدسة ، وقدّمت صفوة أبنائها للمعركة مع اليهودية الخبيثة – كان مصيرها « الحل » والتنكيل والتعذيب ، والمصادرة ، ليتمّ توقيع هدنة « رودس » وتتمكن إسرائيل من التقاط أنفاسها ، وبناء قوتها ، وتثبيت دعائمها ، بهذه الفرصة الذهبية التى أتاحها لها الحكم المصرى .

واغتيل رئيس الوزارة الذى وقَّع الهدنة ، ونُكِّل بالجماعة المجاهدة ، وسيق جماعة من صفوة أبنائها إلى ظلمات السجن بتهمة « الاتفاق على قلب نظام الحكم بالقوة » . ثم اغتيل من بعدُ مؤسس هذه الجماعة ومرشدها ، على أيدى رجال الحكومة ، وبسيارة حكومية ، وفى أكبر شارع من شوارع القاهرة ، ليكون هدية للملك فاروق بمناسبة عيد ميلاده (١١ فبراير) .. أى نفس صباح اليوم الذى قُتِل فى مسائه الشهيد « حسن البنا » .

وازدادت سطوة الإرهاب ، واشتدت وطأة الطغيان ، وامتلأت السجون والمعتقلات . ولم يكن من الممكن أن يدوم هذا طويلاً ، فسقطت وزارة الأقلية والارهابية . وبدأ الاستعداد لانتخابات جديدة ، وانتُخِب برلمان جديد ، وشُكِّلت حكومة جديدة ، وهبّت رياح الحرية على الوطن المصرى باردة منعشة . ونفَّس الناس عن مشاعرهم المكبوتة ، وأفكارهم الحبيسة . ضدّ الظلم وانظلام . ضدّ الاستعمار وأعوانه . ضدّ الإقطاع والاحتكار . ضدّ الفساد والطغيان . ضدّ الترف والانحلال . ضدّ القصر وحاشيته . ضدّ المتاجرين بالحكم ، والمتلاعبين بالوطن ، والمستغلين للشعب . ضدّ الذين صنعوا هزيمة سنة ١٩٤٨ . ضدّ الذين تاجروا بالأسلحة الفاسدة . ضدّ كل الأوضاع الجائرة المنحرفة .

وكان للتيار الإسلامى – بألسنته وأقلامه ، وأفراده وشُعبه ومراكزه الممتدة فى جسم الشَعب كالشعيرات الدموية – القدح المعلّى فى إثارة هذه الأفكار والمشاعر ، وفى قيادة الحركة الشعبية ضدّ قوى الظلم والظلام .

وساعد على ذلك جوّ الحرية الذى نعمت به البلاد فى تلك الفترة الذهبية القصيرة التى لم تر مصر مثلها إلى اليوم .

ثم كانت حركة المقاومة للإنجليز فى قناة السويس التى تزعمتها الحركة الإسلامية ، وكان شبابها فى الجامعات والأزهر فى طليعة أبطال الجهاد ، ولم يبخل القَدَر عليهم فاتخذ منهم شهداء ، وضمهم إلى سجل الخالدين ، وبقيت أسماء : عمر شاهين ، وأحمد المنيسى ، وعادل غانم ، وغيرهم تذكرة للذين تنسيهم الأيام . وحُجَّة على الذين يجحدون العيان .

ثم كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وإعلان الأحكام العرفية ، ودخول مصر فى عهد من القلقلة والتوجس والاضطراب كان لا بد أن يحدث بعده شيء . تنبأ به « حسن البنا » فيما نقلناه عنه حين قال : « إنى لأرى الوميض خلال الرماد ، ويوشك أن يكون له ضرام » !

كان التيّار الإسلامى هو أقوى التيّارات التى تقود الشعب وتوثر فيه . وكان المتوقع أن يكون هو وارث « الليبرالية » الفاشلة المنهارة ، وكان هذا التيار يمتد يوماً بعد يوم فيكتسب ولاء الألوف إثر الألوف ، بل الملايين بعد الملايين . بوضوحه وبساطته ، وشموله ، وتوازنه ، وسموه ، وقوة تأثيره ، ووجود رصيده فى فِطرة الشعب وأعماقه .

ولكن القُوَى العالمية المتربصة بالإسلام - بأجهزتها الحسّاسة الراصدة لكل حركة إسلامية - كانت متنبهة غير غافلة عن بلد كمصر ، له مركزه الجغرافى والتاريخى والدينى والثقافى فى العالَم العربى والإسلامى ، وله ثقله وتأثيره الذى لا يُجحد . كانت هذه القُوَى الجبارة تخشى - كل الخشية - أن تنجح الحركة الإسلامية فى مصر ، فتضم إلى قوتها الشعبية قوة الدولة وسلطان الحكم . وبذلك تتاح الفرصة لظهور « صلاح الدين » آخر فى مصر ، فتتبخر أحلام اليهود فى القدس وفلسطين ودولة إسرائيل الكبرى ، من الفرات إلى النيل ، كما تحطمت من قبل آمال الصليبيين . فكان لا بد من البحث عن وارث - غير إسلامى - لليبرالية المولّية ..

وانتهت هذه الفترة القلقة المضطربة بقيام الجيش المصرى بالانقلاب العسكرى الذى تم فى صبيحة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ [١] .

وغدت الجريمة التى اتهم بها رجال الحركة الإسلامية من قبل ، ودخلوا من

(١) يراجع كوبلاند فى « لعبة الأمم » تعريب مروان خير - نشر دار الفتح - بيروت .

أجلها السجون . وذاقوا ألوان العذاب - جريمة قلب نظام الحكم بالقوة - هى نفسها المأثرة التى يفخر بها رجال الجيش « الأبطال » !

والناس مَن يلق خيراً قائلون له ما يشتهى ، ولأم المخطىء الهَبَلُ

ولا شك أن هذا « الانقلاب » قد صفّق له الشعب ، وأيّدته كل القوى ، وفى مقدمتها الحركة الإسلامية التى لم تسبر غور هؤلاء الضباط الأحرار ، ولم تعرف ماذا يضمرون نحو الإسلام ، وقد غرُّوا الكثيرين بمظهرهم ، وتظاهروا بأنّهم « حملة المصاحف » ، وأنصار اللّه ، وعسكر الإيمان .

كان تأييد الشعب لهذا الانقلاب على أساس أنه سيزيل السُلطة الفاسدة ، ويتيح الفرصة لتعديل الدستور ، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتسلم المدنيون بعدها السُلطة ، ثم يعود الجيش إلى ثكناته مشكوراً ، مجللاً بالثناء . أما أن يتولى العسكر السُلطة إلى الأبد ، فلم يكن هذا فى حسبان أحد ممن أيّدوا الانقلاب .

لم يكن هذا « الانقلاب » فى بدايته يسمى « ثورة » وإنما يسمونه « حركة الجيش المباركة » . بل كان قائد الانقلاب فى ذلك الحين - اللواء محمد نجيب - يحذِّر من إطلاق كلمة « ثورة » ويقول : « لا تقولوا : ثورة ، بل نهضة وتطور إلى الإمام » . ولكن بمرور الأيام بدأت تظهر كلمة « ثورة » إلى حيِّز الإعلام ، وعلى أطراف الألسنة والأقلام . وعرف الناس « مجلس الثورة » و« محكمة الثورة » ثم « فلسفة الثورة » .

والذى يبدو من استقراء الأحداث أن قادة هذا الانقلاب - أو هذه الثورة - لم يكونوا يحملون فكرة أو « أيديولوچية » جديدة . إنما كانت عندهم بعض أفكار - من هنا وهناك - عن إصلاح الفساد ، وعن العدالة الاجتماعية ، وتقوية الجيش ، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة ، مما لا يخرج - كثيراً - عن الخط الليبرالى الديمقراطى السابق ، حسبما أُعْلِن فيما بعد عن المبادىء أو الأهداف الستة .

ثم ظهر الاتجاه الاجتماعى للثورة فيما سمى « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » . إلى أن جاءت قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، فاتجهت بالثورة ، أو اتجهت بها الثورة ، وجهة « الاشتراكية الثورية » ، التى لم تكن تحلمُ يوماً بمثل هذا الانتصار فى عالمنا العربى ، لولا أن فُرِضت بأسنة الرماح !

لقد بدأت الانقلابات العسكرية فى العالم العربى منذ سنة ١٩٤٩ ، حين قام « حسنى الزعيم » بحركته العسكرية فى سوريا ، وقد ثبت مؤخراً أنه كان بوحى أجنبى إمبريالى [١] - ثم كانت انقلابات الحنّاوى فالشيشكلى .

ولكن الاتجاه الثورى لم يتضح إلا بعد ظهور ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، التى كانت بداية لموسم ثورات أخرى فى عالمنا العربى ، انتهى بقيامها عهد الليبرالية المهترىء ، وانتقل بها الحكم من « الساسة المحترفين » إلى « الضباط المغامرين » وانتقلت البلاد من دوامة « الحزبية » لتدخل فى دوامة « الثورية » .

وبقى قليل من البلدان العربية الليبرالية يعانى مرض الموت ، أو الشيخوخة ، ولكنه يحاول تأخير النهاية بالحقن المقوية ، وهيهات هيهات ، فلكل داء دواء إلا الهرَم !

* *

● فشل الليبرالية فى تركيا :

وكما أثبتت التجربة الليبرالية الغربية الديمقراطية فشلها فى البلاد العربية ، أثبتت فشلها كذلك فى البلاد الإسلامية الأخرى .

وأوضح مثل لهذا الفشل هو تجربة تركيا الحديثة . تركيا « أتاتورك » التى أخذت التجربة الليبرالية الغربية بحذافيرها ، وغاصت فيها إلى أذقانها ، وحاولت أن تخلق من الشعب الشرقى المسلم شعباً غربياً فى كل شىء .

---

(١) لعبة الأمم - المصدر السابق .

لقد اصطدمت هذه المحاولة الجريئة المحمومة بطبيعة الشعب : بعقيدته وشريعته ، بمقدساته ، بمفاهيمه ، بمشاعره ، بأنظمته ، بتراثه ، بتقاليده ، بكل ما يعتز به ويحرص عليه . ولكن قائد هذه التجربة ومَن وراءه لم يبالوا بتحطيم أى شيء فى سبيل غرضهم .

فماذا حققت هذه التجربة من منافع للشعب التركى الباسل ؟ وماذا قدَّمت من ثمرات ؟ وماذا خلفت من آثار ؟

لقد كان الذى تنشده « تركيا » هو « التقدم » هو « التكنولوچيا » هو « العلم » الذى تعمر به أرضها ، وتطوِّر به اقتصادها ، وتسلِّح به جيوشها ، ويخرجها من الضعف إلى القوة ، ومن الاعتماد على الزراعة إلى تطور صناعى يليق بها .

ولكن المؤسف أن هذا كله لم يتحقق برغم الثمن الباهظ الذى دفعه الشعب التركى المسلم ، وبرغم مرور نحو نصف قرن على التجربة الكمالية .

ولقد زرتُ تركيا الشقيقة أكثر من مرة ، فلم أجد آثار نهضة علمية ولا صناعية كما كنتُ أتوقع ، بل وجدتُ آثار الفقر والتخلف بادية للعيان ، ولم أر معالم بارزة يمكن أن يقال : هذه مآثر « التغريب » الليبرالى الكمالى ، إلا صور وتماثيل « الزعيم البطل » فى كل محل وكل مكتب وكل ميدان !! كل ما رأيناه من معالم ومآثر ؟ إنما هو من آثار سلاطين آل عثمان !

ولا غرو أن وجدت مظاهر التذمر والسخط والبلبلة والشكوى من سوء الأحوال ، واختلال الأوضاع فى كل مكان ، وعلى كل لسان .

ولم يكد يشعر الشعب بشيء من البحبحة والحرية الدينية فى عهد المرحوم « عدنان مندريس » . حتى انفجرت الروح الإسلامية فى الشعب التركى ، وبدا أن السنوات السود التى مرَّت به لم تُغيِّر حقيقته ، وظهر نشاط إسلامى فى مجالات عديدة ، ارتعدت له القُوَى المعادية للإسلام ، فكان انقلاب الجيش بقيادة « جمال جورسيل » ومحاكمة « عدنان مندريس » وقتلة ودفنه سراً ،

بحيث لا يعرف الشعب مكان قبره . واليوم تتوزع تركيا اتجاهات ثلاثة : الاتجاه الكمالى ، ويدعمه الاستعمار من الخارج ، وأولياؤه من ضباط الجيش فى الداخل .. والاتجاه اليسارى ، وتدعمه الدول الشيوعية .. والاتجاه الإسلامى ، ولا يدعمه إلا الله وإيمان الشعب .

ولا يدرى إلا الله عاقبة هذا الصراع والانقسام .

* * *

لماذا فشلت الليبرالية الديموقراطية عندنا؟

لقد أثبتت التجربة الليبرالية الديمقراطية فشلها فى بلادنا ، وساءت فى ظلها الأحوال ، وفسدت الأوضاع ، واختل ميزان المجتمع ، وتزعزعت القيم والأخلاق ، وأصيبت الحياة كلها بالبلى والتعفن .

لم تستطع هذه التجربة أن تحقق التقدم المنشود للبلاد ، وأن تسير بالنهضة فى طريقها الصحيح .

لم تنهض بالاقتصاد القومى إلى المستوى المطلوب لا فى تنويع الإنتاج ، ولا فى زيادته ، ولا فى تحسينه ، ولم ترتفع بالأمة إلى مستوى الأمم الصناعية القوية .

لم ترق بالجيوش إلى مستوى الجيوش العصرية من حيث التسليح والتدريب والتنظيم ، والقدرة على الدفاع والهجوم ، وبقيت جيوشها عالة على الدول الأجنبية فى تسليحها وتدريبها .

لم تصن الحريات العامة للشعب ، مع أن الحرية هى سمتها الأولى ومفخرتها على التجارب الأخرى .

لم تقرِّب بين فئات المجتمع بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وإقامة التوازن الاقتصادى ، والتكافل المعيشى ، بل وسَّعت الشقة بما أتاحته من فرص الثراء الفاحش لقوم ، بجوار الحرمان للأكثرين .

لم ترق بأخلاق الأمة ، ولم تحافظ على قيمها الأصيلة ، وتقاليدها العريقة ، فضاعت الأمة بين الجمود والانحلال .

لم تفلح فى تحقيق الآمال الوطنية لشعب كمصر فى وحدة وادى النيل وجلاء القوات الأجنبية عن أرضه .

لم تحقق أى نجاح فى قضية فلسطين لا على الصعيد السياسى ، ولا على الصعيد العسكرى . وتوج فشلها بانسحاب جيوشها تجر ذيول الخيبة والعار ، وقيام « دولة العصابات » سنة ١٩٤٨ .

لم تنجح فى إقامة تضامن عربى حقيقى . فضلاً عن وحدة عربية ، بله الوحدة الإسلامية .

ومن حق كل عربى وكل مسلم أن يعرف الأسباب والعوامل التى أدّت إلى فشل التجربة الليبرالية الديمقراطية فى شرقنا العربى المسلم . فما هى الأسباب ؟

* *

● الخطأ الأكبر فى الاتجاه نفسه :

وقبل أن نبيِّن أسباب فشل الليبرالية الغربية فى بلادنا ، ينبغى أن نبيِّن هنا حقيقة أساسية هى : أن فشل الليبرالية ليس نتيجة أخطاء جزئية ، ولا نتيجة فساد الحكام ، والزعماء ، أو فساد الأحزاب المحترفة للسياسة ، وإن كان ذلك أمراً واقعاً .

إن أكبر عيوب الليبرالية الديمقراطية العلمانية هو : خلوها من العنصر الروحى ، بل إغفالها له إغفالاً مقصوداً ، بإعراضها عن الله ، ورفضها الاهتداء بهداه .

وقد أثبتت التجارب أن « الدين » هو أهم شىء – فى وجود الإنسان – وأن تأثيره الفكرى والسلوكى لا يُجحد . وأن النظريات « الأيديولوچية » أو السياسات العملية ، التى تهمل الدين ، تعيش على هامش الحياة ، ولا تنفذ إلى صلبها ، ولا تمس قلب الإنسان ونفسه التى بين جنبيه ، التى هى أصل كل تغيير وإصلاح .

وهذا ما أدركه كثير من المفكرين والمصلحين فى عصرنا وفى كل العصور :

يؤكد « برديبف » أنه « لا يمكن أن يقوم المجتمع الكامل ، وأن تستوى الثقافة الكاملة ، بدون حياة روحية حقيقية ، أى بدون انبعاث دينى » (١) .

وتزداد الحاجة إلى الدين بين أمم الشرق خاصة ، من العرب ، والترك والبربر وغيرهم ، لغلبة تأثير الدين عليهم وقوة دفعه لهم ، كما يقول ابن خلدون .

لهذا كان الخطأ الأكبر هو فى الاتجاه نفسه : اتجاه طائفة من العرب والمسلمين شطر الغرب . ليستوردوا منه لأوطانهم وأقوامهم نظام حياة ، وفلسفة حياة (أيديولوچية) مع أنهم يملكون أكمل نظام للحياة ، وأمثل فلسفة لتفسير الوجود .

لقد كان هذا الاتجاه دليلاً على أن الذين تبنوه وقادوه ودعوا إليه قد اتخذوا هذا الاتجاه نتيجة « انفعال » وتأثر عاطفى بتفوق الغرب ، وإعجاب بحضارته المنتصرة ، ولم يكن نتيجة « وعى » وفهم عميق لما هو واقع ، ولما يجب أن يكون .

لقد أخطأ هؤلاء تحديد الهدف ، كما أخطأوا تحديد الطريق إليه .

وكان هذا الخطأ الأساسى نتيجة خطأ آخر : أنهم لم ينفذوا إلى حقيقة « المشكلة » التى تعانيها الأمة ، وتتطلب لها الحل والعلاج .

* *

● مشكلة الفساد ومشكلة التخلف :

لقد كانت مشكلة البلاد الإسلامية منذ عهد محمد على - بل منذ عهد خلفاء العثمانيين الذين دعوا إلى الإصلاح قبله بزمن طويل - تتمثل فى أمرين برزت اثارهما فى كافة جوانب الحياة الإسلامية . وهما « الفساد » و « التخلف » .

---

(١) الإسلام وتحديات العصر الطبعة الثانية ، ص ١٤١

ولكل منهما دلالة على أن جذوة الحضارة الإسلامية قد خبت ، وأنها أصبحت تعانى أكثر من أزمة عاتية .

أما « الفساد » فهو يمثل « أزمة الضمير الإسلامى » وكيف تدهورت الأخلاق ، وانحط السلوك عند المسلمين ، وشاع حب الدنيا ، وحب الذات ، وانتشرت الروح الجبرية والاتكالية والسلبية ، وقول كل امرىء : نفسى نفسى . وذلك كله أثر لضعف الإيمان ، ونقص التربية ، وقصور التوجيه ، وسوء الفهم للدين . وقد ظهرت نتائج هذا الفساد فى الإدارة والحكم وسائر العلاقات الاجتماعية .

وأما « التخلف » فإنه يمثل « أزمة العقل الإسلامى » وتوقفه عن الابتكار والحركة ، واكتفاءه بالرواية عن الدراية ، وبالسماع عن الإبداع ، وبالتقليد عن الاجتهاد والتجديد . وأصبح المثل الذى يجسم موقف العقلية الإسلامية يومئذ ، هو : « ما ترك الأول للآخر شيئاً » !! لم يكن هذا فى علم الفقه وعلوم الدين فقط ، بل شمل ذلك العلوم الدنيوية أو الكونية كالكيمياء والطب والفلك والرياضيات وغيرها مما نبغ فيه المسلمون فى عصور نهضتهم .

ولا ريب أن المسلمين كافة قد أحسوا إحساساً جلياً بالأزمة الأولى : أزمة الأخلاق والسلوك ، وكانت الشكوى من « الفساد » منذ عهد بعيد ، تشمل خاصتهم وعامتهم .

وذلك لأن المثل الأخلاقى لدى جمهور المسلمين واضح بيِّن . رسمته لهم آيات القرآن ، وأحاديث الرسول ، وهَدْى الراشدين من الخلفاء ، وعمل الصالحين من سَلَف هذه الأمة . فأى انحراف عن هذا المثل يكتشفه المسلم ولا يخفى عليه . ولا يقف الأمر عند حد الاكتشاف والإدراك ، بل يتجاوزه إلى التأثر والانفعال . والشعور القوى بوجوب الإصلاح والتغيير ، بالرجوع إلى التدين الصحيح ، وتأديب كل منحرف . وقمع كل مفسد شرير .

أما « أزمة المعرفة » التى تتجسد فى « التخلف » فلم يشعر بها المسلمون

ولم يدركوها إلا فى وقت متأخر – نسبياً – عندما اصطدموا بقوة الغرب الحديث وشاهدوا تفوقه العسكرى والصناعى فى حملة نابليون وفى غيرها ، كما أتيح لمن زار أوروبا منهم أن يطلع على تقدمها العمرانى الباهر .

وذلك لأن التخلف لا يحس به مَن يعيش فيه ، ما لم ير غيره يتفوق عليه ، حينئذ يشرع فى الموازنة والمقارنة ، وإدراك الفَرْق بينه وبين غيره ، وخاصة إذا كان هذا الغير خصماً يحاربه .

ومن هنا كانت رؤية أزمة التخلف مقصورة على الخاصة دون العامة فى بداية الأمر . وقد بدأت محاولة علاجها من زمن غير قصير .

وحسبنا أن نذكر أن مصر قد بدأت هذه المحاولة منذ عهد محمد على (فى أوائل القرن التاسع عشر) أى فى الوقت الذى بدأت فيه اليابان نهضتها ووثبتها .

* *

● نهضة محمد على فى مصر وقصورها :

إلا أن محمد على كان من « العسكريين المغامرين » الذين يعملون « للمجد » أكثر مما يعملون « للإصلاح » ، وكان هذا المجد – فى نظره – يحتاج إلى « جيش قوى » أكثر من حاجته إلى « شعب قوى » ومجتمع صالح . ولا يكاد ينظر إلى الشعب إلا بمقدار ما هو وسيلة إلى إمداد الجيش وتزويده . ولا ينظر إلى « الجيش » إلا بمقدار ما هو وسيلة إلى « المُلك » الذى يبغى .

ومن الإنصاف للرجل أن نعترف بما أنجز من إصلاحات هامة كالقناطر الخيرية وغيرها . ولكنّ رؤيته لم تكن واضحة للمشكلة بوجهيها .

(أ) فأما جانب « إصلاح الفساد » والرقى بالأخلاق ، فلم يلق إليه بالاً ، لأن العنصر الروحى كان غريباً عن تكوينه ، ولأنه هو نفسه كان أحد الفُتَّاك

الذين لا يعبأون - فى سبيل مصالحهم وأغراضهم الذاتية - بالمُثُل العليا ، والقيَم الروحية ، بالإضافة إلى خصومته لعلماء البلاد وقادة الرأى والتوجيه فيها ، كل هذا جعل نهضته « مادية بحتة » . لا يكاد يجد الباحث فيها موضعاً للعنصر الروحى والأخلاقى الذى هو أساس تغيير المجتمعات ، كما بيّن القرآن الكريم .

وهذه مشكلة قديمة عاناها المجتمع الإسلامى . منذ انفصل « العلم » عن « الحكم » واستغنى « الحكام » عن « العلماء » . مع أن الأصل فى نظام الإسلام أن يكون الحاكم نفسه - الإمام - عالماً ، بل مجتهداً . ولا يقبل العالم غير المجتهد إلا لضرورة ! فكيف إذا كان الحاكم جاهلاً بالإسلام جهلاً مطبقاً .. كيف يكون معلماً للشعب مَن يحتاج هو إلى معلم ؟ وفاقد الشىء لا يعطيه !

(ب) وفى جانب « التخلف » كانت رؤيته قاصرة أيضاً . إذ لم ينظر إلى أعماق المشكلة وأسبابها البعيدة . حتى يعالجها من جذورها . وإنما اكتفى بإرسال بعثات إلى أوروبا من ضباط الجيش وغيرهم ، ليعودوا أكثر كفاية وأعظم خبرة .

وكان الواجب يقتضى وضع خطة بعيدة المدى ، عميقة الجذور ، لـ « تحديث العقل المصرى » - طليعة للعقل العربى والإسلامى - باقتباس « الروح العلمى » و « الأسلوب التقنى » اللذين كانا يسودان الغرب فى ذلك الحين .

فهذا كان أهم وأبعد خطراً ، وأبقى أثراً ، من إنشاءات جزئية ، يقوم على بنائها وتنفيذها مهندسون أجانب ، وإن يكن نفعها لا شك فيه .

وجاء حفيده « إسماعيل » فجعل هدفه « أن يجعل مصر قطعة من أوروبا » ! ثم سلك إلى هدفه طريق « الديون » ذات الفوائد الربوية ، التى كبّلت مصر ، وأعطت الأجانب الدائنين حق التدخل فى شئونها الداخلية ، ضماناً لحقوقهم ! هل كان هدف إسماعيل جعل مصر جزءاً من أوروبا فى النماء والازدهار والعمران ، فنقل من هناك روح العلم والجد والتنظيم ؟

إن كان هذا هدفه ، فهو لم يسلك السبيل القاصدة الموصلة إليه .

وإن كان هدفه نقل نمط الحياة الأوروبية إلى مصر ، فقد أخطأ الهدف أصلاً .

إن المفروض فى مصر أن تكون « قناة » معنوية تنقل إلى الغرب من الشرق خير ما فيه من هداية وإيمان ومُثُل ونظام للحياة ، وتنقل - إلى الشرق - من الغرب خير ما فيه من أسرار العلم والصناعة وأسباب الرقى والإبداع المادى .

هذا فى الجانب المادى . أما الجانب المعنوى ، المتعلق بإصلاح الأنفس والعقول والضمائر ، والكشف عن جوهر الأمة ، فلم يجدّ فيه جديد . و « مَن يشابه أباه فما ظلم » . وقد أصبح الاهتمام بالجانب المادى فى الحياة هو المسيطر . وبهذا أصبح التقدم أو النهوض المادى هو الهدف الأول ، وربما الوحيد .

* *

● مرحلة التحرر من الاستعمار :

وجاءت مرحلة أخرى ، احتُلت فيها مصر ومعظم أقطار العالم العربى والإسلامى ، فظهرت إلى جانب المشكلتين السالفتين - الفساد والتخلف - مشكلة أخرى جديدة هى : مشكلة « الاستعمار » . وظهر هدف جديد - بجانب هدفى الإصلاح والتقدم - هو « التحرير » . بل أصبح هو الهدف الأول ، إذ لا أمل فى إصلاح ولا تقدم حقيقى إلا إذا رحل الأجنبى الغاصب الكافر عن الديار .

وبعد جهاد طويل وكفاح مرير ، جلا الاستعمار المتسلط عن الأرض العربية والإسلامية ، ولكن بعد أن ترك فيها آثاراً غائرة : فى الأفكار والنفوس ، والأنظمة والتقاليد ، وفى شتّى جوانب حياتنا الاجتماعية . كما خلف لكل بلد أو منطقة مشكلة تشغلها وتمتص جهودها . ففى بلاد العرب « إسرائيل » . وفى باكستان « كشمير » . وفى تركيا « أتاتورك » وعُصبته . وفى إفريقيا الإسلامية مشكلات كثيرة : جنوب السودان ، أريتريا ، مسلمو الحبشة ، وغيرها وغيرها .



• ما تحتاج إليه النهضة من الغرب :

على أية حال ، فقد عادت مشكلة « التخلف » إلى البروز ، وأصبح « التقدم » أو « النهضة » فى مقدمة ما يعمل له الحكام والرؤساء ، ويدعو إليه الساسة والزعماء ، بعد التحرر من نير الاستعمار العسكرى والسياسى .

ولكنهم خلطوا بين ما تحتاج إليه النهضة - أو التقدم - من الغرب وما لا تحتاج إليه ، من ناحية .

كما أغفلوا الجانب الآخر ، الذى نبهنا عليه من قبل ، والذى بدونه تتعثر كل نهضة ، ويتخبط كل نظام ، ويفشل كل إصلاح ، وهو الجانب النفسى والفكرى والأخلاقى للأمة ، الجانب الذى يعيد إلى الأمة حياة الروح ، وروح الحياة .

إن النهضة لم تكن تحتاج إلى أكثر من « علم » الغرب ، ومن « تقنية » الغرب ، ومن تنظيم الغرب الإدارى والمدنى .

* *

• شرقنا المسلم غنى عن استيراد الأيديولوچيات :

أما فلسفة الغرب ونظامه للحياة ، ونظرته إلى الدين والدولة ، وإلى الله والإنسان ، وإلى الكون والحياة ، وإلى القيَم والأخلاق . وأما أنظمته وتقاليده ومؤسساته التى يقيمها بناء على هذه الفلسفة وتلك النظرة « الأيديولوچية » فليست مما يحتاج إليه شرقنا المسلم ، ولا مما ينفعه ، بل هى - قطعاً - مما يضره ويؤذيه .

ذلك أن هذا الشرق المسلم ليس « إناءً فارغاً » يقبل كل ما يُصَب فيه من طاهر أو نجس . وإنما هو « إناء مملوء » ليس فيه حيِّز أو متسع لشىء جديد .

إن هذا الشرق المسلم له فلسفة حياته الخاصة ، له « أيديولوچيته » الربانية الشاملة ، له نظام حياته الخاص الذى يصحب الإنسان - بأحكامه وآدابه - من ساعة الميلاد ، إلى لحظة الوفاة ، بل مما قبل الميلاد إلى ما بعد الوفاة .

لهذا كان الخطأ الأساسى فى حقه محاولة استيراد « أيديولوچية » دخيلة ، أو نظام حياة أجنبى ، يحل محل نظامه الأصيل . سواء أكان هذا النظام أو تلك « الأيديولوچية » هى الليبرالية اليمينية التى نتحدث عنها الآن أم الاشتراكية اليسارية التى سنتحدث عنها فى الفصل القادم .

* *

● الليبرالية وليدة ظروف الغرب وحده :

لقد فشلت الليبرالية الديمقراطية فى أوطاننا - وحق لها أن تفشل - لأنها بذر وُضِع فى غير تربته ، وفى غير مناخه الملائم له .

إن الليبرالية هى بنت الغرب المسيحى الكَنَسى ، ووليدة ظروفه وتاريخه ومشكلاته الخاصة به وبأهله .

لقد كانت ردة فعل لطغيان الكنيسة الغربية فى العصور الوسطى الأوروبية ، وتسلطها على الرقاب ، وتجميدها للعلم ، وإرهابها للفكر ، واضطهادها للعلماء والمفكرين - كل ذلك باسم الدين ، وباسم الله ، وباسم المسيح والإنجيل ، والكتاب المقدس .

كان الفرد شيئاً تافهاً لا قيمة له ولا حرية له ، فى ذلك المجتمع الطبقى الإقطاعى الغشوم ، لا أمام الكاهن ، ولا أمام الملك ، ولا أمام الإقطاعى .

وكانت الكنيسة فى روما تستغل دعوى العالمية فى المسيحية لتفرض سلطانها على كل المسيحيين فى أوروبا ، بغض النظر عن اختلاف الأوطان والعناصر .

فلما أفل نجم الكنيسة ، وبزغ عصر « التنوير » وبدأ الفكر الأوروبى يتخذ اتجاهاً آخر ، لم تعد السيادة فيه « للنص » المقدس ، بل « للعقل » الحر . ولم يعد صاحب الكلمة هو الكاهن أو القسيس ، بل العالِم أو المفكر . ومن هنا ظهرت « العقلانية » .

وفرّ المجتمع الغربى من الدين ، كما يفر السجين إلى الفضاء الطليق ، وكان فراره من « سجن الدين » إلى « باحة العلم » . فالعلم عنده مقابل للدين . و« العلمانية » - وهى لفظة منسوبة إلى العلم على غير قياس - تعنى فى الغرب « اللادينية » بناء على هذا الأساس . والحقيقة أنه لم يفر من « اللّٰه » وإنما فر من « الكاهن » ، ولم يهرب من « الدين » وإنما هرب من « الكنيسة » .

كانت ردة الفعل الأولى للانتصار على الكنيسة « رفض الدين » ، و « الإيمان بالعلم » بديلاً عنه ، واعتبار السيادة للعقل البَشرى لا للوحى الإلهى .

وكانت ردة الفعل الثانية تمجيد « الفرد » وتقديس حريته بإعطائه حق الانتخاب والترشيح والمعارضة ، كما هى فلسفة الديمقراطية السياسية ، وحق النشاط والتبادل والتعاقد والتملك والتنمية لما يملك ، والإنفاق مما يملك - بغير حدود أو قيود تُذكر - فى المجال الاقتصادى ، كما هى فلسفة الاقتصاد الحر ، وحق السلوك الشخصى بما تشاء له رغباته ، وتزيِّن له غرائزه وشهواته ، ما لم يعتد على غيره ، كما هى فلسفة الحرية الشخصية .

فالفرد أو الذات هو الأصل ، والمجتمع فرع له ، وخادم وحارس ، والفردية يجب أن تظهر فى كل مجال : فى السياسة ، وفى الاقتصاد ، وفى الاجتماع ، وفى التربية ، وفى السلوك .

وكانت ردة الفعل الثالثة فى التنادى بالوطنيات والقوميات ، فليس دين الكنيسة هو الرابطة . وإنما الرابطة هى الأرض والتراب (الوطن) عند جماعة ، والعنصر والسلالة (القومية) عند آخرين . المهم أن الرابطة ليست هى الدين الذى ينتسب إلى الكنيسة ، وتعتز به الكنيسة !

لهذا نقول ونكرر القول : إن الليبرالية لم تكن يوماً ما صالحة لعلاج مشكلاتنا ، وشفاء أمراضنا ، والرقى بأمتنا ، لأنها نشأت فى مجتمع غير مجتمعنا ، لتعالج أوضاعاً غير أوضاعنا .

* *

● لهذا فشلت الليبرالية عندنا :

إن السبب الأول - الذى نعتبره سبب الأسباب - لفشل الليبرالية عندنا ، هو أننا - نحن المسلمين - لا نؤمن بها ، ولا بشرعيتها ، ولا نمنحها عن رضا ولاءنا واحترامنا ، بل نؤمن أعمق الإيمان ، أن الليبرالية الديمقراطية نظام قاصر ، ككل الأنظمة التى يضعها البَشر لأنفسهم بعيداً عن هدى الله ونوره ، فتأتى - حتماً - مليئة بالثغرات ونقاط الضعف والقصور ، التى تنكشف للناس يوماً بعد يوم ، وما ذلك إلا لأن البَشر أنفسهم قاصرون قصوراً ذاتياً . فهم محدودون بطبيعة تكوينهم وثقافتهم وتأثير عصرهم وبيئتهم ومحيطهم ، زيادة عن تأثير ميولهم ونزعاتهم وأهوائهم التى لا يجسر إنسان على ادعاء العصمة منها . ولهذا لم تبرأ الليبرالية الديمقراطية من عيوب ذاتية مصاحبة لها ، لا زال المفكرون والمصلحون يحاولون علاجها [1] . ولهذا كان ينقصها النظرة العميقة الشاملة المتوازنة إلى الدين وإلى العلم ، وإلى الفرد والمجتمع ، وإلى الحياة والكون ، فقد جاءت نظرتها إلى هذه الأمور جانحة إلى الغلو والإفراط ، أو التقصير والتفريط .

ولا عجب أن وجدنا أهلها أنفسهم يكتشفون عجزها وقصورها ، وينصرفون عنها أو يعدِّلونها ، أو يثورون عليها ، ذاهبين إلى أيديولوچية أخرى مضادة لها ، فينتقلون من النقيض إلى النقيض .

وهذا سبب عام لفشل الليبرالية وتخبطها وعجزها عن إسعاد المجتمعات التى سارت فيها أزماناً غير قصيرة .

ويتفرع عن هذا سبب آخر خاص بنا نحن العرب والمسلمين ، وهو ما قلناه من أن الليبرالية - بحسناتها وسيئاتها - مذهب مستورد من أرض غير أرضنا ،

---

(١) انظر فى ذلك : « أزمة الأنظمة الديمقراطية » للدكتور عبد الحميد متولى ، وأيضاً « محنة الديمقراطية »

وقوم غير قومنا ، لهم عقيدة غير عقيدتنا ، وقِيَم غير قيمنا ، وتقاليد غير تقاليدنا .

لننظر مثلاً إلى « العلمانية » بوصفها عنصراً من عناصر الحياة الليبرالية .

إن « العلمانية » قد تُقبل فى مجتمع مسيحى . ولكنها لا تجد قبولاً عاماً فى مجتمع إسلامى أبداً .

إن المسيحية لا تشتمل على شريعة أو نظام للحياة يوجب على المؤمن بها التزاماً خاصاً بهذا النظام أو تلك الشريعة .

بل إن الإنجيل نفسه قَبِلَ تقسيم الحياة إلى شطرين : أحدهما للّه أو للدين ، والآخر لقيصر أو للدولة . فقال : « أعط ما لقيصر لقيصر وما للّه للّه » .

وبهذا يستطيع المسيحى أن يعيش فى ظل حكم علمانى وهو مطمئن الضمير غير مخدوش العقيدة .

كما أن الغربيين من المسيحيين - خاصة - لهم عذرهم فى الهروب من « الحكم الدينى » إلى الحكم العلمانى . فالحكم الدينى - كما عرفوه وجرّبوه - يعنى حكم الكهنوت ، وسُلطة الكنيسة ، وما يتبعها من قرارات الحرمان ، وصكوك الغفران !

فإذا نظرنا إلى المجتمع المسلم وجدنا قبول « العلمانية » لديه يعنى شيئاً آخر : فإن الإسلام عقيدة وشريعة ، ونظام كامل للحياة . وبهذا يعنى قبوله « العلمانية » إطراح شريعة اللّه ، ورفض أحكام اللّه ، واتهام هذه الشريعة بأنها لا تصلح لهذا الزمن ، واتخاذ البَشر شرائع لأنفسهم من وضع عقولهم . كأنما يفضلون عقولهم على علم اللّه ، وتجاربهم القاصرة على هداية اللّه : ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ﴾ [1] ..

---

(١) البقرة : ١٤٠ .

لهذا كانت الدعوة إلى العلمانية بين المسلمين معناها الإلحاد والمروق من الإسلام . وكان قبول العلمانية أساساً للحكم بدلاً من الشريعة الإسلامية ، ردّة صريحة عن دين الأمة الذى رضيه اللّٰه لها ، ورضيته لنفسها ، والذى فرض عليها أن تحكم بما أنزل اللّٰه .

وكان السكوت من الشعب على هذا المنكر الكبير مخالفة بيِّنة ، ومعصية ظاهرة ، أبرز نتائجها الشعور بالإثم ، والإنكار القلبى على الوضع القائم ، وفقد الإحساس بالرضا عنه والاطمئنان إليه والاحترام له ، لأنه وضع يفتقد الشرعية فى نظر المسلم .

ثم إن العلمانية تنسجم مع التفكير الغربى الذى ينظر إلى اللّٰه أنه خلق العالم ثم تركه . فعلاقته به كعلاقة صانع الساعة بالساعة . صنعها أول مرة ثم تركها تدور بغير حاجة إليه . وهذا الفكر موروث من فلسفة اليونان وخاصة فلسفة أرسطو الذى لا يُدبِّر الإله عنده شيئاً من أمر العالَم . بل لا يعلم عنه شيئاً ، فهو إله مسكين كما وصفه « ول ديورانت » . فلا عجب أن يدع مثل هذا الإله الناس وشأنهم ، إذ كيف يشرِّع لهم وهو يجهل أمورهم ؟ بخلاف نظرتنا - نحن المسلمين - إلى اللّٰه ، فهو خالق الخلق ، ومالك الملك ، ومدبر الأمر ، الذى أحاط بكل شىء علماً ، وأحصى كل شىء عدداً ، ووسعت رحمته كل شىء ، ورزق كل حى . لهذا أنزل الشرائع ، وأحلّ الحلال ، وحرّم الحرام ، وفرض على عباده أن يلتزموا بما شرع ، ويحكموا بما أنزل ، وإلا كفروا وظلموا وفسقوا .

ومثل آخر نذكره لمخالفة الليبرالية الغربية لطبيعتنا : لعقائدنا وقيَمنا وتقاليدنا .

ذلك هو فهمها للحرية الشخصية ، فهى تعنى حرية الإنسان فى أن يفعل « ما يشتهى » دون قيد ، لا حريته فى أن يفعل « ما ينبغى » دون عائق ، فهى حرية الغريزة « الحيوانية » ، وليست حرية الإرادة « الإنسانية » .

أما الحرية عندنا فهى حرية فى نطاق الأخلاق والقِيَم التى يقوم عليها صرح المجتمع .

فإذا وُجد فى الناس مَن غلبه باعث الشهوة أو الهوى على باعث الخُلُق ، أو الدين ، فهو محاسَب أمام اللّه تعالى . ولكن يد العدالة لا تناله إذا تستر بمجونه خلف جدران بيته ، فليس لأحد أن يتجسس عليه ، أو يقتحم عليه حُرْمة مسكنه ، أو يسأله عما أغلق عليه بابه .

وفى هذا ورد : أن عمر أثناء تجواله وتعسسه بالليل ، أحسّ بجماعة يجتمعون على مجون ، فتسوَّر عليهم منزلهم ، وفاجأهم فى لهوهم ومجونهم . ففزعوا ، ولكن كان لديهم - على ما هم فيه - قدر من الشجاعة ، وقدر من العلم بالإسلام ، جعلهم يحاكمون عمر أمير المؤمنين إليه ، حتى جعلوه فى موقف المدافع ، لا فى موقع المهاجم .

قالوا : يا أمير المؤمنين ، لئن كنا قدر ارتكبنا خطأً لقد ارتكبت ثلاثة .

قال : وما هى ؟!

قالوا : قال اللّه تعالى : ﴿ وَلاَ تَجَسَّسُواْ ﴾ (١) .. وقد تجسَّست ، وقال : ﴿ وَأْتُواْ الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾ (٢) .. وقد تسوَّرت ، وقال : ﴿ لاَ تَدْخُلُواْ بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَى أَهْلِهَا ﴾ (٣) .. ولم تفعل !!

فعجب عمر من فقههم ، واعتذر إليهم ، كما اعتذروا إليه ، وعاهدوه على أن يتوبوا .

فهذه هى « الحرية الشخصية » حقاً : ألا يتجسس أحد عليك ولو كان أمير المؤمنين نفسه ، وأن تكون لمسكنك حُرْمته ، ولو مارستَ فيه المعصية ، وحسابك على اللّه .

أما أن تطل المعصية برأسها ، ويخرج المنكر إلى ظاهر المجتمع ، يقارفه مَن يشاء ، فهذا باب واسع لفساد عريض ، وانحلال كبير، لا يقره دين من قواعده : سد الذرائع إلى كل شر .

---

(١) الحجرات : ١٢ (٢) البقرة : ١٨٩ (٣) النور : ٢٧

فهذا فرق ما بين الليبرالية والإسلام فى النظرة إلى حرية السلوك الشخصى .

إن الليبرالية ينقصها التوازن العادل بين حرية الفرد وقيَم المجتمع ، فهى تسرف فى تدليل الفرد وإرخاء العنان لشهواته باسم « الحرية الشخصية » ولو كان ذلك على حساب الأخلاق والمُثل العليا ، فهى لا تقيم للأخلاق والقيَم وزنا إلا فى المجال الاجتماعى . أما ما تسميه « الحياة الشخصية » فكل إنسان أمير نفسه ، يفعل ما يشاء : يراقص ويخاصر ، ويلعب ويقامر ، ويزنى ويسكر ، ولا جُناح عليه قانوناً ، ولا لوم عليه عُرفاً ، لأنه « يمارس حقه » إن كان رجلاً ، أو « تمارس حقها » إن كانت امرأة . والمهم ألا يؤذى أحداً بذلك ، أو يعتدى على حقه هو الآخر . أى أن القاعدة فى السلوك : دعنى وما أريد أدعك وما تريد .

وهذه النظرة للحرية الشخصية خاطئة من أساسها ، فالإنسان حر فى حدود القيَم والفضائل التى تعلو بالإنسان عن حضيض الحيوان . وعلى النظام الاَجتماعى أن يهئ للفرد سبيل السمو الإنسانى ، لا أن يعينه على التدنى والهبوط الحيوانى ، بدعوى الحرية الشخصية ، فالجانب الشخصى والجانب الاجتماعى فى الحياة البَشرية متداخلان متلازمان ، يؤثر أحدهما فى الآخر ، والإنسان فى عمله الاجتماعى هو الإنسان : فى البيت ، أو فى الشارع ، أو فى الملهى . ولن يفسد فى ناحية ويبقى صالحاً فى النواحى الأخرى .

وهذا ما بدأ الغرب – أو ما يسمونه « العالم الحر » – يدركه الآن ، ويشكو منه [1] . كما اتضح من دراسات المفكرين والنقاد من رجاله مثل « الكسيس كاريل » فى كتابه « الإنسان ذلك المجهول » .

وإن عنوان هذا الكتاب « الإنسان ذلك المجهول » ليشير بوضوح إلى أساس المشكلة عند الليبرالية ، أو عند الحضارة الغربية : إنهم يشرِّعون ويخططون لكائن يجهلون حقيقته ، ويجهلون خصائصه ، فضلاً عن سر وجوده ، وغاية حياته . فلما لم يعرفوه كما هو ، أخطأوا فى كل شيء : فى تعليمه وتربيته

---

(١) انظر : الإسلام ومشكلات الحضارة – للشهيد سيد قطب .

وتثقيفه والتشريع له . وذلك أن الأمر أكبر من أن يحيط به علمهم المحدود . فلا يعلم الصنعة إلا صانعها ولا الإنسان إلا خالقه : ﴿ أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ ﴾ ؟! [1] .

وكما أخطأت الليبرالية فهم الإنسان الفرد أخطأت فهمه باعتباره جنسين : ذكراً وأنثى . لقد حاولت الليبرالية - وإن شئت قلت : الحضارة الغربية بصفة عامة - أن تذيب الفوارق بين الرجل والمرأة . ولم تراع ما بينهما من الفوارق الفطرية والوظيفية ، فأخرجت المرأة إلى الشوارع والمعامل والمكاتب ، تعمل كما يعمل الرجل ، وتعانى ما يعانى ، كما علّمتها ما يتعلم الرجل .

ونقلت ذلك الليبرالية المقلّدة فى بلادنا ، مغفلة كل ما جاء به دينها واستقرت عليه حياتها.

واليوم تستدرك الحضارة الغربية على نفسها ، بعد أن استشرى الفساد ، وعمّ الاضطراب ، وخيّم الشقاء والتعاسة على المجتمع ، حين تنكّر لفطرة اللّه .

يقول ألكسيس كاريل : « إن ما بين الرجل والمرأة من فروق ليست ناشئة عن اختلاف الأعضاء الجنسية ، وعن وجود الرحم والحمل ، أو عن اختلاف طريقة التربية ، وإنما تنشأ عن سبب جد عميق ، وهو تأثر العضوية بكاملها بالمواد الكيماوية ومفرزات الغدد التناسلية ، وإن جهل هذه الوقائع الأساسية هو الذى جعل روّاد الحركة النسائية يأخذون بالرأى القائل بأن كلا الجنسين - الذكور والإناث - يمكن أن يتلقوا ثقافة واحدة ، وأن يمارسوا أعمالاً متماثلة . والحقيقة أن المرأة مختلفة اختلافاً عميقاً عن الرجل ، فكل حجيرة فى جسمها تحمل طابع جنسها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى أجهزتها العضوية ، ولاسيما الجهاز العصبى . وإن القوانين العضوية (الفيزيولوچية) كقوانين العالم الفلكى لا سبيل إلى خرقها . ومن المستحيل أن نستبدل بها الرغبات الإنسانية ، ونحن

(١) الملك : ١٤

مضطرون لقبولها كما هى . فالنساء يجب أن ينمِّين استعداداتهن فى اتجاه طبيعتهن الخاصة دون أن يحاولن تقليد الذكور ، فدورهن فى تقدم المدنية أعلى من دور الرجال ، فلا ينبغى لهن أن يتخلين عنه » .

ويقول أيضاً : « يغفل الناس عادة شأن وظيفة الولادة بالنسبة إلى المرأة ، مع أن هذه الوظيفة ضرورة لكمال نموها ، ولذلك كان من الحمق والسخف صرف المرأة عن الأمومة ، فلا ينبغى أن يتلقى الفتيات والفتيان ثقافة واحدة ، وأن يكون لهم أسلوب واحد فى الحياة ولا مثل أعلى واحد ، وعلى المربين أن يعتبروا الفروق الجسمية والعقلية بين الذكر والأنثى ، وما بين دوريهما الطبيعيين ، فبين الجنسين فروق لا يمكن أن تزول .. ومن الواجب اختبارها فى بناء العالَم المتمدن » [1] .

وفكرة الوطنية والقومية ، كان لنشوئها فى الغرب ظروفها ومبرراتها التى أشرنا إلى بعضها . أما نحن فمجتمعنا مجتمع عالمى مفتوح ، مجتمع عقائدى (أيديولوچى) لا إقليمى (وطنى) ولا عنصرى (قومى) ، بل يعتبر المؤمنين إخوة ، والمسلمين أمة واحدة أينما كانوا ، الوحدة بينهم فريضة ، والفُرقة معصية ، بل كفر أو صنو الكفر .

حتى الجانب المضىء نسبياً فى الليبرالية الغربية ، وهو الحياة النيابية أو البرلمانية أو الدستورية ، لم نستطع أن نطوره بما يلائم ظروفنا وأوضاعنا ، ولم نضع له الضمانات التى تحقق مجتمع « الشورى » الحقيقية التى جعلها اللّه من صفات المؤمنين فى كتابه ، وجعلها عنوان سورة من القرآن : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ [2] .. وأمر بها رسوله وكل مَن يقوم بأمر الأمة من بعده : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِى الأَمْرِ ﴾ [3] ..

---

(١) انظر الفكر الإسلامى الحديث للأستاذ محمد المباركَ - المرأة بين حضارتين ، ص ١٧٢ - ١٨٥ .

(٢) الشورى : ٣٨ (٣) آل عمران : ١٥٩

وهذا كله يرينا أن الليبرالية - كأيديولوچية ونظام حياة - « وصفة » غريبة لأمراض غريبة ، لا تصلح علاجاً لأمراضنا فى الشرق .

والنتيجة : أن الليبرالية الديمقراطية الغربية أثبتت فى أوطاننا عجزها وفشلها وإفلاسها وتناقضها .

لأنها لم تكن نابعة من ضمير الأمة وعقيدتها وتراثها الحضارى والروحى . كانت شيئاً دخيلاً فُرِض عليها من فوق ، فلم يُعبِّر عن ذاتيتها ، ولم يُحقق آمالها ، ولم يُسعد شعوبها .

* *

● شهادة الأستاذ « برنارد لويس » :

ولقد أنصف المؤرخ المعروف الأستاذ « برنارد لويس » حين نبّه على هذه الحقيقة فقال : « لقد جرت محاولة جدية فى الشرق الأوسط لتطبيق وممارسة الديمقراطية الليبرالية ، فكتبت الدساتير ، وعمم الانتخاب ، وقامت برلمانات لها سيادة كاملة ، وشرعت لها القوانين التى تحميها ، وأنشئت الأحزاب وعملت صحافة حرة . إلا أن كل التجارب فشلت باستثناء البعض القليل منها ، والتى لم تكن - وليست الآن - كلاسيكية . ففى بعض البلدان نرى المؤسسات الديمقراطية فى حالة تفكك وانهيار ، وفى الحالة الأخرى أهملت كلياً ، وأوقف العمل بها ، وبدأ البحث عن طريقة بديلة لها توصل إلى السعادة .

« واليوم باستطاعتنا أن نرى كثيراً من الأسباب بوضوح كاف إذا استعنا بأحداث التاريخ الماضى .

« إن أخذ أى نظام سياسى جاهز ليس فقط من بلد مختلف ، بل من حضارة مختلفة ، وفرضه بواسطة الغربيين أو الحكام المتغربين فى الشرق من فوق مجتمع الشرق الأوسط ومن خارجه ، عمل خاطىء ، ولا يمكن لهذه العملية أبداً أن تناسب حاجات ومتطلبات وآمال الشرق الأوسط الإسلامى ، فلقد فُرِضت

الديمقراطية بأوامر وفرمانات الحاكم المطلق ، وشكل البرلمان فى العاصمة ، وكانت تديره وتسانده أقلية هزيلة ، لم يؤبه لانغماسها المحبب فى اللعبة الجديدة للأحزاب والبرامج والديبلوماسية ، وكان مجموع الشعب يراقبها بخيبة أمل ، فكانت النتيجة قيام نظام سياسى ، لا صلة له بماضى أو بحاضر البلد ، ولا صلة له بحاجات مستقبله » [١] .

* *

● مسيرة على غير هدى :

وأخيراً ، يتأكد لنا أن الاتجاه إلى استيراد الليبرالية فى البلاد الإسلامية كان خطأ من أساسه ، كما بيّناه .

أولاً : لأنه استيراد « بضاعة » أجنبية ، مع توافر ما يغنى عنها فى أرض الوطن . وهذا غير جائز .

وثانياً : لأنه استيراد ما لا يلائم ، بل ما يضر ويؤذى ويُفسد أكثر مما يُصلح .

وثالثاً : لأنه استيراد ما لا يُحتاج إليه أبداً ، مع ترك ما كانت الحاجة إليه ملحة وقاهرة .

ولو كان « زعماء النهضة » فى العالَم الإسلامى والعربى وُفِّقوا إلى إدراك هذه الحقائق ، لوَفَّروا على أمتنا سنين طويلة ، وجهوداً كبيرة ، ضيَّعتها فى المسيرة على غير هدى ، أو فى المسيرة فى غير الاتجاه الصحيح .

ولا ريب أن فشل هؤلاء الزعماء كان متفاوتاً ، ويتضخم الفشل بمقدار الحماس للاستيراد الأيديولوچى ، والتطرف فى التحلل من التراث وقيمه الأصيلة . ويقلّ كلما قلّ هذا التطرف ، وذاك الحماس .

ولهذا كان أشد النهضات فشلاً ، وأظهرها عجزاً فى بلاد المسلمين هى

---

(١) الغرب والشرق الأوسط ، ص٨٥ - ٨٦

« نهضة » تركيا الحديثة ، بقيادة كمال أتاتورك . لأنها غرقت فى الليبرالية من قرنها إلى أخمص قدميها ، وأبت إلا « التغريب الكامل » لشعب تركيا المسلم .

وهو ما نادى به - من بعد - سلامة موسى وطه حسين والمعلوف وغيرهم ، فى البلاد العربية . من اقتباس الحضارة الغربية بخيرها وشرها ، ومحامدها ومعايبها . كما ذكرناه فى الفصل السابق .

* *

• رأى « توينبى » فى اقتباس الحضارات :

ولقد رأينا بعض مفكرى الغرب المعاصرين يؤيد نفس الاتجاه أو نفس الفكرة التى نادى بها طه حسين وسلامة وموسى وأضرابهما من وجوب أخذ حضارة كلها باعتبارها وحدة لا تتجزأ .

فقد ذهب المؤرخ الإنجليزى المعاصر الشهير « أرنولد توينبى » إلى مثل هذا الرأى ، ففى حديث عن سلاطين العثمانيين الذين أرادوا إدخال بعض الإصلاحات والأنظمة الغربية فى الجيش وما يتعلق به - مثل سليم الثالث ومحمود الثانى - عابهم بأنهم لم يكونوا يحملون إخلاصاً للحضارة الغربية التى عملوا على إدخالها لبلادهم بمحض اختيارهم . وكانت نيتهم الأخذ بالحد الأدنى من جرعة الثقافة الغربية اللازم لإبقاء الرجل « المريض » على قيد الحياة .

يرى « توينبى » أن تلك الروح - روح النفور من الحضارة الغربية ككل - هى السبب فى الإجهاض المتكرر للإصلاحات الغربية الطابع التى حاولت تركيا تطبيقها . ولكن التاريخ حكم عليها بالفشل بسبب « الجرعة الصغيرة فى الوقت المتأخر » . فقد أراد هؤلاء السلاطين إلباس الجيش التركى الزى العسكرى الغربى ، وتسليم الأسلحة الغربية للضباط لتدريبهم حسب الأساليب الغربية ، وأرادوا أن يُبقوا - فى نفس الوقت - الحياة التركية على الأسس الإسلامية التقليدية . وهذا فى نظر « توينبى » لا يؤدى إلا إلى فشل محقق .

لهذا يرى أن سياسة الجرعة الصغيرة من الحضارة الغربية فشلت – وكان لا بد لها أن تفشل – لسبب واحد ، هو أنها سارت فى اتجاه يعاكس الحقيقة التى أدركها بطرس الأكبر بعبقريته ، وعمى عنها المصلحون الأتراك الأوائل . وهذه الحقيقة هى : أن كل حضارة ، وكل نمط حياة هو وحدة متكاملة ، غير قابلة للتجزئة ، وكل أجزائها مترابطة الواحدة بالأخرى .

ويضرب « توينبى » مثلاً لذلك فيقول :

« إن سر تفوق الغرب على بقية العالم فى فنون الحرب منذ القرن السابع عشر ليس فى الأسلحة الغربية ، ولا فى التدريب العسكرى ، وليس حتى فى « القنية المدنية » التى تزوِّد العسكرية بالمعدات ، ولا يمكن أن يُفهم الأمر ما لم نضع فى حسابنا فكر وروح المجتمع الغربى اليوم . والحقيقة هى : أن الفن الغربى وجه من وجوه نمط الحياة الغربية ، وتبعاً لهذه الحقيقة ، فإن كل مجتمع يحاول أن يكتسب الفن الغربى دون أن يحاول أن يعيش الحياة الغربية نفسها معرّض للفشل فى محاولته » [1] .

* *

● توينبى يزجى المديح إلى أتاتورك :

ولهذا يزجى « توينبى » المديح والإطراء إلى « كمال أتاتورك » الذى لم يهدف إلى أقل من « التغريب الكامل » لتركيا ، وتحويلها كلياً إلى نمط الحياة الغربية .. من تحرير المرأة !! وإزالة الدين الإسلامى !! وفرض الحروف اللاتينية بدل الحروف العربية للغة التركية !!

وهكذا يرى « توينبى » : أن النجاح فى الأخذ عن الغرب إنما يكون بأخذ الحضارة كلها أخذاً مخلصاً ، بملء العقل والقلب والروح ، وأن الفشل حليف

(١) انظر : الإسلام والغرب والمستقبل ، وهو كتاب يضم محاضرتين لتوينبى ، ترجمها الدكتور نبيل صبحى ص ٢٢ – ٢٤

حتمى للذين يحتفظون بإخلاصهم لأسس الحياة الإسلامية ، مع أخذهم ما يحتاجون إليه من أجزاء الحضارة الغربية .

ولا شك أن المؤرخ الكبير غلبته العصبية الغربية أو - على الأقل - خانه التوفيق فى هذا الرأى . فليس من الضرورى فى منطق التاريخ والحق لمن يريد أن يقتبس جزءاً من حضارة أن تُفرض عليه هذه الحضارة كلها من ألفها إلى يائها .

لقد اقتبست الحضارة الإسلامية فى عصورها الذهبية من حضارات القدماء من الفُرس والروم واليونان والهنود وغيرهم ، ولكنها لم تفقد شخصيتها ، ولم تعش نمط الحياة اليونانية أو الفارسية .

واقتبس الغربيون فى نهضتهم كثيراً من أجزاء الحضارة الإسلامية فى الشرق والغرب - وبخاصة المنهج العلمى - ومع هذا لم يأخذوا نمط الحياة الإسلامية كله .

إن نقل حضارة كاملة إذا احتيج إلى شىء منها ليس بالأمر اللازم أبداً ، والقول به تحكم لا يسنده دليل . فالاقتباس أو التطعيم الجزئى من حضارة لأخرى ممكن وواقع .

لو أن توينبى قال : إن اقتباس الجزء السطحى من الحضارة الغربية - كالملابس والأسلحة ونحوها - لا يكفى ، ما لم يؤخذ معها الروح العلمية والعملية والتنظيمية فى الغرب ، لكان هذا قولاً حسناً ، ولوافقناه عليه تماماً [(١)] . ولكن الغريب أن يشترط للوصول إلى الكفاية العسكرية والقوة الحربية للغرب أن يتغرب المجتمع الإسلامى ، ويعيش نمط الحياة الغربية ، فيحرر المرأة - أو يحرِّم الحشمة والطلاق وتعدد الزوجات ويورث الأنثى كالذكر

---

(١) يرى المفكر الجزائرى الأستاذ مالك بن نبى - بحق - أن تكديس منتجات الحضارة ومصنوعاتها لا ينشىء حضارة أبداً .

– ويزيل الدين الإسلامى ، ويمنع الأذان باللغة العربية – كما فعل أتاتورك ، ليصل إلى مستوى أوروبا والغرب !!

بل لعل من التفسير الصحيح لفشل المصلحين الأتراك الأوائل هو ظن كثير من أبناء شعوبهم أنهم لا يكتفون باقتباس الجانب المادى أو التقنى . بل يريدون اقتباس جوانب الحياة الأخرى . وهذا ما يرفضه الشعب المسلم ولا يرتضيه أبداً .

* *

● تقويم حركة أتاتورك فكرياً وسياسياً ودينياً :

ولقد أجبر أتاتورك الشعب المسلم على أن يعيش نمط الحياة الغربية وفرض « التغريب الكامل » بالإرهاب والقوة . فهل وصل إلى المستوى الحربى للجيوش الغربية ؟ أو المستوى « التكنولوچى » للدول الغربية ؟ وهل نجحت الدولة التركية العلمانية فى خلق مجتمع قوى متماسك ؟ كلا . لقد خسرت تركيا الحياة الإسلامية ، ولم تزل عالة على الغرب فى « تقنيته » وتسليحه ، فلا هى احتفظت بتراثها الروحى وأصالته ، ولا أحرزت تقدماً مادياً يُذكر فى عالم الذَرَّة والصعود إلى القمر !

إن حركة أتاتورك حركة فاشلة خاسرة ، وهى فى الوقت ذاته حركة ضالة منحرفة . سواء قسناها بمقياس الدين والإسلام ، أم بمقياس الوطنية والقومية أم بمقياس الديمقراطية والحرية أم بمقياس الفكرة والحضارة .

إنها – بمقياس الدين – حركة ردَّة صريحة ، تنكرت لعقيدة الأمة وشريعتها ، التى آمنت بها ، وتغلغلت فى حياتها ، وذادت عنها قروناً . لقد استخفت بحرمات الإسلام ، وأنكرت أحكامه القطعية الضرورية . فليس لها وصف إلا الردَّة : ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ، وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ، هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [1] ..

(١) البقرة : ٢١٧

وهى - بمقياس الوطنية والقومية - حركة إنسلاخ من كل مقومات الأمة ومشخصاتها : الدينية ، والثقافية ، والتاريخية ، والاجتماعية ، وخلعها من ذلك كله لتذوب فى أمم أخرى - مخالفة لها فى العقيدة والثقافة والاتجاه - كما يذوب الملح فى الماء ، إلا أن الملح يمكن - ببعض الوسائل - استخراجه من الماء . أما ذوبان الأمم فيصعب علاجه .

وهذا إن افترضنا حسن القصد فى القائمين على هذا التذويب . فكيف والدلائل كلها تشير إلى خيانة محكمة دبّرتها القُوَى المعادية للإسلام ، يهودية وصليبية ، للإجهاز على « الرجل المريض » الذى لم يزل يساورهم الخوف أن يشفى يوماً من مرضه ، وتدب فى أوصاله العافية ، فيبرز إلى الحياة من جديد [1] .

---

(١) إن صلة الكماليين - ومن قبلهم حزب الاتحاد والترقى - باليهودية والماسونية تدل عليها قرائن وأمارات كثيرة ، كما بيّن ذلك شيخ الإسلام فى تركيا حينذاك « مصطفى صبرى » رحمه الله . من ذلك : أن جمعية الاتحاد والترقى كانت تعقد اجتماعاتها فى بيوت اليهود المنتمين للجنسية الإيطالية ، والجمعيات الماسونية الإيطالية ، وقد كان وزير مالية الاتحاديين يهودياً ، كما كانت وزيرة المعارف فى عهد الكماليين من أصل يهودى ، وهى « خالدة أديب » .

ويسوق الشيخ أدلة على ذلك فيقول :

والذين درسوا خفايا هذه الفترة الغامضة من تاريخ المسلمين أدركوا بما لاح لهم من شواهد كثيرة : أن كمال أتاتورك وعصابته كانوا متواطئين مع الإنجليز .

ومن أدلة ذلك رد مستشار وزارة الخارجية البريطانية على بعض النواب الذين اعترضوا على تسليم إنجلترا بشروط تركيا فى مؤتمر لوزان ، واعتبره هزيمة سياسية منكرة تجاه الأتراك ، فما كان من مستشار الخارجية إلا أن رد عليهم بقوله : « عليكم بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتى الترك القديمة والجديدة » !!

ويقول الشيخ صبرى : « إن الإنجليز قد تشددوا فى معاملة السلطان وحيد الدين حتى أعجزوه ، ثم تساهلوا بعد ذلك مع مصطفى كمال ، ليجعلوا منه بطلاً ، فتعظم فتنته فى أبصار المسلمين !! =

وهى- بمقياس الديمقراطية والحرية - حركة ديكتاتورية مستبدة . تحكم الشعب رغم أنفه ، وتقوده بغير إرادته ، وقد قاوم الشعب التركي بكل ما يستطيع ، وقدّم الضحايا والشهداء ، دفاعاً عن عقيدته وتراثه ، ولكنه استسلم أخيراً أمام قوة الحديد والنار ، إلى حين .

وهى - بمقياس الفكر والحضارة - حركة ذيلية تابعة ، هدّامة غير بنّاءة ، ألغت الكثير ، ولكنها لم تقدم شيئاً إيجابياً ذا بال .

يقول العلاّمة المجدِّد السيد رشيد رضا فى نقد حركة أتاتورك ، وقد جاء ذلك عرضاً فى فتوى له عن الزى وما يتعلق به (١) :

« نشرت إحدى جرائد مصر مقالاً لكاتب ألمانى كبير يُخَطِّىء فيه مصطفى كمال (باشا) فى إكراهه لقومه الترك على تغيير زيهم الوطنى .. واستبدال البرنيطة به . وإنما خطّأه تخطئة صديق ناصح لا عدو كاشح ، وقال : إن هذا ينافى غرضه وهو تكوين القومية التركية ..

« ونحن نظن أن مصطفى كمال باشا - وإن لم يكن من علماء الاجتماع والأخلاق وطبائع الشعوب - لا يجهل أن المحافظة على المشخصات القومية مما يقوى تكوين الأمة ، وأن تقليد شعب لآخر يراه أرقى منه يُضعف قيمة المقلد فى نظر نفسه ، ويحقرها فى قلوب أهلها ، ويرفع منزلة الشعب الذى قلّدوه بقدر ذلك ، ونعتقد أنه يتعمد هدم جميع مقوِّمات الشعب التركى ومشخصاته -

---

= والرجل ممن لا يجد الإنجليز مثله ولو جدُّوا فى طلبه ، من حيث إنه يهدم من ماديات الإسلام وأدبياته - ولا سيما أدبياته - فى يوم ما لا يهدم الإنجليز أنفسهم فى عام . فما ثبتت كفايته وقدرته من هذه الجهات ..استخلفوه لأنفسهم وانسحبوا من بلادنا » .

انظر كتاب « النكير على منكرى النعمة » (هوامش الصفحات ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩) وسيأتى مزيد بيان لهذه النقطة فى حديثنا عن « القومية العربية » فى الفصل القادم .

(١) نشرت هذه الفتوى فى مجلة « المنار » جـ ٢٦ سنة ١٩٢٥ . انظر الفتوى (٦٦٥) من فتاوى الإمام محمد رشيد رضا : ١٨٣٣/٥ - ١٨٣٥

ما عدا اللغة – لأنها إسلامية ، أو مستندة إلى الإسلام ، وهو يريد أن يسله من الإسلام كما تُسَل الشعرة من العجين إن أمكن ، وإلا انتزعهم منه كما يُنتزع الحسك ذو الأضلاع من الصوف ، أو انتزعه منهم كما تُنتزع الروح من الجسد .

« وقد بحث الذين بثوا هذه الدعوة فى الترك من الملاحدة الروسيين وغيرهم عن مقومات ومشخصات تركية أو تورانية يستبدلونها بالإسلام ، حتى عبادة الذئب الأبيض الذى عبده سَلَفهم من همج الوثنيين ، فلم يجدوا إلى ذلك سبيلاً ، فاختاروا التشبه بالإفرنج ، ولا سيما أفسدهم ديناً وآداباً كاللاتين بحُجَّة الحضارة والترقى العصرى ، وسموه التمغرب ، ونحن نسميه التفرنج ، حتى إن بعضهم يتسحسن استبضاع نسائهم من الإفرنج بالحلال وبالحرام ، لإدخال دمهم « الشريف المدنى » فى دم الشعب التركى « الفاسد » لإصلاحه .

« فظهر بمجموع ذلك أن هؤلاء الزعماء الدخلاء يريدون إفساد هذا الشعب التركى بكل نوع من أنواع الفساد الجسمى والعقلى والنفسى ، وتكوين شعب آخر فى بلاده مذبذب بين أمشاج الشعوب ، روحه غير روحه ، ودمه غير دمه ، وأخلاقه غير أخلاقه ، وعقائده غير عقائده . فيكون كلغته التى يسمونها التركية ، وهى لغة هذَّبها الإسلام كما هذَّب أهلها ، بما دخل فى مادتها من الأسماء والأفعال العربية وكذا الفارسية . وهم يريدون الآن أن يفعلوا بها ما يفعلون بأهلها ، وإن لم يبق من لغة قدماء الترك بعد أن تتفرنج وتتمغرب معهم ، وتُكتب بالحروف اللاتينية كما هو مقرر عندهم ، إلا قليل ، وما يدرينا بعد ذلك لعلهم يغيرون اسمها أيضاً ؟

« ومن الثابت فى سنن الاجتماع أن تغيير القوانين والنظم والأزياء لا يغير طبائع الأمم – كما يقول الدكتور چوستاف لوبون – فإن اللاتين الجمهوريين كاللاتين الملكيين فى تشابه حكومتهم وطباعهم ، حتى إن الذين مرقوا من الدين فهم لا تزال التربية الكاثوليكية الموروثة هى الحاكمة على قلوبهم وأرواحهم بعصبيتها ، وإنما فقدوا من الدين فضائله فقط ، وكذلك السكسونيون تشابهت

حكومتهم الملكية فى بريطانيا ، وحكومتهم الجمهورية فى الولايات المتحدة كما تشابه أهلها - فالترك يفقدون بهذا التفرنج اللاتينى ما بقى فيهم من فضائل الإسلام ورابطته الملية ، وما كان لهم من الزعامة فى مئات الملايين من البَشر ، ثم لا يقدرون على التفصى من الوراثة القومية التى طبعتها الأجيال والقرون فى أنفسهم .

« فالغرض الأول لهم الآن التفصى من الإسلام بحُجَّة الترقى العصرى . وما فى الإسلام شىء مانع من الترقى الذى يطلبونه ، وأساسه القوة العسكرية والثروة والنظام ، بل الإسلام يهدى إلى ذلك ، ولولاه لم ينل العرب عقب اهتدائهم به من القوة والحضارة ما فاقوا به جميع الأمم ، وظلوا كذلك إلى أن سلبهم الأعاجم سلطانهم بالقوة الهمجية ، ونال الترك وغيرهم به حضارة ومُلكاً لم يكن لسَلَفهم مثلها ، ولا ما يدانيها ، ولو أنهم فهموا الإسلام فهماً استقلالياً بإتقان لغته ، والاجتهاد فى شريعته ، لملكوا به الغرب مع الشرق ، وسبقوا جميع شعوب الإفرنج إلى العلوم والفنون والصناعات . وسائر أسباب القوة والسلطان ، كما فعل العرب من قبلهم ، وهذا ما يطلبونه الآن بترك ما بقى لهم من تقاليد الإسلام . ويتوسلون إليه بتقليد الإفرنج فى زيهم وفجورهم ، قبل إتقان شىء ما من علومهم وفنونهم ، والوصول إلى مثل قوتهم وثروتهم » .

ويقول الدكتور محمد البهى فى تقويم الحركة الكمالية فى تركيا فكرياً :

« إن أى مفكر يقدِّر قيمة الفكر ، لا يصف هذه الحركة التركية إلا بأنها تقليد فى غير وعى للغربيين ، وأنا أقصد « فى غير وعى » لأن الباعث عليها الرغبة فى أن تكون تركيا جزءاً من أوروبا لا من آسيا ، وأن يكون للأتراك طابع الغربيين - لا طابع الشرقيين - فيما هو ممدوح أو مذموم - كما طلب لمصر يوماً ما صاحب كتاب « مستقبل الثقافة فى مصر » فهى حركة اندفاعية لا حركة متئدة ، تتخير ، وتقدر فى تخيرها الاحتفاظ بشخصية الأمة أو الجماعة .

« اليابان جددت حقاً ، لأن حركتها التجديدية قامت على التخير ، دون الاندفاع . اليابان ظلت شرقية ، ومع ذلك تفوّقت على الغرب فى مجال الصناعة ، وقبل ذلك فى المجتمع وتماسكه ، كمجتمع له شخصية بارزة .

« أما تركيا فليس لحركتها طابع معروف حتى اليوم ، فلا هى بالشرقية ، ولا هى بالغربية . يجعلها الغرب « غربية » فى اللحظة التى يريد أن يحرضها على الإمعان فى البُعد عن الإسلام ، والجماعات الإسلامية ، وفى مقدمة هذه الجماعات الشعوب العربية ، لأنه نزل بلغتها القرآن .. ويجعلها « شرقية » يوم يتحدث عن حضارتها المعاصرة ، بأنها حضارة مستعارة من الغرب ، ليس لها فيه إلا التقليد الأعمى !

« من السهل على الفرد - وكذا على الجماعة - أن يهدم ويلغى .. ولكن ليس من السهل أن يبنى . وأشد عُسراً أن يكون أصيلاً فى البناء .

« إن تركيا الحديثة مظهر تجديدها إلغاء الدين ، وفقدان شخصيتها . وتبعيتها تبعية مطلقة - فى السياسة والتوجيه والاقتصاد - للغرب الصليبى » (١) .

هذه هى القيمة الحقيقية لحركة كمال أتاتورك الذى كال له « توينبى » المديح والثناء ، لأنه لم يرض لبلده أقل من « التغريب الكامل » فلم يلحقها بالغرب ولا أبقى لها مكانتها فى الشرق .

* *

● توينبى يناقض نفسه :

والشىء العجيب أن « توينبى » يخالف ما ذهب إليه هنا فى بعض بحوثه الأخرى . فهو ينقد غير الغربيين الذين يقبلون الحضارة الغربية بكل عناصرها ، ويرى ذلك من سوء حظ البَشرية . وذلك حين يتحدث عن البلاد التى تحررت من الاستعمار فيقول :

« ولكن الغرب ما زالت له « السيادة » فى الميدانين الاقتصادى والثقافى ،

---

(١) الفكر الإسلامى الحديث ، الطبعة الثانية ، ص ٤٨٠ - ٤٨١

فالسيطرة المستمرة للغرب هى بقية من بقايا سيطرته السياسية السابقة . أما على الصعيد السياسى ، فإن البلاد التى كانت خاضعة لسيطرة الغرب بطريقة مباشرة ، قد استردت الآن كلها تقريباً استقلالها من الغرب . ولكن هذه البلاد التى استقلت سياسياً ، ما زالت غير متحررة تماماً من الوجهة الثقافية ، فهى لا تزال متأثرة بالأفكار والمُثُل العليا الغربية دون تمييز ودون أى انتقاد لها » [(١)] .

« على أن كل هذه البلاد التى نجحت فى أن تحرر نفسها من سيطرة الغرب السياسية ، قد استغلت حريتها على نحو غير متوقع على الإطلاق . فقد ناضلت هذه البلاد بعنف شديد ضد السيطرة السياسية للغرب ، ويمكن القول بأن كفاحها هذا قد كُلِّل بالنجاح فى كل الحالات حتى الآن . ولقد كان من المتوقع بعد أن تمكنت من أن تتحرر سياسياً من الغرب ، أن تستخدم هذه الحرية الجديدة التى اكتسبتها فى النضال ضد المدنية الغربية بوجه عام . أى أنه كان من المتوقع أن تستخدم هذه البلاد حريتها المكتسبة حديثاً لكى ترجع إلى أسلوبها التقليدى فى الحياة ، وهو الأسلوب الذى كان سائداً فى حياتها قبل أن يسيطر عليها الغرب . ولكن الذى حدث فى جميع الحالات تقريباً - كما نعلم - هو أن البلاد التى تحررت حديثاً قد استخدمت حريتها للغرض العكسى تماماً ، أى أنها قد استخدمتها لتقتبس - بمحض اختيارها - عناصر من المدنية الغربية ، أعنى من أسلوب الحياة الحديثة ، وقد فعلت ذلك بحماسة ، وبلغت حماستها هذه حداً لم يكن الحكام الغربيون السابقون يجرؤون على أن يفرضوا به المدنية الغربية عليهم ذلك لأن نظام الحكم الأجنبى يتعين عليه دائماً أن يكون أكثر حذراً من نظام الحكم القومى ، وهناك أمور لا يجرؤ النظام الأجنبى على فعلها مطلقاً ، ومع ذلك يجرؤ عليها النظام القومى » [(٢)] .

---

(١) محاضرات « أونولد توينبى » ص ٣٥

(٢) المصدر السابق ص ٣٦

« ولكننى أعتقد أنه سيكون من سوء حظ الجنس البَشرى كله - وضمنه الغرب ذاته - أن يتجه الجزء غير الغربى من العالَم إلى قبول المدنية الغربية بكل عناصرها دون تمييز ، ودون تفرقة بين ما هو نافع وما هو ضار فيها ، وأقول : إن هذا يكون من سوء الحظ ، لأن المدنية الغربية - شأنها شأن أى مدنية أخرى- فيها أوجه نافعة وأوجه ضارة » [١] ..

« ذلك لأن المستوى المادى للمعيشة ، ليس غاية فى ذاته ، وإنما هو وسيلة لغاية أخرى هى رفع المستوى الروحى » [٢] . « وعلى ذلك فمن وراء رأس المال المادى ، يوجد رأس المال الإنسانى ، وهو أهم رأس مال يملكه البَشر » [٣] .

ترى أى القولين يمثل الاتجاه الحقيقى لفكر توينبى ؟ أهو قوله هذا الذى نقلناه عنه أخيراً أم هو قوله الذى ذكرناه من قبل ؟

أغلب الظن أن قوله هذا الأخير هو الذى يمثل تفكيره الصحيح - كما يمثل الرأى الصواب أيضاً - وهو وجوب التمييز بين ما يُقتبس من الحضارات وما لا يُقتبس ، والتفريق بين النافع والضار فى كل حضارة ، وأن قبول العالَم غير الغربى للمدنية الغربية بكل عناصرها من سوء حظ الجنس البَشرى كله ، لأن المدنية الغربية - ككل مدنية - فيها أوجه نافعة وأوجه ضارة .

ولكن المؤرخ الكبير حينما كان يتحدث عن الإسلام خاصة غلبته « العقدة الصليبية » الموروثة التى تسيطر على كل غربى حينما يواجه مشكلة أو قضية تتعلق بالإسلام أو المسلمين . والتى أصبحت - للأسف - جزءاً لا يتجزأ من التفكير الغربى .

وهذا أمر اعترف به الغربيون المنصفون أنفسهم : مَن اهتدى منهم إلى الإسلام مثل المفكر النمساوى « محمد أسد » - (ليوبولد فايس) - ومَن لم يهتد منهم ،

---

(١) محاضرات أرنولد توينبى ص ٣٧ (٢) المصدر السابق ص ٤٠ .
(٣) نفس المصدر ص ٤٢

وبقى على دينه ، مثل البروفسور « مونتجمرى وات » الذى تحدث عن المفكر المعروف « توماس كارلايل » ، وإنصافه - إلى حد كبير - للنبى محمد ﷺ فى كتابه « الأبطال » .. قال « وات » فى كتابه « ما هو الإسلام ؟ » الصادر فى سنة ١٩٦٨ :

« كان على « كارلايل » أن يواجه بشجاعة المشكلة الكبرى التى تواجه الأوروبى أو أى دارس غربى ، لمحمد والإسلام . والمشكلة : إننا ورثة تحيز راسخ الجذور ، يعود إلى الدعاية الحربية للقرون الوسطى . هذه الحقيقة يُعترف بها الآن على نطاق واسع . فالدراسات الحديثة تشير إليها ضمن عوامل تكوين النظرة الغربية للإسلام » .

وقبل ذلك أشار الفيلسوف المؤرخ الفرنسى « چوستاف لوبون » - فى كتابه « حضارة العرب » إلى هذه الظاهرة فى التفكير الغربى الحديث الذى يزعم لنفسه التحرر والموضوعية والعلمية ، ثم يقف بإزاء الإسلام وقضاياه موقفاً آخر تمليه عليه عصبية خفية .

والخلاصة .. إن الليبراليين أساءوا إلى أنفسهم وإلى أمتهم باتجاههم الخاطىء إلى استيراد أيديولوچية دخيلة لا حاجة إليها . وعلى رأس هؤلاء المسيئين « أتاتورك » الذى سنَّ لغيره سُنَّة سيئة ، فعليه وزررها ووزر مَنْ عمل بها إلى يوم القيامة .

* * *

فشل الحل الاشتراكي الثوري

● البحث عن اتجاه بديل لليبرالية الفاشلة :

أشرنا فيما سبق إلى أن الليبرالية الديمقراطية العربية قد فشلت فى تحقيق آمال الأمة ، وتلبية حاجاتها ، والكشف عن جوهرها ، وإقامة دعائم العدل والإخاء والحرية فى أرضها ، وتمكينها من أن تعيش فى عصرها ، مستمسكة بدينها ، مرتبطة بماضيها ، مخططة لمتسقبلها . وتمكينها كذلك من النصر على عدوها الرابض فى قلب دارها .

وأدى هذا الفشل الذريع إلى البحث عن بديل لليبرالية اليمينية الديمقراطية التقليدية بما حوته من فساد سياسى ، وتظالم اجتماعى ، وتسلط إقطاعى ، واستغلال رأسمالى ، وتناحر حزبى - بديل يتفادى هذه المساوىء ، ويعالج هذه المشكلات .

وكان من الممكن ، أن يكون هذا البديل هو نظام الإسلام ، الذى كان يمثله تيار قوى ، وحركة شعبية ضخمة فى بلاد الأمة العربية كلها ، وخاصة فى مصر .

ولكن الانقلابات العسكرية - التى قُدِّر لها أن تحكم العالم العربى ، وتتسلم الزمام من يد الليبرالية المدبرة ، والتى تحوّلت ، بقدرة قادر ، من انقلابات إلى ثورات ! - لم يُرَد لها ، أو لم ترد لنفسها أن تسير فى طريق الإسلام .

ولم يكن هذا غريباً ولا مفاجئاً ، فإن طائفة الحكام العسكريين - والحزبيين العقائديين - حديثاً ، كطائفة الزعماء السياسيين قديماً .. كلاهما غربى الفكر والثقافة ، ولا يعرف من الإسلام إلا القشور . وليس معقولاً أن يتجهوا إلى الإسلام وهم يجهلونه ، فالناس أعداء ما جهلوا (هذا إذا افترضنا أنهم أحرار

فيما يختارون ، وليس وراءهم قوى خارجية توجههم من وراء ستار ، لعلها هى التى سهّلت لهم النجاح) .

كما أن الأحزاب العقائدية التى وثبت على الحكم فى بعض البلاد العربية ، كان على رأسها أناس غير مسلمين أصلاً ، مثل « عفلق » و « حبش » و « الحواتمة » ، فمن غير المعقول أن تفكر هذه الأحزاب - مجرد تفكير - فى الحل الإسلامى .

* *

● العنصران الأساسيان للاتجاه العربى الجديد :

لهذا كان البديل عن الاتجاه الليبرالى المستورد الفاشل ، اتجاهاً مستورداً آخر هو « الاشتراكية » و « الاشتراكية الثورية » خاصة « ممزوجة » بفكرة « قومية عربية » .

وبهذا كان الاتجاه الجديد « مركباً » من عنصرين أساسيين أحدهما : القومية العربية ، والآخر : الاشتراكية الثورية ..

كما رفع هذا الاتجاه شعارات جذابة مثل « الحرية » و « التقدم » .

وتميز هذا الاتجاه - وإن شئتَ قلت : تميزت هذه المرحلة - بدخول الجيوش فى ميدان السياسة ، وتسلم العسكريين زمام الحكم والقيادة السياسية فى بلاد الاشتراكية الثورية .

* *

● القومية العربية والنزعات الإقليمية :

من معالم الاتجاه الثورى العربى : الدعوة إلى « القومية العربية » التى طغت على « النزعات الوطنية الإقليمية » والتركيز على « الوحدة العربية » بوصفها هدفاً رئيسياً للأمة العربية .

وبظهور هذه الدعوة العربية انكمشت الدعوات والنعرات الإقليمية أو الوطنية ، كالإقليمية السورية التى دعا إليها « أنطون سعادة » وحزبه « القومى السورى »

وكالإقليمية المصرية التى كان يدعو إليها « حزب الأمة » وصحيفته « الجريدة » ورئيس تحريرها « أحمد لطفى السيد » الذى لقبه بعضهم بـ « أستاذ الجيل » !

كان لطفى السيد أول مَن نادى بأيديولوچية مصرية متكاملة . إذ دعا إلى صياغة « مجموعة من المبادىء [1] تعيش بها الأمة المصرية ، لأن ذلك واجب على كل أمة قبل أن تبدأ العمل » .

وكان هدف « الجريدة » الرئيسى تكوين « الشخصية المصرية » وخلق « طابع مميز » لها [2] .

كان هذا الاتجاه الإقليمى يعارض ما يدعو إليه الزعيمان مصطفى كامل ومحمد فريد وأمثالهما من الاتجاه إلى « الجامعة الإسلامية » والارتباط بدولة الخلافة ، والعمل على إنهاضها وإصلاحها من الداخل . لتكون قوة إسلامية كبرى فى وجه الغرب الطامع الحاقد المتربص [3] .

كما كان هذا الاتجاه الإقليمى يعارض الوحدة العربية ، حتى روى عن سعد زغلول - ويُنسب أيضاً إلى لطفى السيد - أنه سُئِل عن الوحدة بين الأقطار العربية ، فقال : إنها « وحدة بين أصفار » ! [4] .

وظل هذا الاتجاه فى مصر يجد له بعض الدعاة والأنصار من « الأقباط » الذين يدعون إلى « الفرعونية » مثل سلامة موسى وأضرابه ، ومن المسلمين « المتغربين » الذين تأثروا بما تعلموه أو قرأوه فى الفكر الغربى .

---

(١) هى مبادىء الحرية الليبرالية التى بشَّر بها چون لوك ، والديمقراطية التقليدية كما تبلورت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على يد النفعيين ، وبخاصة چون استيوارت مل .

(٢) انظر القومية والمذاهب السياسية ص ٢٨٥ ، ٢٨٦

(٣) كانت « الجريدة » تصور الاحتلال على أنه حقيقة واقعة ، على حين تهاجم الجامعة الإسلامية . انظر فى تقويم « حزب الأمة » - وهو حزب كبار الملاك والمثقفين ثقافة غربية - الاتجاهات الوطنية : ٨٨/١ وما بعدها . نشر دار الإرشاد ببيروت .

(٤) المرجع الأسبق « القومية » حاشية ص ٣٧٤

وكان من أنصار هذا الاتجاه الدكتور طه حسين ، الذى حاول فى كتابه « مستقبل الثقافة فى مصر » أن يجعل لمصر « شخصية » ترتبط باليونان والطليان أكثر مما ترتبط بالعروبة والإسلام ، وصرَّح فى كتابه : أن وحدة الدين واللغة لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية .

وأكثر من ذلك أنه فى بعض تصريحاته رفض الوحدة العربية والقومية العربية علانية . إذ قال لمحرر مجلة « المكشوف » البيروتية : « إذا كنت ترمى إلى أن مصر مستعدة للمساهمة فى الوحدة العربية ، أو القومية العربية فأنت على خطأ ، فالمصرى مصرى قبل كل شىء .. إن تاريخ مصر مستقل تمام الاستقلال عن أى بلد آخر ، ومصر اليوم هى مصر الأمس ، والمصرى فرعونى قبل أن يكون عربياً » !!!

وقد نشر هذا الحديث سلامة موسى فى صحيفته « المجلة الجديدة » سنة ١٩٣٨ ، لأنه يسير فى ذات الخط الذى يدعو إليه هو ومَن وراءه (١) .

تلك كانت دعوة الإقليمية الفرعونية فى مصر . ومثلها دعوة الفينيقية فى الشام ، والآشورية فى العراق ، والبربرية فى المغرب .

وقد اتخذ دعاة هذه النعرات من الماضى السحيق ، السابق على انتشار العروبة فى هذه المنطقة – والذى عمل الأوروبيون ، بهمة ونشاط ، على كشفه وإظهاره – نقطة ارتكاز ، وصاغوه فى صورة « الأمجاد » الماضية . كما اجتهد الغربيون أيضاً فى إحياء الثقافات القديمة وتجليتها .

« وبرغم فترة الانقطاع التاريخى الطويلة – التى تبلغ فى حالة مصر مثلاً أكثر من ألفى عام – بين هذه الحضارات القديمة ، والشعوب التى تقطن البلاد

---

(١) انظر كتاب « سلامة موسى : المفكر والإنسان » لمحمود الشرقاوى ص ١٥٢ ، وأيضاً : نقد الفكر القومى لإلياس مرقص ص ٥٤٤ وما بعدها . وسنعود إلى حديث الدكتور طه حسين هذا عند كلامنا عن « عبيد الفكر الغربى » فى جزء « أعداء الحل الإسلامى » من هذا الكتاب إن شاء الله .

العربية منذ الفتح العربى (الإسلامى) ، ادّعى كل فريق أنه من نسل « الفينيقيين العظام » أو « الفراعنة بناة الأهرام » ودعموا دعواهم بما أسموه « عبقرية المكان » التى تحفظ على سكانه خصائص معينة مهما طال الزمن وتعاقبت الأجيال » [1] .

* *

• دعوة القومية العربية :

كان بجوار هذه الدعوات الإقليمية الضيقة - فى البلاد العربية - دعوتان أخريان : دعوة « الجامعة الإسلامية » أو « الوحدة الإسلامية » وهى الدعوة الأصيلة العريقة ، النابتة فى تراب المنطقة . والمعبرة عن عقيدة أهلها ، وهى الدعوة التى نادى بها جمال الدين الأفغانى وتبنتها كل الحركات الإسلامية ، إلى اليوم ، باعتبارها فريضة وضرورة . وهى دعوة تعتبر الوحدة العربية خطوة ضخمة فى سبيل الوحدة الإسلامية الكبرى ، ولكنها لا تقف عندها . وليست موضع حديثنا الآن .

والدعوة الأخرى : هى دعوة « القومية العربية » التى أصبحت شعار الثورات العربية ، والأحزاب العقائدية العربية - فيما عدا الشيوعية طبعاً - وباتت سوقها نافقة بفضل الدعاية والإعلام ، ومساندة قوى كثيرة فى الداخل والخارج ، للعمل على سيادتها بمفهومها الثورى الجديد .

* *

• كيف دخلت القومية إلى المجتمع الإسلامى ؟

وقبل أن نوضح « القومية العربية » ومحتواها ، يجب علينا أن نعرف كيف تسللت هذه الفكرة الدخيلة إلى مجتمع قام خلال ثلاثة عشر قرناً ، على أساس العقيدة الإسلامية وحدها ؟

---

(١) القومية والمذاهب السياسية ص ٣٧٣

يذكر المؤرخون أن القرن التاسع عشر لم يعرف « قضية عربية » فى المحافل السياسية الدولية ، وقليلاً ما كانت لفظة « عرب » ذاتها تُطلق فى الكتب والوثائق على سكان الولايات العربية فى الإمبراطورية العثمانية . وإنما كانت تُطلق على بدو الصحراء ، وعلى سكان الأرياف فى الشرق الأدنى . وكان الناس يستعملون لفظتى « مسلم » و « مسيحى » للتمييز بين الفئتين الكبيرتين من السكان فى هذه المنطقة . أما غالبية رعايا السلطان من المسلمين - سواء أكانوا عرباً أم أتراكاً - فقد عُرِفوا بـ « إخوان فى الدين » باعتبارهم « مسلمين » قبل أن يكونوا « أتراكاً » أو « عرباً » [1] .

ولكن عوامل شتّى داخلية وخارجية - ومعظمها خارجية - جعلت فكرة « القومية » تنتقل من أوروبا إلى الأتراك أولاً ، ومنهم تسرّبت العدوى إلى العرب .

يقول الأستاذ « برنارد لويس » : لقد كان اللاجئون البولنديون والمجريون على الغالب ، أول الناقلين لـ « القومية » عندما ذهبوا لتركيا بعد فشل ثورتهم سنة ١٨٤٨ ، فلقد بقى قسم كبير فيها واعتنقوا الإسلام (!!) واحتلوا مناصب

---

(١) نشوء القومية العربية للدكتور زين نور الدين زين ص ٤٣ نشر دار النهار ببيروت .

ومن أظهر الوثائق التى تدل على أن الدين وحده كان أساس الانتماء ، لا الوطنية ولا القومية : التقرير الذى بعث به السيد دى ليسبس قنصل فرنسا العام فى سوريا فى ١٨٥٦/٨/١٩ وضمنه مقتطفات من رسالة بعث بها إليه نائب القنصل العام فى طرابلس ، السيد « بلانس » وفيها يقول : « من أبرز الحقائق التى يلحظها مَن يريد درس هذه البلدان ، المكانة التى يحتلها الدين فى نفوس الناس ، والسلطة التى له فى حياة الناس . فالدين يظهر فى كل أمر وفى كل مكان ، فى المجتمع الشرقى ، يظهر أثر الدين فى الأخلاق العامة ، وفى اللغة ، وفى الأدب ، وفى جميع المؤسسات الاجتماعية ، والرجل الشرقى لا ينتمى إلى وطن وُلِد فيه - الشرقى ليس له وطن - بل إلى الدين الذى ولد فيه ، وكما أن الرجل فى الغرب ينتمى إلى وطن فإنه فى الشرق ينتمى إلى دين . وأمة الرجل الشرقى هى مجموعة الناس الذين يعتنقون الدين ذاته الذى يعتنقه هو . وكل فرد خارج عن حظيرة الدين ، هو بالنسبة إليه رجل أجنبى غريب » . (نشوء القومية العربية ، هوامش الكتاب ص ١٨٥) .

هامة فى الدولة العثمانية وكان أحدهم الكونت « قسطنطين بورزيسكى » وقد سمى نفسه بعد ذلك مصطفى جلال الدين باشا (!!) .. ولقد عمل بورزيسكى على نقل القومية البولونية ووضعها فى قالب تركى ، وساعده على هذا العمل ما عرضه من أعمال المستشرقين الأوروبيين الباحثين فى الشئون التركية .. وكان لها تأثير هام فى تقدير التاريخ التركى القديم ، والاعتقاد بالهوية المميزة ، والمركز اللائق فى التاريخ .

« ولقد كان الأتراك أكثر من العرب والعجم نسياناً لتاريخهم الماضى . فلقد كانوا لا يفكرون فى أية هوية أخرى غير الإسلام .. ولكن المستشرقين - عن قصد أو غير قصد (!) - ساعدوا الأتراك على استعادة هويتهم القومية الضائعة ، وعلى الدعوة إلى حركة قومية تركية جديدة » [١] .

وظلت « القومية » خافتة ضعيفة ، ولكن الاحتكاك بالغرب وبإرسالياته فى الشرق فى مجالات كثيرة ، جعل الفكرة تنتشر بسرعة بين المسيحيين ، وانتقلت بواسطتهم إلى المسلمين : الألبان والعرب كما دلت الأحداث أن قوى أجنبية شتّى ، كانت وراء هذه الفكرة والعمل على إنجاحها .

يقول « چورج أنطونيوس » فى كتابه « يقظة العرب » : « بدأت قصة الحركة القومية للعرب فى بلاد الشام سنة ١٨٤٧ بإنشاء جمعية أدبية قليلة الأعضاء فى بيروت فى ظل رعاية أمريكية » !! [٢] .

وتعتبر قصيدة الشيخ إبراهيم اليازجى المسيحى اللبنانى - التى كانت فى وقتها بمثابة منشور سرى - أول أثر أدبى يدعو إلى عروبة مستقلة عن المملكة الإسلامية العثمانية الأم ، ومطلعها :

تنبهـــوا واستفيقـــوا أيها العـــرب   فقد طما السيل حتى غاصت الركب

---

(١) الغرب والشرق الأوسط ، ص ١٢٧ ، ١٢٨

(٢) يقظة العرب - تعريب الدكتورين ناصر الأسد ، وإحسان عباس ص ٧١

ثم بدأت الحركة تأخذ صورة جهود منظمة وئيدة الخطا .

يقول « چورج أنطونيوس » :

« يرجع أول جهد منظم فى حركة العرب القومية إلى سنة ١٨٧٥ ، حين ألّف خمسة شباب من الذين درسوا فى « الكلية البروتستنتينية »(١) ببيروت « جمعية سرية » ، وكانوا جميعاً نصارى ، ولكنهم أدركوا قيمة انضمام المسلمين والدروز إليهم ، فاستطاعوا أن يضموا إلى الجمعية نحو إثنين وعشرين شخصاً ينتمون إلى مختلف الطوائف الدينية ، ويمثلون الصفوة المختارة ، المستنيرة فى البلاد . وكانت « الماسونية » قد دخلت قبل ذلك بلاد الشام ، على صورتها التى عرفتها أوروبا . فاستطاع مؤسسو الجمعية عن طريق أحد زملائهم ، أن يستميلوا إليهم المحفل الماسونى - الذى كان قد أنشىء من عهد قريب - ويشركونه فى أعمالهم » (٢) .

وهكذا يبدو أن الوقت الذى بدأ فيه يورزيسكى وأمثاله يعملون مع الأتراك لتسريب فكرة القومية إليهم ، شرع آخرون يعملون مع العرب فى الاتجاه نفسه !

ولكن تأثير الفكرة ظل محدوداً ومحصوراً فى « مجموعة صغيرة من الناس لا تمثل الشعب العربى . وكان أكثر هذه المجموعة من المسيحيين . أما غالبية العرب فبقوا مخلصين للدولة العثمانية ، حتى تاريخ اندحارها . فلقد كان العرب مواطنين مسلمين فى وطن إسلامى . والفئة الصغيرة من المتعلمين (يعنى مَن تأثروا بالأفكار الغربية) الذين بشّروا بالبعث العربى (بالمعنى العام) لم يلاقوا صدىً مناسباً » (٣) .

ويقول الدكتور زين نور الدين زين فى كتابه « نشوء القوية العربية » :

« لم يزد شعور العرب عداء نحو الأتراك ، ولم يتفجر أخيراً عن ثورة حقيقية

---

(١) التى سميت فيما بعد « الجامعة الأمريكية » .   (٢) يقظة العرب ص ١٤٩

(٣) الغرب والشرق الأوسط ص ١٣٢

مكشوفة ، إلا فى عهد السلطان عبد الحميد .حتى فى ذلك العهد ذاته لم تشترك غالبية العرب المسلمين فى محاولة لفصل العالم العربى عن الامبراطورية العثمانية . فكان الذين يريدون الانعتاق من الحكم التركى فئة قليلة العدد ، تضم بعض أهل الفكر ، وبعض المغامرين الطامحين ، وفى أكثر الأحيان أفراداً ينتمون إلى أقليات غير إسلامية ، ومع أن هذه الأقلية يجب أن يُعترف لها بالفضل (كذا) فمن الواجب التوكيد على أن فكرتها الخاصة بالاستقلال ، لم تكن تمثل إطلاقاً رأى الغالبية الساحقة من العرب المسلمين الذين كانوا ينظرون إلى الامبراطورية العثمانية على أنها امبراطورية إسلامية » [(١)] .

ويرى الدكتور زين أن عبارة « يقظة العرب » التى شاعت كثيراً ، وأسىء فهمها كثيراً ، لم تكن تعنى فى بادىء الأمر سوى نوع من التيقظ والوعى لما يكتنف الحكم التركى من سوء وفساد واستبداد . كانت تعنى فى بادىء الأمر المطالبة بالإصلاح : إصلاح الحكم والقضاء على الفساد فيه ، وكانت تعنى أيضاً : مطالبة العرب بمساواتهم مع الأتراك فى الحقوق والواجبات ، والمطالبة بقسط أوفر من الحرية السياسية والمدنية . ولكن لم يكن يخطر ببال الغالبية الساحقة من المسلمين ، أن البديل فى حال عجزهم عن نيل مطلبهم بالإصلاح والمساواة هو : قيام دولة عربية مستقلة ، إما عن طريق الانفصال عن الامبراطورية العثمانية ، أو عن طريق زوالها من الوجود . ذلك لأن مثل هذا البديل لم يكن أمراً مرغوباً فيه ، ولا أمراً يمكن تحقيقه .

« وبينما كان النصارى فى لبنان يطالبون بالإصلاح السياسى وبالاستقلال السياسى ، كان مفكرو المسلمين فى سائر أنحاء الامبراطورية العثمانية يطالبون بتطهير الامبراطورية من الأدران التى لحقت بها ، ولتقويتها عن طريق إصلاح الإدارة فيها ، وبالرجوع إلى الإسلام الصحيح ، والمؤسسات الإسلامية الصحيحة .

« ولذلك كان هؤلاء المسلمون من روّاد الحركة التى كانت تهدف إلى قيام

---

(١) نشوء القومية العربية ص ٥٤

الوحدة الإسلامية . وكان من أشهرهم الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) ، وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩ - ١٩٠٢) ، ومحمد رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥) مؤسس مجلة المنار » [١] .

ثم ظهرت بعد ذلك عدة عوامل حاسمة ، كان لها أثرها الحاسم في ظهور « القومية العربية » على مسرح السياسة الدولية ، وانفصال العرب عن الدولة العثمانية .

١ - كان أول هذه العوامل مسلك جمعية « الاتحاد والترقي » التي اتبعت سياسة « التتريك » ولو بالقوة الغاشمة ، بناء على ما اتخذته من القومية التركية المتعصبة . وراحت تتحدى الكرامة العربية في أعز ما لديها من دين ولغة . فيهأت هذه السياسة التربة الصالحة لبذور الحركة العربية الانفصالية كي تنمو وتترعرع ، بدءاً من ١٩٠٩ وهذا ما يُعرف بـ « الاتحاد الطوراني » .

وقد أيَّد هذا السلوك شكوك قادة العرب المسلمين في إخلاص « جمعية الاتحاد والترقي » تلك الشكوك المؤسسة على سببين جوهريين :

أولاً : لأن قادة هذه الجمعية وزعماءها ، كانوا جميعاً - وبدون استثناء - من البنَّائين الأحرار (الماسونيين) والتعصب الديني يتعارض مع مبادىء الماسونيين .

وثانياً : لأن يهود « سالونيك » كانوا جزءاً لا يتجزأ من جمعية الاتحاد والترقي .

فقد كتب « ستون وتسون » يقول : إن الحقيقة البارزة في تكوين جمعية الاتحاد والترقي ، أنها غير تركية ، وغير إسلامية . فمنذ تأسيسها لم يظهر بين زعمائها وقادتها عضو واحد من أصل تركي صاف . فأنور باشا مثلاً هو ابن رجل بولندي مرتد ! وكان « جاويد » من الطائفة اليهودية المعروفة بـ « دونمة » ،

---

(١) نشوء القومية العربية ص ٦٩ - ٧٠ .

و « كراسّو » من اليهود الأسبان القاطنين فى مدينة سالونيكا . وكان طلعت باشا من أصل غجرى اعتنق الإسلام ديناً . أما أحمد رضا - أحد زعمائهم فى تلك الفترة - فكان نصفه شركسياً ، والنصف الآخر مجرياً ، إلى جانب كونه من أتباع مدرسة « كونت » الفلسفية [١] .

ويضيف « ستون وتسون » قائلاً :

« إن أصحاب العقول المحركة وراء الحركة كانوا يهوداً أو مسلمين من أصل يهودى . وأما العون المالى فكان يجيئهم عن طريق « الدونمة » [٢] ويهود « سالونيكا » الأثرياء !

« كما أنه كانت تأتيهم معونات مالية من الرأسمالية الدولية - أو الشبيهة بالدولية - من ڤيينا وبودابست وبرلين ، وربما من باريس ولندن » [٣] .

وهذه الوقائع تدلنا أن هناك مؤامرة دولية : صليبية صهيونية ماسونية ، كانت تعمل بتخطيط وإحكام لتدمير الدولة الإسلامية الكبرى ، وتفتيتها والإجهاز على « الرجل المريض » ليقتسم « الورثة المتربصون » تركته .

ومما يلفت النظر دور « الماسونية » فى كل من القومية التركية والقومية العربية ، فبينما كان أعضاء « جمعية الاتحاد والترقى » من الماسونيين جميعاً ،

---

(١) نشوء القومية العربية ص ٨٦ ، ٨٧

(٢) قول هربرت أبرى : « كان يهود « سالونيكا » ويُعرفون بـ « الدونمة » - أى المرتدون - شركاء الثورة التركية الحقيقيين ، وهؤلاء هم من العرق اليهودى . ولكن معتقدهم قد لا يكون يهودياً أصيلاً . والاعتقاد الشائع بين الناس هو : أنهم مسلمون بالاسم ، أما بالفعل فإنهم من أتباع توراة موسى .. وفى تلك الفترة التى نحن بصددها لم يعرف أحد من الناس شيئاً عنهم ، سوى قلة من العلماء المختصين بدراسة الشرق الأدنى ، ولم يكن أحد من الناس يجرؤ أن يتنبأ أن هذه الفئة اليهودية المغمورة المعروفة بـ « الدونمة » ستلعب دوراً رئيسياً فى ثورة كان لها نتائج خطيرة فى سير التاريخ » (انظر : نشوء القومية العربية - الهوامش ص٢٠٧ ، ٢٠٨) .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٧

كان أعضاء الجمعيات السرية العربية فى بيروت - وهم من المسيحيين - قد انضموا إلى عضوية المحافل الماسونية ، « وكان من خطتهم إدخال بعض الوجهاء المسلمين إلى هذه المحافل ، ليستميلوهم إلى الانتماء للجمعية السرية » [1] .

٢ - والعامل الثانى هو حكم جمال باشا الطاغية المتجبر (قائد الجيش الرابع فى سوريا أثناء الحرب) وسياسته « القومية » المتطرفة التى قضت بتعليق زعماء العرب البارزين على أعواد المشانق فى بيروت ودمشق سنتى ١٩١٥ ، ١٩١٦ ، مما ترك أثراً بليغاً فى نفوس العرب . وزادت فى شقة الخلاف بين العرب والأتراك ، ودفعت بالعرب إلى التصلب فى كفاحهم من أجل الاستقلال . وقضى على كل تردد بينهم ، ودفع بهم إلى اتخاذ قرار بالانفصال التام عن تركيا .

فقد ازداد شعور العرب القومى بعد ٦ أيار (مايو) - يوم شنق عدد كبير من قادة العرب - حماسة وتحفزاً ، وأصبح الاستقلال السياسى ، والسيادة القومية العربية . أمراً حيوياً بالنسبة إلى العرب .

٣ - وأما العامل الثالث فهو تشجيع الحلفاء للعرب للقيام بثورة ضد الأتراك ، وإغراق الزعماء الطامحين منهم بالأمانى والوعود . فقد كتب « لويد چورچ » فى « مذكراته » عن الحرب - العالمية الأولى - يقول : « إن عملاءنا (بين العرب) وفى جملتهم عدد ممن كان قد تمرس بالأساليب الديبلوماسية الشرقية ، راحوا يشجعون القيام بثورة ، وكانوا يمدونهم بالسلاح والذخيرة » [2] .

ذلك هو الجو أو الوسط الذى نشأت فيه فكرة « القومية العربية » وتلك هى ظروفها وعواملها .

لقد نشأت - أول ما نشأت - بعيداً عن المسلمين الخُلّص ، وإنما كان الذين

---

(١) نشوء القومية العربية ص ٦١

(٢) المصدر السابق ص ١٢٢

احتضنوها وغذوها ودعوا إليها هم غير المسلمين ، الذين وفدت إليهم الفكرة من خارج أرض المنطقة .. من الغرب .

هكذا كان شأن القومية العربية ، كما كان شأن القومية الطورانية . فقد كانتا متشابهتين فى الأهداف والمراحل والخطوات إلى حد يشعر بوحدة المصدر الموجه لهما . ولسير الأحداث التى تدفعهما دفعاً إلى الظهور والبروز .

ومهما يكن من أسباب ظهور القومية العربية ومبرراتها ، فقد كان يمكن أن تكون مجرد « وجدان مشترك » بين شعوب وحَّد بينها الدين واللغة والتاريخ والأرض ، إلى جانب الأفكار والعواطف والنُّظم والتقاليد إلى حد بعيد .

وكان يمكن - بل ينبغى - أن يؤدى هذا الوجدان المشترك إلى « فكر مشترك » و « عمل مشترك » ، من أجل تحرر الأمة ونهوضها وتقدمها ووحدتها ، وقيامها برسالتها المنوطة بها ، فلا قيمة لقومية بلا هدف ، ولا قيمة لأمة بلا رسالة .

وبهذا كله لا تحمل القومية أى محتوى علمانى ، أو طابع لا دينى .

بل المفروض فى « العروبة » خاصة أن تكون ذات ارتباط وثيق بدين الإسلام ، لأنه هو الذى أنشأ لها أمة ، وجعل لها رسالة ، وخلَّد ذكرها فى العالمين.

فالعروبة وعاء الإسلام وسياجه ، والعربية لغته ولسانه ، والعرب عصبته وحماته ، وأرضهم معقله وحرمه ، من العرب بُعث محمد عليه الصلاة والسلام ، وبلسانهم نزل القرآن ، وبجهادهم انتشر الإسلام ، وفى أرضهم كانت قِبْلته ومثوى رسوله .. هم بالإسلام كانوا كل شىء ، وبغيره لم يكونوا شيئاً ولن يصيروا شيئاً .

كان امتزاج معنى العروبة بمعنى الإسلام هو المفهوم السائد فى مصر وفى المغرب العربى الكبير ، فالمسلم إذا دعا فقال : اللّهم انصر العرب - يعنى فى نفسه المسلمين ، فهو لا يكاد يعرف العربى إلا مسلماً .

وقد عبَّر عن ذلك الشاعر المصرى محمود غنيم فقال :

إن العـــروبة لفظ إن نطقتَ بـــه   فالشرق والضاد والإسلام معناه !

ولكن الذى يؤسف له أن الجو الذى نشأت فيه فكرة القومية العربية من البداية ، لم يفارقها . وهو الجو الذى يريد أن يتخذ منها تكأة لضرب الفكرة الإسلامية ، والوحدة الإسلامية .

إن القُوَى التى كان همها تجزئة الامبراطورية العثمانية الإسلامية لم يكفها أن ينفصل العرب عن الأتراك ، بل أرادت تمزيق الوطن العربى إلى أوطان شتّى ، حتى أصبح فى الشام وحده دول أربع ، ولم يكتفوا بذلك ، فغرسوا فيه الخنجر المسموم « إسرائيل » .

غير أن هذه القُوَى الأجنبية المتربصة لم يكن يخفى عليها أن الفكر الإسلامى ، والشعور الإسلامى ، يرفضان التجزئة والتفرق ، والتقسيم المصطنع لهذه الأوطان ، ولا يرضيهما إلا السعى الحثيث لوحدة تلم الشمل ، وتجمع أبناء العائلة الإسلامية فى كيان واحد كبير ، بشكل من الأشكال ، والوحدة الإسلامية تعنى - على أية حال - الارتباط بالإسلام ، والدعوة إليه ، والالتفاف حول رايته .

لهذا جهز هؤلاء المراقبون الأيقاظ « اتجاهاً بديلاً » عن الاتجاه الطبيعى الذى ينشأ بصورة منطقية وفطرية فى أرض الإسلام . فكان الاتجاه البديل هو « القومية العربية العلمانية » التى يتزعم الدعوة إليها حزبان عقائديان ، على رأس كل منهما زعيم غير مسلم : حزب « البعث العربى » وحركة « القوميين العرب » .

غير أن هذين الحزبين لم يكونا ليحدثا أثراً ودوياً قوياً فى المنطقة العربية ، لو لم تدخل مصر - بمركزها الجغرافى والتاريخى والثقافى والبَشرى - إلى الساحة القومية ، ولو لم تتخذ القومية العربية شعاراً لها منذ سنة ١٩٥٥ .

وهذا هو اليوم الذى كان ينتظره دعاة القومية العربية - على اختلاف اتجاهاتهم - منذ زمن غير قصير .

فمنذ سنة ١٩٣٦ يقول فيلسوف القومية العربية ، ساطع الحصرى : « لقد

زودت الطبيعة (!) مصر بكل الصفات والمزايا التى تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة فى إنهاض القومية العربية .. إن مصر هى « الزعيمة الطبيعية » « للقومية العربية » (١) .

وفى سنة ١٩٦٥ يقول أنيس صايغ : « إن مصر قاعدة الوطن العربى سياسياً وحضارياً ونفسياً وتكنياً وفنياً » (٢) .

ومن ثَمَّ ارتفعت موجة القومية العربية حين اتخذت منها حكومة الثورة فى مصر شعاراً لها ، ووقفت أجهزتها الجبارة على الدعوة إليها . وذلك يحقق لها فائدتين :

الأولى : أحلامها فى الزعامة والنفوذ .

والثانية : إيجاد « بديل » يشغل الناس فى المنطقة عن « الفكرة الإسلامية » التى لم يزل دعاتها وراء القضبان ، وإن كان أثر دعوتهم فى كل مكان .

وهنا تلاقى كل دعاة القومية العربية على تفريغها من كل معنى إسلامى ، وإفراغها فى قالب علمانى صرف . كما اتفقوا على أن يجعلوا منها « عقيدة » تلتهب بها المشاعر . وتهتف بها الحناجر ، وتنبض بحبها القلوب ، وتُرفع لها الأعلام ، وتُنظم فيها الأناشيد ، وينشأ على تقديسها الصغير ، ويهرم فى خدمتها الكبير ، وتصبح بذلك « معبوداً » تعنو له الوجوه ، وتُسبِّح له الألسنة .. واتفقوا أيضاً على أن يكملوا العقيدة القومية بإعطائها مضموناً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفكرياً ، أى « محتوىً شاملاً » أو « أيديولوچية » متكاملة تفسر الحياة كلها وتوجهها . وهذا المضمون أو المحتوى لا يُستوحى من

---

(١) آراء وأحاديث فى القومية والوطنية ص ١٤٣

(٢) مفهوم الزعامة السياسية ص ١٧ ، وانظر : القومية والمذاهب السياسية » حاشية ص٣٩١

دين هذه الأمة العربية - الإسلام - بل يُستورد حتماً من خارج أرضها ، من الغرب أو الشرق .

وهذا ما صرَّح به كثير من دعاة القومية العربية وأنصارها والمؤمنين بها .

يقول الأستاذان « الحكم دروزة » و « حامد الجبورى » فى كتابهما « مع القومية العربية » :

« كل ما فى واقعنا اليوم ، يؤكد بأن انعطافنا التاريخى وانقلابنا الجذرى ، وثورتنا الحقيقية ، لا يمكن أن تتم إلا بعقيدة .. عقيدة تضع القيمة للفرد ، وتوفر له الحياة الحرة الكريمة التى تتحقق فيها إنسانيته ، وتنطلق إمكانياته ومواهبه .. عقيدة تصنع « المحتوى الشامل » للمجتمع العربى ، فتحقق فيه العدالة الاقتصادية عن طريق نظام اشتراكى عادل ، والعدالة السياسية عن طريق نظام ديموقراطى سليم ، والعدالة الاجتماعية الخاصة عن طريق نظم تربوية بنّاءة .. تضع مفهوماً جديداً خلاَّقاً للمرأة والأسرة والمدرسة والهيئات ومختلف مرافق الحياة الاجتماعية » (١) .

ويقول الأستاذ على ناصر الدين فى صراحة :

« العروبة نفسها دين عندنا نحن المؤمنين العريقين من مسلمين ومسيحيين ا لأنها وُجدت قبل الإسلام وقبل المسيحية فى هذه الحياة الدنيا ، مع دعوتها إلى أسمى ما فى الأديان السماوية من أخلاق ومعاملات ، وفضائل وحسنات » (٢) .

والكاتب القصصى المشهور الأستاذ محمود تيمور تجرفه هذه الموجة ، فنراه يقول فى جلاء :

« لئن كان لكل عصر نبوته المقدسة فإن القومية العربية لهى نبوة هذا العصر فى مجتمعنا العربى ..

---

(١) مع القومية العربية ص ١٥

(٢) انظر مقدمة كتاب « العرب والإسلام » للسيد أبى الحسن الندوى .

« وإن كُتّاب العرب فى أعناقهم أمانة ، هى : أن يكونوا حواريين لتلك النبوة الصادقة ، يزكونها بأقلامهم ، وينفخون فيها من أرواحهم » .... إلخ .

وهكذا نرى القومية العربية عند هؤلاء الدعاة « عقيدة » و « ديناً » و « نبوة » فماذا أبقوا للإسلام فى حياة الناس ؟!!

ومع هذا نسمع كثيراً من القوميين العرب يعلنون اعتزازهم بالإسلام ، ولكن ينبغى ألا تخدعنا ظواهر العبارات ، فهو اعتزاز أشبه ما يكون باعتزاز المصريين بالأهرام وأبى الهول ومعبد الكرنك وتوت عنخ آمون ! فالإسلام عندهم ليس أكثر من « انتفاضة » عبَّرت عن حقيقة الأمة العربية ومُثُلها العليا وعبقريتها [1] ، ومعنى هذا أنه لم يكن وحياً إلهياً ، بل إبداعاً بَشرياً !؟

وإذا كان القوميون بحثوا لهم عن « عقيدة » غير الإسلام ، فأولى أن يبحثوا عن « نظام » أو نظم للحياة ، غير نظم الإسلام .

لنقرأ مع مؤلفى كتاب « مع القومية العربية » هذه الفقرة :

« لقد كان الدين الإسلامى رسالة الأمة العربية فى الماضى ، نحو الإنسانية جمعاء .. ولذلك فإننا نعتز به كدين وثقافة وتشريع ، ونفهمه على أنه نزعة الإنسان نحو المثل الأعلى (فكرة الوحى معدومة طبعاً) وارتقاء بالحياة الأفضل ، إن الدين الإسلامى - وأى دين آخر - إذا توصلنا إلى جوهره وتلمسنا روحه العامة ، ونظرنا إليه من هذا المفهوم على أنه قِيَم ومُثُل وفضائل وتهذيب للحياة ، وبلورة للإحساس ، لا أنظمة اقتصادية ، واجتماعية وثقافية محددة - إن أى دين بالاستناد إلى هذا المفهوم ، هو انطلاق للعقل ، ودفع نحو التطور والتجدد » [2] .

---

(١) مع القومية العربية ص ١١٩ - ١٢٠ ، وانظر : الطريق إلى حكم إسلامى للأستاذ محمد على الضناوى ص ١٦٩ - ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق .

هذه هى نظرة القوميين إلى الإسلام : أنه كان رسالة العرب فى الماضى فقط ، ومن هذه الزاوية يعتزون به ، ولهذا لم يكن هناك فرق بينه وبين البوذية والهندوكية وكلها - فى نظرهم - نزعة نحو المثل الأعلى .... إلخ .

وتبعاً لهذا التفكير ، نرى القوميين يزيفون التاريخ ليوافق هواهم . فهم يحيلون « الثقافة الإسلامية » ثقافة « عربية » ، والحضارة الإسلامية حضارة عربية ، والفتوحات الإسلامية فتوحات عربية ، وأبطال المسلمين أبطال العرب . حتى أبو حنيفة وابن سينا وصلاح الدين وأمثالهم كلهم من « أعلام العرب » وهذا تحريف للواقع التاريخى لا يجوز بحال .

ولون آخر من التحريف نراه فى تسميتهم حكم العثمانيين « استعماراً » للبلاد العربية ، وتسمية الأتراك « أجانب » ، وهى مفاهيم دخيلة مزوّرة على تاريخ المنطقة ، فلم يكن العرب ينظرون قط إلى الحكم العثمانى وإلى الأتراك هذه النظرة . ولم يسىء العثمانيون قط إلى العرب إلا فى السنوات الأخيرة من العهد العثمانى ، حين فسدت الحكومة ، وقاسى الأتراك أنفسهم منها ما قاسوا (١) .

يتمم هذه الصورة أن دعاة القومية العربية يقفون فى وجه كل دعوة إلى « وحدة إسلامية » أو « اتحاد إسلامى » أو حتى مجرد « تضامن إسلامى » أو « تقارب إسلامى » . وذلك لأن الترابط على أساس العقيدة الدينية عندهم من خصائص القرون الوسطى التى عفى عليها الزمن ، ولم تعد هذه الأفكار الرجعية تليق بهذا العصر . ويضيفون إلى ذلك دعوى أن أية وحدة لا تستمد أساسها من الروابط القومية ، هى وحدة عرضية ، ما أسرع ما تتفكك حين تسنح الظروف (٢) .

---

(١) انظر : نشوء القومية العربية ص ١٣٢ (٢) المرجع الأسبق : مع القومية العربية .

وزاد هذا الموقف تصلباً وتشنجاً عندما امتزجت القومية العربية بالاشتراكية الماركسية ، فزادت الطين بلّة .

وهذا سر ما نجده من الرفض المطلق لدى عامة القوميين من اعتبار قضية فلسطين « قضية إسلامية » وإصرارهم العنيد على إبقائها « قضية عربية » . مع ما فى الاعتبار الأول من كسب غير محدود للقضية فى داخل العالم الإسلامى وخارجه ، كما بيّن ذلك القائد الأردنى عبد الله التل [١] وغيره من ذوى الرأى والإخلاص .

* *

● العنصر الثانى للاتجاه الثورى العربى « الاشتراكية » :

كانت « القومية العربية » هى العنصر الأول ، للاتجاه الجديد فى المنطقة العربية ، وكان العنصر الثانى هو « الاشتراكية » . بل الواقع أنه طغى فى السنوات الأخيرة على عنصر « القومية » حتى كاد يصرعه ، وينفرد هو بالزمام .

● ماذا تعنى الاشتراكية العربية ؟

وقبل أن نحدد ما معنى الاشتراكية العربية ، يلزمنا أن نوضح مفهوم « الاشتراكية » بصفة عامة .

وهنا نجد مجالاً واسعاً للاختلاف فى التعريفات والتفسيرات .

وليس هذا شأن الاشتراكية فحسب ، بل هو شأن كل المصطلحات والمفاهيم من هذا النوع كالليبرالية والديمقراطية والقومية وما شابهها ، ولهذا ذهب « ج .أ . هوبسون » فى كتابه عن « الإمبريالية » إلى أن الغموض واستحالة التعريف الدقيق يمتد إلى كل المفاهيم العقائدية الحديثة التى تنتهى بـ (Ism) [٢] .

---

(١) اقرأ رأيه فى كتابنا « درس النكبة الثانية » – الطبعة الثانية ص ١٠٣ ، ١٠٤

(٢) انظر : القومية والمذاهب السياسية للدكتور عبد الكريم أحمد – حاشية ص ٣٢

و « الاشتراكية » فى طليعة هذه المفاهيم الغامضة ، لأنها أنواع كثيرة . ولكنها جميعاً تمثل « النزعة الجَماعية » فى مقابل « النزعة الفردية » فى الليبرالية . وتدعو إلى رفع « الظلم الاجتماعى » عن كاهل الفئات الفقيرة والضعيفة ، وهذا هو موضع الإغراء فيها - وموضع لقائها مع الإسلام أيضاً - كما أنها تؤيد تدخل الدولة لتقييد حرية التملك والتصرف فى المال بما يمنع الاحتكار والاستغلال ، وهذا يؤيده الإسلام أيضاً فى حدود .

وفيما عدا هذه الملامح الرئيسية تختلف المذاهب أو المدارس الاشتراكية اختلافاً كثيراً : فى الأهداف حيناً ، وفى الوسائل أحياناً . فبعضها قريب إلى الاعتدال ، وبعضها قريب إلى التطرف . وبعضها شديد التطرف .

وإنما قلت « قريب إلى الاعتدال » قصداً ، لأن الاشتراكية بمختلف نزعاتها - ككل المذاهب البَشرية - ينقصها التوازن والاعتدال .

وآية ذلك : أن المذاهب الاشتراكية - بصفة عامة - تناهض المِلْكية الفردية ، مهما تكن أسبابها وطرائقها .

ذكرنا فى كتابنا « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام »[1] قول مؤلفى كتاب « هذه هى الاشتراكية » [2] وهما « جورج بورجان » و « بيار رامبير » الفرنسيان :

« يقول البعض : إن الاشتراكية تعنى حرية الفرد واحترامه ، فيجيب آخرون : بل هى تمليك وسائل الإنتاج للشعب ، والسعى لتثبيت ديكتاتورية الطبقة العاملة .

« أما نحن فلن نتوقف طويلاً عند هذه المناقشات الحامية ، فهى ليست حديثة العهد ، وهذا ما لاحظه « مكسيم لوروا » فقال فى كتابه « رواد

---

(١) الطبعة الأولى صفحة ١٤

(٢) صفحة ١٣ من الترجمة العربية لمحمد عيتانى .

الاشتراكية الفرنسية » : « لا شك فى أن هناك اشتراكيات متعددة ، فاشتراكية « بابوف » تختلف أكبر الاختلاف عن اشتراكية « برودون » ، واشتراكية « سان سيمون » و « برودون » تتميزان عن اشتراكية « بلانكى » ، وهذه كلها لا تتمشى مع أفكار « لويس بلان » و « كابيه » و « فوربيه » « وبيكور » .. وإنك لا تجد داخل كل فرقة أو شُعْبة إلا خصومات عنيفة تحفل بالأسى والمرارة . ولكن عاملاً مشتركاً يوجد بين هذه الاشتراكيات جميعها ، وهدفاً واحداً ينظمها ويقرِّب بينها ، وهو إلغاء المِلْكية الخاصة : مصدر كل ظلم ، وكل جور ، وكل حيف فى المجتمع » .

ونستطيع أن نكتفى هنا - من تلك الاشتراكيات المتعددة - بذكر أشهرها وأبرزها ، وهى ثلاث :

١ - الاشتراكية الديمقراطية أو الدستورية ، وهى التى تعتمد على الأساليب الديمقراطية أو الدستورية المعتادة في تحقيق أهدافها ، أى عن طريق البرلمانات والمجالس النيابية ونحوها .

وهذه كالاشتراكية « الفابية » التى ينتهجها حزب العمال فى بريطانيا ، كما تنتهجها السويد وغيرها من البلاد الأوروبية .

٢ - الاشتراكية الثورية ، وهى التى تعتمد على « الأساليب الثورية » فى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا يجنح إليها عادة زعماء الانقلابات العسكرية ، فباسمهايصدرون قراراتهم ، بلا حاجة إلى سُلطة منتخبة ، أو ممثلين شرعيين عن الأمة .

٣ - الاشتراكية العلمية ، وهذا هو الاسم « العَلَمى » لمذهب « كارل ماركس » الذى يقوم على أساس من فلسفة « المادية الجدلية » وتفسير التاريخ كله تفسيراً اقتصادياً محضاً ، فالاقتصاد - وبعبارة أوضح - أساليب الإنتاج هى العامل الحاسم والمؤثر فى سير التاريخ . وليس للعوامل الروحية والثقافية وغيرها تأثير يُذكر .

وتتميز الفلسفة الماركسية بعدة نقاط أو معالم بارزة كانت دائماً موضع الجدل بينها وبين خصومها ، مثل الصرع الطبقى ، وديكتاتورية البروليتاريا ، والقيمة وفائض القيمة ، والحتمية التاريخية ، وغيرها مما لا يتسع المجال لمناقشته هنا .

وهذا التقسيم يبيّن لنا أين نضع الاشتراكية العربية ، وسنزيد هذا بياناً بعد أن نعرف كيف ظهرت الاشتراكية فى بلادنا العربية ، ومتى صار لها رواج وانتشار .

* *

● بداية ظهور الاشتراكية فى البلاد العربية :

يقول صاحب كتاب « الغرب والشرق الأوسط » :

« بدأت الاشتراكية فى الشرق الأوسط بواسطة فئات صغيرة كشكل غامض من أشكال تقليد « الموضة الأوروبية » ، وقليل من الكتّاب أيّدوها بجد واهتمام ، مثلما أيّدها السورى المسيحى « شبلى شميّل » الذى عاش ما بين (١٨٦٠ - ١٩١٧) والكاتب المصرى المسيحى « سلامة موسى » الذى عاش ما بين (١٨٨٧ - ١٩٥٩) ، واتبع الاثنان النموذج الغربى للاشتراكية حيث اتبع « شميل » مدرسة « جورة » الفرنسية واتبع « موسى » الفابيين الإنجليز (أصحاب الاشتراكية الفابية) . كذلك استوحى الحزب الاشتراكى العثمانى القصير الأجل ، أفكاره من الاشتراكيين الفرنسيين ، فلقد أسس هذا الحزب سنة ١٩١٠ وافتتح فرعاً فى باريس ، وأصدر جريدة سماها « بَشَرِيّتْ » أى الإنسانية ، ولم يكن له أى تأثير أو نفوذ . ومع قيام الثورة الروسية جاءت دفعة من النشاط الاشتراكى اليسارى فى عدة دول ، إلا أنها اضمحلت عاجلاً ، بتأثير المشاحنات التى قامت بين طوائفها ، مخلفة حفنة قليلة من الثوريين المحترفين .

« وفى « فلسطين المنتدبة » قامت حركة اشتراكية ديمقراطية قوية على النمط الأوروبى بين الأوساط العمالية اليهودية ، ولم يكن للاشتراكيين فى مناطق الشرق الأوسط الأخرى أى شأن يُذكر ما بين عامى (١٩٢٠ - ١٩٤٠) إذا

قارناهم بالحركات الاشتراكية والراديكالية والقومية فى الهند وفى جنوب شرقى آسيا .

« وبدأت حركة جديدة بعد نجاح حزب العمال فى بريطانيا فى سنة ١٩٤٥ فى الانتخابات النيابية ، وكانت بريطانيا فى ذلك الوقت فى رأس الدول الكبرى ، وكانت الاشتراكية فى رأس القائمة فى بريطانيا . لذا فقد اعتقد الناس أن الاشتراكية شىء جديد ، بالإضافة إلى أنها العلاج للمشاكل الاقتصادية المتعاظمة فى الشرق الأوسط ، وهكذا ظهرت مجموعة من الأحزاب الاشتراكية فى مختلف بلاد المنطقة كان أهمها « الحزب العربى الاشتراكى » الذى أسسه « أكرم الحورانى » فى سوريا عام ١٩٥٠ ، ثم توحد مع حزب « ميشيل عفلق » : « البعث العربى » سنة ١٩٥٣ ، وسمى « حزب البعث العربى الاشتراكى » والمعروف باسم « البعث » .

« ولقد مزج هذا الحزب فكرة اشتراكية اقتصادية بفكرة قومية غامضة ، وربح عدداً كبيراً من الأنصار فى الشرق العربى ، وكان هذا الحزب - بالإضافة إلى الحزب الشيوعى - الحزب الوحيد الذى يحمل أيديولوچية منظمة (!!) وأسس شبكة واسعة من الفروع ، أما أتباعه فكانوا من المتعلمين ومن الطبقة العاملة »[1] .

ولم تلبث الاشتراكية أن قفزت بسرعة مذهلة إلى سدة السلطان ، وتربعت على عرش الحكم ، فكيف تم ذلك ؟

*

• كيف تربعت الاشتراكية على كرسى الحكم ؟

يقول « برنارد لويس » أيضاً :

« كانت الاشتراكية « فوق الريح » فى سنوات ١٩٥٠ وما بعدها .. تماماً كما كانت سابقتها الليبرالية قبل قرن من الزمان ، وكسابقتها ربحت الاشتراكية عدداً من المتعلمين ، ولكنهم لم يكونوا هم الذين جاءوا بها إلى كرسى الحكم والسيطرة . فالثورة الاشتراكية مثل الدستورية الليبرالية فُرِضت من فوق ،

---

(١) الغرب والشرق الأوسط ، للأستاذ برنارد لويس ، ص ٩٥ - ٩٧

لم تأت تلبية لمطلب شعبى أو رغبة جماهيرية ، ولا جاءت نتيجة لانتصار الحركة الاشتراكية ، أو نجاح الطبقة العاملة ، بل كانت نتيجة قرار نظام حكم عسكرى ، قضى قبل ذلك مدة تسع سنوات فى الحكم ، واتخذت فى أولها خطوات عملية غير عقائدية الأسس . لقد أممت بعض المؤسسات الفرنسية ، وبعض الشركات التى كان يمتلكها اليهود بعد حملة سيناء والسويس سنة ١٩٥٦ . ونتيجة لهروب الأموال الأجنبية ورؤوس أموال الأقليات ، ضاق نطاق عمليات التأميم المعتدلة - إذا جاز التعبير - . وعندما يئست الحكومة من القطاع الخاص قررت أن تلعب هى دوراً حيوياً أكبر فى الحياة الاقتصادية ، وكانت تصريحات المسئولين آنذاك فى الجمهورية العربية المتحدة تستعمل تعبير « العدالة الاجتماعية » بدل تعبير « الاشتراكية » ، وهى تعنى نوعاً من الرأسمالية المحدودة للدولة مع برامج للخدمات ، ومع قدوم سنة.١٩٦ صارت الاشتراكية أصرح وأظهر في الأقوال والأعمال ، خصوصاً بعد تأميم مجموعات شركة مصر للتعهدات والمقاولات .ولم يكن تأميم الصحف فى نفس العام خطوة اقتصادية خالصة .

« ثم جاء الدور الثانى بسلسلة من قرارات التأميم فى تموز (يوليو) عام ١٩٦١ حيث تمتلك الدولة بها كل النشاطات الاقتصادية الكبيرة مع التعويض لأصحابها ، وحدد الحد الأعلى لتملك الأراضى بمائة فدان ، وأعلنت ضريبة تصاعدية عالية على أصحاب الدخول المرتفعة ، ومنع أى متمول من تملك أكثر مما قيمته . . . . ١ جنيه مصرى من أسهم شركات معيّنة . وفى نفس الوقت صدرت سلسلة من الأحاديث والمقالات تفسر طبيعة وهدف هذه الإجراءات ، وتوضح مفهوم الاشتراكية العربية التى أعلنتها الدولة .

*

• مقال عقائدى شبه رسمى :

« ولقد كتب محمد حسنين هيكل فى مقال عقائدى شبه رسمى : « إن البلاد بحاجة إلى خطة واضحة تضم كل طاقات الشعب ، وتؤمِّن الزيادة اللازمة فى الإنتاج ، فى نفس الوقت الذى تؤمِّن فيه الحاجات الاستهلاكية الضرورية لجماهير الشعب الكادح التى طال حرمانها .

« وبهذه الطريقة يتم النمو الاقتصادى والخدمات الاجتماعية دون أى استغلال رأسمالى غربى أو محلى ، ودون تضحية الجيل الحاضر فى سبيل الأجيال القادمة كما فعل « ستالين » وماوتسى تونج » [١] .

ثم جاء دور « الميثاق » الذى سماه بعضهم « قرآن الثورة » !! جاء الميثاق يعلن فى بابه السادس « حتمية الحل الاشتراكى » ويقول ما نصه : « إن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى - وصولاً ثورياً إلى التقدم - لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختيارى ، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية ، فرضها الواقع ، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير » [٢] .

كما أكد الميثاق : أن الصراع الطبقى لا يمكن تجاهله وإنكاره .

ويقول : « إن الاشتراكية العلمية » هى الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم . وإن أى منهاج آخر لا يستطيع - بالقطع - أن يحقق التقدم المنشود » .

ويرى الميثاق : « ضرورة سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج » وعلى توجيه فائضها طبقاً لخطة محددة ، كما يدافع بشدة عن « التأميم » وأثره فى ضرب المبادرة الفردية .... إلخ إلخ .

وفى هذه العبارات نرى ترديداً واضحاً للأفكار الماركسية القائلة بحتمية التطور إلى الاشتراكية العلمية ، بحكم منطق المادية التاريخية وغيرها . كما نرى فى ثنايا أبواب الميثاق كثيراً من أفكار الماركسية ، مع خليط من أفكار أخرى .

وبهذا كانت مصر أول دولة عربية تتخذ الاشتراكية الثورية دستوراً لسياستها الاقتصادية والاجتماعية ، وفى خطها مشت البلاد الأخرى بعد .

---

(١) الغرب والشرق الأوسط ، للأستاذ برنارد لويس ص ٩٧ - ٩٩

(٢) الميثاق - الباب السادس .

ولولا تبنى مصر للاشتراكية وتجنيدها قواها وأجهزتها للدعوة إليها ، والتبشير بها . لظلت الاشتراكية ضعيفة الأثر ، إلى زمن غير قليل .

فمصر الثورة هى المسئولة الأولى عن رواج سلعتى القومية والاشتراكية معاً . ولولاها ما استطاع « ميشيل » ولا « چورچ » ولا « نايف » وأمثالهم أن يحرزوا نجاحاً يُذكر بين العرب المسلمين .

* *

● بين الاشتراكية الثورية والاشتراكية الماركسية :

ومما ننبه عليه هنا : أن بين الاشتراكية الثورية والاشتراكية العلمية ، نسباً ورحماً . فوسائلهما متشابهة أو متقاربة ، وإن أمكن أن يختلفا فى بعض الأهداف أو فى الأساس الفلسفى « الأيديولوچى » .

بل يقول المؤرخ الكبير الأستاذ محمد عبد الله عنان فى كتابه عن « المذاهب الاجتماعية الحديثة » [(١)] :

« والشيوعية تقصد إلى ما تقصد إليه الاشتراكية ، والاشتراكية الخالصة ترمى فى النهاية إلى الشيوع . والاشتراكية الثورية هى الشيوعية ذاتها ، لا تفترق عنها إلا فى بعض الإجراءات والتفاصيل الشكلية » ..

ولهذه القرابة بين الاشتراكية الثورية واشتراكية « ماركس » نجد الاشتراكيين الثوريين يأخذون كثيراً عن الماركسية ، ويتلقون من مصادرها ، ويتتلمذون على أساتذتها الأموات والأحياء ، ويرددون كثيراً من أفكارها ، كما يرفعون كثيراً من شعاراتها ، ولهذا تجد فى كتبهم ومنشوراتهم وصحفهم الحديث الدائم عن « الطبقية » و « الصراع » و « الحتمية » و « السيطرة على وسائل الإنتاج » وغيرها من

---

(١) صفحة ٩٥

مشخصات الفكر الماركسى ، بل نجد بعض الثوريين قد أطلق على اشتراكيته نفس العنوان الماركسى « الاشتراكية العلمية » كما فعل الميثاق المصرى .

كما نجد أيضاً صلحاً فكرياً قائماً بين الاشتراكيين الثوريين وبين الشيوعيين « الرسميين » المحليين ، ما لم يتمسكوا بكيانهم الحزبى الرسمى . فإذا تنازلوا عنه ، فالباب أمامهم مفتوح ، والمجال رحب ، لا يُمنعون ، بل يُؤثَرون ويُقدَّمون ، فى التنظيم السياسى ، وفى مجال الإعلام والتوجيه من صحافة وإذاعة ومؤسسات نشر وترجمة وغيرها . فالذى يُمنع هو الحزب وليس الفكرة . ولهذا ، حينما قبل أعضاء منظمة « حَدتُّو » الشيوعية المصرية أن يحلوا أنفسهم وينضموا إلى الاتحاد الاشتراكى العربى ، رحَّب المسئولون بهم ، وأخذوا مكانهم المرموق ، ورأوا فى ذلك خدمة أكبر لعقيدتهم مما لو بقوا مغلقين على أنفسهم خارج الاتحاد .

وهؤلاء وأمثالهم من الماركسيين الفكريين - وإن لم يكونوا حزبيين - هم الذين عارضوا وجود شىء اسمه « الاشتراكية العربية » وقالوا : إن الاشتراكية العلمية هى اشتراكية عالمية واحدة ، وليس لها جنسيات مختلفة ، وإنما هناك تطبيقات شتَّى لهذه الاشتراكية . فالصواب عندهم أن يقال : التطبيق العربى للاشتراكية ، لا الاشتراكية العربية .

ومما أخذته الاشتراكية العربية من المدرسة الشيوعية الماركسية فى المجال السياسى : فكرة الحزب السياسى الوحيد أو « الحزب الطليعى » الذى تتبناه الدولة ، ولا تسمح لأى تجمع غيره بالمعارضة ، أو بمزاولة نشاط سياسى .

ومحاولة التفرقة بين مفهوم « الحزب الواحد » أو « الحزب الطليعى » الذى يمثله الفكر الماركسى اللينينى ، ومفهوم « التنظيم الواحد » الذى تتبناه الاشتراكية العربية ومعظم البلاد النامية - بأن الأول مغلق والثانى يفتح أبوابه عادة لجميع فئات السكان ، أو القسم الأكبر منهم ، ليضمهم فى وحدة وطنية ..

هذه المحاولة لا تجدى نفعاً ، ما دام التنظيم يقوم على أساس « أيديولوچية » واحدة ، لا يُسمح بالخروج عليها ، هى أيديولوچية « الصفوة المثقفة » التى تتولى قيادة الثورة الاجتماعية فى بلادها [1] كما يقال .

لا فرق إذن فى النتيجة بين الحزب الطليعى ، والتنظيم الواحد ، ما دام كل منهما يفرض اتجاهاً فكرياً واحداً ، لا يسمح لأى فئة بمعارضته بالتحدث عن اتجاه آخر .

وفرق ما بين الحزب الواحد والتنظيم الواحد : أن الأخير يلجأ إليه عادة مَن لم يكن له حزب قبل وصوله إلى الحكم ، فهو يستعيض عن ذلك بإقامة « تنظيم » يضم كل الموالين للنظام القائم أو المنتفعين به ، أو الخائفين منه ، وفى داخل هذا « التنظيم العام » لا يستغنى عن « تنظيم طليعى » سرى خاص ، يكون هو الموجِّه الحقيقى للتنظيم الكبير ، كما يكون هو موضع الثقة والمعول عليه فى الأزمات . وهذا قد أثبتته التحقيقات بعد التغيير الذى حدث فى مصر فى مايو ١٩٧١ .

فإذا كان الحكم الثورى الاشتراكى ينتمى إلى حزب قبل نجاح انقلابه ، فإن الحزب هو الذى يحكم وحده ، ولا يسمح لأى تنظيم أو تجمع غيره بالظهور . إلا لضرورات مرحلية ، كما يفعل الشيوعيون أنفسهم . وهذا هو موقف البعثيين منذ حكموا سوريا والعراق . وموقف القوميين منذ حكموا اليمن الجنوبية .

وبهذا يمكننا أن نعرف موضع « الاشتراكية الثورية العربية » من الاشتراكية الماركسية . إنها لا تخاصمها ولا تقاومها ، بل تتتلمذ عليها ، وتستقى منها ، وتعتبرها نبعاً سخياً لكل داع إلى الاشتراكية . ويزيد فى تعميق الصلة بينهما فى

---

(١) انظر « القومية والمذاهب السياسية » لعبد الكريم أحمد ص . ٣٢ ، ٣٢١ . والعجيب أن بعض الأساتذة يبررون هذه الأوضاع الديكتاتورية ، مثل الدكتور . م . طه بدوى الذى سماها « ديمقراطية التحالف » أى تحالف قوى الشعب العامل ، فى مقابلة « ديمقراطية التصادم » الغربية و « ديمقراطية الإجماع » الشيوعية ، كما فى « فلسفتنا السياسة الثورية » ص ١٦١ - ١٧٤ والواقع أن الإجماع والتحالف متقاربان .

بلادنا العربية تغلغل النفوذ السوفييتى فى المنطقة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً ، فكل هذا من شأنه أن يهىء له نفوذاً فكرياً ، وعاطفياً أيضاً .

لكن تبقى هناك نقطتان قد تخالف فيهما الاشتراكية العربية الاشتراكية الشيوعية الماركسية .

النقطة الأولى : أن الاشتراكية الماركسية - من الوجهة النظرية - تؤمن بالعالمية ، ولا تؤمن بالقوميات ، كما لا تؤمن بالأديان ، ولهذا أنكر خروشوف على العرب تناديهم بالقومية العربية فى زيارته لمصر عند الاحتفال بالسد العالى . وكذلك ينكر الماركسيون الصرحاء اعتبار الصراع بين اليهود والعرب صراعاً بين قوميتين أو دينين ، وإنما هو صراع مع الإمبريالية والقُوَى الرجعية فى داخل إسرائيل ، أما البروليتاريا فى كل من إسرائيل والبلاد العربية فهم طبقة واحدة تجمعهم الأخوة الاشتراكية ! لأن « انقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة ، هو أشد عمقاً ، وأبعد أصولاً من انقسام الناس إلى « أمم » كما قال صاحب « الطبقة والأمة » .

فالتقسيم « الطبقى » للمجتمعات البَشرية هو التقسيم المهم بل الوحيد فى نظر الماركسية الخالصة . وفى هذا قال « ماركس » نفسه : إن البروليتارى أقرب إلى زميله البروليتارى فى أى بلد آخر منه إلى البرجوازى فى بلده !

ولكن قامت عدة محاولات من جانب الاشتراكيين ترمى إلى وضع صيغة ملائمة للتوفيق بين الاشتراكية والقومية ، انتهت باعتراف الاشتراكيين بالكفاح القومى ، باعتباره مرحلة فى سبيل الثورة الاشتراكية المرجوّة عندما تصبح الجماعة « ناضجة » [1] ويُعرف هذا الاتجاه باسم « تشريك القومية » أو « تأميم الاشتراكية » .

وكان هذا من التنقيحات التى عدّلت بها الماركسية موقفها تحت ضغط الواقع

---

(١) المصدر السابق : القومية والمذاهب السياسية ، ص ٣٠٨ - ٣١٤

والظروف الملموسة ، لتستفيد الاشتراكية السوفييتية من كفاح الشعوب التى تقف ضد الاستعمار ، وتطالب بالحرية وحق تقرير المصير القومى .فقد اعتبر « لينين » فى مؤلفه الرئيسى « الاستعمار - أو الإمبريالية - أعلى مراحل الرأسمالية » : أن الطبقة التى تقود حركة التحرر الوطنى فى البلاد النامية - وهى عنده طبقة برجوازية - تمثل القوة الاجتماعية التقدمية والثورية فى هذه البلاد ، بحكم نضالها ضد الإمبريالية ، وضد الرجعية ، وهى بذلك الحليفة الطبيعية للاشتراكية . ومن حقها أن تتحدث باسم مجتمعاتها ، وأن يُعترف لها بمطلب تقرير المصير القومى ، وتكوين الدولة القومية المستقلة التى تريدها ، متى طالبت بذلك » (١) .

وبهذا انحلت العقدة أمام الاشتراكيين العرب إلى حد كبير ، ولم يجدوا تناقضاً بين دعوتهم إلى القومية العربية ، ودعوتهم أيضاً إلى الاشتراكية الثورية أو العلمية .

النقطة الثانية : أن معظم الاشتراكيين العرب لا يريدون أن يحاربوا الدين جهرة كما هو شأن الشيوعيين ، فهم يعرفون طبيعة هذه الشعوب المسلمة ، وغيرتها على دينها ، وخاصة أمام مَن يهزأ به أو يتحداه . ولهذا يتجنبون الاصطدام المباشر بالمشاعر الدينية ، ولا يثيرون ما يمس الأمور الدينية الظاهرة لجمهور الناس . مع أنهم وفى الوقت ذاته ، ينشرون من القيم والمفاهيم والأفكار ، ما يعارض الدين معارضة قطعية ، بل يقتلعه - مع الزمن - من جذوره !

هذا مع أن الشيوعية حاولت أيضاً أن تهذب من موقفها تجاه الدين ، فكان من وصاياها فى بعض البلاد أن تسكت على الدين ورجاله فى المراحل الأولى حتى تتمكن !

على أن بعض الاشتراكيات العربية تقترب من الماركسية وتقترب ، حتى لكأنها هى ، كما رأينا سوريا فى عهد البعثيين القطريين ، وبعضها يعلنها

---

(١) المصدر السابق ص ٣١٣

ماركسية صريحة حمراء ، دون مواربة أو خجل ، كاليمن الجنوبية ، والجناح المتطرف فى « حركة القوميين العرب » .

ومن هنا يمكننا القول : إن الاشتراكية العربية ، وخاصة فى مصر وسوريا والعراق واليمن الجنوبية - على درجات متفاوتة بينها - لم تعد مجرد إصلاحات جزئية تهدف إلى إقامة عدالة اجتماعية . أو تقليل الفوارق الاقتصادية ، أو إنصاف العمال والفلاحين أو إصلاح ما أفسدته الليبرالية ونحو ذلك من المطالب الإصلاحية المثالية ، إنما أصبحت « مذهباً » فكرياً ، أو « أيديولوچية » متكاملة ، لها نظرتها الخاصة للكون وللتاريخ ، وللحياة والإنسان ! وبعبارة أخرى : أصبحت عقيدة ، وإن شئنا قلنا : أصبحت ديناً جديداً له كتبه ومصادره المقدسة مثل رأس المال والبيان الشيوعى وغيرهما . وله أنبياؤه « المعصومون » الملهَمون مثل « ماركس » و « لينين » و « ماو » . وله فلسفته وأيديولوچيته الخاصة ، وله مفاهيمه وأفكاره عن الوجود والتاريخ والإنسان والمجتمع . وله قيمه وقواعده ووسائله المتميزة التى تُستوحَى من التجارب الاشتراكية وحدها . ولهذا نجد هذا التعبير « العقيدة الاشتراكية » سائداً عند الاشتراكيين العرب قاطبة . كما نجد معها عبارات « القيم الاشتراكية » و « الخُلُق الاشتراكى » و « السلوك الاشتراكى » و « الفهم الاشتراكى » عناوين بارزة فى قاموس الاشتراكيين .

وقد يغيِّرون كلمة « الاشتراكية » بكلمة أخرى تلازمها وتكملها وهى : « الثورية » فهناك « إيمان ثورى » و « نظام ثورى » و « فكر ثورى » و « تصرف ثورى » و « مفاهيم ثورية » و « أخلاق ثورية » و « حياة ثورية » و « كل شىء » ثورى !

لا عجب أن سمى « أرنولد توينبى » فى كتابه « العادة والتغيير » هذه المذاهب الفكرية أو « الأيديولوچيات » الحديثة : « الأديان البديلة » التى ظهرت لتطرد الأديان القديمة وتحل محلها . كما أ لَّف فيها « چوليان هكسلى » كتابه الذى سماه اسماً معبراً عن حقيقتها « أديان بغير وحى » .

وهذا - فى الواقع - هو أخطر ما فى الاتجاه الاشتراكى الثورى . إنه اتجاه لا يرضى أن يعيش على هامش الحياة ، أو على حافة المجتمع . إنه يأبى إلا أن يدخل فى صلب الحياة ، ويغوص فى أعماق المجتمع ، ويوجه تفكيره ومشاعره وسلوكه . فمن السمات المشتركة لهذه « الأيديولوچيات الانقلابية » أنها « كلية عامة » لا تقنع بجزء من الحياة دون جزء . ولا بقطاع من المجتمع دون آخر . بل لا بد أن تفرض سيطرتها على الحياة كلها . ولا تقبل الشركة أو المعايشة مع أيديولوچية أخرى - إلا لمرحلة ، وعلى سبيل الضرورة - كما شرح ذلك صاحب « الأيديولوچية الانقلابية » .

والاشتراكيون الصرحاء فى الوطن العربى لا يخفون هذه الحقيقة ، بل يعلنونها بصراحة وجلاء .

يقول الدكتور منيف الرزاز - الذى انتخب زمناً ما أميناً عاماً لحزب البعث الاشتراكى العربى - فى كتاب « دراسات فى الاشتراكية » الذى صدر سنة ١٩٦. ، ويحمل مقالات لعدد من قادة « البعث » :

« إن فهم الاشتراكية على أنها نظام اقتصادى فحسب ، هو فهم خاطىء . فالاشتراكية تقدِّم حلولاً اقتصادية لمسائل كثيرة ، ولكن هذه الحلول جميعاً ليست إلا ناحية واحدة من نواحى الاشتراكية ، وفهمها على أساس هذه الناحية الواحدة فهم خاطىء لا ينفذ إلى الأعماق ، ولا يتعرف إلى الأسس التى تقوم عليها الاشتراكية ولا يتطلع إلى الآمال البعيدة التى تذهب إليها الاشتراكية .

« .. فالاشتراكية مذهب للحياة ، لا مذهب للاقتصاد ، مذهب يمتد فيما يمتد إلى الاقتصاد والسياسة والتربية والتعليم والاجتماع والصحة والأخلاق والأدب والعلم والتاريخ . وإلى كل أوجه الحياة كبيرها وصغيرها ، وأن تكون اشتراكياً يعنى أن يكون لك فهم اشتراكى لكل هذا الذى ذكرت ، وأن يكون لك كفاح اشتراكى يضم كل هذا الذى ذكرت » .

ثم يؤكد الكاتب أن هذه النظرة الشاملة ليست مقصورة على الاشتراكية .. وإنما هى الأساس فى المذاهب الاجتماعية الأخرى .

ولقد برّر الكاتب شمول المذاهب الاجتماعية واتساع نطاقها بحيث تتسع لكافة المجالات وأن تضع الحلول لكافة المشكلات بأن :

« .. سبب هذه النظرة الشاملة – أن الحياة نفسها شيء واحد – تيّار واحد لا يعرف هذا التقسيم الذى يخترعه عقلنا لكى يُسهِّل على نفسه إدراك حقائق الحياة ، ثم ينسى أنه هو نفسه الذى قام بهذا التقسيم ، ويظن أن الحياة كانت مقسَّمة هكذا منذ الأزل . فالحياة لا تعرف شيئاً اسمه الاقتصاد ، منفصلاً عن شيء اسمه الاجتماع ، وشيء آخر اسمه السياسة . الحياة شيء متكامل متصل ، ولكن عقلنا العاجز المغرم بالتحليل والدرس ، لن يتمكن من القيام بهذا التحليل والدرس ، إذا واجه الحياة ككل قائم بذاته ، فهو مضطر إلى أن يقسِّم الحياة إلى أوجه ، وإلى ألوان ، وإلى أنواع من العلاقات ، فيسمى بعضها اقتصاداً ، ويسمى بعضها الآخر سياسة ، وبعضها اجتماعاً ، وأخلاقاً ، وديناً ، وتاريخاً ، وأدباً ، وعلماً ، إلى آخر هذه السلسة إن كان لها آخر .. الحياة .. كالنهر شيء واحد متصل مستمر .. وكذلك حياة أى مجتمع – كبير أو صغير – أمة أو أسرة – حكومة أو حزب – فموقف أى مجتمع إزاء الحريات السياسية يقرر موقفه من الاقتصاد ، وموقفه من النظم الاقتصادية ، يقرر موقفه من الحريات السياسية وكذلك من الاستعمار ومن الأخلاق ومن التعليم ومن الأدب ومن التاريخ إلى آخر هذه السلسة التى لا تنتهى » .

ويخلص الكاتب من ذلك إلى تأكيد الصفة الشاملة للاشتراكية فيقول :

« .. بهذا المعنى كلمة الاشتراكية إذن كلمة لا تقتصر على التعبير عن حالة اقتصادية معيّنة فحسب ، بل هى تعبير عن نوع من الحياة بأكملها بجميع وجوهها . والاشتراكية بهذا المعنى ليست وضعاً اقتصادياً معيّناً ، وليست سعياً فى سبيل وضع اقتصادى معيّن فحسب ، بل هى فهم اشتراكى لكل نواحى الحياة ، وحين أقول بأننى اشتراكى فقد عينّتُ موقفى لا من العلاقات الاقتصادية التى أعيش من خلالها ، فحسب ، بل لقد عيّنتُ موقفى من جميع نواحى الحياة التى تلامسنى وألامسها » .

* *

● فرق ما بين الاشتراكية والليبرالية :

أريد هنا – فى مجال الحديث عن الاتجاه الثورى الاشتراكى – أن أشير إلى حقيقة بيِّنة ، ربما جهلها أو ذهل عنها بعض الناس ، وهى أن الاتجاه الاشتراكى الثورى لا يختلف كثيراً عن الاتجاه الليبرالى الديمقراطى ، رغم ما بين الاتجاهين من جفوة أو تنافس أو صراع .

إنهما – عند التأمل وتحليل الأمور إلى أصولها – يمثلان تياراً واحداً ، له منبع واحد ، وإن اختلفت قنواته ومجاريه . إنه تيار « التغريب » للأمة الإسلامية وهو تيار ينبع من أصل مشترك هو « الحضارة الغربية » بفلسفتها « المادية » للحياة ، ونظرتها « النفعية » للأخلاق .

إنهما متفقان فى الأصول ، مختلفان فى الفروع – على حد تعبيرنا الفقهى – أعنى أنهما متفقان فى نظرتهما الكلية إلى قضايا الوجود الكبرى ، إلى الله ، وإلى الكون والحياة والإنسان .

وإنما يختلف الاتجاهان فى النظر إلى بعض القضايا – الهامة بلا شك – كالفردية ، والجَماعية ، والحرية .

ولهذا لم يتغير الوضع – فى كثير من المجالات – عما كان عليه قبل سيطرة الاشتراكية على الحكم .

فقد ظلت العلمانية هى أساس الحكم ، والقوانين الوضعية الأجنبية هى التى تحكم وتسود ، والتقاليد والقِيَم الغربية الاجتماعية تشيع وتنتشر .

ولكن نظراً لانتشار الأفكار الماركسية بدأ الناس يقرأون ويسمعون هجوماً على الدين واستخفافاً به ، من أقلام وألسنة اشتراكية ثورية ، ظهر ذلك فى كتب مثل « نقد الفكر الدينى » ومثل « من النكسة إلى الثورة » وغيرهما ، وظهر ذلك فى صحف ، ومقالات ، لعل من أبرزها ما نشرته صحيفة « جيش الشعب » السورية بقلم « إبراهيم خلاص » قبل « النكسة » بشهر واحد .. يقول فيه :

« استنجدت أمة العرب بالإله .. فتَّشَتْ عن القِيَم القومية فى الإسلام والمسيحية .. استعانت بالنظام الإقطاعى ، والرأسمالى ، وبعض النظم المعروفة فى العصور الوسطى ، كل ذلك لم يجد فتيلاً . ومع كل هذا شمّرت أمة العرب عن ساعديها ونظرت بعيداً . لترى طفلها الوليد يقترب شيئاً فشيئاً .. وهذا الوليد ليس إلا الإنسان الجديد .

« الإنسان المتمرد على جميع القِيَم المريضة الهزيلة فى مجتمعه .. التى هى ليست إلا وليدة الإقطاع والرأسمال والاستعمار .. تلك القِيَم التى جعلت من الإنسان العربى إنساناً متخاذلاً متواكلاً ، إنساناً جبرياً مستسلماً للقَدَر .. إنساناً لا يعرف إلا أن يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم !!

« أما القِيَم الجديدة التى ستخلق الإنسان العربى الجديد فهى قِيَم نابعة من صلب الإنسان المتمرد المعذّب ، نابعة من قلب الإنسان الجائع ، نابعة من الإنسان الاشتراكى الثورى الجديد ، الذى لا يؤمن إلا بالإنسان ، وبالإنسان وحده ..

« والطريق الوحيد لتشييد حضارة العرب وبناء المجتمع العربى هى خلق الإنسان الاشتراكى العربى الجديد الذى يؤمن أن الله والأديان ، والإقطاع والرأسمال والاستعمار ، والمتخمين ، وكل القِيَم التى سادت المجتمع السابق ليست إلا دمى محنطة فى متاحف التاريخ .

« ونحن ، إذ نشترط من إنساننا الجديد رفضه للقيم السابقة ، علينا أن نَضَع قيماً جديدة محدودة ... ليست هناك سوى قيمة واحدة وهى الإيمان المطلق بالإنسان القدرى الجديد ... الإنسان الذى لا يعتمد إلا على نفسه وعمله وما يقدِّمه للبَشرية جمعاء لأنه يعلم نهايته الحتمية .. الموت .. وليس غير الموت ،

لن يكون هناك نعيم أو جحيم ، بل سيصبح ذَرَّةً تدور مع دوران الأرض . لذلك هو مضطر إلى أن يقدِّم كل ما يملك لأمته ولإنسانيته دونما مقابل « كزاوية صغيرة من الجنة مثلاً » .

* *

● الجديد فى الاتجاه العربى الثورى :

كان الجديد الذى ركز عليه الاتجاه الجديد هو ما يلى :

١ - اتخاذ « الوحدة .. والحرية .. والاشتراكية » أهدافاً أساسية بحيث أصبح هذا « الشعار المثلث » مشتركاً بين كل الثورات والحركات والأحزاب « العقائدية » العربية . سواء أكانت ناصرية أو بعثية - قومية أو قطرية - أو حركية قومية ، جورجية أو حواتمية أو غيرهما !

٢ - تركيز الدعوة إلى « التقدم » وبناء الدولة الحديثة القائمة على العلم و « التكنولوچيا » العصرية .

٣ - التظاهر بالعناية بقضية فلسطين والعمل على تحريرها بوصفها قضية العرب القومية الأولى .

فهل حقق الاتجاه العربى الثورى الأهداف التى تبناها ، فضلاً عن آمال الأمة كلها . برغم ما وضع بين يديه من طاقات وإمكانات كبرى ؟ هل حقق الوحدة والحرية والاشتراكية (بمعنى الكفاية والعدل) والتقدم العلمى ؟ وهل حرّر فلسطين وأعاد أهلها إليها ؟ .. سنرى .



الوحدة العربية في عهد الثورة الاشتراكية

الوحدة شعار جميل ، وهدف جليل . وما أعظم أن يتحد أكثر من مائة مليون عربى من المحيط إلى الخليج . جمعتهم « وحدة اللغة » التى تصنع وحدة الفكر والعقل ، وجمعتهم « وحدة التاريخ » التى تصنع وحدة الضمير والوجدان ، وجمعتهم « وحدة الأمل » التى تصنع وحدة المستقبل والمصير (١) .. كما جمعتهم وحدة الإيمان بالله وبالوحى وبالآخرة ، وجمعت أكثر من تسعين فى المائة (٩٠٪) منهم وحدة العقيدة الإسلامية ووحدة النظم والتقاليد الإسلامية .

ما أعظم أن تضم هؤلاء « كتلة عربية واحدة » تكون نواة أو مرحلة لكتلة إسلامية أكبر منها .

ما أعظم أن يتحد هؤلاء فى عالَم لا مكان فيه للكيانات الصغيرة . وما أحوج العرب بالذات إلى الوحدة فى هذه المرحلة التى يواجهون فيها حرباً مصيرية .

ولكن هل استطاعت الاشتراكية الثورية العربية تحقيق أمل الوحدة الذى تجيش به صدور الملايين وعشرات الملايين من أبناء هذه الأمة ؟

● فشل الوحدة بين مصر وسوريا :

واقع الأحداث يقول : إن الوحدة جاءت تسعى على قدميها إلى الثورة العربية - بدون جهد منها - فكانت وحدة سوريا ومصر وقيام « الجمهورية العربية المتحدة » التى استقبلها العرب فى كل مكان - فيما عدا أذناب الشيوعية - بالترحيب والتأييد ، مستبشرين بتلك الدولة الفتية الغنية ، التى « تُوحِّد ولا تُفرِّق ، تُقوِّى ولا تُضَعِّف ، تحمى ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، تشد أزر الصديق ، ترد

---

(١) من « الميثاق » .

كيد العدو » . إلى آخر ما جاء فى الخطاب الافتتاحى لمجلس الأمة الموحَّد .

ولكن الفرحة بهذه الوحدة لم تدم طويلاً .

فإن أساليب القهر والإرهاب فى الحكم ، ومحاباة بعض الناس بالمناصب والمغانم ، والسكوت على أخطاء الآخرين ميلاً مع الهوى ، والاتجاه إلى الاشتراكية الثورية ممثلة فى التأميمات والمصادرات ، إلى غير ذلك مما اتسم به الحكم الثورى القصير النظر ، الضيِّق الأفق ، جعل الشعب السورى الذى كان وراء الوحدة بقضه وقضيضه ، يسعى إلى الانفصال ، لا حباً فيه ، ولكن كراهية لعهد الوحدة وما قاسى على يديه .

وأصدر « المواطن العربى الأول » الرئيس شكرى القوتلى - الذى كان أول ساع إلى الوحدة . متنازلاً عن رياسته لجمهورية القُطر السورى - بياناً تاريخياً يؤيد فيه الانفصال ، مندداً بنظام الحكم ، الذى كان ألف عين وعين ، ولكنه لا يرى بواحدة منها ، ويُحمِّله فشل تجربة الوحدة التى استحالت إلى سراب [١] ... كما قال .

* *

● خيبة الأمل فى وحدة وادى النيل :

وبمناسبة فشل الوحدة بين ومصر وسوريا ، يجدر بنا الحديث عن مصير وحدة أخرى ، لعلها كانت أقرب من تلك ، وهى وحدة مصر والسودان : وحدة وادى النيل ، التى كانت هدفاً مشتركاً لكل القُوَى الوطنية [٢] فى مصر منذ عشرات

---

(١) انظر فى كتاب « شكرى القوتلى يخاطب أمته » خطابه بعنوان : « لماذا استحالت الوحدة إلى سراب » ؟ نشر مركز الوثائق المعاصرة ببيروت .

(٢) تحددت الأهداف الوطنية المصرية فى مطلبين : جلاء الإنجليز ووحدة وادى النيل .

السنين ، حتى قال شريف باشا قديماً كلمته المشهورة « إذا تركنا السودان ، فإن السودان لا يتركنا » ! إشارة إلى ما بين البلدين من روابط الأخوة والجوار وتشابه نمط العيش ، وتشابك المصالح ، فضلاً عن الدين واللغة والتاريخ وغيرها .

ماذا كان مصير هذه الوحدة المرجوة ؟

لقد تبخَّر هذا الأمل ، وذهب أدراج الرياح . وعجزت « الثورة المصرية » أن تزرع الثقة بالوحدة فى نفوس المتشككين ، وأن تقطع الطريق على المشككين ، برغم الملايين التى بُذِلت لشراء زعماء العشائر والطوائف وغيرهم . لأن الوحدة بين الشعوب لا تقوم برشوة حفنة من الطامعين ، ولا برقصة الحرب بين البدائيين !

وأكثر من ذلك أن الحزب الذى كان ينادى بوحدة وادى النيل داخل السوادن - الحزب الوطنى الاتحادى ، صاحب الأغلبية - نفض يده من الوحدة ، ونأى بجانبه عنها .

والسر فى ذلك لا يعود إلى نفور أو خوف من الوحدة مع الشعب فى شمال الوادى ، بل إلى عدم الثقة ، والخوف من طبيعة الحكم المصرى القائم وتطلعه وأساليبه وطغيانه ، لا فى معاملة خصومه فحسب ، بل فى معاملة أنصاره وأركان قيادته أنفسهم ، من رشاد مهنا ، إلى محمد نجيب - الذى كان له فى نفوس كثير من السودانيين مكان كبير - إلى الإخوان المسلمين ، أو مَن ساند الثورة وأيّدها .

وهكذا آثر الأشقاء السودانيون العيش فى حدود إقليمهم مستقلين - وإن شئت قلت : منفصلين - على وحدة مخوفة العواقب ، محفوفة بالمخاطر .

* *

● شعار وحدة الهدف ومعناه :

وحين فشلت الوحدة بين مصر وسوريا - نتيجة العجز والجهل والغرور والإرهاب - رفعت الثورية فى مصر شعاراً جديداً تبرر به خيبة الأمل فى

استمرار تلك الوحدة المنشودة . كما تبرر به حملات الطعن وقذائف السب والشتم فى الآخرين .

ذلك الشعار هو : وحدة الهدف لا وحدة الصف . وقال فى ذلك الميثاق :

« إن مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذى كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ، ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات ... إن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحى للوحدة العربية ، ودفعت به خطوة إلى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هى صورة الوحدة .. إن وحدة الهدف لا بد أن تكون شعار الأمة العربية فى مرحلة تقدمها من الثورة السياسية إلى الثورة الاجتماعية . ولا بد أن يُنبذ الشعار الذى جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطنى هى مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار » ..

إن هذا الكلام يعنى أمرين :

أولاً : أن اللقاء بين حكام العرب فى صورة تضامن من أجل قضية مشتركة - كمحاربة الاستعمار - قد انتهى زمنه .

ثانياً : أن لا أمل فى وحدة بين بلدين تختلف أهدافهما ، ويُقصد بالاختلاف هنا : أن يكون أحدهما ثورياً تحررياً أو يسارياً ، والآخر محافظاً يمينياً أو رجعياً ، حسب تصنيفهم . وإنما تتحقق الوحدة بين بلاد اتحدت أهدافها ، وجمع بينها التحرر والاشتراكية والثورية .

* *

● إخفاق هذا الشعار ومخالفة أصحابه له :

وقد أثبتت الأيام والوقائع خطأ الأمر الأول ، وأصبح الذين نادوا به بالأمس هم أول مَن خالفوه من بعد ، تحت ضغط الظروف القاهرة ، وكان قائل الكلام السابق هو الذى دعا إلى مؤتمر قمة عربى ليلتقى حكام العرب فى صورة تضامن ، من أجل قضية تحويل نهر الأردن ، ومنع إسرائيل منه !

وتكررت اللقاءات على هذه الصورة قبل النكبة - النكسة - وبعدها ، كلما احتاج الثوريون إلى إسكات ألسنة الآخرين عما يجرى فى الداخل كما فى مؤتمر الدار البيضاء . فلا بأس حينئذ من التعاون مع « الرجعيين » حتى تتم تصفية القوى الإسلامية فى صمت مطبق ، وفقاً لمبدأ : « اسكتوا عنا نسكت عنكم » .. أو إلى أخذ موافقة الآخرين على نتائج أمر لم يُستشاروا فى مقدماته .. أو لأخذ المعونات من « المال العربى » ليكون فى خدمة المعركة وترميم آثار العدوان !

لقد فات « أصحاب الشعارات » أن مرحلة النضال ضد الاستعمار - التى اقتضت صورة الوحدة القديمة - لم تنته بعد ، ما دامت إسرائيل باقية . فالثورة السياسية ضد الاستعمار قد خلفتها ثورة أعتى منها وأبقى ، هى الثورة السياسية العسكرية ضد الصهيونية !

ولكن يبدو أن الصهيونية أو إسرائيل لم تكن فى بؤرة شعورهم يوم رفعوا ذلك الشعار ، وظنوا أن حرب إسرائيل ستظل فى إطار الخطب والكلام فى الهواء .

والحق يقال : إنه لولا « الدعم العربى » الضخم من « الرجعية العربية » لوقفت الثورية - بعد النكبة - عاجزة شلاَّء أمام الخراب الكبير الذى خلفته الهزيمة المروعة فى حزيران (يونية) ١٩٦٧ . والفضل فى ذلك لوحدة الصف لا لوحدة الهدف المدَّعاة !

وهذا ما جعل الرئيس المصرى الراحل يقول فى ١٦ إبريل ١٩٦٨ : « حينما نتكلم عن الوطنية العربية أو القومية العربية ، يجب أن ننسى فى هذه المرحلة مفاهيم أخرى كثيرة .. الوطنى اليمينى ، كالوطنى اليسارى ، لأن إسرائيل حينما احتلت الضفة الغربية للأردن لم تفرِّق بين وطنى يمينى ، ووطنى يسارى » .

* *

● مصير الوحدة بين الثوريين :

وإذا كان الأمل فى الوحدة بين المحافظين أو الرجعيين وبين الثوريين أو التحرريين ، وبعبارة أخرى : بين اليمين واليسار - قد أصبح مستحيلاً ، نتيجة لاختلاف الأهداف بين هؤلاء وأولئك ، فقد عاد الأمل معقوداً فى وحدة الثوريين الاشتراكيين ، أو اليساريين ، وقد قبضوا على أزمة الحكم فى عدد من البلدان فى وطننا العربى !

ترى هل تحقق هذا الأمل بين أصحاب « الهدف الواحد » الذين ينادون بالقومية العربية ، ويدعون إلى « الوحدة ، والحرية ، والاشتراكية » ؟

لننظر ماذا تقول الأحداث :

● الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا :

فى ١٧ نيسان (إبريل) ١٩٦٣ ، وُقِّع ميثاق « الوحدة الثلاثية » بين مصر وسوريا والعراق ، وهتفت لهذا الميثاق الحناجر ، وصفقت الأيدى ، وانطلقت الأناشيد والخطب والأحاديث والمقالات تمجد الوحدة الجديدة التى انتفشت لها الاشتراكية الثورية انتفاشة الطاووس ، فقد رأت فى هذه الوحدة الثلاثية ، تعويضاً عما أصابها بخيبة الوحدة الثنائية من قبل . وآن لها أن ترفع رأسها مباهية مفاخرة .

وكتب أديب كبير [١] افتتاحية مجلة تصدر عن أكبر وأعرق معهد إسلامى وتحمل اسمه « الأزهر » يفضِّل هذه الوحدة التى أقامها « ناصر » على الوحدة التى أقامها صلاح الدين ، بل الوحدة التى أقامها محمد رسول الله ﷺ !!

لأن الوحدة المحمدية أساسها العقيدة والعقيدة قد تذوى وتحول (!!) .

و « الوحدة الصلاحية » أساسها عسكرى قد يضعف ويزول !

---

(١) أحمد حسن الزيات رئيس تحرير مجلة الأزهر حينئذ .

أما « الوحدة الناصرية » فأساسها الاشتراكية فى الرزق ، والديمقراطية فى الحكم ، والحرية فى الرأى .. إلخ !!

وشاء القَدَر أن توأد هذه « الوحدة الناصرية » - كما سماها - فى مهدها ، وأن تفشل محادثات الوحدة قبل أن تصل المجلة إلى قرائها فى العالم العربى والإسلامى . وكان هذا الفشل الصارخ أبلغ رد على أن مَنْ تطاول على وحدة العقيدة بوحدة الاشتراكية !! وعلى وحدة حقيقية أسسها سيد البَشر ، بمشروع ! وحدة يؤسسها فلان أو علان .

وقد نُشرت مباحثات هذه الوحدة بعد ، فكانت دليلاً على أن الهوة سحيقة بين أطراف المتباحثين « الوحدويين » ! وسيمر بالقارىء بعد ذلك فقرات مما سجلته محاضر جلساتها .

* *

● دمشق البعث وبغداد لا تتحدان !

ومما يستحق التسجيل والتنبيه أن بلدين عربيين متجاورين - هما سوريا والعراق - يحكمهما حزب عقائدى تقدمى ثورى اشتراكى يسارى « وحدوى » [١] قومى !! واحد .. هو « حزب البعث العربى الاشتراكى » قد عجزا عجزاً تاماً عن مجرد التضامن والتقارب بينهما ، فضلاً عن إتحاد أو وحدة ، ولم تُغن عنهما وحدة الهدف ، ولا وحدة الحزب ، ولا وحدة القيادة القومية ، لأن اختلاف الارتباطات والولاءات ، واختلاف المطامع والشهوات ، كان أعمق وأقوى من وحدة الشعارات واللافتات !

هذا مع أن شعبى البلدين بينهما من وشائج القُربَى ، وروابط الجوار ، وأسباب التواصل ، كل ما يوحِّد بين الشعوب ويربطها بعضها ببعض ، ولكن العقبة فى سبيل وحدتهما ، هى الحكام الثوريون العقائديون الوحدويون !!

* *

---

(١) الصواب فى النسبة إلى وحدة : وحدى - بدون الواو - ولكننا نستعملها بالواو جرياً على ما سموا به أنفسهم .

● حتى التضامن بينهم مفقود :

وليت الأمر وقف عند حد العجز عن تحقيق الوحدة بين الثوريين الاشتراكيين ، فإن الليبراليين من قبل عجزوا عن تحقيق وحدة أو اتحاد بينهم ، ولكنهم لم يعجزوا عن إقامة قدر من التفاهم والتقارب بينهم ، وخاصة فى الملمات والأزمات .

أما الفئات الثورية الاشتراكية « الوحدوية » فلم يقم بينها إلا التشاتم وتقاذف اللعنات ، وتبادل الاتهامات .

* *

● رأى الثوريين بعضهم فى بعض :

ويحسن هنا أن نذكر شيئاً قليلاً مما قال بعض هؤلاء فى بعض ، لنرى : هل يمكن أن تتحقق وحدة عربية على أيدى هؤلاء الناس ؟

● رأيهم فى البعثيين واتهامهم بالتآمر والعمالة للاستعمار :

قال الرئيس عبد الناصر فى خطابه فى الإسكندرية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣ :

« حزب البعث فرض الإرهاب بالحديد والنار .. إنه حكم فاشيستى لا يمثل الشعب .. بنى وجوده على الإرهاب والسجون » !!

وفيه أيضاً قال :

« إن حزب البعثيين اليوم يتحالف مع الاستعمار ، ومع أعوان الاستعمار » .

وقبل ذلك قال فى مباحثات الوحدة الثلاثية :

« إذا كان الحكم فى سوريا بعثياً ، فلستُ على استعداد للجلوس مع البعثيين السوريين للحديث عن وحدة جديدة » .

وفيها قال أيضاً : « بالنسبة للعملاء ، احنا دفعنا لحزب البعث أموال .. أموال كثيرة ، سبعين ألف جنيه فى فترة متقاربة ، وأربعين ألف جنيه .. والمبلغ استلمه ميشيل عفلق » .

وبتاريخ أول مايو ١٩٦٥ قال : « طبعاً البعثيين دايماً ناس كذابين ، ناس متآمرين ولا يمكن لهم أن يحفظوا الكلمة .. وحكمهم فاشيستى مبنى على الإرهاب .. حكم البعثيين مصطنع . الواحد يستغرب : لما شايفين البلد كلها ضدهم ، إيه هى الأهداف اللى قاعدين من أجلها ؟ بيقولوا وحدة وحرية واشتراكية .. وغدروا بالوحدة ، وغدروا بالحرية ، بقيت سجون ومعتقلات !! والاشتراكية اللى يتكلموا عليها اشتراكية مزيفة » .

وفى ٧ يونيه ١٩٦٥ كتبت جريدة « الجمهورية » القاهرية تقول :

« البعثيون مسئولون بالدرجة الأولى ، لأنهم أضعفوا قوة الجيش السورى فى وجه العدو ، ليستطيعوا أن ينشئوا جيشاً لحزبهم فحسب ، فطردوا من هذا الجيش خيرة قياداته وكفاءاته . وهذا موقف ثابت لهم لم يتبدل ، ولا يبدو أنهم ينوون التراجع عنه .

« ولقد رأيناهم وهم يشتمون أكثر الأقطار العربية ، ويصرون على ضرورة « التعاون من فوق الخلافات » !

« أما فى جيش سوريا ذاته فناطقهم الرسمى كان ما يزال أمس الأول يقول من إذاعة دمشق فى تبرير إضعافهم له : « إن كل حكم لا بد أن يستبعد العناصر المعارضة له » . المهم – أولاً – هو الحكم « حكمهم » ، سواء رضى الشعب أو غضب ، قوى الجيش أو هزل . المهم هو الحكم ، حكمهم ، لا فلسطين ولا خطر العدو على سوريا ، وعلى بقية التراب العربى . تماماً كما كان المهم – أولاً – هو الحزب ، يوم كان على صالح السعدى يقول : إنه يفضل أن تنتظر الوحدة مائة سنة ، على أن يضحى بقيادة الحزب له .

« وهم مسئولون – ثانياً – عن إضعاف طاقات العمل العربى الموحَّد . إنهم بمجرد إسراعهم إلى الاشتراك فى مؤتمرات القمة العربية وقرارتها ، التى وجدوا

فيها تنفيساً لكربهم الداخلى - قد وافقوا علناً على المسالك المتعددة للعمل العربى ، ومن بينها العمل فى ظل الجامعة ، ولكن كل مزايداتهم ترمى إلى تحطيم إمكانيات هذا العمل دون إيجاد بديل عنه » .

*

● شعوبيون عابثون سفاحون :

وفى العراق كان البيان رقم (١) للمجلس الوطنى لقيادة الثورة فى ٨ نوفمبر ١٩٦٣ :

١ - ما قام به البعثيون العابثون الشعوبيون وسفاحو الحرس اللاقومى .. من اعتداء على الحريات ، وانتهاك للحرمات ، ومخالفة للقانون ، وإضرار عام للدولة والشعب والأمة ، أصبح أمراً لا يُطاق ، ويندى له الجبين .. لذلك نادى الشعب جيشه لإنقاذه من عبث العابثين وخيانة الخائنين .... » .

وفى ٦ يناير ١٩٦٤ قال المشير عبد السلام عارف مهاجماً حكم البعث : « لقد سوّلت لبعض المنحرفين أنفسهم ، فسلكوا مسلك الفساد والشعوبية والإلحاد ، وحاولوا التسلط والتحكم فى البلاد ، فثار الجيش واجتث الفساد من أصوله » .

وفى خطاب له فى ٧ فبراير ١٩٦٢ قال أيضاً عن البعثيين :

« لقد أراد هؤلاء العملاء الذين تدفعهم جهات خاصة أن ينفذوا مخططهم فى العراق مثلما نفذوه فى سوريا ، وقد بدأوا فعلاً بتنفيذه بإهانة الكرامة الإنسانية ، والاعتداء على حريات الناس وسلب أموالهم ، وهتك أعراضهم ، بصورة وحشية لم تخف عنكم .. وكانت مآسيهم قد بلغت ذروتها فى اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٣ ، فقضينا عليهم ، وأنقذنا شعبنا من هذا الكابوس الجشع ، ومن المخطط الإلحادى الاستعمارى والجهنمى ..

« إن هؤلاء العملاء الحقيرين لا ترضيهم الوحدة العربية . إنهم يتعلقون بالاستعمار وبعملائه . إنهم الانفصاليون الذين يطلقون الشعارات المزيفة . إنهم

هم الذين وضعوا فى مخططاتهم إضعاف الجيوش العربية فى البلاد التى تنكب بهم ، لكيلا تستطيع الوقوف أمام مطامع الاستعمار ، ولكى ترضى عنهم الصهيونية العالمية .. » .

*

● حكم البعث فاشى بوليسى :

وفى بيروت فى ٢ نوفمبر ١٩٦٣ أصدرت « حركة القوميين العرب » بياناً قالت فيه : « إن حكم البعث الفاشى الذى يتحكم بالعراق قد تخطى كل العهود البوليسية التى شهدها العراق فى تاريخه الحديث . فحملة التصفيات المستمرة قد فاقت فى شمولها وأساليبها كل ما عرف شعب العراق طيلة الحكم الفاشى .. وإن موجة التعذيب الوحشية لا زالت تفتك بالآلاف من أبناء العراق ، وعمليات القتل فى سجون البعث جارية بدون توقف » .

*

● ارتياح الأوساط العميلة :

ومن بيان للاتحاد الاشتراكى العربى السورى :

« إن الأوساط العميلة لم تكن مرتاحة فى يوم من الأيام منذ عشر سنوات حتى الآن كما هى مرتاحة اليوم إلى هذا الوضع فى سوريا .. فالتخريب الكبير الذى أجراه حكم البعث خلال ثلاث سنوات قد بلغ مداه ، وعمليات تمزيق الجيش الوطنى وضرب قواه ببعضها قد وصل إلى حد إصابته بالشلل الكامل .. وصراع أطرافه وأجنحته على السلطة كاد يبلغ نهايته المحتومة » .

*

● الرشاوى والفضائح الأخلاقية :

وقالت جريدة « المحرر » البيروتية فى ١٣ إبريل ١٩٦٦ :

« لقد انتقل انهيار الحكم البعثى إلى صعيد جديد هو صعيد الرشاوى

والفضائح الأخلاقية ، فبالإضافة إلى كل المشاكل السابقة التى تعثر حلها أكثر من ذى قبل بدأت مشكلة اتهام فريق كبير من أعضاء الحزب بالرشوة والانتهازية والإثراء غير المشروع » .

*

● انتهازيون وخونة :

وفى ٢٣ إبريل ١٩٦٦ قالت تفس الصحيفة :

« لقد عمل البعث ، بعضه عن انتهازية وغرور وتعصب وطيش ، وبعضه عن خيانة وتآمر . لتنفيذ المخطط الاستعمارى بل والصهيونى .

« إن الفئة المغامرة التى قامت بانقلاب ٢٣ شباط (فبراير) جاءت لتقول : إنها جاءت لتقويم البعث وتصحيح انحرافاته . أما الفئة التى أُخْرِجت من السُلطة (القيادة القومية) فتنعت الفئة الحاكمة اليوم بالانحراف والخيانة والعمالة .. والحق أن فى كل من الفئتين خونة وعملاء .. فمثل هذا التخريب الكبير الذى مزق الشعب إلى طوائف وعشائر تتنازع ، وحوّل الجيش إلى قيادات ألوية وكتائب تتآمر على بعضها ، وتخندق ضد بعضها ، وتهدد البلاد بالدمار ، وتتلف السلاح الذى دفع ثمنه الشعب من قوته ودمه . ومثل هذا العبث الذى لا يعرف وازعاً ، بالقضايا المصيرية للشعب ، ولا يفيد إلا مصالح إسرائيل والاستعمار ، لا بد أن يكون وراءه خونة وعملاء . وكثيراً ما أشارت أطراف البعث المتناحرة إلى بعضها بتهمة الخيانة ، وكثيراً ما أشارت كل فئة إلى الصلات المشبوهة لعناصر من الفئة الأخرى ، وإلى عمالتهم لدوائر أجنبية ومصالح استعمارية » .

*　*

● رأى البعثيين بعضهم فى بعض :

ولم يقف الأمر عند اتهام قاهرة ناصر ، وبغداد عارف ، وحركة القوميين العرب ، لحزب البعث وحكامه ، بل أقسى من ذلك وأصرح هو : اتهام البعثيين

بعضهم لبعض : اتهام السياسيين للعسكريين ، والعسكريين للسياسيين . اتهام القوميين للقُطْريين والقطريين للقوميين ، اتهام السوريين للعراقيين والعراقيين للسوريين ، اتهام الأجنحة المتطرفة أو اليسارية - للأجنحة المعتدلة - أو اليمينية بتعبيرهم - والأجنحة المعتدلة للأجنحة المتطرفة . بحيث لم تبق « ريشة » من « جناح » سليمة من دنس الخيانة والعمالة والتآمر .

ولا بأس أن أنقل للقارىء نموذجاً من هذه الاتهامات ففيها عبرة وتبصرة :

● الضباط والسياسة :

فى دمشق - ١٨ فبراير ١٩٦٦ - قال ميشيل عفلق ممثلاً للقيادة القومية :

« عندما يكون الضابط فى القيادة السياسية فإنه لن يكون قائداً حزبياً ولا قائداً شعبياً . وإن لغته لن تكون لغة العقيدة والحوار الحزبى الموضوعى وإنما لغة القوة والسلاح ! إن وجود عسكريين فى القيادة وفى الحكم مع احتفاظهم برتبتهم العسكرية وقطعاتهم العسكرية هو ابتعاد عن المنطق الثورى الجماهيرى ، إن وجود هؤلاء العسكريين هو فى الجيش ، وليس فى قيادة الحزب ، مهما كانت مسئولياتها ، ومهما كان مستواها ، وإلا فأين هو دور الحزب الجماهيرى الثورى ؟ أين هو دور الطبقات الكادحة التى نتحدث ليل نهار عن مصالحها وعن قيادتها للثورة ؟ أين هو دور المنظمات الشعبية » ؟

*

● البعثيون متآمرون ومخربون :

وفى دمشق - ٢٣ فبراير ١٩٦٦ - أصدرت القيادة القُطْرية بياناً يقول :

« من خلال نزعات التسلط والفردية ، ومن خلال المترددين الجبناء والمرتبطين فكرياً وتاريخياً مع مدارس الاحتراف السياسى ، حاولت قوى التخلف أن تحرف الثورة وتقودها إلى هاوية الحكم الفردى وأسلوب المساومة والارتماء . وإن استطاعت هذه القوى أن تنفذ إلى الحزب عن طريق فردية أمين الحافظ وتخاذل

محمد عمران ويمينية صلاح البيطار وأنانية ميشيل عفلق ، وتمكنت من جر الحزب إلى حافة التمزق والضياع ، فإن الحزب قرر أن يخوض المعركة معهم ويسحقهم إلى الأبد .

« لم يكن يهمهم أن يمزقوا وحدة الشعب فى سبيل تحقيق أغراضهم . لم يكن يهمهم أن يمزقوا وحدة الجيش لتنفيذ مآربهم . وازداد عفلق والبيطار تآمراً وتخريباً على الصعيد السياسى والشعبى ، فمدوا يدهم إلى كل انتهازى رخيص أو عدو متآمر .. وازداد كل من الحافظ وعمران تآمراً وتخريباً ، يغذيان الطائفية والعشائرية والإقليمية بالجيش .. إن مَن يخون رفاقه لا بد أن يخون شعبه » .

وأصدر اتحاد نقابات العمال البعثى فى دمشق - ٢٤ فبراير ١٩٦٦ - بياناً قال فيه :

« إن الاتحاد العام لنقابات العمال فى سوريا يندد بسياسة حكومة صلاح البيطار التى عملت بكافة الوسائل على تشجيع الرجعية والانتهازية ، والتى استهترت بمصالح الطبقة العاملة وجماهير الشعب الكادحة » .

*

● عصابة من الانتهازيين :

وقالت جريدة « الأحرار » الناطقة بلسان القيادة القومية لحزب البعث فى بيروت (٢٥ فبراير ١٩٦٦) :

« إن الزمرة العسكرية المتمردة فى دمشق تقف الآن فى الطريق المسدود . وليس لديها ما تقوله غير الأكاذيب ، وما تقدمه للناس غير الأسلاك الشائكة والسجون وفوهات مدافع الدبابات . لقد عزلت هذه الزمرة نفسها ، فى غمرة طيشها ومناوراتها ومؤامراتها وشهواتها للحكم ، عن الشعب ، لأنها جعلته يشعر أن الدولة عصابة من الانتهازيين والوصوليين تحارب الفكر والكفاءة والإخلاص والبساطة والتضحية . إن قمة فشل هذه الزمرة سيكون نجاحها فى التحكم بسوريا . إذ ستعيش سجينة عزلتها الرهيبة عن التقدم والمبادىء الأخلاقية .

« إن التسلط هو الهدف الأول ، دون أى اعتبار للوسيلة والنتائج .. أما مصدر الشرعية فهو قوة السلاح والإذاعة » .

*

● ورجعيون أيضاً :

وقالت جريدة « الثورة » (دمشق - ٦ مارس ١٩٦٦) :

« لقد وقفت حركة ٢٣ شباط (فبراير) ضد أمين الحافظ عندما أراد أن يمد يده ويستعدى الفئات الرجعية على الحزب ، وينقل حكم الثورة إلى أيد غير سليمة ببهلوانية السياسى المحترف ، ويطرح شعارات غريبة كالطائفية وغيرها .. لكن الرجعية لن تخدعنا سواء أتت إلينا بوجه أمين الحافظ أو بأى وجه آخر » .

*

● انتهى حزب البعث :

وقال على صالح السعدى (بيروت - ١١ مارس ١٩٦٦) :

« أنا أعتقد أن الإرهاب الحقيقى لم يكن بالسحل ولا بالقتل ، بقدر ما هو ارهاب الأعصاب التى أرهبت كل عائلة يومياً وباستمرار ، والذى أدى إلى حالات الانهيار العصبى فى العراق الآن ، تظهر بعد حالات الهدوء ، وتظهر بشكل حالات بين الشباب والأطفال والنساء فى كل عائلة » .

وفى ١١ إبريل ١٩٦٦ فى القاهرة قال :

« لقد انتهى حزب البعث تاريخياً وموضوعياً » .

*

● تقدميون تساندهم كل القُوَى المشبوهة :

وقالت جريدة « الأحرار » (بيروت - ١٢ مارس ١٩٦٦) :

« منذ اليوم الأول لانقلاب البعثيين القُطْريين على البعثيين القوميين ، وهم

يتحدثون عن اليسار واليسارية . وقد أحاطتهم أجهزة الإعلام الغربية ، من وكالات الأنباء الأجنبية ، إلى الصحف المعروفة فى بيروت ، إلى الأوساط الرجعية والانفصالية فى كل مكان ، بحملة دعائية مساعدة للحكم القائم فى سوريا على دهن نفسه بالدهان اليسارى المزيف . لكن ذلك أعجز من أن يغطى حقيقته اليمينية الفاشيستية » .

وأصدرت القيادة القومية للحزب بياناً فى بيروت (۳۰ إبريل ١٩٦٦) :
« بعد حركة ٢٣ شباط (فبراير) عقد مؤتمر للاتحادات المهنية للعمال ، وفرضت السلطة العسكرية قائمة استعملت فى سبيل إنجاحها كل وسائل الوعيد والتهديد والإغراء ، واعتقل النقابيون الذين كانوا ينوون ترشيح أنفسهم ، ليخرجوا مَن أرادوا من أزلامهم ورجالهم ممن لا يمتون إلى الحركة العمالية بصلة .

« ولن نتحدث عن اتحاد الفلاحين فهو اتحاد معيَّن من قِبَلهم . ولكن حتى هذا الاتحاد هو مجرد وسيلة بيد السُلطة تحركه كيف تشاء .. ولم تستجب السُلطة لأى طلب من مطالب الفلاحين ، وموقفها منهم أيام أزمة تسويق القطن بعد تأميمه موقف معروف ، أما اتحاد الطلبة فيكفى أن نشير إلى موقفها منهم واعتقالها لكل مَن لا يساندها فى خطها التعسفى ، وعدم اعترافها به حتى الآن .

« إن القيادة القُطْرية فى دمشق هى التى شجعت روح الانتهاز والتطلع إلى السُلطة والمراكز والرواتب العليا المغرية ، فخلقت طبقة جديدة من المنتفعين ، الذين تقول إنها ستضع لمحاسبتهم قانوناً للعقوبات الاقتصادية . فكيف تجرؤ على محاسبتهم وهى التى خلقتهم ودفعتهم فى طريق الانتهازية من أجل أن يكونوا آلات مسيَّرة فى يديها ؟ لقد أصبحت الطبقة الجديدة موضع سخرية الناس كلهم ، وموضع استهزائهم ، مع أنهم هم قاعدة القيادة القُطْرية وقوتها » .

وفى مطلع شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٦٦ نشرت القيادة القومية لحزب البعث بياناً جاء فيه ما يلى :

« إن الذين يحاولون أن يصوِّروا ما حدث فى القُطر العربى السورى يوم ٢٣ شباط (فبراير) بصورة خلاف حزبى داخلى ، يرتكبون خطأً جسيماً فى حق شعبهم وحق أمتهم . فهذا الصراع وإن اتخذ شكل الصراع بين جناحين داخل الحزب الواحد . هو صراع بين إعطاء شعارات التقدم محتواها ومضمونها ، وبين إفراغها من كل محتوى ومضمون .

« إنها ليست قضية حزب أو لا حزب ، إلا بقدر ما هى قضية شعب أو لا شعب ، قضية وحدة أو انفصال ، قضية اشتراكية أو ديكتاتورية متشحة بوشاح الاشتراكية ، قضية ديمقراطية للجماهير أو حكم عسكرى فاشى يختلق أشكال الديمقراطية من أجل التستر وراءها .

« هذه هى القضية فى أساسها .

« من أجل ذلك ، فالمواطنون العرب ، المخلصون ، الصادقون ، التقدميون عن وعى وإيمان ، مدعوون إلى الدخول فى المعركة ، معركة الثورة ضد الثورة المضادة .

« وليس أدل على ما نقول من أثر ٢٣ شباط (فبراير) فى السياسة العربية والدولية للقطر السورى » . .

* *

● القوميون العرب عملاء :

فى ١٧ أكتوبر ١٩٦٥ كتبت جريدة « العمل والعمال » البغدادية تقول :

« بينما كان الرئيس البطل عبد السلام محمد عارف فى مؤتمر القمة العربى يعمل من أجل التضامن العربى ودفع الأمة العربية إلى ميدان العمل الواحد لاسترداد فلسطين وتحرير الأجزاء العربية من السيطرة الاستعمارية ، استغل هؤلاء الذين يطلقون على أنفسهم « حركة القوميين العرب » غياب السيد الرئيس بالتعاون مع بعض المغامرين من ذوى الضمائر الميتة التى لا تدرك

المصلحة القومية العليا فوضعوا مخططاً كاملاً للتآمر على كياننا الثورى العتيد . إلا أن العيون المخلصة كانت تراقبهم وتحصى حركاتهم وسكناتهم . وما كادوا يبدأون بتنفيذ مخططهم الإجرامى حتى أحبطت المؤامرة خلال لحظات ، وكُنِسوا بأسرع مما كان متوقعاً ، وذلك بفضل جهود المخلصين من رجال قواتنا الوطنية المسلحة وقادتها الغر الميامين .

« إن هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بحركة القوميين العرب ومَن لف لفهم لن يستطيعوا إخفاء علاقتهم بالدوائر الاستعمارية والمخابرات الأجنبية ، والأموال الطائلة التى حصلوا عليها من الجهات المشبوهة بقصد تنفيذ مؤامراتهم الدنيئة هذه ، والتى دلتنا المعلومات الأولية التى رافقت اكتشافها مدى العلاقة الوثيقة بين هذه الفئة الضالة والجهات الأجنبية المتعاونة معها والمرتبطة بحلف « السنتو » ودوائر التجسس الأمريكية ، وكذلك الارتباط المشبوه بينها وبين الرجعية المحلية التى موّنتها بالمال والسلاح ، والتى نترك أمر توضيحها إلى السُلطات المختصة .

« فإلى اليقظة والحذر يا جماهيرنا الوحدوية الاشتراكية المناضلة . والخزى والعار لحركة القوميين العرب عملاء « چورج حبش » عميل الدوائر الاستعمارية الأجنبية » .

* *

• رأيهم فى الحكم الناصرى :

فى ١٧ يوليو ١٩٦٣ ألقى أمين الحافظ خطاباً فى حمص قال فيه :

« نقول لحكام مصر : إن الذى يؤمن بالله وبما أنزل من عنده حقاً . لا يتآمر على عباده ، ولا يسرق أموال شعبه البائس ، فيصرفها على التآمر والغدر والخيانة والكذب والدجل » !

وفى دمشق – ١٦ ديسمبر ١٩٦٣ – قال فيلسوف حزب البعث وأمينه العام ميشيل عفلق :

« إن السياسة التى اتبعتها البيروقراطية الإقليمية اللاعقائدية التى تحكم

القاهرة ، كانت مع الأسف الشديد نسخة عن سياسة الأجهزة التى كانت تحكم القاهرة قبل عام ١٩٥٢ ، أى سياسة إقليمية توسعية قصيرة النظر ، تخطط وتعمل لإضعاف الأقطار العربية ، لتبقى هى المتفوقة والمسيطرة ، فلا تقوم ثورة إلا إذا عملت لهذه الأجهزة » !

وفى مباحثات الوحدة الثلاثية المنشورة فى شهر إبريل ١٩٦٣ قال على صالح السعدى :

« دائماً يربط الشيوعيون نظام الرئيس عبد الناصر بأنه أمريكى ، ويأتون بالحُجَج الكثيرة على ذلك » .

وقال عبد الكريم زهور البعثى السورى :

« كان الاتحاد القومى فراغاً منذ نشأته ، وقد قضى هذا الفراغ على الوحدة » .

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٦٣ أصدر المجلس الوطنى لقيادة الثورة بدمشق بياناً قال فيه :

« إن ثورة ٢٣ يوليو تعانى منذ ولادتها ، هذه الأزمة التى صرفتها عن الاتجاه الشعبى الديمقراطى التقدمى . لقد قامت أول ما قامت دون ركائز شعبية ، ولكن الشعب دعمها لا فى مصر وحدها وإنما فى كل دنيا العرب ، ولكنها نظرت إلى الشعب من أعلى ، واستطاعت القوى المعادية لها والمستغلة لكل حكم أن تنفذ إليها ، حاملة معها زيف الانتهازية وزلفاها فكوّنت طبقة بيروقراطية من بقايا حكم فاروق ، وأحاطت الحكم بمجموعة من الأجهزة المتآمرة عليه ، بل على كل اتجاه ثورى . وبمرور الزمن أصبحت شيئاً منه متمماً لبنائه العضوى وأخذت بأساليبها تضرب الاتجاه العربى الوحدوى فى مصر .. وتمتص دم الشعب وتعيش حياة البذخ والرخاء على حساب الجماهير البائسة الشقية ، تلك الطبقة تمثل الحكم وتخدعه وتلهيه ببهرج السلطان عن قضايا الشعب الأساسية . الملايين تُنفق على أجهزة الإعلام وعلى جحافل « الردّاحين » والشتّامين والمضلّلين ،

وعلى الذين يشوّهون الحقائق على الشعب ، بينما يتضور العمال والفلاحون جوعاً . أما كان أجدى للحكم أن يحوّل هذه الملايين التى تُنفق على ضرب القضية العربية إلى إيجاد مرافق تنتشل الشعب العربى فى مصر من وهدة العوز والفاقة » ؟

وفى دمشق - ٢ يونية ١٩٦٥ - قالت جريدة « البعث » :

« عندما وجّه الرئيس عبد الناصر الدعوة إلى مؤتمر القمة العربى الأول كان فى رأس شعارات المؤتمر والدوافع إليه : منع إسرائل من تحويل نهر الأردن . وانتهى مؤتمر القمة الأول . وانقلب الشعار من منع إسرائيل من تحويل نهر الأردن ، إلى قرار من الملوك والرؤساء بقيام الدول العربية بتحويل روافد نهر الأردن .

« وزيّن للأمة العربية فى البدء أن منع إسرائيل من التحويل هو أولى بالبحث وأسرع من التحرير .

« ثم أدخل فى قناعتها أن التخلى عن منع إسرائيل ، واعتماد مشروع الروافد أكثر أهمية وإلحاحاً وفائدة من منع تنفيذ المشروع الإسرائيلى لتحويل نهر الأردن .

« واليوم يقف الرئيس جمال عبد الناصر ليدعو أمام الأمة العربية ، إلى تأجيل تحويل روافد الأردن « حتى نستطيع تأمين حمايته » .

« إن سوريا لا تطلب الطائرات للتزين وللاستعراضات .. وليست هى التى تملأ الأرض والسماء ولا المشرق والمغرب بالقول أن قوتها الجوية ، بالقاذفات والصواريخ ، هى الأولى فى الشرق الأوسط .. ولا هى التى تضغط على أصدقائها فى العالَم وفى الوطن العربى لقطع القروض عن إحدى شقيقاتها .. ولا هى التى تحتفظ لديها بعشرات الطائرات التى يجب إنهاء قضيتها المعلقة نظراً لتلاحق الأحداث وخطورة الظروف » .

وفى نفس اليوم قالت جريدة « الثورة » البعثية :

« لم تنفَّذ أية خطة .. ولم تتحرك أية قوة .. بل وقف الرئيس جمال عبد الناصر بالأمس ليقول ما معناه : إن سياسة المؤتمرات والقيادة الموحدة ليست عملاً ثورياً .. وإنما هى خطة « جانبية » لتحقيق فوائد جزئية للقضية الفلسطينية .. واعترف بأنه ليست هناك أية خطة للدفاع ولا للهجوم .. وأن الحماية العربية لمشاريع الاستثمار ليست إلا وهماً .

« لقد اعترف عبد الناصر بأنه لا يمكن استثمار الروافد بدون حماية .. الروافد تحمى بقوة ردع عربية مشتركة تحوّلت إلى تنصل كامل من القدرة على منع التحويل الإسرائيلى ومن جدوى الاستثمار .. فماذا بقى من عبد الناصر بالنسبة إلى فلسطين » ؟

وفى بيروت - ٢ يونية ١٩٦٥ - قالت جريدة « الأحرار » الناطقة بلسان القيادة القومية لحزب البعث :

« قبل التحويل أعلنت الجمهورية العربية المتحدة على لسان رئيسها ونائب رئيسها الأول أنها ستمنع التحويل الإسرائيلى بالقوة . وكررت هذا التهديد الحازم مرات عديدة طيلة ثلاث سنوات . وتأكيداً على هذا العزم أوضحت مصادر القاهرة أن الجيش العربى المصرى هو أقوى جيش فى منطقة الشرق الأوسط براً وبحراً وجواً ، وأن باستطاعته سحق إسرائيل بمدة قصيرة جداً .

« إلا أن إسرائيل . مدعومة بالولايات المتحدة ، نفذت مشروعها ولم تُسحق .

« فدعا الرئيس إلى مؤتمر الذروة للقيام بعمل عربى مشترك ، لا سيما وأن الرأى العام العربى أصيب بذهول وخيبة كبيرين انصب أكثرهما على الرئيس عبد الناصر بصفته أقوى زعيم عربى .

« وقد اعتبر عدد من المتشائمين هذا المؤتمر تغطية للهزيمة العربية وتمييعاً للقضية الفلسطينية عن طريق توزيع المسئولية على جميع الحكومات العربية .

« فجاء الجو الذى تلا المؤتمر يغذى اتهامات المتشائمين ، إذ أن قضية تحرير فلسطين ومنع التحويل غرقت وراء مشروع تحويل الروافد العربية .. لقد وُجِّهت الصحف والتعليقات بشكل يوحى أن التحويل الإسرائيلى لنهر الأردن لن يكون له أهمية طالما أن العرب سوف يحوِّلون روافدهم .

« وهذا التوجيه المبنى على المغالطة هو الذى أثار الاحتكاك الأول بين القُطْر السورى وعدد من الحكام العرب .. لقد كان التوجيه الدعائى مناقضاً للتعهدات التى كرست داخل المؤتمر من أن الهدف الأساسى والحل السليم الوحيد هو تحرير فلسطين .

« والأزمة التى جعلت القُطْر السورى ينتقد القيادة الموحدة هى غياب القيادة فى المعركة التى أنشئت من أجل مجابهتها .

« لقد اعتدت إسرائيل فى المرة الأولى على أماكن التحويل فردت سوريا على الهجوم وأبلغت القيادة العربية الموحدة بالأمر طالبة منها اتخاذ موقف ، فاكتفت القيادة بالتبلغ والتبليغ .

« ثم اعتدت إسرائيل مرة ثانية وأبلغت سوريا القيادة العربية الموحدة موضحة مدى الحشود الإسرائيلية وطالبة منها الإسهام فى الحماية الجوية ، فكان جواب القيادة العربية الموحدة : « أنا لا أملك شيئاً ، راجعوا مباشرة الرئيس عبد الناصر .. » .

وفى اليوم التالى - ٣ يونية ١٩٦٥ - قالت الجريدة نفسها :

« بسبب فلسطين جاء عبد الناصر ، وبسببها ومنها أخذ الزعامة ، وتقدمت منه سوريا على طبق من فضة لا إكراماً لسواد عينيه ، بل إكراماً وإنقاذاً لفلسطين .

« وعبد الناصر هو الذى أمر موظف التقارير عنده - محمد حسنين هيكل - ليكتب أن « مؤامرات القمة أضاعت من عمر النضال العربى سنتين من الزمن

وهدرت الطاقات الثورية » وعبد الناصر هو الذى اقترح « مشاريع التحويل » ووصفها بأنها الخلاص وبأنها الدواء » .

وقالت إذاعة البعث من دمشق فى ٦ يونية ١٩٦٥ :

« لسنا نحن المسئولين عن هذه الأزمة الكبرى التى وقع فيها الرئيس عبد الناصر والتى تستعين أجهزته على انقاذه منها بشتّى الاختلاقات والتناقضات والمغالطات والمعارك الجانبية مع حزب البعث ..

« لسنا نحن الذين دعونا مؤتمر القمة لمنع التحويل الإسرائيلى ، ولا نحن الذين حوّلناه لاتجاه تحويل الروافد ، ثم تخلينا عن المنع وعن التحويل ، وتركنا الجماهير العربية ضائعة خائبة يائسة من التحويل فكيف بالتحرير ؟

« لسنا نحن الذين تكلمنا لغتين : لغة للغرب ولغة للعرب ، لغة لطمأنة الذين لا تأتى قروض ولا مساعدة ولا أغذية دون طمأنتهم ، ولغة لطمأنة العرب .

« لسنا نحن الذين ألقينا خطاباً ثبطنا فيه العزائم العربية واحتقرنا المقاومة العربية وجرحنا الكرامة العربية أمام إسرائيل والعالم . ثم أسرعنا نستدرك التصريحات العنترية والإنقاذية حول حق وكرامة وتحرر العرب .

« لسنا نحن الذين نطلق كل يوم أكذوبة ، فإذا ما افتضح ما أحدثت تصريحاتنا فى أعماق النفوس العربية ، وفى أقدس قضية نطلب غيرها ، وشعارنا : اكذب ثم اكذب .

« إن أزمة الرئيس عبد الناصر هى مع الشعب العربى كله وأبناء فلسطين خاصة . وقد أعطته هذه الجماهير ما لم تعطه لقائد آخر من الولاء والمحبة والثقة .. وائتمنته على أعز أمانيها .. وهى تسأله الآن بصوت عال مدو يربك المفرطين ويخيف المترددين : أين الأمانة » ؟

* *

● قليل من كثير :

هذه نبذ ومقتطفات يسيرة جداً ، من أقوال الثوريين بعضهم فى بعض [1] .. وهى إن دلت على شىء فإنما تدل على أن هؤلاء الذين ينادون جميعاً بأهداف - أو قل شعارات - واحدة ، هى الوحدة والحرية والاشتراكية ، لا يمكن أن تقوم بينهم وحدة حقيقية ، وبينهم هذا الخلاف العميق .

ولعل من رحمة اللّه بأمتنا ألا يتفقوا .. فإنهم قلّما يتفقون إلا على باطل أو شر يبيتونه للشعوب المقهورة [2] .. ولم نعرف بينهم اتفاقاً على البرِّ والتقوى .

ولهذا لا يأسى كثير من العقلاء العرب كلما قرأ أو سمع أنباء الخلافات والاتهامات ، بل الانقلابات من جماعات الثوريين بعضهم على بعض . من قوميين على قُطْريين ، وقُطْريين على قوميين ، ويساريين على يمينيين ، ويمينيين على يساريين ، وحركيين على بعثيين ، وبعثيين على ناصريين ، فإن اختلافهم رحمة ، ومن هذه الرحمة ما سجلناه من حقائق ووقائع منقولة عن المصادر الثورية . وقد قيل : إذا اختلف اللصان ظهر المسروق .. وكان من دعاء سَلَفنا : اللّهم اشغل الظالمين بالظالمين ، وأخرجنا من بينهم سالمين !

* *

● انعكاس الخلافات الثورية على المقاومة الفلسطينية :

ولقد انعكست هذه الانقسامات « الثورية » على « المقاومة الفلسطينية » التى هى أحوج ما تكون إلى وحدة الصف فى مواجهة العدو الذى اغتصب الأرض ، وشرّد الشعب ، وأذلّ العرب ، ودنّس المقدسات .

ولسنا نعرف ولا يعرف الناس عاملاً أقوى - فى توحيد المختلفين ، وتجميع

---

(١) مَن أراد الاستزادة من هذه الأقوال فليقرأ كتاب « وثائق النكسة » الذى جمعته ونشرته « دار الكاتب العربى » فى بيروت ، ففيه قدر لا بأس به .

(٢) فى المثل : إذا اصطلح الفأر والهرة خربت دكان البقال .

المفترقين – من المعركة مع عدو لئيم منتصر .. ففى الميدان تُنسَى الخلافات ، ولا يُذكر إلا العدو المشترك .

ولكن القُوَى اليسارية – دولاً وأحزاباً وحركات – جعلت من المقاومة حقلاً لتجاربها الدعائية ، ومزايداتها الثورية ، فغدت الحركة الفدائية مرآة عاكسة لما يعانيه الصف العربى على يد اليسار التقدمى .

وبعد أن كانت حركة « فتح » هى المنفردة بالعمل قبل نكبة ١٩٦٧ – أى حين لم يكن للدولة المهزومة حاجة إلى عمل فدائى – أصبحنا بعد النكبة نرى فى ساحة المقاومة منظمات وحركات بلغت بضع عشرة : هذه تتبع البعث العراقى ، وتلك تتبع البعث السورى ، وثالثة تتبع القوميين الجورجيين ، وأخرى تتبع الحواتميين ، هذه جبهة شعبية ، وتلك جبهة ديمقراطية ، وأخرى جبهة عاملة لتحرير فلسطين .. إلى آخر تلك الجبهات والحركات ، التى لم يكن هم أكثرها الفداء بل الدعاية . ولم يكن عدوها اليهود بل الإمبريالية والرجعية .. ولم يكن ميدانها أرض فلسطين حيث العدو الغاصب ، بل مطارات أوروبا وغيرها حيث تسهل بدعة خطف الطائرات .. أو نسف خط « التابلاين » وما شاكله .

* *

● العربى يقتل العربى :

وفى عهد الثورية الاشتراكية العربية سجّل التاريخ عليها ، بمداد من الدمع والدم ، واحدة من أعظم الخطايا – ولا أقول الأخطاء – سواء نظرنا إليها بالمعيار القومى ، أم الإسلامى ، أم الإنسانى .

ذلك أن السلاح الذى اشترى من قوت شعوبنا ، وعصارة أرزاقنا لنواجه به « إسرائيل » العدو الرابض فى أرضنا ، لم يوجَّه إلى صدر إسرائيل ولا رأسها ، ولا قدميها ، ولا مسّ ظفر من أظافرها .. وإنما وُجِّه هذا السلاح لقتال الأخوة العرب ، وقتل الأشقاء العرب ، فى أرض اليمن الشقيق .. وظهرت « البطولات العربية » (!!) فى قصف القرى العربية الوادعة ، بالطيران العربى الباسل !!

* *

● العالم العربى اليوم :

ورغم أن العالَم العربى اليوم - أواخر تموز (يوليو) ١٩٧١ - يواجه مرحلة من أخطر المراحل فى حياته ، فلا يزال التمزق والانقسام ، هو الطابع العام للعلاقات بين الدول العربية بعضها وبعض .. تقول صحيفة « الحياة » البيروتية فى ٢٧ يوليو ١٩٧١ فى بابها الدائم « دنيا العرب » :

« إذا ألقينا نظرة خاطفة على الوضع العربى العام ، كما يبدو فى الوقت الحاضر ، هل تجد غير الجفاء والفُرقة والتمزق والانقسامات ، مع العلم أن الرئيس السادات أكد أن الأشهر المتبقية من هذا العام - أى خمسة أشهر فقط - ستكون حاسمة الصراع العربى الإسرائيلى ، سلماً أو حرباً ؟

« إن صورة العالم العربى اليوم تبدو قاتمة مظلمة تبعث الأسى فى النفس وتكاد تدعو إلى اليأس من إمكانية إصلاحها وتحويلها إلى الصورة التى تتطلبها مقتضيات المعركة .. فالعلاقات بين ليبيا وبين كل من المغرب والأردن مقطوعة ، وبينها وبين العراق سلبية .. والعلاقات بين السودان والعراق مقطوعة ، وبين العراق وسوريا فاترة ، وبينه وبين الأردن مقطوعة والحدود مغلقة .

« وكذلك الحدود بين سوريا والأردن مغلقة ، والعلاقات الأردنية المصرية شبه مشلولة .. أما الأردن فإن الوضع بينه وبين المقاومة الفلسطينية متأزم بشكل يكاد يكون ميئوساً من إصلاحه لولا الجهود المضنية التى يواصل العديد من الدول العربية - وخاصة السعودية وتونس ولبنان - بذلها فى سبيل التوفيق بينهما .

« والأمل معقود على اقتران هذه الجهود بنتائج إيجابية قريباً ، لأن مثل هذه النتائج تفتح الطريق إلى إصلاح الموقف العربى بعض الشىء وتساعد على تمهيد السبيل لإعادة إنشاء الجبهة الشرقية التى هى من المستلزمات الأساسية والضروريات الحيوية للمعركة المقبلة مع العدو .

« وإلى أن تتحقق هذه الأمنية ، يبقى الانقسام العربى كما يبدو فى الوقت

الراهن مدعاة للأسف والألم من جهة .. وموحياً ، من جهة أخرى ، بأن العرب – على المستوى الرسمى – غير جادين فيما يعلنونه للملأ ولشعوبهم بوجه خاص ، من أنهم جادون فى اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمجابهة المرحلة الحاسمة المقبلة – هذه المرحلة التى تستدعى دفن كل الخلافات و « العقائديات » ! ، والمبادرة إلى توحيد الصف العربى ، وتعبئة كل الطاقات والإمكانيات العربية فى مواجهتها ، تفادياً من حزيران (يونيه) آخر على الأقل ! .. إن لم يكن لضمان النصر العربى » .



مَصِيرُ الحُرِّيَّةِ فِي عَهْدِ الاشْتِرَاكِيَّةِ الثَّوْرِيَّةِ

الحرية هى الهدف الثانى للثوريين العرب على اختلاف نسبهم وعناوينهم ، بل لعلها الهدف الأول عند بعضهم ، تبعاً لاختلافهم فى ترتيب الشعار المثلث « وحدة .. حرية .. اشتراكية » – أو « حرية .. وحدة .. اشتراكية » – أو « اشتراكية .. حرية .. وحدة » .. إلخ ..

والحرية المقصودة هنا ذات شقين :

الأول .. يعنى حرية الوطن .

والثانى .. يعنى حرية المواطن .

فهل حققت الاشتراكية الثورية حرية الوطن ، وحرية المواطن ؟

لنقرأ صحيفة الواقع ماذا تقول ؟

● **حرية الوطن فى عهد الثورية :**

نريد بحرية الوطن خلاصه من كل نفوذ وسيطرة أجنبية ، سواء أكانت عسكرية .. أم سياسية .. أم ثقافية .

والمراد بالوطن هنا : الوطن العربى من المحيط « الهادر » إلى الخليج « الثائر » !

ما دام هؤلاء الاشتراكيون الثوريون يشتركون كافة فى دعوى « القومية العربية » .. فلهذا نحاكمهم هنا إلى منطقهم – هم – القومى ، لا إلى منطقنا – نحن – الإسلامى ، الذى يؤمن بحرية الوطن الإسلامى كله من المحيط إلى المحيط .

* *

● هل تحرر الوطن العربى عسكرياً ؟

لقد حمل الاستعمار العسكرى أمتعته وحقائبه ، ورحل عن معظم البلاد العربية قبل أن يبرز قرن الثوريين الاشتراكيين فى المنطقة ، بفضل جهاد المؤمنين الأحرار ، الذين لم تلوث صفاء إيمانهم « الأيديولوچيات » الانقلابية المستوردة .

لقد قاتل الأمير عبد القادر فى الجزائر ، وعمر المختار فى ليبيا ، وعبد الكريم الخطابى فى المغرب ، وثار الشعب المصرى كله سنة ١٩١٩ وقاتل سنة ١٩٥١ ، وثار الشعب الفسطينى عن بَكْرة أبيه سنة ١٩٣٦ وقبلها وبعدها . وقاومت كل الشعوب العربية - فى المشرق والمغرب - الاستعمار الغربى بكل ما استطاعت ، ولم يستسلم بلد واحد للاحتلال الغاشم .

لقد تعلموا من دينهم أن العزة للّه ولرسوله وللمؤمنين ، وأن الاستسلام للغازى الكافر كفر ، وأن الجهاد لدفع العدو المهاجم فرض عَيْن ، وأن الموت فى سبيل اللّه عين الحياة . وأن المقاتل المسلم ضامن لإحدى الحسنيين .

كانت آيات القرآن وسيرة الرسول ، وأحلام الجنة وأمانىّ « الشهادة » فى سبيل اللّه ، ومعانى الإيمان ، وبطولات الغر الميامين من أمثال على وخالد وصلاح الدين .. هى الدوافع التى حركتهم إلى الجهاد ، والمدارس التى لقنتهم دروس التضحية .. وعلّمتهم صناعة الموت ..

وآخر معاركنا المؤمنة هى معركة « المليون شهيد » معركة الجزائر ، معركة المجاهدين من تلاميذ « ابن باديس » الذين كان نشيدهم : شعب الجزائر مسلم .. وإلى العروبة ينتسب !

فلما ظهرت فى أرضنا فلسفات ماركس ولينين وماو ، واتخذوا ماو وچيفارا وكاسترو ، مُثُلاً عليا فى البطولة ، وأصبح تراثنا وتاريخنا مثاراً لسخرية جماعة « التقدميين » أصبحنا لا نعرف غير الهزائم و « النكسات » !

لقد كانت « معركة الحرية » الأولى ، التى كان على الاشتراكية الثورية

العربية أن تعدّ لها ، وأن تخوضها .. هى « معركة فلسطين » قضية العرب المصيرية الأولى .

وكان تحرير هذا الجزء العزيز - الذى اغتصبته الصهيونية من قلب أرض العرب ، لتمزق وحدتهم ، وتهدد حضارتهم ووجودهم - هو العمل الأول الذى تثبت به القوى الاشتراكية العربية وجودها ، وصلابتها ، ومقدرتها على بناء شعوب وجيوش تستطيع كسب النصر وتستحقه .

وقد كانت قضية فلسطين وتحريرها وإعادة شعبها إليها على رأس الأهداف القومية للدول والأحزاب والحركات اليسارية « المتحررة » !!

فهل حرّروا فلسطين وأعادوا إليها شعبها المطرود ؟ ولا أريد أن أستطرد إلى سؤال آخر يثيره الكثيرون ، وهو : هل كان هؤلاء مخلصين أو جادين فى تحرير فلسطين ؟

سنفترض اخلاصهم وجديتهم ، ونكتفى بالسؤال الأول ، فماذا يكون الجواب ؟

الجواب ما يقوله « الشعب والأرض » [١] فى صراحة مؤلمة ، إلا أنها الحقيقة المرة :

« أى استعمارى أسود القلب ، كان يتمنى للوطن العربى فى مطلع القرن العشرين وضعاً أسوأ وأبشع مما قادنا إليه حكم العسكر ؟!

« فلسطين محتلة من البحر إلى النهر .. إسرائيل تزرع سيناء ، وتبيع بترولها .. بل وتمنح شركات كندية امتياز التنقيب عن البترول فى سيناء وخليج السويس ، فلا نجد ما نفعله إلا كسر الحفار !

« إسرائيل تحول الجولان إلى منطقة سياحية وتركب « تليفريك » فوق جبل الشيخ لتسلية الأولاد !

« وإذا كان أسطول بريطانيا العظمى .. قد اعتبر إصلاح حكومة الخديو

---

(١) العدد الصادر فى صفر سنة ١٣٩١ (إبريل سنة ١٩٧١) .

توفيق للطوابى فى الإسكندرية عملاً عدوانياً لأنه يهدد حرية العمل البريطانى .. فإنه بعد ٩٠ عاماً كاملة يعتبر الطيران الإسرائيلى أن تركيب حكومتنا لصواريخ لا تؤذى إلا مَن يقف فوقها .. عملاً عدوانياً وتعلن أن أمن إسرائيل يتطلب إبقاء سماء مصر مفتوحة !

« لقد كان للخديو توفيق ميزة لا تُنكر .. إنه لم يكن يطالبنا أبداً بالهتاف تحية لضعفه وامتناناً للمذلة التى جرعها لنا ..

« الدول الأربع الكبرى تجتمع فى وشنطن لتقسيم بلادنا .. وإعادة رسم خارطة الوطن العربى .. وتقرير مصيرنا ، تماماً كما اجتمعت فى برلين فى القرن التاسع عشر لتقسيم القارة « المظلمة » ! .. يوم لم يكن للشعوب الإفريقية .. لا ثورة .. ولا اشتراكية .. ولا مجالس قيادة .. ولا قاهر ولا ظافر .. ولا رأس أخى المرفوعة بسبب انفصالها عن عنقها .. أو رأس أخى الآخر .. التى تأبى أن ترتفع رغم كل ما يُوجّه لها من نداءات ، لطول انحنائها بحثاً عن حذاء العسكرى .

« ها نحن قد عدنا مرة أخرى إلى هاوية « مناطق النفوذ » بل أصبحنا فى وضع أسوأ من وضع الأمير العربى على أبواب مؤتمر الصلح فى ڤرساى .. فنحن نقف بالباب ولا يفكر أحد فى استشارتنا .. بل يُقضى فى أمريكا كما كان يقضى الأمر حين تغيب تيم .. بل ويتشاور « تكواه » مع « يارنج » ويُقضى الأمر وممثلو تيم شهود لا يُستشارون !

« بلادنا تجثو عاجزة مشلولة تحت ضربات وعربدة غاز ، ما من مبرر واحد لانتصاره ، إلا سيطرة العسكر على مقدراتنا .

« الهزائم المتتابعة .. الإذلال المتزايد .. التبديد فى ترابنا . هو كل ما جنيناه على يد العسكر » ..

* *

● هل تحرر الوطن العربى اقتصادياً وسياسياً ؟

إذن ، لم يتحرر الوطن العربى عسكرياً . على يدى الثورية العربية ، رغم أن العسكريين هم الذين يحكمون ويخططون . فهل تحرر سياسياً واقتصادياً ؟

هل نأخذ باتهامات الثوريين بعضهم لبعض بالعمالة والخيانة والارتباطات الأجنبية ؟

هل نأخذ بأقوال كثيرين من العارفين ببواطن الأمور ، واستنباطات الذين يقرأون ما بين السطور ؟

نستطيع أن نفعل ذلك ، ولكنًا نؤثر هنا أن ندع تأويلات « الباطنية » من السياسيين ، ونأخذ بالمذهب « الظاهرى » الذى يقضى بما تنشره الصحف ، وما تذيعه الإذاعات ، وما تثبته الوقائع الملموسة .

لقد تحررنا من نفوذ غربى ، لندخل فى نفوذ شرقى . إن الوجود السوڤييتى فى المنطقة الآن غدا حقيقة لا نزاع فيها . وإنما ينازع بعضهم فى تبرير أسبابها ، أو تهوين نتائجها .

أجل ..أصبح النفوذ السوڤييتى - بأسلحته وخبرائه الاقتصاديين والعسكريين - وهم يُعَدون بالألوف المؤلفة - وبما له من ديون ربوية بلغت المليارات من الدولارات ، قادراً على التدخل وإملاء ما يريد - عند اللزوم - وفرض الرجال الذين يطمئن إلى ولائهم ، كما حدث مع رئيس كبرى الدول العربية يوماً ما . وأصبح السفير السوڤييتى فى بعض العواصم العربية كأنه « المندوب السامى » فى زمنه .

ولا بأس أن نقرأ التحليل التالى للعلاقات المصرية السوڤييتية .

يقول إدوارد لوتراك :

« تعال ندرس جدول العلاقات المصرية - السوڤييتية منذ ١٩٥٥ حتى ١٩٦٧ :

١٩٥٥ : صفقة الأسلحة « التشيكية » [١] . كانت هذه أول اتفاقية لتصدير سلاح سوفييتى إلى أى بلد عربى . اكتسبت هذه الاتفاقية أهميتها السياسية ، على الصعيد المصرى ، لكونها كسرت احتكار السلاح الغربى . وخلقت لمصر « استقلالاً » حقيقياً .

النتيجة : التبعية (مستقبلاً) ، وحاجة مصر الحيوية إلى البقاء على صلات ودية مع مصدر قطع الغيار الوحيد .

١٩٥٦ : حرب سيناء - السويس - ، سببت هزيمة المصريين فى سيناء ، نقصاً هائلاً فى السلاح المصرى ، فسارع الاتحاد السوفييتى إلى التعويض عنه .

النتيجة : ترسيخ التبعية للاتحاد السوفييتى بسبب المعونة الاقتصادية وازدياد الديون .

١٩٦٢ : ثورة وحرب أهلية فى اليمن : بعد وفاة الإمام أحمد بن يحيى ، قامت حرب أهلية وثورة اشترك فيها الجمهوريون اليمنيون بدعم من المصريين ، والملكيون اليمنيون بدعم من العربية السعودية ، وقد انتقلت الجيوش المصرية إلى أرض اليمن لمساعدة الجمهوريين .

النتيجة : ازداد احتياج المصريين لمعونة السوفييت فى ابقاء ٣٠ - ٥٠ ألف جندى مصرى فى اليمن ، تضاعفت الديون المعنوية والمادية للسوفييت .

١٩٦٦ : تدهور العلاقات المصرية والأمريكية إلى حد المقاطعة ، مما أدى إلى إيقاف شحن فائض القمح الأمريكى ، فسبب ذلك نقصاً فى المواد الغذائية ، لم يتمكن المصريون من التعويض عنه حتى بالعمل المتواصل الصعب .

النتيجة : بدأت معونات السوفييت الغذائية ، مما أخضع مصر للكرملين فى أمر من أهم الأمور الحياتية : التغذية .

---

(١) يعلق « لوتراك » على هذه الصفقة فيقول : كانت اتفاقية السلاح هذه « تشيكية » بالاسم فقط إذ كان كيرميت روزفلت (من المخابرات المركزية) هو الذى اقترح أن يذاع عن الصفقة بأنها « تشيكية » لتهدئة السفير البريطانى ترفيليان .

١٩٦٧ : حرب الأيام الستة ، وانهزام المصريين فى سيناء (قدّرت المصادر الإسرائيلية فى ٢٠ حزيران (يونية) بأن ثمانين بالمئة من مجمل معدات القوات المصرية قد أبيد ، أو استولى الإسرائيليون عليه) .

النتيجة : بنتيجة ذلك ، وكشرط لإعادة تسليح مصر ، طلبت موسكو مراقبة حتى أدق الأمور المتعلقة بتدريب المصريين ، واختيار قادة الألوية العسكرية ، وتنظيم جهاز الاستخبارات .

هكذا ، نلاحظ أنه بعد ١٢ سنة من بداية علاقة محدودة ، فقد انطلقت من بيع شيء من السلاح السوفييتى من مصر ، اتسع مدى تلك العلاقة إلى أعماق واسعة جداً ، بلغت حد التبعية للاتحاد السوفييتى ، فقد باتت مصر اليوم تعتمد على المشيئة السوفييتية فى حقول التسلح ، والقمح ، والمعونة الاقتصادية ، بصورة عامة . وتملك البحرية السوفييتة قواعد فى الإسكندرية وبور سعيد ، كما يقيم فى مصر مئات من الخبراء السوفييت فى مجالات عدة ، بالإضافة إلى إشرافهم على القوات المصرية المسلحة » (١) .

ومهما يكن من اتهامنا للكاتب بالمبالغة فى بعض النواحى ، فالنتائج فى إجمالها صحيحة ، ولا يمكن أن نسلم بالدعوى القائلة بأن الاتحاد السوفييتى يساعدنا لوجه الله - الذى لا يؤمن به - أو لسواد عيوننا ، دون أن تكون له أية علاقة بالأوضاع فى الداخل .

وقد أظهر موقف الاتحاد السوفييتى من الانقلاب الشيوعى فى السودان فى هذا الشهر - تموز (يوليو) ١٩٧١ - أى اهتمام يوليه لانتشار عقيدته ، ولو بالانقلاب على أصدقائه أنفسهم .

إن الوطن العربى لن يتحرر سياسياً ما دام كل اعتماده على أحد المعسكرين الدوليين ، وإنما ينتقل من دائرة نفوذ قديمة « كلاسيكية » إلى دائرة أخرى حديثة . ولكن النفوذ نفوذ على أية حال .

---

(١) الانقلاب - تأليف ادوارد لوتراك - ترجمة مأمون سعيد ص ٧٨ - ٨١

ولن يتحرر اقتصادياً ما دام حل اعتماده على الاستيراد لا على البناء والإنشاء ، الذى يقوم على « العلم » وعلى « العمل » ، لا على التهريج والادعاء ، وانتزاع التصفيق من الأيدى والهتاف من الحناجر .

* *

● هل تحرر وطننا ثقافياً ؟

ولكن إذا لم يكن تم للوطن العربى التحرر العسكرى والسياسى والاقتصادى ، فهل تم له التحرر الثقافى ؟

كلا ، إن أبرز ألوان الاستعمار وأخطرها أيضاً فى عالمنا العربى كله هو الاستعمار الثقافى ، هو الغزو الفكرى ، هو الاحتلال الروحى . ذلك الاستعمار الذى يصنع أفكار الشعوب وأذواقها واتجاهاتها فى الحياة على النحو الذى يبغى ، ويصبها فى القالب الذى يريد . حتى إذا جلا يوماً عن أرضها ، ظلت تسير فى دربه ، وتمشى على نفس نهجه ، وتنفذ ذات مخططه ، بكامل اختيارها وبوحى من « وطنيتها » المستقلة - فيما ترى - وهذا هو النجاح الاستعمارى الحق : أن تجعل الشخص أو الشعب يدور فى فلكك كما تريد ، وهو يعتقد فى نفسه أنه سيد نفسه ، وليس لأحد عليه سلطان !

إن الفكر الغربى بما يحمله من فلسفة للحياة والكون ، ونظرة إلى الدين والدنيا وإلى الله والإنسان ، لا زال هو المسيطر المؤثر فى أكثر جامعاتنا ومؤسساتنا الثقافية والتوجيهية والإعلامية .

ولا زالت حضارة الغرب هى المثل الأعلى الذى تضعه الثقافة عندنا أمام أعين الجماهير والناشئين .

وكل ما حدث فى بعض البلاد العربية أن انكمش الفكر الليبرالى ليحل محله الفكر الاشتراكى ، ولا فرق فى الجوهر بين الفكرين كما ذكرنا من قبل . ورحم الله الفيلسوف الشاعر المسلم الهندى الكبير الدكتور محمد إقبال ، الذى قال :

« إن الرأسمالية والشيوعية تلتقيان على الشره والنهامة ، والقلق والسآمة ، والجهل بالله والخداع للإنسَانية . إن الشيوعية تقضى على العلم والدين والقيم ، والرأسمالية تنزع الروح من أجساد الأحياء ، وتسلب القوت من أيدى العاملين والفقراء . وقد رأيت كلتيهما غارقة فى المادة ، جسمهما قوى ناضر ، وقلبهما مظلم فاجر » !

* *

• محنة الحرية الفردية فى عهد الثورية :

هذا ما يتعلق بالشق الأول من معنى الحرية : حرية الوطن .. ويقى الشق الثانى وهو : حرية المواطن ، حرية الفرد ، حرية الإنسان .

• ضرورة الحرية الإنسانية للفرد والمجتمع :

إن هذه الحرية ليست شيئاً ثانوياً على هامش الحياة البَشرية ، بل هى شىء ضرورى لروح الإنسان كالطعام والشراب لبدنه . فلا يُعتبر الإنسان إنساناً إذا لم يشعر بذاتيته ويحس بكرامته ، ويقدرته على أن يخط مصير نفسه بيديه ، لا بأيدى آخرين يحركونه كالدمية ، أو يقودونه من أذنيه كبهيمة الأنعام .

إن مناخ الحرية شرط أساسى لنمو الذات الإنسانية ، وهو شرط كذلك لتحقيق سعادتها ، فالإنسان الذى يُساق إلى غير ما يريد ، ويُكره على غير ما يحب ، ويجرع من الأفكار والأنظمة ما لا يقبله ولا يستسيغه بحال ، لا يمكن أن يكون سعيداً . ثم إن السعادة لا تتم إلا بالأمن ، ومَن لا حرية له لا أمن له .

ثم إن الحرية لازمة للمجتمع لزومها للفرد ، فالمجتمع لا يرقى إلا بالأحرار الأعزاء من أبنائه ، الذين نمَّت الحرية شخصياتهم ، وغرست فيهم روح الإباء والشمم ، وطبعتهم على رفض الضيم والهوان ، وعلمتهم أن يقولوا : لا ، بملء أفواههم غير هيابين ولا وجلين ، ولهذا لما كان عنترة العبسى يعمل عمل العبيد من رعاية الإبل وحلبها ، وقف يتفرج على قومه والعدو يغير على أرضهم ويقتل

رجالهم وهو لا يقدِّم شيئاً . فقال له أبوه : كُرَّ عليهم ، فقال ساخراً : العبد لا يُحسن الكر والفر ، وإنما يُحسن الحلاب والصر . فقال : كُرَّ وأنت حر .. فكرَّ وصنع الأعاجيبَ .

والحرية لازمة للمجتمع من جهة أخرى . وهى أنها أساس المسئولية الأخلاقية . فالإنسان الحر يشعر تماماً بمسئوليته عن عمله ، فيجتهد فى إتقانه ، والارتقاء به ، متعاوناً مع غيره فى سبيل هذه الغاية . أما إذا كان هو مجرد ترس فى جهاز ، أو « قطعة غيار » فى « ماكينة » كبيرة ، تُدار فتدور ، وتُحرَّك فتتحرك ، بلا إرادة منها ولا وعى ، فإنه يتراخى ويكسل ، ويعمل عمل الأجراء المجبورين ، لا عمل الأحرار المختارين . أعنى أنه يعمل بغير دافع وبغير رغبة ذاتية ، ملقياً عبئه على كاهل غيره .

والحرية لازمة للمجتمع أيضاً ، لأنها تتيح له تصحيح الخطأ ، وتقويم العوج ، وفضح الانحراف ، ونقد الغلو والتقصير أو الإفراط والتفريط ، فى التخطيط والتنفيذ ، وفى التفكير والسلوك . وبخاصة ما يتعلق بالشخصيات العامة ، والمؤسسات العامة .

أما جو الضغط والإرهاب والخوف ، فيعقد الألسنة والأقلام أن تقول عن شىء : غلط ، أو تقول لإنسان ، لِمَ ؟ أو : لا . وبذلك تتضاعف الأخطاء ، وتتضخم الانحرافات ، ويزداد السوء سوءاً .

ورحم اللّه أبا بكر الذى قال فى أول خطبة له بعد الخلافة : إن رأيتمونى على حق فأعينونى ، وإن رأيتمونى على باطل فسددونى .

وعمر الذى كان يقول : رحم اللّه امرءاً أهدى إلىَّ عيوب نفسى .

* *

● معنى حرية المواطن :

والمراد بحرية المواطن هنا : رفع الأغلال عنه وخلاصه من كل سيطرة ترهبه أو تعوقه أو تتحكم فى فكره أو وجدانه أو إرادته أو حركته ، سواء أكانت سيطرة سياسية أو دينية أو اجتماعية . بحيث يتصرف وهو يشعر بالاطمئنان والأمن والاستقلال الذاتى فيما يأخذ أو يدع .

والذى يعنينا هنا بالذات الحرية الفكرية والحرية السياسية : حرية المواطن فى أن يفكر ، ويعبِّر عن تفكيره بالأساليب المشروعة .

وحريته فى نقد الأوضاع والأنظمة والاتجاهات والتصرفات ، دون أن يخشى على نفسه وأهله من مخالب الإرهاب والتعذيب والاضطهاد ..

حريته فى إلقاء خطاب عام ، أو عقد ندوة مفتوحة ، أو تأليف كتاب يحمل رأيه ونقده ، أو إصدار صحيفة لا تسيطر عليها الحكومة ، بنفسها أو بواسطة حزبها السياسى ، أو تكوين جماعة فكرية أو سياسية ، تعارض خط الحكومة « الأيديولوچى ، أو السياسى ، أو الاقتصادى » ..

هذه هى الحرية التى تهمنا فى هذا المقام ، فهل حقق الاشتراكيون الثوريون هذه الحرية ؟

سنأخذ الجواب من أقوال الثوريين بعضهم فى بعض أيضاً ، كما صنعنا فى شأن « الوحدة » فشهادات الثوريين هنا لها قيمتها ، وبخاصة أنها تذكر وقائع وأحداثاً ، ولا تكتفى بمجرد التشهير .



● شهادات الثوريين على وأد الحرية :

من بيان للقوى الوحدوية فى دمشق - ٢٥ مايو ١٩٦٣ - قالت فيه :

« تابع حزب البعث الحاكم وسلطاته سلسلة من الانزلاقات ، فلم يقف عند تجميد النشاط الشعبى ولا عند مواجهة التظاهرات بالرصاص أو السجن .

إنما خطا خطوة أخرى في حقل الإرهاب فاستلب الصحافة والفكر حريتهما المقدسة .. وهكذا لم يبق فى سوريا لخمسة ملايين عربى أن يقرأوا إلا جريدة البعث ، ولم يبق لتعليقات الإذاعة وغذاء الجمهور إلا مقالات جريدة البعث » .

ومن بيان آخر فى دمشق - ١٩ يونية ١٩٦٣ :

« مع أن حزب البعث كان يأخذ على خصومه فى الماضى أنهم يستخدمون ضده الإرهاب ، فإن فكرة التسلط الحزبى حملت البعثيين على نسيان مواقفهم وتجاربهم ، ليسلطوا الإرهاب ألواناً على القوى الوحدوية » .

وبعد اقتحام الجيش العقائدى الجامع الأموى ، والاستهانة بحرمات اللّه والناس ، وقتل الآمنين ، كتب الوزير البعثى السابق سامى الجندى فى دمشق - ٢٤ يوليو ١٩٦٣ يقول :

« إيه دمشق ، أى يد مجرمة روّعت قلبك الطهور ؟

« دمشق يا نبع الحنان وملهمة الإبداع والفن عبر التاريخ ، أى يد كافرة قاتلة ألقت الفزع فى قلوب أطفالك الصغار ؟

« إن الذين اغتالوا النساء والأطفال والمواطنين البسطاء ليسوا أهلاً يا دمشق لأن يدوسوا ترابك الرحب .

« نعم .. دمشق حزينة من أعماقها . رصاص مجرم وأيد سفاحة قاتلة جللت وجهها السمح بالسواد ولطخت أرضها بالدم البرىء . ولقد شاء المنحرفون وطلاّب السلطة والتسلط تغيير عقيدة يريدونها رغم إرادة الشعب ، ويفرضونها بالنار والحديد والاغتيال والسحل بغير حق وبغير ضمير وبغير شرف » .

ومن بيان القوميين العرب فى بيروت - ٢٤ نوفمبر ١٩٦٣ :

« إن حكم البعث الفاشى الذى يتحكم بالعراق قد تخطى كل العهود البوليسية التى شهدها العراق فى تاريخه الحديث . فحملة التصفيات المستمرة قد فاقت فى شمولها وأساليبها كل ما عرفه شعب العراق طيلة الحكم القاسمى ..

وإن موجة التعذيب الوحشية لا تزال تفتك بالآلاف من أبناء العراق ، وعمليات القتل فى سجون البعث جارية بدون توقف » .

* *

● أعمالهم يندى لها الجبين :

وفى بغداد -١٨ نوفمبر ١٩٦٣ - أصدر المجلس الوطنى لقيادة الثورة بيانه الأول فكان منه :

« إن ما قام به البعثيون العابثون الشعوبيون وسفاحو الحرس اللاقومى من اعتداء على الحريات ، وانتهاك للحرمات ومخالفة للقانون ، وإضرار عام للدولة والشعب والأمة ، أصبح أمراً لا يُطاق ويندى له الجبين .. لذلك نادى الشعب جيشه لإنقاذه من عبث العابثين وخيانة الخائنين » .

ومن خطاب لعبد الناصر فى الإسكندرية - ٢٢ أكتوبر ١٩٦٣ :

« حزب البعث لم يكن بأى حال من الأحوال يستطيع أن يتمكن من الحكم إلا إذا فرض الإرهاب بالحديد والنار .. فقد فرض الإرهاب بالحديد والنار .. فرض الإرهاب بالدم .. إنه حكم فاشيستى لا يمثل الشعب بأى حال من الأحوال .. إنه حكم بنى وجوده على الدماء وعلى الإرهاب وعلى السجون .

« حينما يكون حزب البعث خارج الحكم فالحرية هى الحرية البرلمانية الغربية ، أما إذا كان حزب البعث فى الحكم فإن الحرية هى حرية الحزب الواحد .

« إن حزب البعث كان يهدف أول ما يهدف إلى إقامة حكم فاشيستى متسلط ينفرد فيه بالحكم ولم يكن حزب البعث يفكر فى الحرية .

« لقد نادى حزب البعث دائماً بحرية الصحافة .. وكان أول ما عمله هو إلغاء الصحف كلها عدا صحف الحزب المنحرف الفاشيستى .

« وكم نادى حزب البعث بالحرية ، كان أول ما عمله أن حرم الشعب كله من الحرية ، وأصبحت الحرية وقفاً على أعضاء الحزب والحرس البعثى فقط .

ما هو شعار الحرية بالنسبة للبعثيين ؟

« شعار الحرية بالنسبة للبعثيين هو السجون والقتل والمحاكمة بدون دفاع والإعدام (!!) . شعار الحرية بالنسبة للبعثيين هو أن يحرم حزبهم الشعب كله الحرية ، لتترك الحرية لحزب الأقلية فقط .

« شعار الحرية لحزب البعثيين هو أن تكون المغانم للبعثيين ، وتكون الفرص للبعثيين ، وتكون المساواة للبعثيين . أما باقى الشعب فيُحرم من المساواة ، ويُحرم من حقه فى الحياة ، ويُحرم من حقه فى العيش ، ويُحرم من حقه فى العمل .

« هذا هو شعار الحرية بالنسبة لهؤلاء الساسة الذين احترفوا سرقة الشعارات ، واحترفوا سرقة المبادىء ، والذى آمنه إبَّان تحقيق أهدافهم وتسلطهم هو السبيل اللاأخلاقى » .

ومن خارج سوريا نشر علماء الدين الإسلامى فى بغداد هذا الاستنكار فى ٢٨ إبريل ١٩٦٤ :

« تذيع الإذاعات ، وتتناقل وكالات الأنباء أخبار المجازر الرهيبة التى قام بها الحكام البعثيون . فالطائرات تقصف بيوت اللّٰه ، والدبابات تهدم المساكن على أصحابها الآمنين والعزل من السلاح ، من النساء والأطفال والشيوخ ، الذين لم يرتكبوا إثماً ولا ذنباً يستوجب مثل هذا التنكيل أو الاضطهاد .

« ولما كانت الرابطة الأخوية التى تجمع بيننا وبين المسلمين فى سوريا تحتم علينا أن نرفع صوتنا فى التألم لهم ، ومواساتهم فى مصيبتهم ، فإننا نصدر هذا البيان إلى الرأى العام الإسلامى فى كل مكان » ...

* *

• المطلوب إطلاق الحريات العامة :

ونعود إلى داخل سوريا لنقرأ فى دمشق - ١ مايو ١٩٦٤ - نص العريضة التى تقدم بها المحامون فى سوريا إلى وزير العدل السورى :

« إن المحامين فى هذا البلد ، الذين حملوا فى مختلف العهود عبء الدفاع عن حقوق الشعب وحرياته الأساسية ، يرون لزاماً عليهم ، فى هذا الظرف العصيب الذى تمر به البلاد ، أن يعلنوا إلى أن هذا الشعب بمختلف العهود أثبت أنه لا يمكن أن يُحكم إلا بالأسلوب الديمقراطى الصحيح الذى ينبثق الحكم فيه فعلاً من الشعب .

« وإن المجلس الوطنى لقيادة الثورة كان أعلن فى ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ ذلك ، حين أكد فى سلسلة من بياناته أنه إنما جاء ليعيد حكم الشعب للشعب وبالشعب ، إيماناً منه ومن كل مواطن فى هذا البلد بأن كل حكم خارج عن هذا المبدأ مصيره إلى الزوال .

« ولقد مرت البلاد منذ ذلك الحين بمآس كثيرة ، ودخلت فى تجارب عديدة لا نريد أن نسهب فى تعدادها ، ولكن الأحداث الأخيرة التى وقعت فى بعض المدن السورية كحماة ، وما أعقبها من إعلان للإضراب الشامل ، تعبيراً عن استياء الشعب ، لدليل واضح على الأزمة التى قامت بين الحكم والشعب ، وخصوصاً أن المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان كما أقرتها الشرعية الدولية ، سبق أن امتهنت وأهدرت باعتقال عدد من المحامين ورجال القانون إلى جانب العديد من المواطنين ، وما تعرّضوا إليه من إهانات هدرت فيها كرامة الإنسان ، مما يباعد بين الشعب والمسئولين ، ويعرض أمن البلاد الداخلى والخارجى للأخطار . لذلك ، فإن المحامين يطالبون :

١ - بإطلاق الحريات العامة .

٢ - إلغاء حالة الطوارىء .

٣ - إعادة الحياة الديمقراطية إلى البلاد فوراً دون إبطاء وعن طريق انتخابات عامة حرة نزيهة .

وبانتظار تحقيق هذه المطالب نعلن تضامننا عن طريق الإضراب مع سائر فئات الشعب » .

ونتنقل مما يجرى فى سوريا إلى ما يجرى فى العراق لنرى هذه الصور ، ونقرأ هذه الأقوال الصادرة من المصادر الثورية ..

تقول القيادة القومية لحزب البعث فى ٣ أكتوبر ١٩٦٤ :

« لقد أصيب الضمير العربى بهزة مؤلمة للأنباء الواردة من العراق عن الحملة الإرهابية الشرسة التى يشنها حكام رِدَّة تشرين (نوفمبر) ضد جميع المواطنين المتمسكين بالعروبة والديمقراطية وحقوق الشعب . هذه الحملة التى أعادت العراق إلى أوضاع كالأوضاع الخانقة التى كان قد عاشها فى ظل نورى السعيد وعبد الكريم قاسم .. بل أسوأ .

« لقد استخدمت سلطات عارف فى حملتها الإرهابية هذه مختلف الأساليب التعسفية المنافية لمبادىء الأخلاق والعدالة وحقوق الإنسان ، حيث هوجمت المنازل والمكاتب والمعامل .. فى كافة أنحاء العراق ، وأطلقت عصابات الشقاة من عقالها تعتدى على النساء والأطفال والعوائل الآمنة بحثاً عن المناضلين الذين دافعوا ببسالة وإيمان عن استقلال العراق وعروبته ، وعن تطلعات شعبه الطيب إلى حياة أفضل ..

« إن أساليب التعذيب الوحشية والمعاملة المهينة للكرامة الإنسانية ، تمارَس اليوم فى سجون العراق ومعتقلاته بصورة أبشع مما كانت تمارَس به أيام نورى السعيد وعبد الكريم قاسم ، وإن حياة المئات من المعتقلين مهددة اليوم بالخطر » .

ويقول الدكتور نور الدين الأتاسى رئيس الدولة السورية لحكم البعث القُطْرى فى حمص - ٣١ أكتوبر ١٩٦٤ :

« إننا مع العمال فى العراق فى سجونهم ، وإننا هنا تأبى آذاننا علينا إلا أن تسمعنا صوت رفاقنا هناك فى سجون الإرهاب ، سجون الديكتاتورية فى العراق ، ونحن واثقون أن الصوت الذى نسمعه من العراق هو صوت السلاسل التى تتكسر . وستتكسر غداً ، سيجتمع الشمل ، سيكون الزحف ، سيكون

المؤتمر الشامل ، مؤتمر التسيير الذاتى . ليس فى هذا القُطْر فحسب ، وإنما سيكون فى الوطن العربى بكامله » .

ومن بيان لاتحاد نقابات العمال فى سوريا - ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤ :

« ماذا فى سجون العراق الرهيبة ؟ ماذا فى ساحات الإعدام السرية الرهيبة ؟ أين اتحاد نقابات العمال وأين قادته النقابيون المناضلون الشرفاء ؟ أين اتحاد الفلاحين .. وأين قادته الشرفاء الذين فجّروا ثورة رمضان ، وحرّروا العراق من عهد نورى السعيد العميل وعهد قاسم الأرعن .. أين اتحاد الطلبة ؟ أين التنظيمات الشعبية المؤمنة بالديمقراطية الشعبية ، بالاشتراكية ، مطلب شعبنا الأول والأساسى ؟

« إنهم - أيها الرفاق - جميعهم مكبّلون بالسلاسل ، فى غياهب سجون عارف الرهيبة .. إنهم يحلمون بالنصر .. وينتظرون انبلاج فجر الصبح .. فجر الثورة التى ستمحق الخونة والمتآمرين من رجعيين ورأسماليين وديكتاتوريين عملاء . إن بداية النهاية لحكم عارف فى العراق قد حانت ، وإن الذى فجّر ثورة رمضان .. سيقضى على البقية الباقية من الخونة ، عملاء الاستعمار .

« إننا نتساءل بمرارة وألم : أين وحدة التراب الوطنى فى القُطْر العراقى . بعد أن سمح عارف بقيام إسرائيل ثانية ، وقاعدة للاستعمار لحماية استثماراته البترولية ، فى شمال العراق » ؟

وننتقل من سوريا والعراق إلى مصر ، التى يلتزم الثوريون جميعاً الصمت إزاء ما يحدث فيها من إرهاب دموى من سنة ١٩٥٤ ، إلى سنة ١٩٦٧ ، وسنشهد هنا شهوداً من أهلها ، أرغمتهم « النكسة » على أن يتكلموا ، ويقولوا شيئاً ما عن الأوضاع الداخلية .

يقول محامى الثورة محمد حسنين هيكل فى الأهرام - ٢٨ يوليو ١٩٦٧ :

« فى المجتمع المتحضر تكون المشيئة منظمة : دعوى - محكمة - محاكمة - دفاع - حكم - تنفيذ .

« أقول ذلك وفى ذهنى عمليات الفصل والقبض والحراسة ، وفى ظنى أنه حان الوقت لوضع نهاية لها واستبدالها بقواعد مقررة وإجراءات مرسومة لكل حساب .

« وذلك يقودنا إلى تأكيد مجموعة من الضمانات :

١ - أن كل عقوبة ينبغى أن تكون على أساس قانون . ولا يمكن أن تظل هناك عقوبات شخصية تصيب أحداً بالذات مقصوداً ومخصصاً مهماً كانت الظروف.

٢ - أن كل مواطن ينبغى له أن يجد له غطاء يحميه .

٣ - أن المؤسسات ذات الاستقلال الذاتى ، كالجامعات والصحافة ، ينبغى أن ينمو دورها .

٤ - أن هناك مؤسسات أخرى كمجلس الدولة مثلاً يجب أن تؤدى دوراً أكثر فعالية فى تدعيم موقف مفرد إزاء السلطة إذا أحس أنها تتجاوز بغير سند مقنع من نص القانون .

« وفى مجتمعات أخرى تقوم الأحزاب بهذا الدعم ، ولكن مجتمع التنظيم السياسى الواحد تختلف ظروفه ، وبالتالى فإن الفرد فيه أكثر حاجة إلى السند .

« وإذا كان من واجب السُلطة أن تفرض عليه القانون فإن من حقه هو الآخر أن يفرض نفس القانون على السُلطة إذا أحس بالتجاوز ....ولو مجرد إحساس » .

* *

• الديمقراطية بالموافقة :

وفى ١١ أغسطس ١٩٦٧ عاد يقول :

« هناك أنواع من الديمقراطية . لقد تحقق الكثير من إنجازاتنا الثورية بما يمكن أن نسميه « الديموقراطية بالموافقة » : أى أن تتخذ القيادة إجراءات تدرك بحسها وفكرها المتصل بضمير الجماهير ومطالبها أنها تحظى بالموافقة الكاملة . لكننا الآن ، والقرار قرار الحياة أو الموت ، النصر أو الهزيمة ، نحتاج إلى ما يمكن

أن نسميه « الديمقراطية بالمشاركة » . أى أن تكون الجماهير شريكة فى بلورة الإجراء قبل صدور القرار به .

« وذلك يتطلب أن تكون المناقشة واسعة ، وإن لم تكن بالضرورة علنية إذا اقتضت الظروف مثل ذلك .

« ولكى يتحقق ذلك فإنه يصبح من الحتمى إنهاء كل موجات الخوف .

« ولقد أشرت فى هذا الصدد من قبل إلى ضمانات مطلوبة فى مواجهة عمليات القبض والحراسة والفصل .. ثم لمست أهمية تدعيم مؤسسات التفكير المستقل والملتزم بأهداف النضال السياسى والاجتماعى فى نفس الوقت (!!) كالجامعات والصحافة ، وأكدت ضرورة تحكيم القانون .

« وليس معنى تحكيم القانون أن حق التشريع يتوقف اليوم .. وإنما معناه أن فى استطاعتنا اليوم وغداً أن نصدر ما نشاء من القوانين وفق ما تتطلبه الظروف ثم نلتزم به لا نتجاوزه إلا إذا أردنا تعديل القانون .

« ثم هناك مسألة الإرهاب الفكرى : ما إن يرتفع صوت برأى حتى ينطلق البعض يدّعون عليه بما لم يقله ، ثم ينصبون أنفسهم وكلاء للاتهام والحكم والتنفيذ أيضاً .. مع أن الذين يمارسون الإرهاب ليسوا أصحاب عقائد مهما ادّعوا » .

ولا أدرى كيف استجاز « هيكل » أن يسمى مجرد الموافقة وقول : « آمين » التصديق على كل رأى وكل قرار « ديمقراطية » من أى نوع كان ؟!

وأعجب من ذلك تبرير ذلك بأن القيادة كان لديها من « الكشف » و « الإلهام » و« العلم اللدنى » المتصل بضمير الجماهير ، ما يجعلها تعلم مقدماً أن هذه الاجراءات تحظى بالموافقة الكاملة !!

ومع هذا ، فكل ما يطلبه هيكل أن تشارك الجماهير فى « بلورة » الإجراء قبل صدور القرار به ، لا أن تكون هى صاحبة الكلمة العليا فى اتخاذ الإجراء !

ثم إذا كان هيكل المتحدث شبه الرسمى يشكو من الإرهاب الفكرى فليت شعرى ماذا يقول غيره ؟؟

* *

● الحرية شعار غامض :

ومما قدمناه هنا من أقوال الثوريين بعضهم فى بعض ، واتهاماتهم المتبادلة بوأد الحريات والتنكيل بكل معارض ، وإقامة الحكم على الدماء والسجون وآلات التعذيب ، إلى غير ذلك من التهم الخطيرة – نستفيد عدة فوائد ، أو عدة ملاحظات أهمها :

١ – أن الحرية التى ينادون بها هدفاً . ويرفعونها شعاراً .. هى – عندهم – مجرد مفهوم مائع ، مطاط ، غامض . هم الذين قصدوا أن يميّعوه ويمططوه ويغمّضوه .. ليفسروه على هواهم ، ويطبقوه حسب مزاجهم ومصلحتهم الشخصية أو الحزبية أو الطائفية .

لهذا يمكن أن تكون الحرية قبل الحكم بمفهوم ، وبعد الحكم بمفهوم آخر .. وأن تكون الحرية فى بلد ما ، لها مدلول معين .. وفى بلد آخر يتغير هذا المدلول . وأن تنادى فئة من الثوريين بالسماح للكتل والتجمعات السياسية بالعمل بحرية فى أحد الأقطار ، وتصم أذنها ، وتخرس لسانها ، عن هذا الطلب فى قُطْر آخر .. فالحرية عندهم شعار يُستخدم للدعاية ، وليس هدفاً يُتبنّى للتحقيق والتنفيذ .

*

* الحرية الفذة التى حققها الثوريون الاشتراكيون :

٢ – والملاحظة الثانية : أن كل الفئات الثورية التى تتشدق بالحرية وتتغنى بها .. قد اغتالت الحرية وقتلتها ، يستوى فى ذلك الناصريون والقوميون والبعثيون ، سوريين كانوا أم عراقيين ، قُطْريين أو قوميين .

الحرية الفذة التى حققها الاشتراكيون الثوريون هى : حرية السُلطات الحاكمة ، وحرية أجهزتها المتسلطة ، وحرية أتباعها وأنصارها من المحترفين الحزبيين

والمنتفعين ، فى اتخاذ ما يرون من أساليب ، وإصدار ما يشاءون من قرارات ، بيدهم البسط والقبض ، والرفع والخفض ، لما فى أيديهم من سُلطة « كهنوتية » مطلقة ، تملك العقوبة بقرارات الحرمان ، والمثوبة بمنح صكوك الغفران !

لقد رأينا ما صنعه « الحرس القومى » البعثى فى العراق بالمواطنين من مذابح وأهوال تقشعر منها الأبدان ، كما سجل ذلك كتاب « المنحرفون » الذى صدر فى بغداد بعد ضربة الجيش فى شهر نوفمبر ١٩٦٣

ورأينا كذلك ما صنعه الجيش العقائدى والحرس البعثى فى سوريا من ضرب المعارضين بالمدافع ، واقتحام المساجد بالمدرعات وقتل المواطنين الأبرياء بغير حساب .

ورأينا فى الجنوب اليمنى ما يمارسه القوميون الماركسيون الحُمر من أساليب وحشية فى التنكيل بالخصوم .

ورأينا فى مصر أجهزة الأمن القومى .. من المخابرات العامة ، والمباحث العامة ، والمباحث العسكرية وغيرها من أجهزة السُلطة ، كيف اتخذت أبشع الوسائل ، وأفظع الأساليب فى سنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ، وفى سنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٧ .

ولقد اعترف الرئيس المصرى الراحل بانحراف جهاز « المخابرات » فى عهده بأنه كان دولة داخل الدولة ، وقدّم زعماءه للمحاكمة .

*

* يتباكون على الحرية وهم يخنقونها :

٣ - والملاحظة الثالثة : أن الذين يتباكون على الحرية ، وعلى ضحايا العنف والإرهاب والتعذيب ، لا يفعلون ذلك لوجه الله والحرية .. إنما يصنعونه لأمرين : التشنيع على خصومهم .. والدفاع عن أنصارهم .

ولو كانوا يحبون الحرية حقاً لأقاموها فى بلادهم التى يحكمون ، وردوا الأمر

إلى الشعب يختار مَن يريد ، وأطلقوا سراح السجناء والمعتقلين ، وسمحوا بحرية الكلمة والتجمع والمعارضة .

ولو كانوا يحبون الحرية حقاً ، ويعادون الإرهاب والطغيان صدقاً ، لرأيناهم يدينون كل طاغية ، وينتصرون لكل مظلوم ومضطهَد .. ولكنّا نراهم جميعاً إذا كانت الضحية للطغيان والإرهاب هى الحركة الإسلامية ورجالها ، قابلوها بالصمت المريب ، والسكوت المطبق ، فكم من ألوف - بل عشرات الألوف - سيقوا إلى السجون والمعتقلات بلا محاكمة ولا سؤال ، وكم من أجساد عُذِّبت حتى الموت ، وكم من أعناق عُلِّقت على أعوادالمشانق ، دون أن يُسمح لمحامين من الخارج بالدفاع عن أصحابها ، كل ذلك والمتباكون على الحرية والديمقراطية صمٌ لا يسمعون ، بكمٌ لا يتكلمون ، عميٌ لا يبصرون !

لو كانوا يحبون الحرية وينتصرون للمظلومين حقاً لانتصروا لخمسة وعشرين سجيناً سياسياً فى ليمان طرة - بالقرب من القاهرة - صُوِّبت إليهم الرشاشات ، فحصدتهم فى دقائق معدودات ، دون جُرم اقترفوه ، إلا احتجاجاً على سوء المعاملة ، هذا وهم وديعة لدى الحكومة ، وهى مؤتمنة عليهم ، وواجبها أن ترعاهم لا أن تقتلهم .

ولو كان هؤلاء أسرى حرب بينهم وبين إسرائيل ما استحلوا أن يعاملوهم هذه المعامة النكراء فى كل شرع وقانون ، ولو استحلوها ما اجترأوا عليها .

ولولا سجين لبنانى مسيحى حُكِم عليه فى مصر ، وقُدِّر له أن يشهد تلك المجزرة الرهيبة ، التى سماها « مجزرة القرن العشرين » ما عرف الناس عنها شيئاً ، وطويت كما طويت مئات وآلاف المآسى من قصص التعذيب والوحشية ، خلف جدران السجون ، وقضبان المنافى والمعتقلات .

ذلكم هو « روكس معكرون » الذى حلف أن يكتب قصة المذبحة التى شاهدها إذا أفرج عنه ، وبرّ بقسمه ، وأخرج كتيباً جعل عنوانه : « أقسمتُ أن أروى » !

* *

● الحرية بعد هزيمة ١٩٦٧ :

وكان المظنون أن تنبه هزيمة ١٩٦٧ ، الأنظمة الثورية إلى ضرورة إعادة الحرية إلى أبناء شعوبها ، والتخلي عن فكرة فرض الوصاية على الأمة من قِبَل حزب أو تنظيم أو فئة تدّعي لنفسها « الإمامة المعصومة » ، وتعزل سائر الشعب عن المشاركة في سياسة بلده وقضاياه المصيرية .

وقد كتب في ذلك الكثيرون ، وصدرت بذلك بيانات وقرارات ، ولكن الواقع بقي - في أساسه وجملته - كما هو ، لم يتغير .

كتبت مجلة « الحوادث » اللبنانية في ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ تقول :

« قد يقبل الناس أن تسكت الألسن ليتكلم المدفع .. ولكنها لا تقبل أن يسكت الاثنان معاً .

« وإذا كان آخر الدواء الكي ، فجراح الهزيمة لا يمكن أن تكوى إلا بنار الحقيقة ، مُرَّة كانت أم حلوة .

« وإذا كان هناك عذر في الماضي للتخوف من نتائج المناقشات ، فالمناقشة اليوم تتخذ معنى عملية الإنقاذ .

« وقد دلّ الاختيار على أن أكثر « الديماجوجيات » إيذاء ، تلك التي تحاول أن تجعل من الاشتراكية بديلاً عن الديمقراطية .

« إن الديمقراطية مطلب أساسي ولا مفر من تطبيقه ، سواء أكان الحكم ثورياً أو اشتراكياً أو رأسمالياً ، فلا يجوز في أي نظام أن يبقى المواطن مجرد متفرج أو شاهد زور » !

وقد رأينا عبد الناصر يعلن في خطابه بعد نكبة ١٩٦٧ : إننا في حاجة إلى مجتمع مفتوح ، كما يعلن سقوط دولة المخابرات .

ورأينا « النواب » فى « مجلس الأمة المصرى » يقدمون الاقتراحات بإلغاء معسكرات الاعتقال ، ووضع المعتقلين فى سجون عادية ، يحصلون فيها على ذات حقوق السجناء الآخرين !! كما دعت المقترحات إلى إصدار بيان يعلن عن أسباب اعتقال أى مواطن وتأكيد حقه فى الاستئناف بعد الاعتقال [١] .

وقد رأينا كيف طلب هيكل - فيما نقلناه من قبل - التحول مما أسماه « ديمقراطية الموافقة » إلى « ديمقراطية المشاركة » .

ومن مقال له فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٧ : « وإذا سألنا : ما الذى تحتاجه جبهتنا الداخلية الآن ؟ فإن الرد فى تقديرى : تحتاج الظروف الداخلية - أكثر ما تحتاج - إلى عمل ديمقراطى شعبى » .

وقال عبد الحميد حسن زعيم الطلبة المصريين فى خطاب له بعد النكبة :

« أستطيع أن أقول ، رغم إيمانى بأن هذه إرادة الله : إنه لو أتيح لنا - بدون تردد أو رهبة أو خوف - أن نتكلم ونفصح عما تجيش به صدورنا .. لما كانت النكسة ، أو لكانت وطأتها أقل حدة وضراوة عما حدث » .

هذا بعض ما كتب بعد « النكسة » .

ولكن هل تحققت الحرية الفكرية والسياسية ؟

* *

● تيار فكرى واحد لا شريك له :

أين الحرية الفكرية ؟

لقد كان فى مصر والبلاد العربية - قبل عهد الاشتراكية الثورية - تيار يدعو إلى « التغريب » والعلمانية .. كان من ثمرات غرس الاستعمار الأجنبى فى أفكارنا .

---

(١) وكالة رويتر : القاهرة - ١٩٦٨/٤/١ .

ولكن هذا التيار - مع وجود قوى كثيرة تسنده فى الداخل والخارج - لم يستطع أن ينفرد وحده بالتوجيه والتأثير ، بل كان هناك إلى جواره تيار آخر قوى ، يغالبه ويصارعه ، بل يغلبه ويصرعه فى كثير من المجالات ، ولو تُركت له الفرصة مدة أطول ، لاستطاع أن يقضى على ذلك التيار ويدسه فى التراب .

كان التيار الإسلامى الأصيل المعبِّر عن ضمير الأمة وعقيدتها يثبت وجوده فى كل مكان ، مضيقاً الخناق على تيار « التغريب » الدخيل .. وصاحب البيت دائماً أقوى من اللص المتهجم .

أما فى عهد الثورية الاشتراكية ، فالكارثة أن تياراً فكرياً واحداً ، هو الذى يُتاح له أن يسود ويحكم ويوجِّه الحياة - وهو التيار الاشتراكى العلمانى - دون أن يواجهه تيار آخر يقاومه ويقارعه ، إذ لا يُسمح بحال لأى فرد أو جماعة بالعمل والحركة ، لإيجاد تيار منافس غير التيار الذى تتبناه الثورة !

* *

● فساد الأحزاب ولا حزب واحد :

ثم أين الحرية السياسة ؟

لقد كنا فى مصر نشكو من فساد الأحزاب ، ومضار الحزبية ، وما جرَّته على البلاد من صراع وانقسام وتناحر لا ينتهى .. ولكننا الآن - والحق يقال - بتنا نترحم على عهد الأحزاب ، على الرغم من سوءاتها ومفاسدها .

فإن عدة أحزاب فاسدة ينقد بعضها بعضاً ، ويعارض بعضها بعضاً ، خير من حزب - أو تنظيم ! - سياسى واحد ، تشكله الحكومة ، ليتبنى اتجاهها السياسى الخاص - كالاشتراكية - ويؤيد سياسة معيَّنة - سياسة مركز القوة الغالب - ولا يُسمح لأى فئة من الناس أن تعارض هذا التنظيم أو تكوِّن تنظيماً آخر .

بل إن هذا الحزب أو التنظيم ليس مفتوحاً لمن شاء من أبناء الوطن أن يشارك فيه .. بل هو مغلق على المؤيدين لاتجاه الدولة .. ولا عجب أن نجد الرئيس السادات - مع دعوته إلى المحبة والتسامح والوحدة الوطنية ! يعلن فى خطابه المذاع فى ١٠ يونية ١٩٧١ - أى قبيل انتخابات الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة - مذكراً المواطنين : أنه لا مكان فى تنظيمنا السياسى للرجعية .. ولا مكان فى تنظيمنا السياسى لأعداء الاشتراكية وأعداء التحول الاشتراكى ، ولا مكان فى تنظيمنا السياسى لأعداء الناصرية .. ولا مكان فى تنظيمنا السياسى للقوى التى نبذتها الثورة خلال مراحلها الطويلة ! [١] .

فكيف تتحقق الحرية فى وطن حكم على جم غفير من أبنائه بالإعدام السياسى ، لأنهم ليسوا اشتراكيين ثوريين أو ناصريين ، أو لأنهم عارضوا الثورة فى بعض قراراتها أو مواقفها ؟!

يجب أن يوصم بالرجعية ، ويمحى من الوجود السياسى كل فرد أو فئة تعارض أو تشك فى صلاحية الناصرية أو الاشتراكية الثورية ، فلا يُسمح له بدخول التنظيم السياسى الوحيد ، ولا بتكوين تنظيم آخر !

الثورة إذن معصومة ، وهى دائماً على حق ، ومعارضوها إما عملاء أو رجعيون !

* *

● لا حرية ولا أمن :

وهناك شيء دون الحرية ، ولكنه فى الواقع أعم وأهم ، ذلك هو الأمن ، أن يعيش الإنسان شاعراً بالطمأنينة على نفسه وماله وعِرضه وأهله ، فلا يعتدى عليه أحد فى ذلك إلا فى حدود القانون ، أى إذا اعتدى هو على حق غيره ، أو ارتكب جريمة فيستحق العقاب بحكم القضاء .

---

(١) يعتذر بعض الناس للرئيس السادات ، بأنه قال ذلك تكتيكاً ، رعاية لبعض الظروف والضغوط الداخلية والخارجية ، وأن الرجل مصمم على العودة بالبلاد إلى « الشرعية » المطلقة بهدوء ، وأننا نتمنى من كل قلوبنا أن يكون ذلك صحيحاً ، وقد تم بحمد الله تصحيح ذلك عن طريق الشرعية .

هذا الأمن من ألزم ضرورات الحياة ، ومن أعظم نعم الله على الناس ، حتى إن القرآن الكريم جعله مع « الغذاء » أو الطعام فى مرتبة واحدة ، فالطعام حاجة الجسم ، والأمن حاجة النفس .. قال تعالى ممتناً على قريش : ﴿ فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِى أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ (١) .

وجعل القرآن الخوف كالجوع من أشد العقوبات القدرية التى ينزلها الله بالجماعات الآمنة المطمئنة ، الرضية العيش ، إذا انحرفت عن هدى الله وكفرت بأنعم الله ، فيصيبها القدر العادل فى رزقها وفى أمنها معاً .. قال تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾ (٢) ..

فالخوف عقوبة بليغة ، لا تكاد تعدلها عقوبة ، والأمن نعمة عظيمة لا تكاد تعدلها نعمة .. وقد سئل حكيم : ما السعادة ؟ قال : الأمن ، فإنى رأيت الخائف لا عيش له !

ولا عجب أن كانت « الجنة » – وهى دار الثواب الإلهى للمؤمنين الصالحين – دار أمن كامل ، ليس فيه شائبة فزع أو خوف : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلاَمٍ آمِنِينَ ﴾ (٣) ..

ولهذا يكون شر الأنظمة هو الذى يسلب الناس نعمة الأمن ، وسعادة الطمأنينة ، فيصبح فيه الإنسان وهو لا يدرى أين يمسى .. ويمسى ولا يدرى أين يصبح ، ففى أية لحظة من ليل أو نهار ، تستطيع كلاب الصيد أن تتخطفه من بين أهله وأولاده ، ويُلقى به فى مكان غير معلوم ، وإلى أمد غير محدود ، وبسبب غير معروف ، وقد يمكث السنين فى مكان لا يعرفه هو ، وقد لا يسأله أحد مجرد سؤال يعرف به ماهية الجريمة التى ارتكبها ، ومقدار العقوبة التى يستحقها !

* * *

---

(١) قريش : ٣ – ٤ (٢) النحل : ١١٢ (٣) الحجر : ٤٦

الاشتراكية .. أو مجتمع الكفاية والعدل

« الاشتراكية » هى العنصر الثالث فى « الشعار المثلث » الذى اتخذه الثوريون لأنفسهم .. ولن أناقشهم هنا فى المدلول « الأيديولوچى » للاشتراكية . وإنما أناقشهم فيما ادّعوا هم أنه هدف الاشتراكية .. وأنها الوسيلة اللازمة والوحيدة والحتمية للوصول إليه ، وهو : إقامة مجتمع الكفاية والعدل .

مجتمع الكفاية والعدل ..الذى ضحّوا من أجله بـ « الوحدة » وصادروا باسمه « الحرية » ؟

هل زاد الإنتاج ، واتسعت قاعدته ، وتحسنت نوعيته ، وتعددت فروعه ، بحيث أصبح يشبع الحاجات الأساسية لكل فرد ، ويغطى المتطلبات المهمة للدولة ؟

يقول « الميثاق » فى بابه الخامس :

« إن الاشتراكية هى إقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الإنتاج ومجتمع الخدمات » .

وعلى أساس هذا المفهوم للاشتراكية نريد أن نسأل دعاتها وأنصارها من الحكام الثوريين فى بلادنا العربية :

هل أقاموا حقيقة هذا المجتمع المنشود ؟

ثم هل نال كل مواطن نصيبه العادل من الثروة الوطنية ؟ هل ذابت الفوارق بين الطبقات بعد القضاء على الطبقة المستغلة من الرأسمالية ومن الإقطاعيين ؟

هل تهيأت – حقاً – الفرص المتكافئة للمواطنين جميعاً ، فوجد كل عاطل عملاً مناسباً ، وكل عامل أجراً عادلاً ، وكل جائع غذاءً كافياً ، وكل مشرد مأوى واقياً . وكل مريض علاجاً ميسراً ، وكل ذى موهبة مكاناً ملائماً ؟

هل نقل الاشتراكيون العرب مجتمعاتهم من الاعتماد على الاستيراد إلى الاكتفاء الذاتى ؟ هى أصبح المجتمع فى ظل الاشتراكية مجتمعاً صناعياً قوياً قادراً على حماية نفسه بنفسه ، واستغلال خيراته المذخورة والمنشورة ؟

وبعبارة موجزة : هل حقق الاشتراكيون الثوريون العرب مجتمع الكفاية والعدل ، الذى نصبوا أنفسهم لإقامته ؟

سندع الوقائع هنا تتكلم ، كما تكلمت عن الوحدة والحرية ، ولن نستدعى أحد للشهادة بهذه الوقائع غير ثورى ، وغير اشتراكى ، وغير تقدمى ! فقد التزمنا أن يكون الشهود على الاشتراكية من أهلها .

ومن سوء حظ الاشتراكيين الثوريين أنهم كثيراً ما يختلفون ويختصمون ، ويعدو بعضهم على بعض . وفى هذا فرصة لظهور كثير من المآسى والمهازل والفضائح المستورة عن أعين الجمهور .

* *

● الاقتصاد السورى فى عهد الاشتراكية :

فى سوريا البعث ، نجد كبار البعثيين ينددون بسوء الوضع الاقتصادى الذى انتهى إليه البلد الذى ظل طوال تاريخه عامراً بالخيرات ، حافلاً بالنشاط .

يقول صلاح البيطار : « لقد أصبح الاقتصاد السورى على شفا الهاوية » .

ويقول خالد الحكيم ونذير النابلسى ، وهما من الزعماء النقابيين البعثيين فى بيان لهما :

« إن الوضع الاقتصادى فى سوريا وضع خانق لانعدام الاستقرار وبسبب نزوح الكفاءات والخبرات الفنية ، وتهريب رؤوس الأموال ونزوح عدد كبير من العمال السوريين إلى الأردن ولبنان والدول العربية الأخرى بحثاً عن العمل وهرباً من الاضطهاد والتعذيب .

« إنه لم تقم فى سوريا منذ عام ١٩٥٨ أية مصانع ذات قيمة كبيرة أو أهمية

ملموسة ، بل إن المصانع الحالية الكبيرة قامت منذ عهد الاستقلال وحتى عام ١٩٥٨

« إن المصانع والمشاريع التى أممت لم يقبض أصحابها أثمانها . ولهذا فإن أى متمول سورى مهما كانت ماليته يمتنع الآن عن المساهمة فى أى مشروع جديد مما سبب تردى الأوضاع الاقتصادية .

« إن الحل الصحيح والسليم لإنهاء الوضع السورى المضطرب ، هو العودة إلى الشرعية وإجراء انتخابات تعبر عن إرادة الشعب السورى وعن أهدافه فى البناء والإعمار والسياسات السليمة ، وبذلك تعود الحياة الطبيعية إلى سوريا .

« إن الوضع الحالى وما يترتب عليه وضع يؤدى إلى التخريب ، تخريب الاقتصاد ، وتخريب الجيش ، وتفكك الحياة السورية .

« إن الاستعمار والصهيونية اللذين تهاجمهما إذاعة دمشق يومياً لا يمكن أن يُحدثا من التخريب ما يحدثه حكام دمشق فى الوقت الحاضر فى جميع المؤسسات العسكرية والاقتصادية والعمالية والشعبية فى سوريا » .

ويقول مطاع الصفدى ، وهو يسارى ثورى من مقال له فى مجلة « الحوادث » - بيروت ٢٣ سبتمبر ١٩٦٦ :

« إن تجربة حكم حزب البعث ، خلال السنوات الثلاث الماضية ، لم تفشل فقط بل دمرت سوريا ، وكادت تقوّض دعائم وجودها .. ولقد وصل هذا التدمير إلى حد تفتيت الوحدة التاريخية لقاعدتها البَشرية .. هنالك إجماع على أن سوريا تعانى اليوم لحظة التقرير النهائى : إما أن توجد وإما أن تزول .

« الاقتصاد السورى منهار ، القوانين آخر ما له سُلطة على الحاكمين والمحكومين ، الفقر والفشل « الاشتراكى » فى المعامل والمصانع والدوائر .. وهكذا ، حتى تكاد الصورة تظلم كلها ، وجميع الفئات تتفق على أن البلد لم يعد يحيا حياته الطبيعية ، وأن كل شىء فيه ، بديهيات الحياة العادية ،

أصابها اهتزاز مريض .. ويأتيك من دمشق مَن يقول لك : إن شعب دمشق يكاد يصبح غريباً لاجئاً مضطهداً فى وطنه » .

*　*

● الاقتصاد المصرى فى ظل الاشتراكية الثورية :

وفى مصر نجد الأرقام الرسمية المتعلقة بالإنتاج الزراعى تشير إلى زيادة ٢٨٪ من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٢ و ١٥٪ من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ (مقابل الـ ٣٠٪ التى توقعتها الخطة الخمسية ١٩٦٠ - ١٩٦٥) .

ومعنى هذا أن نسبة الزيادة فى سنوات ما قبل قوانين يوليو١٩٦١ أكبر مما بعد هذه القوانين بنحو الضعف .

على أن بعض المعلقين [١] يشك فى هذا التقدير أيضاً ، قائلاً : إن هذا يبدو اعتباطياً إذا ما أخذنا بعض نقاط الارتكاز الأخرى ، التى هى أقل شمولاً ، لكنها تميل بوضوح لتكذيب هذه الأرقام .

فالإنتاج القطنى هو « المؤشر » الأحسن إيماء إلى النزعات الحقيقية للإنتاج الزراعى .. ويمكن تقدير هذه النزعات بمقارنة رقم الإنتاج فى مطالع هذا القرن ، مع رقم الإنتاج أثناء سنوات النظام الأخير .. وذلك كما يلى :

فى سنة ١٩١٣ = حوالى ٨ ملايين قنطار .

١٩٦٦ - ١٩٦٨ = أقل من ٩ ملايين قنطار .

إذن ، فإن الإنتاج قد ظل فى المدى الطويل راكداً .

غير أن زيادة استيراد القمح تنبىء بشكل مباشر عن مدى قدرة الإنتاج على تلبية حاجات البلاد .. هذه الزيادة تكاد لا تُصدَّق .. فقد انتقلت الاستيرادات من

---

(١) محمود حسين الماركسى المادى فى كتابه « الصراع الطبقى فى مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠ » - نشر دار الطليعة - بيروت ، ص ٢٢٨ . ونحن نأخذ منه الوقائع لا التحليل .

. . . ر. ١٥ طن سنة ١٩٥٥ ، إلى . . . ر. . ٣. سنة ١٩٥٦ ، وأخيراً إلى ثلاثة ملايين طن سنة ١٩٦٧ [١] .

أى إن استيراد القمح من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧ قد تضاعف عشر مرات .

هذا يعنى أن إنتاج الحبوب لم يعرف فى الواقع خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة إلا تقدماً محدوداً جداً .

والخلاصة أننا نستطيع القول بأن معدل النمو الحقيقى فى الإنتاج الزراعى لم يستطع أن يتجاوز ٢٪

أما فيما يتعلق بسرعة العطب البنيوية فى الإنتاج الزراعى ، فإنها موجودة كلها فى هذا الرقم : فى ١٩٦٧ - ١٩٦٨ أصبحت قيمة الواردات الغذائية موازية تقريباً لصادرات القطن ، إذن فإن بنية الإنتاج الزراعى تسمح لنا - بعد خمس عشرة سنة من الثورة - أن نعوِّض حاجاتنا الغذائية الحيوية لا غير ، بمحصولنا الرئيسى المُعَد للتصدير ، فأين هو مجال « الطفرة الصناعية » ؟

---

(١) كتبت « الأهرام » فى ١٩٦٦/٨/٢ تقول :

« أمامنا فى العام القادم موضوع القمح ، وكيف أننا نحتاج إلى مائة مليون دولار لاستيراد الكميات اللازمة للاستهلاك المحلى منه ، وأثر دفع هذا المبلغ الضخم على مشروعات التنمية .

ما هو دور الشعب فى مواجهة هذا الموضوع ؟

إننا فى حاجة إلى أن يكون تصرفنا تجاهه تصرفاً ثورياً (!!) علينا أن نحدد كميات الخبز التى نأكلها ، وعلينا أن نقبل على الخبز المصنوع من الذرة ، وعلينا أن نكافح أبواب التبذير فى استهلاك الخبز ، سواء فى تخزين الدقيق أو فى استهلاكنا المنزلى » !

ومعنى هذا أن القوت اليومى للشعب لم يتوافر إنتاجه فى بلد سمته « الزراعية » واضحة على مدى القرون وغدا اعتماده فى قوته على الاستيراد ، وكم كانت محنة قاسية يوم توترت العلاقات مع الأمريكان ، فأمسكوا عنا قمحهم ، فلجأنا إلى الروس ، مما جعل اعتمادنا عليهم أكبر فى السلاح والغذاء ، وبالتالى جعل نفوذهم فى ديارنا أقوى . ترى ماذا كان يحدث لو لم يكن من مصلحة الروس إسعافنا فى ذلك الحين ببيع القمح لنا ؟

وعلى هذا ، نجد أن إنجازات النظام الزراعية ، متخلفة - كماً وكيفاً - عن إنجازات اقتصاد اشتراكى (كالصين) .. وعن إنجازات اقتصاد رأسمالى (كاليابان) .. وحتى عن كثير من البلدان المتخلفة .. والمردودات الزراعية المصرية هى أوفى بكثير مما يمكن أن تكون عليه حتى فى إطار الاستثمار الرأسمالى .

وتكثيف الزراعة ، و « العقلنة » الرأسمالية ، يرزحان أساساً فى قيود السلطة اللاعقلانية (محاولات رى الصحراء فى « مديرية التحرير » أو « الوادى الجديد » التى انتهت بالفشل .. لأنها لا تهتم بحماس العمال ، وتستند على مسئولين فاسدين لا يفكرون فى غير الإثراء) .. يضاف إلى ذلك تبذير الماء (ماء الرى) ، وخصوصاً من قِبَل الأغنياء ، وتنظيف القنوات غير المنتظم بواسطة مؤسسات تعود لمالكين مرتبطين بالمسئولين عن « الجمعيات التعاونية » واختلاس هؤلاء المسئولين أنفسهم للأسمدة والمبيدات الحشرية ، مما أدى إلى كوارث حقيقية ، كتلك التى انتهت بانهيار إنتاج القطن سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣.

أما النمو الرأسمالى الصناعى ، فلم يبدأ عملياً إلا فى عام ١٩٦١ ليعود إلى الركود فى حوالى عامى ١٩٦٥ - ١٩٦٦

ذلك أن الجهود المبذولة من قبل الهيئات الرسمية (المجلس الدائم للإنتاج ، مصلحة البترول ، المصرف الصناعى ، ثم - اعتباراً من ١٩٥٦ - المؤسسة الاقتصادية) كانت قليلة الأهمية .. فلقد وصل حجم التوظيفات الوطنية من ١٣٪ من الناتج الوطنى عام ١٩٥٢ إلى ١٦٪ عام ١٩٦٠ ، وكانت حصة التوظيفات العامة التى أمنت أساساً هذه الزيادة ، قد صارت من ١٢٪ إلى ٣٥٪ .

إن زيادة التوظيفات فى هذا الإطار تستند أساساً إلى العون الخارجى وخصوصاً الغربى ، أما التوفير المحلى الخاص فهو يرفض سياسة التصنيع ، ويبلغ به الأمر إلى توظيف ٥٠ مليون جنيه مصرى سنوياً فى الإنشاءات الإسكانية ..

أما العون الخارجى فلم يكسب وزناً فى مصر إلا خلال هذا العقد .. لقد كان مجهولاً عملياً تحت النظام القديم ، الذى ظل يكتفى بتشجيع الرساميل الأجنبية الخاصة .. وكان ذلك العون يومها يتلخص فى بضعة ملايين من الجنيهات المصرية فى السنة (بمعدل ١٠ ملايين) موزعة على فائض زراعى تقدمه الولايات المتحدة من جهة ، وعلى سلع تجهيز من جهة أخرى . يقدم ثلثيها الإمبرياليون الغربيون ، وخصوصاً الألمان الغربيون (كروب مثلاً) ويقدم الاتحاد السوفييتى وبقية دول أوروبا الشرقية الباقى (أقل من ثلث حجم المساعدات التى تلقتها مصر من ١٩٥٢ - ١٩٦٠) .

لذلك فإن ميزانية الدولة لم تكن تستطيع إذ ذاك أن تساهم بصورة جدية فى تمويل المشاريع الصناعية الكبرى .. فجهاز الدولة البيروقراطى الضخم ، والموروث عن النظام السابق ، قد نما وتدعم ، اعتباراً من ١٩٥٢ بشكل منتظم (وخصوصاً فى المجالات القمعية) ، وكان يبتلع الجانب الرئيسى من الميزانية .

بل يبدو أن مساهمة الدولة فى المشاريع الصناعية قد تدنت ، بحيث لم تستطع إطلاقاً أن تتجاوز هذا الرقم المتواضع جداً : ١٥ مليون جنيه بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٦ .. وجاء تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ فى الوقت المناسب ليزيد هذه المساهمة فارتفعت حينها إلى ٣٥ مليوناً .

وبعد قوانين ١٩٦١ كثر الحديث عن التخطيط والتنمية ومضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات .

ووضعت الخطة الخمسية آنذاك وفى ذهن واضعيها أحلام كثيرة : معدل نمو يرتفع إلى ٧٪ .. بل تجعل هدفها التمويل المحلى الكامل للنمو ابتداء من ١٩٦٥ .. وتحقيق فائض قدره ٤٠ مليون جنيه عند حلول ذلك التاريخ .

وهكذا كان المخططون يتوقعون - على الورق طبعاً - إيقاف الاستيراد أولاً ، ثم زيادة فى الصادرات ثانياً، وخصوصاً إلى الدول ، الزبائن الجديدة فى العالم العربى وإفريقيا ، وأخيراً تقشفاً إدارياً يوفر الكثير مما يضيع فى الصرف على الأجهزة الحكومية الضخمة .

وقد أظهرت الوقائع أن كل هذه أوهام وأضغاث أحلام .. فبدل التقشف الإدارى المزعوم شوهدت زيادة مذهلة فى النفقات العامة ، من ٥٠٠ مليون فى ١٩٦٠ إلى ١٢٠٠ مليون فى ١٩٦٦ ، وضوعف عدد الموظفين مرتين ونصفاً ! أما العجز العام الذى سببه هذا النمو فقد تحول من أقل من ٧٠ مليوناً إلى ٣٥٠ مليوناً ، والأسباب الرئيسية لهذا العجز هى - من جهة - التوسع الدائم فى النفقات العسكرية والأمن ، ومن جهة أخرى ، التبذير الإفرادى الفوضوى للثروة الوطنية .

فى مثل هذه الأوضاع لم يزل اللجوء إلى التمويل الخارجى ، بل تضاعف عشر مرات ، فقد انتقلت المعونة الخارجية من ١٠ ملايين تقريباً خلال السنوات السابقة إلى أكثر من ١٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤

واعتباراً من ١٩٦١ أصبح الاتحاد السوفييتى والبلدان الشرقية الأخرى هى التى تقدم الجانب الأساسى فى هذه المعونة (أكثر من ثلثى الحجم الكلى) .

أما الباقى فتقدمه الولايات المتحدة بصورة خاصة ، على شكل فائض زراعى .

وعلى هذا قد ازداد الدَّيْن الخارجى إلى أن أصبح عشية العدوان الإسرائيلى فى حزيران (يونية) ١٩٦٧ غير محتمل إطلاقاً : حوالى ٥٠٠ مليون جنيه (أى ما يعادل صادرات سنتين) .

أما الاستيرادات التى كان يفترض أن تتوقف وفقاً للخطة ، فقد انتقلت من ٢٥٠ مليوناً إلى ٤٠٠ مليون جنيه .. فقد جعل استيراد المنتجات المصنوعة يتزايد . وهذا ما يشكل مصدر فشل للنظام ، لأن سياسة الحكومة الاقتصادية كانت قد التزمت علانية أن تحقق اكتفاء البلد الذاتى من المنتجات المصنوعة .

هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه من زيادة ما يستورد من كميات القمح تحت تأثير ما سماه بعضهم « حالة من المجاعة مستورة » .. كما أن اللجوء إلى التضخم المالى قد تجاوز بعد الآن ٧٥ مليون جنيه فى السنة ، فأصبح أعلى ثلاث مرات مما كان عليه عشية إنطلاق الخطة .

وبعد ذلك كله تحملت جماهير الشعب عبء زيادة الأسعار بنسبة ۳۰٪ خلال سنتين .

فى ظل هذه الشروط ، لم يكن النظام يستطيع ، حتى أن يعطى بداية حل لمشكلة اليد العاملة الفائضة ، لذلك فإن البطالة قد زادت [١] .

على أننا إذا غضضنا الطرف عن الأرقام وما تدل عليه ، وما يمكن أن يثار من جدل حولها بين الأنصار والخصوم ، فهناك شيء لا ينكره أحد ولا يحاول فيه ، وهو شعور كل الطبقات بالضائقة الاقتصادية التى أخذت بخناقهم ، وتصاعد موجة الغلاء التى شملت الحاجيات والضروريات . فضلاً عن الكماليات ، وإقبال الناس على الاستهلاك والإسراف فى الإنفاق ، حيث لم يعودوا يأمنون على مستقبل المشروعات الخاصة التى ينمون عن طريقها مدخراتهم إلى غير ذلك من الظواهر التى يلمسها كافة الناس ، بل يعيشونها .

ولقد قال محمد حسنين هيكل فى حديثه إلى مجلة « الصياد » البيروتية فى يونية (حزيران) ١٩٧١ :

« إن عبد الناصر كان من آماله أن تزول من مصر طبقة الخدم ، وعمال التراحيل .. ولكن الاشتراكية الناصرية لم تستطع أن تحقق هذا ولا ذاك ، بل أصبحت مصر - فى عهدها الاشتراكى - أكبر بلد يورد خدماً للأقطار العربية الرأسمالية .. ومثلها أو يليها سوريا الثورية الاشتراكية أيضاً .. ومعنى هذا : أن المواطن - أو المواطنة - فى هذين البلدين لم يجد عملاً أفضل من الهجرة والاغتراب للخدمة فى بيوت الأثرياء » ! [٢] .



• الطبقة الجديدة :

سيقول الاشتراكيون الثوريون فى معرض المباهاة والافتخار :

إننا قضينا على « تحالف الإقطاع ورأس المال المستغل » ... وأقمنا مقامه

---

(١) الصراع الطبقى فى مصر ص ٢٢٦ - ٢٣٢

(٢) انظر : « ماذا يريد الشعب المصرى » لجلال كشك .

« تحالف قوى الشعب العامل » .. ولكن الذى يهمنا هو النتائج ، فما الذى سيستفيده الشعب العامل إن أزيلت طبقة قديمة مستغلة ، وحلّت محلها طبقة مستغلة جديدة ، لعلها أعتى من سابقتها وأظلم وأطغى ؟

إن الظلم ظلم مهما يكن اسم صاحبه وعنوانه ، ولن يخفف من الظلم أن يقترفه ظالم صغير ، بدل ظالم كبير ، أو مستغل جديد ، مكان مستغل قديم . أو أن يكون الظلم الجديد باسم الثورية والاشتراكية ، بعد أن كان الظلم القديم باسم الديمقراطية والحرية الاقتصادية .. ولنقرأ بعض ما كشفت عنه الأحداث بعد نكسة ١٩٦٧ وتغيير ١٩٧١ :

● ٣. غرفة نوم إيطالية لضابط واحد :

نشرت جريدة « الأنوار » الموالية للقاهرة (بيروت - ٨ سبتمبر ١٩٦٧) التقرير الإخبارى التالى :

« القاهرة - من سعيد فريحة :

وكان الاستغلال فى الماضى مقتصراً على « قالب الجبن » الذى هو عبارة عن مصاريف سرية ، وعمليات استيراد ، ووظائف فى الشركات والمؤسسات المؤممة ، وشقق أنيقة تابعة للحراسة ، وغير ذلك من مصادر الانتفاع التى تطبق عليها « شلة الجرذان » من وراء ظهر المشير ، بكثير من الجرأة والطمأنينة .

مفروشات : مثال ذلك أن أحد « الجرذان » استورد فى يوم من الأيام ، وباسم المشير ، وبدون علمه طبعاً ، ثلاثين غرفة نوم من إيطاليا ، وكانت المفروشات كلها من نوع « اللاكييه المذهب » النادر .

وقام بشراء هذه المفروشات الثمينة من إيطاليا تاجر معروف ما لبث أن استلمها هو نفسه فى مصر .

وأسماء وهمية - ومثل آخر : إن مئات السيارات كانت تخرج من « مصنع نصر » بأسماء وهمية .. والأمثلة الكثيرة ، ورأس الشلة واحد ، هو السيد

على شفيق المدير السابق لمكتب المشير عامر ، وقد اعتقل فى جملة مَن اعتقل أخيراً .. وكان السيد على شفيق قد أقصى عن منصبه بعد افتضاح اللعبة ، ولم يحاكم مراعاة لشعور المشير .

الطبقة الخاصة : ومع الأيام ، اتسع نطاق الاستغلال وتعددت أساليبه وأهدافه ، وتضخمت منافعه ، حتى صارت هناك طبقة خاصة من الضباط حلّت محل طبقة ما قبل الثورة .

وتسللت هذه الطبقة ، أكثر ما تسللت ، إلى المناصب الإدارية والوظائف الحكومية والمراكز الديبلوماسية فى الخارج .. وكان مكتب المشير يرعى هذه الطبقة ، كما كان صاحب القلب الطيب يغدق عليها الكثير من حبه وعطفه وحمايته .

شروق شمس : واسم آخر من الأسماء التى لمعت فى ظل عطف المشير ، هو السيد شمس بدران وزير الحربية السابق ، والمعتقَل فى الحركة الأخيرة .

لقد كان السيد بدران مديراً لمكتب المشير للشئون العسكرية .. وكان كعلى شفيق ، نافذاً ومسيطراً .. ثم طغى عليه فى مجال النفوذ والسيطرة حتى تمكن من إقصائه بالتهمة التى بقيت بدون حساب ولا عتاب ، وفى العام الماضى ، حيث شكلت وزارة صدقى سليْمان تولى شمس بدران وزارة الحربية بطلب من المشير وبإلحاح شديد منه .

وبقيت الطبقة هى الطبقة ، بل ازدادت شأناً وخطورة حتى أصبح التعيين فى المراكز الحساسة وقفاً عليها ، لا على الأكفاء والمستحقين من خارجها .

وكان بعد ذلك أن استعدت مصر لمواجهة العدوان بهذه الطبقة وبوزير حربيتها شمس بدران ، وبقائد قواتها الجوية صدقى محمود ، وبقائد قوات الصاعقة جلال الهريدى ، وبقائد أسطولها الفريق سليمان عزت » .

* *

● جنرالات ثوريون بدفاتر شيكات ضخمة :

وكتبت جريدة « الأنوار » نقلاً عن وكالة نوفوستى السوفييتية فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ تقول :

« استغلال النفوذ : وتغيرت كلياً علاقة الكثير من الضباط بالخدمة فى القوات المسلحة نفسها . وكانوا يستغلون نفوذهم من أجل تحسين أوضاعهم الخاصة .. فكثير من الجنرالات والضباط الكبار الذين يخرجون من الجيش بعد انتهاء مدة خدمتهم كانوا يتسلمون مراكز رفيعة فى جهاز الدولة والصناعة ، وما أكثر ما كانت الحكومة تتوجه إلى الجيش بنداء لمساعدتها فى إعادة النظام فى هذه المؤسسة الحكومية أو تلك .. وتحول انتقال الملاكات العسكرية من الجيش إلى جهاز الدولة والاقتصاد بمرور الزمن إلى تقليد دائم .. لقد كانوا فى المراكز الجديدة يتمتعون بإمكانيات كبيرة لتحسين أوضاعهم الخاصة .. إن هؤلاء الجنرالات والضباط أصبحوا يملكون دفاتر شيكات وحسابات فى البنوك .. وهناك حوادث تشير إلى أنه فتحت لهم حسابات فى البنوك الأجنبية حيث كانت توضع عملة أجنبية ، وظهر نوع من الضباط المالكين الذين كانوا يعملون فى التجارة عوضاً عن تحضير الجنود والضباط عسكرياً .. ومنذ سنتين بدأت بعض الصحف المصرية بالكتابة عن « بيروقراطية جديدة » وكان المقصود هنا أولئك الضباط الذين استلموا مراكز رفيعة ورواتب فى جهاز الدولة .. وتكلم أحد محدثينا بمرارة عن هذه الطبقة الخاصة ووصفها بأنها من جنس خاص من الناس وضعت مصالحها الشخصية فوق مصالح الدولة .

البورجوازية العسكرية : لقد انتشر فى هذه الأيام ، فى الجمهورية العربية المتحدة ، اصطلاح « البرجوازية العسكرية » .. وقد سبق أن كتبت عنها الصحف القاهرية ، ولكن مثل هؤلاء الصحفيين الذين كانوا يتكلمون بصراحة عن رأيهم كانوا عرضة للفصل ، حتى إن بعضهم قد جُرِّدوا من مناصبهم أو هُدِدوا بأشياء غير سارة أخرى .. ذلك لأن الجيش هو قائد الثورة ولا يجوز فى أى حال من الأحوال التشهير به » .

وبعد تغيير ١٥ مايو ١٩٧١ نقرأ صوراً جديدة مذهلة عن الإثراء غير المشروع ، عن طريق استغلال النفوذ ، أو الاستناد إلى مراكز القوى فى الجيش أو فى السُلطة الحكومية أو الشعبية .

فى صحيفة « أخبار اليوم » فى ٢٩ مايو ١٩٧١ نطالع هذه العناوين :

« ٦ مليون جنيه كان يحصل عليها الاتحاد الاشتراكى سنوياً ، ولا توجد ميزانية !

الإيرادات :

اشتراكات ٨ مليون عضو	٥ر١ مليون جنيه
دور النشر والهيئات	٣٨. ألف جنيه
فصول الخدمات	٩٣. ألف جنيه
تبرعات الجماهير	٤٢. ألف جنيه
إعانات الحكومة	٢ر٣ مليون جنيه

المصروفات :

٢٥. جنيهاً - بدل طبيعة عمل لأمانة المحافظة .

١٥ جنيهاً - بدل طبيعة عمل لأمين القسم .

٢٧ جنيهاً - بدل طبيعة عمل لأمين مساعد المحافظة .

٣٥. جنيهاً - بدل طبيعة عمل للأمين العام للمحافظة .

١٦٥ جنيهاً - مصاريف سيارة خاصة - شهرياً - لكل أمين ومساعده » .

وتقول الصحيفة :

« كشفت التحقيقات التى تجريها النيابة العامة مع أعضاء التنظيم السرى بالاتحاد الاشتراكى عن وجود اختلاسات ومخالفات مالية خطيرة .. فأحد الأعضاء حوّل ٢٥ ألف جنيه باسم زوجته .. وآخر حوّل خمسة آلاف جنيه باسمه .. وثالث أمر بصرف شيك بألف جنيه لاستقبال سيادته » !

وتذكر الصحيفة : أن أعضاء التنظيم كانوا يسافرون إلى الخارج بلا حساب .. وأن وفداً أجنبياً دعى ، وهو مكوّن من أربعين عضواً ، فُعيِّن لمرافقته ١٦٠ !

وهكذا يبدو أن العدالة والفرص المتكافئة لجميع المواطنين لم تكن إلا وهماً ، وأن كل ما حدث محو طبقة لتحل مكانها أخرى .. لعلها أطغى من سابقتها ..

ويكتب الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى الكاتب الاشتراكى المعروف وغيره بالأخبار عدة مقالات نارية يفضحون بها الطبقة الجديدة ويعرونها بعد تسترها بالحكم والسلطان .

* *

● التأميم والعمال :

وسيقول الاشتراكيون الثوريون أيضاً : إننا « أممنا » كثيراً من المصانع والمؤسسات الكبرى التى كان يملكها الرأسماليون المستغلون .. ونقلنا ملكيتها إلى الشعب ، لصالح الطبقات العاملة ، التى أصبحت - بفضل التأميم - تعمل في ملكها ، بعد أن كانت تعمل أجيرة عند فرد أو شركة خاصة ، هى التى تملك المصنع أو المؤسسة .

وهكذا يبرز الثوريون العرب التأميم نظرياً بصورة برّاقة مغرية ، فهو عبارة عن انتقال المشاريع الصناعية والتجارية من مِلكية الأفراد والشركات الخاصة إلى مِلكية الشعب . فهل هذا صحيح ؟

إن هذا يكون صحيحاً لو صحّ القول بأن خزينة الدولة هى مِلك الشعب .. ولكن هذا لا يمنع الأفراد أحياناً من أن يتضوروا جوعاً فى حين أن خزينة الدولة تعج بالأموال .. فالفرد لا يملك جزءاً من خزينة الدولة .. فى حين تتصرف في الخزينة الحكومات التى يحق لها وحدها - فى النظم السياسية غير المستندة على انتخابات عامة وعلى مراقبة النفقات والواردات من مجالس منتخبة - أن تنفق

أموال الخزينة حسبما تريد : على حماية النظام مثلاً ، بإنشاء دوائر المباحث والأمن المتنوعة ، أو على تقوية الجيوش ، أو على الدعاية ، أو على شئون أخرى : كتعميم التليفزيون والراديو لإسماع الناس صوت الدعاية الحكومية وإلهائهم بها عما يحتاجون إليه ويشعرون به .

فالتأميم لا يؤدى إلى انتقال ملكية المشروع من مالكه الخاص إلي العمال ، بل إلى مالك آخر هو الدولة ، وعملياً إلى القائمين على الدولة .أما شروط العمل وأجور العمال وغير ذلك من الشئون فلا علاقة لها بالتأميم وعدمه .. إن هذه الشروط تتأثر عملياً بالتشريع التقدمى الذى يستهدف تحقيق العدل الاجتماعى .. وهذا التشريع يمكن تطبيقه سواء أكانت المشاريع مؤممة وملكاً للدولة أو غير مؤممة وملكاً للأفراد ، لا فرق فى ذلك .

هذا من الوجهة النظرية ، أما من الوجهة العملية فإن أوضاع العمال وحقوقهم أفضل بكثير فى المشاريع الخاصة منها فى المشاريع الحكومية المؤممة .

فالعامل فى المشاريع الخاصة ، يقف - بواسطة النقابة - موقف الند للند أمام رب العمل .. إن النقابات تناقش رب العمل فى كل ما يتعلق بالعمل ، مناقشة جدية مبنية على دراسة دقيقة ، وتضطره للتسليم بحقوق العامل ومطالبه ، إما بالإقناع أو بالتحكيم ، أو باستعمال سلاحها الأقوى وهو الإضراب ، والعمال بمجموعهم قوة سياسية كبرى تؤثر تأثيراً قوياً فى دفع التشريع إلى الناحية التقدمية .

أما فى المنشاريع المؤممة ، فرب العمل هو الدولة .. وإذا كانت الحكومة غير منبثقة عن انتخابات حرة ضمن نظام ديمقراطي ودستورى صحيح ، فمن الهزء والسخرية أن يقال بأن النقابة ند للحكومة التى هى رب العمل ! إن الدولة فى هذه الحالة - وهى رب العمل - تقرر ما تشاء بخصوص شروط العمل ، وأجور العمال ، وليس لهؤلاء أن يعترضوا ... فذلك يعتبر إخلالاً بالنظام العام ،

وتحدياً لسُلطة الدولة الاشتراكية .. وهكذا ، فالسلاح الأقوى الذى تملكه النقابات - وهو الإضراب - مشلول .. والنقابات نفسها لا يمكن أن تكون حرة فى نظام اشتراكى ، إذ لا بد للدولة من أن تشرف على تكوينها وتوجيهها .

وبكلمة واحدة : إن النقابات الممثلة للعمال تصل إلى أوج قوتها فى نظام المشاريع الخاصة ، وتفقد قوتها وتأثيرها فى نظام التأميم ، لتصبح آلة فى يد النظام السياسى القائم .. لأن الدولة الاشتراكية ، غير المنبثقة عن انتخابات عامة ، لا بد لها من أن تتولى مباشرة تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .. والمالك للمشاريع - وهو الدولة - يصبح آنئذ صاحب السيادة الفعلية ، الذى لا يقبل مساومة ولا مناقشة مع العمال .. لنفرض أنه برّ بالعمال عملاً بعقيدته الاشتراكية ، ولكن الظروف المالية والاقتصادية ، وضرورات إنشاء المشاريع وتمويلها وتوسيعها ، تضطره لأن يطلب من العمال التضحية بأجورهم وبساعات عملهم وبشروطها ، وليس لهم إلا الطاعة والإذعان ، ولنفترض أيضاً أن الدولة الاشتراكية عمدت إلى زيادة أجور العمال مع تخفيض ساعات العمل وغير ذلك من التدابير ، حباً لاكتساب تأييدهم ومناصرتهم .. إن نفقات الإنتاج تزيد آنئذ ، مما يستدعى زيادة الأسعار . ولكن زيادة الأسعار غير مستحبة ، لأنها تفقد الدولة تأييد المستهلكين ، وهم الكثرة الكبرى ، ولا بد للدولة الاشتراكية من أن تتجنبها .. فمَن يدفع إذن خسائر الإنتاج ؟ إنه مجموع الشعب عن طريق الضرائب .. وهكذا فالشعب يتناول باليد الواحدة ثم يعطى ما تناوله باليد الأخرى .. و « مكاسب العمال » تصبح عبارة عن وهم تتبدد آثاره بعد قليل وهذا سبب انخفاض مستوى المعيشة عموماً فى الدول الاشتراكية ، فيما عدا طبقات الحكوميين من رجال الحزب .

ولم يكن وضع العمال فى المشاريع الحكومية فى أى بلد من بلاد العالم ممتازاً حتى ولا مساوياً لوضعهم فى المشاريع الخاصة .. إن أعلى مستوى لحقوق العمال ولأجورهم وبالتالى لمستوى معيشتهم هو فى أمريكا الشمالية وسويسرا ،

وفى البلاد التى تمارس حرية النشاط الاقتصادى وتعتمد على الأفراد والشركات الخاصة لتأمين رفاهية البلاد بزيادة الإنتاج [١] .

* *

● أطعموا الشعب شعارات !

الشىء الوحيد الذى نجح فيه الاشتراكيون الثوريون هو « الشعارات » !

لقد نجحوا فى إسقاط الواجهات والشعارات الليبرالية الديمقراطية ، وأحلوا محلها شعارات الاشتراكية اليسارية : الثورة ، والتغيير الثورى ، والحل الثورى ، والتفكير الثورى ، والسلوك الثورى ، ومجتمع الكفاية والعدل ، ومجتمع الإنتاج والخدمات ، ومجتمع العمال والفلاحين ، وملكية الشعب ، وحماية الشعب ، والتقدمية والتحررية والجماهيرية وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وبناء التقدم ومحاربة التخلف .. و .. و ...

إلى غير ذلك من الشعارات الضخمة الفخمة ، التى أصبحت فناً يجيده اليساريون ويتدارسونه ويتوارثونه .. وصار له بينهم « سوق » رائجة ، كثيراً ما تقوم فيها « المزايدات » والمنافسات ، فتبلغ « حمى الشعارات » منتهاها .

فإن كان للاشتراكيين من حكام العرب شىء يفخرون بتحقيقه فهو هذه « الثروة » من الشعارات !

ولكن من سوء حظهم ، أن الشعارات لا تعمر البلاد من خراب ، ولا تكسو العباد من عرى ، أو تطعمهم من جوع ، أو تؤمنهم من خوف !

من سوء حظهم أن الشعارات لا تُصرف فى « بنك » ولا تُشترى بها سلعة ، ولا يُنال بها مطلب ، ولا يُطرد بها عدو من أرض احتلها بالسيف .

ولقد صدق « خروشوف » - الرئيس السوڤييتى المعزول - حين صرّح فى هنغاريا فى شهر ديسمبر سنة ١٩٦٤ قائلاً ، بأسلوبه الساخر :

---

(١) انظر : « الديمقراطية التقدمية والاشتراكية الثورية » للدكتور عدنان الأتاسى ص ١٦٩ - ١٧٢

« إذا لم نعد الشعب بشيء أفضل من « الثورة » فإنهم سيحكون رؤوسهم ويقولون : أليس من الأفضل لنا أن نحصل على « الجولاش » إذا لم نطعم الشعب غير الشعارات الثورية ، فإنهم قد يصغون اليوم ، وقد يصغون غداً ، وقد يصغون بعد غد ، ولكنهم فى اليوم الرابع سيقولون : اذهب إلى الجحيم » [١] .

وفى خطاب ألقاه فى جلسة مجلس السوفييت الأعلى قال : « إن غايته الأولى هى تأمين الرفاهية للشعب ، وإن تزويد الشعب بحاجاته يجب أن يأتى قبل العقائديات والنظريات » !! [٢] .

وقبل ذلك سئل إمامهم « لينين » عن الاشتراكية فقال : « الاشتراكية هى تعميم الكهرباء فى روسيا » !!

* * *

(١) الأوبزرفر ١٩٦٤/١٢/٢١ ، عن النكسة والخطأ ص ٨٨

(٢) جريدة « الحياة » البيروتية ١٩٦٤/٧/١٤ ، المصدر السابق .

الاشتراكية الثورية وتحرير فلسطين

« بعد كارثة فلسطين حدثت الانقلابات العسكرية فى كثير من البلدان العربية .. وكان المفروض أن يتولى هذا الحكم العسكرى إنقاذ فلسطين إلا أن الذى حدث هو غير ذلك .. فإن قضية فلسطين فى زمن الحكم العسكرى قد تعقدت أكثر من ذى قبل ، وأن العرب قد بعدوا عن حقهم أضعاف ما كانوا بعيدين عنه فى عهود الحكم المدنى ، وأن قضية فلسطين قد تضاءلت فى عقول العرب ونفوسهم ، ولم يعد الجيل الجديد الذى نشأ فى فترة الحكم العسكرى يعبأ بفلسطين أو يعيشها كما كان يعيشها الجيل الذى قبله .. والفرق بين العهدين العسكرى والمدنى هو أن الحكم المدنى كان يستحى أن يعلن عن عجزه فى قضية فلسطين . وكان لا يعلن عجزه حتى لا يفت فى عضد الجيل الجديد يأساً فى نفوس الشعب .. بينما الحكم العسكرى قد أعلن عن عجزه فى إنقاذ فلسطين . ألم يعلن كبير الحكام العسكريين العرب أنه ليس هناك مخطط أو تصميم من أجل فلسطين ، وأنه ليس بالإمكان – على الأقل فى الوقت الحاضر – إنقاذ فلسطين ؟ .. فإذا كان الحاكم العسكرى القوى الذى يحكم ثلاثين مليوناً من العرب يقول هذا القول فما بالك بالدول الصغيرة ؟

إذا كان الحكم العسكرى فى بلاد العرب لم ينقذ فلسطين ولا هو فى طريق إنقاذها ، فما هو المبرر فى استمراره إذا قبلنا مبدئياً وجوده ؟ وهو قد قام مستنداً إلى هذه الدعوة ، دعوة استرداد فلسطين من أيدى الغاصبين ؟

وما دام الحال كذلك فإنه لم يبق سبب من أجل تنازل الشعب عن حريته وديمقراطيته .. لقد ضحى الشعب بحريته وأجاز النظام العسكرى بعض الشىء

من أجل فلسطين .. وهو لا يريد أن يضيع فلسطين وحريته فى آن واحد .. لذلك فإن الشعب السورى قد أصبح يحن حنيناً عنيفاً إلى حياة الديمقراطية وإن لم يعمد إلى الوسائل الصعبة لاسترداد حريته » [1] .

كان هذا هو الجو السائد فى قضية فلسطين حتى الشهور الأولى من سنة ١٩٦٧ ، وفجأة - ولأسباب لا مجال لذكرها الآن - تكهرب الجو ، وأصابت القوم الحمى التى تصيب الثوريين كثيراً ، فإذا العضلات تعرض ، والمؤتمرات تعقد ، والتصريحات النارية تلقى ، والتهديدات بالقاهر والظافر وبأقوى قوة ضاربة فى الشرق الأوسط وبتأديب إسرائيل ومَن وراء إسرائيل !

وكتبت جريدة « الجمهورية » القاهرية فى ٢١ مايو ١٩٦٧ تقول بكل ثقة :

« فى ساعات قليلة يمكن أن تُسحق إسرائيل ، بغير استخدام كافة أسلحتنا فى المعركة » !!

وفى ٢ يونية ١٩٦٧ - أى قبل الكارثة بثلاثة أيام - كتب هيكل يقول :

« مهما يكن وبدون محاولة لاستباق الحوادث ، فإن إسرائيل مقبلة على عملية انكسار تكاد تكون محققة ، سواء من الداخل أو من الخارج » !!

وقال مسئول كبير فى مصر لوزير الحربية « شمس بدران » قبيل العدوان :

- اسمع يا شمس ، هل وضعت فى حسابك احتمال تدخل الأسطول السادس ؟

- طبعاً .

- يعنى إذا تدخّل حاتعمل إيه ؟

- اطمئن ، أول طلقة يطلقها أبطّطه !! [2] .

وانطلقت الأناشيد الحماسية تقول فيما تقول : ومدفعنا يتحدى القدر !!

---

(١) من بيان للأستاذ جلال السيد أحد مؤسسي حزب البعث ، ثم أحد كبار المنسحبين منه بعد ذلك . (دمشق - أيلول ١٩٦٥) .

(٢) عن جريدة « الأنوار » البيروتية فى ١٩٦٧/٩/٨

أي لا يكتفي بتحدى مدرعات إسرائيل فى البر ، وطائراتها فى الجو ، بل يتحدى فوق ذلك كله القدر !

وجاء الخامس من حزيران (يونية) ١٩٦٧ ، فلم يجد الشعب العربى وراء الجعجعة طِحْناً ، ولم ير وراء الزئير ليثاً ! وتبخرت كل التهديدات والتصريحات ، وتبددت كل الأمانى والأحلام ! وبات العرب والمسلمون فى العالم كله ناكسى الرؤوس ، دامعى العيون ، من ذل الهزيمة ، وعار الفرار !

ولقد كانت فى الواقع أكثر من هزيمة .. إنها نكبة ، إنها كارثة ، إنها إنهيار . وأشد ما يؤلم الكريم فى هذه الكارثة : أنها جاءت بعد ذلك الجو الهادر الزائر الصاخب الذى وصفنا بعض ملامحه ، وجاءت بعد تسعة عشر عاماً فى التأهب ليوم الثأر ، وغسل العار .

ولكن - والأسى يمزق قلوبنا - لم تغسل لطخة العار القديمة فى جبيننا ، بل أضفنا إليها لطخة جديدة .

لقد كانت الخسائر جسيمة ومفجعة لدى العرب ، بقدر ما كان الكسب كبيراً وهائلاً لدى إسرائيل ، وهو كسب جاءها ورداً بلا شوك يعوقه ، وشهداً بلا نحل يمنعه .

يقدِّر الرئيس المصرى الراحل خسائر الجانب المصرى وحده بعد المعركة وإن شئت قل بعد الانسحاب بما يأتى :

. . . .ر. ١ جندى قتلى .

. . ٥ر١ ضابط قتلى .

. . . .ر٥ جندى أسرى .

. . ٥ ضابط أسرى .

. ٨٪ من معدات القوات المسلحة .

ويقول : كنا مكشوفين أمام العدو .. جبهة القتال مكشوفة .. ما كنش

عندنا خط دفاعى غرب القنال ، والمدن مكشوفة ، ما كنش عندنا طيارات خالص ، بنجابه بها طيران العدو لو أراد أن يعتدى على مدننا بعد الكارثة التى حلّت بالطيران » !!

* *

● الثوريون يحملون تبعة هزيمة ١٩٦٧ :

مَن المسئول عن هذه الهزيمة المروعة ؟

إن المسئول – فى الدرجة الأولى – هو الأنظمة الثورية العربية ، التى قادت المعركة وأجّجت نارها ، وخاضتها بجيوش فرّغتها من « الروح » وشعوب حُطِّمت فيها القيم ، كيف لا وقد رأينا الثوريين مزّقوا الوحدة ، وطاردوا الأخوة ، ووأدوا الحرية ، ونشروا الميوعة ، وقهروا الإيمان ، وبلبلوا الفكر ، وعطلوا العقل ، واكتفوا بالتهويل والشعارات !

ولست أنا الذى أقول هذا ، بل يقوله كثير من الثوريين بعد أن هزّتهم النكبة أو النكسة هزاً – إلى حين – جعلهم يعترفون بكثير من الحق ، ويحتجون على كثير من الباطل : باطل الثوريين أنفسهم .

لقد قال عبد الناصر عن نفسه فى خطاب التنحى المشهور فى ٩ يونية ١٩٦٧ : إنه المسئول عما حلّ بمصر من دمار وعار .. وعلى أساس هذا قرر التخلى عن المسئولية .

وكتب هيكل وجنبلاط وصلاح البيطار وغيرهم من الثوريين يكشفون بصراحة عن قصور الثورية العربية وعجزها عن القيام بواجبها فى المعركة المصيرية .. وسنعود إلى كتاباتهم حين نبحث عن أسباب الهزيمة .

* *

• القُوَى اليسارية تُحمِّل البعث السورى تبعة الهزيمة :

النظام الوحيد الذى استقبل الهزيمة بصفاقة وتبجح وعدم اكتراث ، وفقدان أى شعور بالمسئولية ، هو نظام حكم البعث السورى ، الذى أعلن أن إسرائيل لم تنتصر ، وأن عدوانها قد فشل ، لأنها كانت تريد إسقاط الأنظمة الثورية التقدمية ، ولم تفعل ! فلا هزيمة إذن للعرب ، ولا نصر لإسرائيل !

ولكن كل القُوَى ، حتى اليسارية نفسها – ردّت عليها هذا المنطق الأعوج السفيه ، وحمّلتها عار الهزيمة النكراء ، وتسليم الجولان بغير قتال ، وإعلان سقوط القنيطرة قبل أن تسقط.

فى عام ١٩٦٨ أصدر القوميون العرب بياناً قالوا فيه :

« منذ اليوم الأول للهزيمة العسكرية بدأت أوساط الحكم تعلن أن الهدف الأساسى للعدوان هو إسقاط نظام الحكم الثورى فى دمشق .. ومن هذه الفرضية الهزيلة وصل الحكم إلى سلسلة من القناعات أهمها :

١ – ما دام القصد الأساسى هو إسقاط نظام الحكم فى سوريا فإن العدوان قد فشل فى تحقيق مراميه ، وبالتالى فإن ما قدّمه البعث لهذه الأمة يتمثل فى مقدرته على الحفاظ على نفسه .. بهذا المعنى فإنه قد حقق انتصاراً ضخماً .

٢ – ما دام القصد إسقاط البعث الحاكم ، فإن أى محاولة تستهدف إذابة البعث فى مجموعه هى خطوة إلى الخلف ترضى إسرائيل .

من السخافة أن نناقش هذا المنطق ، فهو يدحض نفسه بنفسه ، ويظهر ما يخفيه من مقاصد وتحليلات ذاتية .

غير أن المواطن لا يستطيع إلا أن يتساءل بسخرية : أفلا تخاف إسرائيل أكثر لو كان الحكم أكثر تقدمية وأكثر ثورية ؟ [1] هل يزعج إسرائيل أن يكون

---

(١) أقول : بل ستزداد اطمئناناً وأمناً ، بما عندها من معرفة عميقة وخبرة طويلة بالأنظمة التقدمية الثورية !!

الحكم فى سوريا بعيداً عن الجماهير أم موثوقاً منها ؟ والشعب قريباً من الحكم ملتفاً حوله أم بعيداً عنه يناصبه العداء ؟ .. إننا نعتقد أن إسرائيل تعلم حقيقة الهوة التى تفصل بين هذا الحكم والجماهير ، ونعتقد أن إسرائيل لا تكره حكماً ضعيفاً معزولاً .

« ووجدت الفئات التقدمية نفسها وجهاً لوجه مع واقع سوريا المحزن ، سوريا التى يعلق عليها العرب الآمال الكبار فى محو آثار العدوان وتصفية الوجود الصهيونى والتصدى للاستعمار .

١ - شعب مزّقته الأحقاد وأكلته التكتلات الطائفية والعنصرية التى غذاّها البعث منذ استلامه السُلطة عام ١٩٦٣ حتى أضحت اليوم ركيزة أساسية من مرتكزات حكمه ، إن شعباً يمثل هذه الصورة من التمزق يصعب عليه أن يواجه تحديات بمستوى التحديات التى تواجه شعبنا العربى ، فالشرط الأساسى لأى عملية مجابهة خارجية هى انصهار وطنى ، وحدة وطنية جامعة ، اندماج قومى كامل ، لا يستثنى من هذه الوحدة إلا عملاء الاستعمار وأذنابه .

٢ - جماهير بعيدة ، بل مبعدة ، عن الاشتراك جدياً فى تقرير مصيرها وممارسة حريتها بعيداً عن تسلط الأجهزة وحزب الوصاية والقهر .

٣ - مؤسسة عسكرية نجح البعث فى تمزيق انضباطها ، وضرب الكفاءة الفنية لقيادتها ، لقد تمزقت الحُجُب الواهية والمفاهيم البالية التى تستّر بها كل مَن أخفى تآمره وتقاعسه عن الشعب .. وعلّمتنا فضائح قادة الطيران وفضائح سقوط القنيطرة والجبهة السورية ، أن لا سر عسكرى إلا تحت ظل قيادة عسكرية موثوقة ، والثقة لن تعود ما دام الحساب لم يقع والجبناء والخونة لم يلقوا جزاءً عادلاً بعد ، إن الإصرار إعلامياً على أن مأساة يوم ٥ (حزيران) هى عملية انسحاب ، لا يجدى فى إقناع الناس أن ما رأوه لم يكن هزيمة نكراء أصيب بها جيشنا ، والإصرار على إنكار الهزيمة لا يساعد أبداً على إعادة الثقة إلى المواطنين الذين عاشوا الهزيمة بمرارة قاتلة » .

* *

وبمناسبة ذكرى الجلاء فى سوريا أصدرت قيادة البعث القومية بياناً فى بيروت - ١٧ إبريل ١٩٦٨ :

● **القيادة القومية تطلب محاكمة البعثيين القطريين :**

« إن قوى الشعب المناضلة فى القطر العربى السورى لن تكون قادرة على الإسهام الفعّال بإزالة آثار العدوان ومجابهة إسرائيل فى ظل الحكام الحاليين طالماً أنهم لم يحاربوا وقت الحرب ، بل هربوا من المعركة ، وتخلوا عن الدفاع عن أرض الوطن لحماية حكمهم الثورى الراهن ، وطالما أنهم ما انفكوا إلى يومنا هذا يُسرِّحون ضباط الجيش ويرهبون الشعب ويفتتون قواه الوطنية ، ويغذون النعرات الطائفية ويلاحقون المناضلين الأحرار ويزجون بالألوف منهم فى السجون والمعتقلات ويمارسون معهم أبشع وسائل التنكيل والتعذيب ، فكل ذلك يجرى على أيديهم خلال الوقت الذى نحن أحوج ما نكون فيه إلى الجندى العادى ، فضلاً عن الضابط المدرّب ، وإلى تكتيل كل القُوَى وتعبئتها لا تفتيتها وضربها ، وإلى إطلاق فعالية الجماهير النضالية ، لا كبتها وإرهابها .. ومن هنا فإن النضال فى سبيل الخلاص من هؤلاء الحكام هو فى حقيقته جزء من النضال فى سبيل الحرية والديمقراطية الشعبية ولتحقيق خطوات وحدوية مماثلة كميثاق ١٧ (نيسان) .. وبعيدة عن أساليب المزايدة وأغراض الكسب الدعائى الرخيص .. وليكن شعارنا فى هذه المرحلة :

١ - محاكمة المسئولين عن هزيمة « حزيران » المنكرة وعن تسليم القنيطرة والجبهة السورية الحصينة بلا قتال .

٢ - إطلاق حرية العمل الشعبى وإلغاء قوانين الطوارىء والمحاكم الاستثنائية وأساليب الاعتقال الكيفى ووسائل التعذيب والإرهاب ومنع تدخل المخابرات العسكرية فى شئون المواطنين وإقامة ديمقراطية شعبية حقة .

٣ - إعادة الضباط المسرّحين إلى الجيش وجعل الجيش جيشاً وطنياً قادراً

على مواجهة مسئولياته الوطنية والقومية وتقوية انضباطه وتدريبه ورفع مستواه الفنى .

٤ - تحقيق الوحدة الوطنية فى ظل الجبهة القومية الشعبية وتعبئة قُوَى الشعب تعبئة كاملة لمحو عار الهزيمة ومجابهة خطر إسرائيل والاستعمار الجديد » .

*

وأصدرت « الجبهة الوطنية للقوى التقدمية » [١] فى سوريا فى ١٥ مايو ١٩٦٨ ميثاقاً وطنياً جاء فيه :

« إن السياسة التى اتبعها الحكم السورى تجاه قضية فلسطين ، وبخاصة قبيل الحرب ، كانت مثالاً صارخاً على الأسباب المدمرة فى مواجهتها . فلقد كان التعارض كاملاً بين الشعارات التى طرحها هذا الحكم فى مباشرة حرب التحرير ، وفى الحرب الشعبية ، وبين طبيعة هذا الحكم وعزلته عن الشعب وبُعده عن أى إعداد فعلى وحقيقى . إن ذلك الحكم كان يستنفر ويتحرش الحرب ولكنه بموازاة ذلك ماذا كانت إعداداته لمواجهة احتمالات اندلاع الحرب ؟

مزيد من عمليات تصفية الكفاءات العسكرية ، وإضعاف الروح القتالية للجيش ، والتسريحات الجَماعية للضباط ، بدلاً من حشد الطاقات والكفاءات والقُوَى لمواجهة العدو .

الإصرار على التسلط والتفرد فى الحكم والرفض لإقامة أى شكل من أشكال الوحدة الوطنية لتعبئة طاقات الشعب للصمود والكفاح .

---

(١) تشكلت هذه الجبهة فى سوريا فى شتاء ١٩٦٨ ، من الكتل السياسية التالية :

١ - الحزب العربى الاشتراكى الديمقراطى (جماعة أكرم الحورانى) .

٢ - الاتحاد الاشتراكى العربى .

٣ - حركة القوميين العرب .

ثم انضمت إليهم كتلة قيادة البعث القومية (أنصار أمين الحافظ) .. ثم لم تلبث أن انفرطت .

وهكذا كان الشعب ممزقاً ومقهوراً عند نشوب الحرب ، وكانت سوريا أشبه بجبهة مشلولة ومفتوحة أمام قوات العدو . واكتفى الجيش بالقيام بمناوشات محدودة على الحدود بواسطة بعض القطعات العسكرية الاحتياطية .. ثم ما لبث أن انسحب تاركاً الحدود بغية « حماية الثورة » عند أول هجوم من القوة العسكرية الإسرائيلية .

إن هذا الحكم مسئول عن هزيمة سوريا على الأقل ، وعن سقوط جبهتها في يد الأعداء من غير قتال جدى ، وعن إبقاء سوريا على الحالة التى نراها من التمزق والعجز .

إن لهزيمة (حزيران) عواملها البعيدة المتعلقة ببنيان الحياة العربية وهيكلها ، والتى يمكن تلخيصها بعاملين رئيسيين هما التخلف والتجزئة . إلا أن لهذه الهزيمة أسبابها المباشرة فى نقاط القصور والفساد والضعف فى بنيان الأنظمة العربية الثورية أو المسماة بالثورية .

إن المعركة التى نشبت لم يكن يعوزها ، من الجانب العربى العتاد والسلاح ، ولم يعوزها استعداد جماهير الشعب العربى كله للكفاح والتضحية ، وإنما أعوزتها القيادات القادرة على توحيد القُوَى وتعبئة الطاقات ، وأعوزتها الخطة الصحيحة فى المواجهة والعمل والاستراتيجية الواضحة .

إن الثغرات الأساسية والمباشرة ، التى نفذت منها الهزيمة ، كانت فى نقائص النظم العربية التى تصدّت للمواجهة ومساوئها . إن تخاذل القيادات العسكرية البيروقراطية وترفها وترهلها وفسادها ، إن إبعاد الجماهير عن المشاركة الجدية وعزلها عن تقرير مصايرها وعن فرض إرادتها على النظم ، كل ذلك جاء ليقرر الهزيمة ويوقع النكسة » .

* *

وهكذا تتحمل الأنظمة الثورية الاشتراكية مسئولية الهزيمة الكبرى التى قصمت ظهر العرب وحنت رؤوسهم وأذلّت أعناقهم منذ ١٩٦٧ حتى اليوم .

ورغم مضى أكثر من أربع سنوات على الهزيمة ، فإن الموقف يزداد سوءاً . إسرائيل تتصرف فى كل الأراضى التى احتلتها تصرف المقيم فيها أبداً . تبنى مستوطنات فى الجولان ، وتقوم بحفريات وتغييرات متواصلة تُغيِّر بها معالم القدس العربية الإسلامية ، وتحوِّل عشرات الألوف من سكان غزة ، عن مساكنهم إلى سيناء ، وتبنى مستعمرات ومساكن فى الأراضى العربية المحتلة .

ونحن ما زلنا نحلم بحل سلمى يأتى عفواً صفواً ، يرد إلينا بجرة قلم ، ما احتله العدو بحد السيف . وكل أملنا وعملنا وتفكيرنا – معشر الثوريين العرب – هو طرد إسرائيل من المناطق الجديدة التى احتلتها ، أى إزالة آثار عدوان ١٩٦٧ ، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه فى ٤ يونية ١٩٦٧

معنى هذا أن حوالى ٢٠ سنة من عمر الأمة العربية قد ضاعت كلها هباء . فقد قضتها فى التأهب والاستعداد منذ هزيمة ١٩٤٨ ، ثم تبخَّر هذا كله فى ستة أيام أو ست ساعات فى ١٩٦٧ !

* * *

فشلهم في ميدان الأخلاق

لم يقتصر فشل الاشتراكيين الثوريين على الجوانب المادية ، بل كان فشلهم أكبر فى الجانب المعنوى : جانب القِيَم والفضائل التى بحياتها تحيا الأمة ، وبموتها تموت .

وإذا أُصيب القوم فى أخلاقهم   فأقم عليهم مأتماً وعويلاً !

لقد هاجموا الدين الصحيح ، ودعاته الحقيقيين ، وحاولوا أن يكوِّنوا مكان « الإنسان المسلم » العريق « الإنسان العربى » الجديد ، الذى يؤمن بأن قِيَم المجتمع البائد – حتى اللّه سبحانه والأديان كلها – دمى محنطة فى متاحف التاريخ ، كما كتب ذلك بعضهم بصريح العبارة .

أرادوا أن يذيبوا الحواجز بين الفتى والفتاة فى الرحلات المزدوجة ، ومعسكرات الشباب المختلطة ، وغيرها ، فالروح الاشتراكية الثورية التقدمية لا تقبل مفاهيم وتقاليد عمرها أربعة عشر قرناً .

لقد زعزعوا من قيمة الأخلاق فى نفوس الأجيال الناشئة ، وقدّموا لهم الأغذية السامة من أدب « سارتر » و « كامى » ، ومن أفكار الماديين الجدليين ، ومن قصص المنحلين الإباحيين ، وأصبح « أدب الجنس » أو « أدب الفراش » كما سماه المرحوم العقاد هو الأدب السائد الرائج فى ظل الثوريين !

ولا غرو أن يصبح إحسان عبد القدوس ويوسف السباعى وليلى بعلبكى وغادة السمان ونزار قبانى وأمثالهم هم أساتذة الجيل ، كما أن روايات « لا أنام » و« الطريق المسدود » و « نحن لا نزرع الشوك » و « أيام معه » وما شابهها هى السلعة النافقة فى سوق الأدب العربى فى عهد التقدمية الثورية ! فى حين

تُمنع معظم الكتب الإسلامية عن كافة البلاد الاشتراكية . حتى قال رئيس اتحاد الناشرين فى بيروت : إن الكتب الجنسية الآن من أروج الكتب فى البلاد العربية ، وهى - والمعاجم اللغوية - لا تُمنع كالكتب الأخرى .

وقد انعكس هذا الفساد الخُلُقى العام على الجيش والقوات المسلحة ، وخصوصاً على القادة والضباط فيها .

ويكفينا هنا أن نذكر مثالاً على تغلغل هذا الفساد ، ونفوذه من الجلد إلى اللحم والعظم .. وذلك هو موقف قادة الطيران بمصر فى ليلة ٥ يونية (حزيران) ١٩٦٧ . فقد كانت هناك تنبيهات من أكثر من جهة ، وتحذيرات من أكثر من مصدر ، تومىء إلى توقع هجوم من إسرائيل فى يوم ٥ يونية ذاته . ويساعد على هذا التوقع سخونة الجو السياسى والعسكرى ، وارتفاع حرارته إلى حد بعيد ، على إثر المؤتمرات والتصريحات النارية !

وفى هذه الظروف يأبى قادة الطيران إلا أن يقيموا حفلاً راقصاً ، يشربون فيه ويطربون ، ويتراقصون ويتمايلون ، حتى مطلع الفجر ، بدلاً من أن يبيتوا لربهم سُجَّداً وقياماً خلف متاريسهم ، يقولون : ربنا اصرف عنا عذاب جهنم ، و « ميراج » إسرائيل !

وكان ما كان من ضرب المطارات وتحطيم الطيران ، والقوم يغطون فى نوم عميق بعد سهرهم الطويل !

ولقد كشفت « نكستهم » فى ١٩٦٧ كثيراً من الفضائح والمخازى التى يندى لها جبين الكريم ، ويضيق بها صدر الحليم .

ومن هذه المخازى قضايا « الجواسيس اليهود » الذين تسلَّلوا فى أكثر من بلد عربى ثورى إلى مجالس الصدارة ، ومراكز القيادة ، تحت أسماء إسلامية مزوَّرة ، واستطاعوا أن يُمسوا ويُصبحوا ندامى ومسامرين لكثير من الشخصيات المرموقة عسكرية ومدنية . وأن يحصلوا من ورائها على أعمق الأسرار العسكرية والسياسية ، ليطيِّروها إلى « إسرائيل » وهم فى أمان واطمئنان ، لأنهم فى حماية فلان وفى كنف علاَّن من القادة والضباط العظام !

إن قصة « إيلي كوهين » فى سوريا ، واليهودى الذى زعم أنه تاجر خيل فى مصر ، والآخر الذى ادّعى أنه تاجر أسلحة تركى ، وخلع على نفسه اسم « أنور بك » وغيرهم - مما كُشِف بعضه ، ولم يزل بعضه الآخر سراً مجهولاً ستظل من القصص العالمية المدهشة والمثيرة فى تاريخ التجسس المفعم بالمغامرات .

لماذا نجح هؤلاء الجواسيس ؟ نجحوا عن طريق الفساد الخُلُقى ، فما وجدوه منه استغلوه ووسّعوه ، وما لم يجدوه حاولوا أن يخلقوه ويغذوه . إن أعظم فخين أو شبكتين للجاسوس هما : الخمر والمرأة ! وعن طريقهما يُصطاد كبار المسئولين من حملة أسرار الدولة والقوات المسلحة !

ففى ساعة « الخمار » و « النشوة » و « الانسجام » يظهر المخبوء ويتكشف المستور . ثم عندما تتوافر الثقة بالنديم الأنيس ، والمسامر الجليس ، والصديق المخلص المتجرد ! تصبح الأسرار كلها بين يديه ، ولا يسعى هو إليها ، بل تسعى صاغرة إليه !

إن هذه المخازى تزيد المسلم إيماناً بعظمة الشرع الإسلامى ، ويقيناً بحكمة الله ، وكمال منهجه الذى حرّم الزنا وقال فيه : ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً ﴾ [1] وحرّم الخمر والميسر وجعلهما : ﴿ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ [2] وسمّى الخمر « أم الخبائث » !

إن هذا التحريم لم يكن عبثاً - تعالى الله عن ذلك - ولم يكن انتقاماً من البَشر ، ولا تضييقاً عليهم ، بل كان ضرورياً لتربية « الشخصية » المتماسكة أمام الإغراء ، وأمام الشهوات ..الشخصية التى تتصرف بإرادة العقل ، لا باندفاع الغريزة .. الشخصية التى تراقب الله فى كل تصرف ، أو نيّة تصرف ، بحيث تزن أقوالها وأفعالها ورغباتها كلها بميزان « التقوى »

---

(١) الإسراء : ٣٢ (٢) المائدة : ٩٠ .

وتستحضر « الآخرة » فى كل ما تفعله أو تريد أن تفعله ، يستوى فى ذلك : الشئون الشخصية والاجتماعية .

إن الذى يتفطر له القلب حقاً أن « الشخصية المسلمة » لم يعد لها معالم أو ملامح تميزها أو تشخصها عند هؤلاء القوم الثوريين الذين ينتسبون إلى الإسلام ، ويعلنون أنهم مسلمون .

فالمسلم واليهودى فى ميزان هؤلاء الناس سيان ، لا يُعرف هذا من ذاك ، ولا يتميز أحدهما عن الآخر فى فكر أو عبادة أو خُلق أو سلوك .

لقد دُمِّرت الشخصية المسلمة ومُحيت معالمها بحيث لم يبق أى فرق يُعرف به « كوهين » الإسرائيلى من « كمال أمين ثابت » العربى المسلم ، كلاهما يفكر بعقلية علمانية تجهل الإسلام .. كلاهما يجهل الصلاة ولا يعرف بيت الله . كلاهمايشرب ويسكر .. كلاهما يراقص ويزنى .. فأى علامة فارقة بين كمال وكوهين ؟!

وهذا أسوأ ما دلّت عليه قضايا أولئك الجواسيس .

أما جواسيسنا فماذا عملوا ؟ ماذا عملت أجهزة مخابراتنا التى كنا نفخر بأنها أقيمت على أسس علمية ، وبمستوى رفيع ؟

لقد كتب « هيكل » يبين أنهم اتخذوا وسائل اليهود من المال والجنس ، فغرقوا فى الوسائل ، ونسوا الغاية . أى غرقوا فى لجة المال والجنس ولم يكشفوا أسرار العدو .

يقول « هيكل » فى أهرام يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٦٧ :

« إن بعض أجهزة المخابرات العربية شغلت نفسها بالداخل ، طلباً للسلطة ، ولم تعط العناية الكافية للناحية الأخرى من خط النار .

« ثم إن بعض أجهزة المخابرات العربية فى محاولاتها لاستعمال بعض وسائل العدو – وبينها المال والجنس مثلاً – خلطت كما يبدو الآن بين الوسائل والغايات ،

أى أنها توقفت عند الوسائل فى عدد من المرات ، وغرقت فيها ، ولم تستطع مقاومة الغواية والإغراء ، وتجاوزها إلى تحقيق الهدف » .

وإنًا لنقف عند هذا الكلام الدقيق الناعم - نعومة الحرير - فى تصوير فساد دولة المخابرات ذات الإمكانات الضخمة ، وغرقها فى المال - أى السرقة - والجنس - أى الزنا - ومن وراء ذلك الخمر والمخدرات وما يتبعها !

فهذا الكلام يبرر استعمال وسائل اليهودية ، ولو كانت ضد الدين والخُلُق والشرف ، إن اليهودى لا يمتنع أن يبيع عِرضه فى سبيل مصلحة مادية . فهل نفعل نحن ذلك ؟

هل يقبل ديننا أو مروءتنا أو تقاليدنا أن نجعل من بناتنا أدوات نستخدمها فى كشف الأسرار أو اصطياد الجواسيس بأى ثمن ؟ ولو كان الغرق فى الوحل والنجاسة ؟

إن أخلاق أمتنا ترفض « الميكافيلية » . ترفض الوسيلة القذرة إلى الغاية الشريفة .. وتأبى إلا الطريق النظيف للهدف الشريف .. تأبى الوصول إلى الحق بطريق الباطل .. تأبى بناء جامع من أموال الربا ، فإن الله طيب لا يقبل إلا طيباً !

إننا لسنا تلاميد لإسرائيل حتى نتعلم منها ، ونتخرج على أيديها ، ونستعمل أساليبها بدون تحفظ ، ولو كانت امرأة وكأساً .

إن ديننا ومروءتنا وأخلاقنا تفرض علينا النظافة غاية ووسيلة ، وإلا كان عملنا تخريباً لأجهزتنا ، وإفساداً لرجالنا ، والله لا يصلح عمل المفسدين .

ولقد كشفت محاكمات قادة الجيش والطيران والمخابرات بعد النكسة كثيراً من المآسى والفضائح التى لم تكن تخطر ببال أحد حتى قال رئيس المحكمة التى حوكم أمامها شمس بدران وصلاح نصر وغيرهما ، وهو السيد حسين الشافعى - بعد أن وقف على كثير من البلاوى المستورة - قال فى طيبة وتوجع - : إذا كان هذا كله يحدث فى الداخل ، فنحن نستحق أكثر مما وقع !

والعجب الذى لا ينقضى أن النكبة المريرة المروعة لم تكف فى ردع المنحرفين عن انحرافهم ، ولا فى زجر غيرهم عن اتباع سبيلهم ، فما كادت تحدث تصفيات مايو ١٩٧١ حتى وجدنا ألواناً أخرى من الفساد والتزوير والطغيان والإثراء الحرام ، وسوء الأخلاق ، يحميها كلها طبقة مستبدة من دعاة الثورية والاشتراكية والناصرية ، قُدِّموا هم أيضاً إلى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى !

كتب الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى فى جريدة الأخبار يوم ١٩ مايو ١٩٧١ يقول :

« لم يعد الموقف صالحاً للصمت بعد ..

« وإذا كانت قد مرّت علينا أيام كان فيها الصمت هو الموقف الوحيد الأبى والشجاع ، فالصمت الآن ذنب لأننا نخوض معركة مصير ضد كل قوى الظلام .. ضد الاحتلال الأجنبى والاحتلال الداخلى .. بكل ما تملك تلك القوى مجتمعة من ضراوة وشراسة وهمجية ..

« إن قوى الاحتلال الأجنبى تحتل جزءاً عزيزاً من أرضنا العربية ولا بد لنا من تحرير هذه الأرض ، وتطهير وجه الوطن الذى شوّهته الهزيمة .. وطريق الخلاص منها واضح .

« أما قوى الاحتلال الداخلى ، فقد جثمت على صدورنا كالكابوس ، وتسللت إلى مواقع السُلطة ، وأفسدت أعداداً من المواطنين بالرشوة وخلق المصالح ودمرّت كثيراً من الضمائر ، ووضعت موازين جديدة للخير والشر .. فالمواطن الصالح عندها هو العميل الذى يتقن فنون التجسس على الآخرين والإيقاع بالأصدقاء والتسلل بأجهزة التسجيل إلى مكامن الأسرار .. كانوا دائماً هناك فى أى مكان .. حتى فى المخادع !!

« كوّنوا جماعة سرية تحكم مصر .. واصطنعوا لها دولة بالدعاة والمضحكين والغوانى المرفهين ..

« أعضاء هذه الجماعة هم وحدهم الذين لهم حق تولى المسئوليات : وهم فوق القانون ..

« يبتزون وينهبون ويتسلطون باسم الثورة وباسم الاشتراكية وتتحول الثروات العامة إلى ثروات خاصة .. يملكونها هم وحدهم ..

« السلبى عندهم هو مَن يرفض أن يقتات بالعفونة ، هو مَن يقف شامخاً أمام تزييفهم ، هو مَن يأبى أن يتجسس وأن ينحنى وأن ينافق ، وأن يسلم فى شرف كلمته .. هو مَن يشعر أن من حقه أن يُحترم وأن يقضى الحياة شريفاً ، هو مَن يأبى أن يبيع المسيح ليهوذا الجديد ولو بجبال من الفضة !

« الإيجابى عندهم هو مَن ينشط إلى التزييف ، ومَن يضلل باسمهم ، ومَن ينشر المصائد فى طرقات الناس .. هو مَن يردد فى كل مكان أنهم هم قادة الاشتراكية .. هم لا سواهم ..

« فالاحتجاج على مباذلهم وإرهابهم وأساليبهم هو الرفض للاشتراكية .. هو الثورة المضادة ، هو تصفية الثورة .. وهو تصفية للاشتراكية !

« ولهذا فلا جزاء لمن يعترض إلا أن يُهدر أو يُنتهك .. فإذا لم يستطيعوا فليتآمروا عليه وليشعلوا الفتنة وليحرقوا قلب مصر !!

« إن هذا الاحتلال الداخلى لأشد خطراً من الاحتلال الخارجى .. لأننا نعرف الاحتلال الخارجى ونعرف الطريق إلى التحرير منه .. ونعرف أن مَن يحتلنا هم الأعداء ..

« أما الاحتلال الداخلى فقد تسلل إلينا كما يتسلل الذئب فى ثياب الجدة العجوز ليأكل الصغار الآمنين .. لقد تسللوا إلينا تحت شعار الثورة والاشتراكية .. وحماية الناصرية .

« هم الثورة وهم الاشتراكية وهم الوطن .. والذى يرفض هذه الخديعة المثيرة للغثيان ليس إلا عدواً للثورة والاشتراكية والوطن .. ويجب أن تُدَبَّر له المكائد والمؤامرات .

« أى غيلان رهيبة انطلقت علينا .. أية زواحف بلا منطق تسللت إلينا لتحكم الوادى المقدس فى عصر انتصار الإنسان » ؟

* * *

لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية ؟

والآن يحق لنا ، بل يجب علينا ، أن نوجه هذا السؤال المنطقى ، الذى وجهناه من قبل إلى الليبرالية الديمقراطية ، وهو : لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية ؟ لماذا باءت بالخيبة المريرة فى كافة المعتركات التى خاضتها رغم ما كان تحت يديها من إمكانات هائلة لم تتوافر لغيرها ؟

لماذا فشلت فى تحقيق الوحدة ؟

لماذا فشلت فى تحقيق الحرية ؟

لماذا فشلت فى تحقيق العدالة الاجتماعية ؟

لماذا فشلت فى تحقيق النمو والتقدم ؟

لماذا فشلت فى حرب ١٩٦٧ ؟

لماذا فشلت فى إشاعة القِيَم والقضايا الخُلُقية ؟

لماذا فشلت فى هذا كله وفى غيره من مجالات الحياة العربية ؟

أكان هذا الفشل كله اعتباطاً ومصادفة بحيث لا يخضع لقانون « السببية » ومبدأ « العِلَّة والمعلول » ؟

أم كان ذلك كله أمراً عارضاً ، تحكمت فيه الظروف والملابسات وليس لشىء كامن فى أصول الاشتراكية الثورية ، وفى طبيعة تركيبها العضوى ؟

أم كان هذا الفشل المركب نتيجة منطقية وحتمية لمقدمات الثورية الاشتراكية أو الاشتراكية الثورية ؟ هل كان الخطأ هنا خطأ تصرفات أم خطأ اتجاه ؟ هذا ما نرجو أن نفصِّله فى هذا الفصل إن شاء الله

* * *

لماذا فشل الثوريون الاشتراكيون فى تحقيق الوحدة ؟

لقد فشل الاشتراكيون الثوريون فى تحقيق الوحدة العربية الشاملة أو الجزئية [١] بل فى تحقيق الوحدة الوطنية فى أقطارهم فما سر ذلك ، إن قدمنا حسن الظن وافترضنا صدقهم فى الرغبة فيها ، وإخلاصهم فى الدعوة إليها ، وهو ما يشك ويشكك فيه كثير من العارفين ؟

سر ذلك :

أن الوحدة لا تتم بين شعبين أو بلدين إلا إذا توافرت جملة شروط :

١ – أن يكون بينهما هدف مشترك يريدان تحقيقه معاً . وهذا لا يخالف فيه أحد ، ولهذا قال الثوريون : وحدة الهدف قبل وحدة الصف .

٢ – أن يتفق الطرفان على المنهج .. على الطريق الذى يسلكانه لتحقيق الهدف .

٣ – أن يسود الشعبين شعور عام قوى مشترك بوجوب الوحدة وضرورتها لكل من البلدين .

٤ – أن تتوافر عند كل منهما ثقة متبادلة بالطرف الآخر ، ويحسن ظنه فيه .

(أ) أما الهدف المشترك الذى أراد التقدميون أن يلتقى عليه العرب جميعاً ، فهو « الاشتراكية الثورية » وهذا هدف يبعد جداً أن يتفق عليه العرب فى

---

(١) أما اتحاد الجمهوريات العربية المقترح ، فليس فى الواقع وحدة ولا اتحاداً ، إنه – كما قال الرئيس السادات نفسه – مجرد اتفاق تعاقدى حسب تفسير أساتذة القانون الدستورى . ومع هذا فلا تزال التجربة على الورق حتى كتابة هذه السطور .

المغرب والمشرق ، وهو بطبيعته هدف يُفرِّق ولا يجمع ، لأنه يقوم على فلسفة الصراع ، ولهذا سينقسم العرب بإزائه حتماً . وهذا ما كان .

على أن الذين اتفقوا فى هذا الهدف لم يكوِّنوا بينهم وحدة ، كما رأينا . حتى دولتا الحزب الواحد ، المتجاورتان ..

الهدف الواحد المشترك حقاً هو الإسلام ، الذى جمع هذه الأمة من قبل ، وكانت طرائق قِدَداً ، فجعل منها أمة واحدة ، كانت خير أمة أُخرجت للناس .

(ب) على أن وحدة الهدف وحدها لا تكفى ما لم تصحبها وتتممها وحدة أخرى هى وحدة المنهج ، وحدة الطريق .

قد يتفق فريق من الناس على غاية واحدة ، ولكن يتخذون للوصول إليها مناهج عدة ، وسبلاً شتَّى .

ولهذا نجد الاشتراكيين مختلفين فى مناهجهم وطرائقهم ، ما بين متخذ طريق الروس ، وبين متبع سبيل الصين ، وبين مقتف أثر يوغوسلافيا ، ومَن ناهج نهج كاسترو . وكذلك يختلفون فى سياستهم الخارجية ما بين موال لبكين أو دائر فى فلك موسكو ، وآخر لا يفرط فى حبال الغرب . وكل حزب بما لديهم فرحون .

أما مَن اتخذوا الطريق الإسلامى ، والمنهج المحمدى ، فهم أولى الناس أن يلتقوا فى بدايته وفى وسطه وفى نهايته . وصدق الله العظيم إذ يقول : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِى مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ ، وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِه ﴾ [1] .

حتى مَن انحرف عن هذا الصراط ، نستطيع أن نحاكمه إلى مبادئه ، وأن نرده إلى أصوله من الكتاب والسُنَّة : ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [2] ..

---

(١) الأنعام : ١٥٣ (٢) النساء : ٥٩

(جـ) أما الشعور العام القوى بضرورة الوحدة وأهميتها فهو أمر لازم . فقد تكون مقوِّمات الوحدة وأسبابها قائمة ، ولكن لا يشعر جمهور الناس بضرورتها وفائدتها . بل قد يؤثرون عليها حياة الانفصال أو العزلة . وذلك إذا توجس الناس من وراء الوحدة شراً ، كأن يتحقق بوساطتها انتصار لحزب مبغوض ، أو زعيم مكروه ، أو نظام لا يواليه الشعب إلا كرهاً ، فالوحدة عندئذ شر يخافه الناس ، لا خير يرجونه ويحرصون عليه ، ويسعون إليه . وهذا هو ما يجعل الشعوب مجفلة من الوحدة بين الثوريين بعضهم وبعض ، لأن اتحادهم لا يكون إلا عليها ، إذ هو للأسف اتحاد حكام وأنظمة تريد أن يسند بعضها بعضاً ضد أى حركة تمرد أو مقاومة من الداخل . وليس هو اتحاد شعوب وأوطان فى سبيل الهدف الواحد والمصير الواحد .

(د) ولا يكفى هذا كله ، حتى يكون هناك قدر كاف من الثقة المتبادلة بين الذين ينشدون الوحدة فيما بينهم . إذ لا يُتصور أن تقوم وحدة بين أناس يتهم بعضهم بعضاً بالخيانة أو العمالة للإمبريالية الغربية من طرف ، أو للإمبريالية الشيوعية الشرقية من طرف آخر .. والعودة إلى الإسلام الحقيقى المستقل المتميز . هى التى توفر جو الثقة ، وتزرع بين جميع المؤمنين به التفاهم وحسن الظن .

فأصبح كل شعب مُنِىَ بحكم هؤلاء التقدميين مقسماً - حسب تصنيفهم الحتمى - إلى رجعيين وثوريين ، ويمينيين ويساريين ، ومحافظين وتحرريين .

وليس عجيباً أن تفشل الوحدة العربية على أيدى هؤلاء الثوريين الاشتراكيين اليساريين ، فهذا هو المنطقى والطبيعى ، ولو نجحت لكان هذا هو العجب العجاب .

ذلك أن هؤلاء قد حطموا « الوحدة الوطنية » بين أبناء الشعوب التى يحكمونها ، نتيجة حتمية للإرهاب والاضطهاد الذى يمارسونه ضد المعارضين

لحكمهم وما أكثرهم ! ونتيجة لما أثاروه من أحقاد بين فئات الشعب ، وفقاً لما تعلموه من فلسفة « الصراع الطبقى » الماركسية المخربة ، باعتبارها جزءاً من دينه .

وأصبح مجتمعنا الذى توارث الإخاء والمحبة - باعتبارهما جزءاً من دينه - يشك بعضه فى بعض ، ويخاف بعضه من بعض ، ويتربص فريق منه بآخر ، على أيدى الجلادين والمزقين من فلاسفة « الصراع » و « الحرب النفسية » !

فإذا كان هؤلاء قد حطموا وحدة داخلية كانت قائمة بالفعل فى أوطانهم ، فكيف يُرجَى أن تتحقق على أيديهم وحدة عربية شاملة أو جزئية ، وفاقد الشىء لا يعطيه ؟!

* *

● العالَم يتقارب والعرب يتباعدون :

والعجيب أن يحدث هذا التمزق والانقسام وتقاذف التهم بين العرب بعضهم وبعض ، إلى حد الاغتيال فى السر [١] والاقتتال فى العلانية [٢] ، وقطع العلاقات السياسية ، والحكم بالإعدام على المعارضين [٣] ، على حين نجد الكتل المتعارضة فى العالم ، تحاول أن تقيم فيها بينها نوعاً من « التقارب » أو « التعايش » متطورة من موقف التصلب والتشدد ، إلى موقف التسامح والتنازل .

رأينا هذا التقارب يتم على الصعيد الدينى ، وعلى الصعيد السياسى معاً .

---

(١) أقرب أمثلته اغتيال الفريق حردان عبد الغفار التكريتى نائب رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع فى حكم العراق البعثى ، وقد اغتيل بالكويت .

(٢) أبرز أمثلته الاقتتال بين الجيش الأردنى والفدائيين ، وإسرائيل على بُعْد خطوات تدنس أعز المقدسات !

(٣) أقرب أمثلته حكم البعث السورى على ميشيل عفلق وأمين الحافظ بالإعدام ، وقد خُفِّف بعد إلى ١٥ سنة .

فعلى الصعيد الدينى ، رأينا التقارب الذى تم بين المسيحية واليهودية ، برغم النزاع التاريخى الأصيل الطويل بينهما ، وهو نزاع يضرب بجذوره إلى عشرين قرناً فى التاريخ ، أى أن عمره هو عمر المسيحية ذاتها . وهو نزاع جوهرى .. نزاع بين مَن يقولون : المسيح ابن اللّه ، ومَن يقولون : المسيح « ابن حرام » .

ومع هذا كله حدث التقارب ، وأصدر الفاتيكان وثيقته الشهيرة بتبرئة اليهود من دم المسيح !

ونسى اليهود - أو زعموا أنهم نسوا - المظالم الفادحة التى أنزلها بهم المسيحيون خلال القرون الطويلة .

وعلى الصعيد السياسى رأينا التقارب الذى تم بين المعسكر الشرقى وعلى رأسه الاتحاد السوڤييتى . وبين المعسكر الغربى - وعلى رأسه الولايات المتحدة .

رأينا روسيا الماركسية اللينينية تتطور من فكرة « الثورة العالمية » إلى « الحرب الباردة » ، ومن الحرب الباردة إلى التنادى بفكرة « التعايش السلمى » التى بدت واضحة فى عهد الرئيسين « خروشوف » و« كيندى » ، ثم إلى التفاهم والتعاون والاتصال المباشر فى عهد الزعماء الثلاثة « بودجورنى » و« بريچينيف » و« كوسيجين » وعهد « چونسون » فـ « نيكسون » .

وأكثر من ذلك ما بدت بوادره هذه الأيام من « تقارب أمريكى صينى » ومن عزم الرئيس الأمريكى على زيارة بكين ، وهو أمر كان بعيد الاحتمال فى نظر الكثيرين ، ولكنه يوشك أن يقع ، ويقلب الموازين الدولية رأساً على عقب !

وها هى إنجلترا التى ظلت دائماً جزيرة فى مواجهة القارة الأوروبية ، توشك أن تلحق بالقارة نفسها ، بوصفها جزءاً لا يتجزأ منها ، وتغدو عضواً فى السوق الأوروبية المشتركة .

كل هذا التقارب والتفاهم والتعاون يحدث فى العالم كله ، من شرقه إلى غربه ، فى مجالات الدين والسياسة والاقتصاد ، والعرب وحدهم يكفر بعضهم ببعض ،

ويلعن بعضهم بعضاً ، بل يقاتل بعضهم بعضاً ، ببركات « الأيديولوچيات » المستوردة ، والأفكار الدخيلة ، التى جعلت الشعب العربى الواحد ، فريقين متصارعين - حتماً - وفقاً للفكر الطبقى الذى تتبناه ، وحمل بعضهم فكرة ضرورة قيام حرب عنيفة بين العربين : عرب اليمين وعرب اليسار أو على الأصح : بينهم - معشر الثوريين - وبين سائر العرب ، وهى حرب « لا تدانى قسوتها قسوة الحروب الخارجية مع الأعداء الألداء » [1] بل اعتبر كل عربى ليس بثورى عدواً سافراً .

* * *

---

(١) فى سبيل البعث ص ١٦.

ولماذا فشلوا في تحقيق الحرية ؟

لقد فشلت الاشتراكية الثورية - التى حكمت عدداً من البلاد العربية - فى تحقيق الوحدة بينها ، فضلاً عن تحقيق الوحدة العربية العامة . وأضافت إلى ذلك فشلها فى تحقيق الحرية للمواطنين ، كما ثبت ذلك من اعترافهم بعد النكسة ، ومن كشف بعض الثوريين لبعض إذا اختصموا ، أو إذا جاء فريق منهم على أنقاض فريق .

ولكن لماذا فشلت الثورية هنا ؟ ألشىء كامن فى طبيعتها أم لظروف طارئة عليها ؟

يحاول بعض سدنة الحكم الثورى تفسير ذلك الفشل بأسباب خارجة عن طبيعته العقائدية (الأيديولوچية) الثورية . مثل تسلط « مراكز القوى » فى مصر ، أو تسلط الجناح العسكرى من حزب « البعث » فى سوريا ، ونحو ذلك من المبررات .

هذا ما حاول « هيكل » وغيره أن يقولوه فى تسويغ ضروب الاستبداد والطغيان والإرهاب ، التى أظهرتها الوقائع فى مصر بعد هزيمة يونية سنة ١٩٦٧ ، وبعد تغيير مايو ١٩٧١ .

بل هذا ما قاله عن الناصر نفسه فى خطابه بالقاهرة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ :

« شىء آخر فى مجال التغيير . حساب الانحرافات فى جهاز المخابرات الذى تكشّف . حصل أنه انكشف انحرافات فى جهاز المخابرات .

« فيه ناس طبعاً بيلقوا لوم هذه الانحرافات على النظام . أنا بدى أقول إن الانحرافات بتحصل فى كثير من أجزاء العالم . المهم إن إحنا نلحق نفسنا ونبتر هذه الانحرافات .

« حصل فى كثير من أجزاء العالم أمثلة . برضه جت لى جوّابات إزاى إنت مكنتش عارف ؟ إزاى الريس ما كنش يعرف بالجارى وبهذه الانحرافات ؟ وأنا باقول النهاردة : إذا كانت الانحرافات حصلت فى المخابرات . إذا كانت المخابرات هى المفروض إنها تقول لى على الانحرافات اللى تحصل فى البلد مكانش ناقص غير إنى أعمل مخابرات على مخابرات وأعمل جهاز رقابة على المخابرات .. وهكذا لا ننتهى .

« ولكن أنا باقول إن اللى حصل برضه كان نتيجة الاتجاه نحو مراكز القوة والاتجاه نحو خلق مجموعة تستطيع فى المستقبل إنها تحكم ونسيت نفسها فانحرفت وموصلتش ، قبل ما توصل للهدف اللى هو الحكم وجدت إله أسهل الانحراف فانحرفت .

« أنا باقول لكم بصراحة إن أنا كنت أرى بعض مظاهر هذه الانحرافات قبل ٥ يونية ولكنى لم أكن أتصور مداه ، حاولت بكل ما أستطيع . نجحت أحياناً ولم أر الحقيقة كلها فى أحيان أخرى . وأنا فعلاً كنت أشفق على البلد من تكتلات القوى ومراكز القوى .

« وكان حديثى عن الديمقراطية والمزيد من الديمقراطية لأن ده كان السبيل الوحيد إن إحنا نغطى على الانحرافات ، وأنا من تجربنى الماضية ناس بتخاف من إثارة أى شىء إما فى مجلس الأمة وإما فى الصحف .

« ولهذا أنا أيضاً مرة اتكلمت معاكم هنا على أساس إن إحنا فى حاجة إلى مجتمع مفتوح . لكن طبعاً بتوع المخابرات كانت وسائل الإخفاء كانت مباحة . بالنسبة لدولة المخابرات اللى وُجِدت واللى تغلغلت واللى انحرفت أنا باعتبر إن هذه الدولة سقطت » .

وهذا ما حاوله أيضاً الدكتور منيف الرزاز « فى التجربة المرة » يعنى تجربة حكم « البعث » فى سوريا وفشلها ، ومثله الأستاذ صلاح البيطار فى « بيانه » الذى أعلن فيه انسحابه من الحزب .

والحقيقة أن الأيديولوجية الثورية الاشتراكية مناقضة للحرية بطبيعة تركيبها وتكوينها . والطغيان والاستبداد والإرهاب ثمرات حتمية لغراس تعاليمها وأفكارها عن الحكم والمجتمع .

إنما تتحقق الحرية فى ظل أيديولوچية تؤمن بكرامة الإنسان كل إنسان ، كالأيديولوچية الإسلامية التى تعتبر الإنسان المخلوق المكلّف الذى كرّمه الله وفضّله وجعله فى الأرض خليفة ، وسخّر له ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه ، وحمّله أمانة التكليف وقال فيه : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِى آدَمَ ﴾ [(١)] ..

وتتحقق الحرية فى ظل أيديولوچية تؤمن بأن الحرية وُلدت مع ولادة الإنسان ، فهى حق طبيعى له ، ليس من حق مخلوق مثله أن يسلبها منه ، كائناً ما كان مركزه الفكرى أو السياسى أو المالى . وقديماً قال عمر : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » ؟! وقال علىّ بن أبى طالب : « لا تكن عبد غيرك وقد خلقك الله حراً » !

وتتحقق الحرية فى ظل أيديولوچية تربى الشعب - كل الشعب - على أن يقول للمحسن : أحسنت ، وللمسىء : أسأت ، ولا يهاب أن يقول للظالم : يا ظالم ، ولا تحجر على فرد أو فئة أن تنكر المنكر ، وتقوّم العوج ، وتعارض الفساد .

وما أعظم الأيديولوچية الإسلامية التى تعلّم الناس كافة أن « الدين النصيحة » وأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فريضة من فرائض الدين ، وأن « التواصى بالحق » من أسباب النجاة من الخسران ، وأن على المسلم أن يقول الحق وإن كان مراً ، لا يخاف فى الله لومة لائم ، وأن عليه أن يُغيِّر المنكر بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان .

وتتحقق الحرية فى ظل أيديولوچية تؤمن بالأخوة والمساواة بين البَشرية فلا طبقية ولا امتياز ، ولا تسلط من أحد على أحد .

---

(١) الإسراء : ٧٠.

لا توجد طبقة أعلى من طبقة ، ولا امتياز لفئة على فئة ، ولا لأسرة على أسرة ، ولا لِقلّة على كثرة ، ولا لحاكم على محكوم ، الجميع عبيد لرب واحد ، وأبناء لأب واحد . فلا معنى لأن يستعلى أو يتسلط بعضهم على بعض ، ويتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون اللّه .

ولهذا يرتبط معنى الحرية بمعنى الإخاء والمساواة . فمَن لا يؤمن بهما وإنما يؤمن بصراع طبقى حتمى ؛ أو يؤمن بامتياز فئة صغيرة من الناس على مجموع الأمة ، أو يؤمن بأن مجموعة من أبناء الأمة يجب أن تُحْرَم من الحرية ، أو تؤمن بأن الحاكم فوق النقد ، وأن « الطليعة » أو « النخبة » المؤيدة له فوق الشعب ، فقد هدم الحرية من أساسها .

فهل آمن الثوريون العرب بهذه المعانى ؟ هل آمنوا بأن الكرامة والحرية والمساواة حقوق طبيعية لكل إنسان ؟ لكل فرد ولكل مجموعة من أبناء الوطن ؟

هل آمنوا بأن الحكم الثورى ليس فوق النقد ، وأن الفئة الثورية ليست فوق الأمة ، وأن الأمة يجب أن تكون فوق السُلطة ، وأن الحق يجب أن يكون فوق القوة ؟

هل يملك أحدهم من الشجاعة أن يقول ما قال أبو بكر : « إن رأيتمونى على حق فأعينونى ، وإن رأيتمونى على باطل فقوِّمونى .. أطيعونى ما أطعتُ اللّه فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم » ، أو ما قال عمر : « مَن رأى منكم فىّ اعوجاجاً فليقومنى » ؟

هل آمنوا بأن من حق الشعب أن ينحيهم ليضع الزمام فى يد غيرهم أم ينظرون إلى أنفسهم أنهم قدر مقدور لا فكاك للأمة منه ؟

لننظر ماذا يقولون لنعرف طبيعة الأيديولوچية الثورية وحقيقة موقفها من الحرية .

قال الرئيس عبد الناصر :

« لقد مهّدنا طريق الديمقراطية السليمة ، من أجل أن تكون الحرية للشعب

كل الشعب ، ولا حرية لأعداء الشعب .. من أجل أن تكون الحرية الديمقراطية للشعب كله ، لا للطبقة الرأسمالية ، ولا للطبقة الإقطاعية .. ولا للرجعية » .... إلخ .

وهذا الشعار « لا حرية لأعداء الشعب » هو أول معول لهدم الحرية ، لأن كل مَن يعارض الحكام الثوريين يُنعم عليه بلقب « عدو الشعب » دون تردد . وكل جماعة تقول للثوريين : لا ، أو حتى : لِمَ ؟ تُجَرَّد من الوطنية والتقدمية ، ويُخلع عليها خلعه « الرجعية » . فالرجعية وما ماثلها كلمات مطاطة يمكن أن يوصف بها كل إنسان ، فرداً أو جماعة .

والاكتفاء بتهمة الرجعية كرم عظيم ، وتسامح كريم ، من القادة الثوريين ، وإلا فعندهم تهم الخيانة والعمالة والتعاون مع الاستعمار ، وغيرها .. مما امتلأت به الجعاب الثورية .

ويقول الدكتور منيف الرزاز الأمين السابق لحزب البعث :

« إن الحرية فى الثورة الاشتراكية القومية ليست للإقطاعيين ، وللرجعيين ، وللمتآمرين على الثورة .. » . ويقول بعد ذلك : « الحرية فى الثورة لا تنحصر فى نطاق الحريات الفردية ، ولكن ألا يجب أن تكون هناك حريات « جَماعية » للطبقات المستفيدة من الثورة » ؟! [1] .

فهذا هو مفهوم الحرية عندهم ، وهذا هو مجاله ، إنها ليست حرية عامة لكل الناس ، بل للطبقات المستفيدة من الثورة . والطبقات الأخرى محكوم عليها سلفاً بالحرمان من حق الحرية . ومَن هؤلاء ؟ إنهم الإقطاعيون والرجعيون والمتآمرون على الثورة .

ومَن هم الرجعيون ؟ وما مدلول الرجعية ؟ إنه مفهوم غامض مائع لا يُحدَّد ولا يُضبط ، ولكنه سائل رجراج يتسع لكل معارض للثورة من خلق الله .

---

(١) التجربة المرة ص ١٠٣

ومثل الرجعيين المتآمرون ، فكل معارض لفكر الثورة أو سياستها ، أو الأشخاص الحاكمين ، وانحرافاتهم يُدمغ بالتآمر ، من الذين يملكون كل السلطات ، فهم الذين يتهمون ، وهم الذين يحققون ، وهم الذين يحكمون ، وهم الذين يُصدِّقون على الحكم ، وهم الذين ينفذون .

وحديث الثوريين العرب هنا ليس أكثر من ترديد لما قاله « لينين » و« ستالين » وغيرهما من الشيوعيين فى مناسبات شتّى ..

يقول « لينين » عام ١٩٢٠ :

« نحن لا نستطيع أن نأخذ بآراء المخبولين والأغبياء الذين يطالبون بالحرية . فنحن فى ظل ديكتاتورية البروليتاريا ، لا نستطيع أن نمنح المواطنين حريتهم السياسية ، خشية أن يستخدم أعداء الشيوعية هذه الحرية فى القضاء علينا » !

وقال خليفته « ستالين » عام ١٩٣٨ :

« إن منح البرجوازيين (الطبقة الوسطى فى المجتمع) الحريات العامة ، لا يعدو أن يكون سماحاً لهؤلاء البرجوازيين بالكيد لنا ، والتآمر علينا ، وتقويض نظامنا ، ولهذا فإننا لا نمنح الحرية إلا للطبقة التى تحكم باسمها » !

وقبل ذلك بعام - أى سنة ١٩٣٧ - قال :

« دعونى أوضح لكم بصراحة ، إن نظامنا الشيوعى لا يؤمن بالحرية الفردية ، فالحرية الفردية تعنى القضاء على الجَماعية ، وتعنى الانحراف عن الماركسية .. وهذا النوع من الحرية هو أخطر ما يهدد نظامنا » .

وإذن ما معنى الحرية المنصوص عليها فى الدستور السوڤييتى ؟ يوضح ذلك « ستالين » بقوله : « إن دستورنا السوڤييتى ينص على منح الحرية للمواطنين ، ولكن يجب أن يكون مفهوماً ، أن هذه الحرية لا تعنى حق الوقوف فى وجهنا . أو حق الثورة ضد النظام الشيوعى ، أو حق انتقاد المبادىء الماركسية ، أو حق تكون الهيئات المناهضة لنا .. إن هذه الحرية التى ينص عليها دستورنا ،

لا تعنى إلا شيئاً واحداً ، هو حق « ديكتاتورية البروليتاريا » فى الاستمتاع بالحرية التى تكفل لها تحقيق الأهداف الشيوعية » ! [1] .

هذا هو موقف زعماء الشيوعية من الحرية ، وهو نفس موقف الاشتراكيين الثوريين العرب ، ولا عجب فهم أحد صنفين :

١ - إما صنف صريح فى ماركسيته ، لا يخاف ولا يستحى من المجاهرة بها على رؤوس الأشهاد ، كما هو موقف حركة القوميين العرب فى السنوات الأخيرة (ويمثلهم الحكم الثورى فى الجنوب اليمنى) ، وكما كان موقف « البعث » القُطْرى فى سوريا .

٢ - وإما صنف يتتلمذ على الماركسية ويأخذ عنها ، ويعتبرها المدرسة « الأم » للاشتراكية ، وإن لم يعلن الانتماء الصريح إليها ، ونؤكد هنا ما لاحظه بعض الدارسين بحق ، من ضعف الاشتراكيين عموماً تجاه « الاشتراكية العلمية » الماركسية ، وتأثرهم بتوجيهاتها ومواقفها . ومن ذلك ما قاله كاتب عربى اشتراكى من أن اليساريين العرب يعانون من « مركب النقص » تجاه الشيوعية ، والرضوخ للمنطق القائل بأنها أعلى درجات « الاشتراكية » ! [2] .

ويقول فيلسوف « البعث » وأمينه العام « ميشيل عفلق » :

« البعث هو قَدَر الأمة العربية » .

« إن عقيدة « البعث » لا يمكن الوصول إليها بالعقل ، ولكن بالإيمان وحده » .

« إن القَدَر الذى حملّنا رسالة « البعث » أعطانا الحق فى أن نأمر بقوة ، ونتصرف بقسوة » !!

« إن البعث هو الطليعة ، وعلى الجماهير أن تمشى وراءها » !

« الانقلابيون صورة سبّاقة لمجموع الأمة ، إننا نعرف بأن هذه الفئة القليلة من

---

(١) انظر : النظام الشيوعى - لماهر نسيم .

(٢) كلوفيس مقصود فى كتابه « أزمة اليسار العربى » ص ١٢ ، انظر النكسة والخطأ ص ٨١ .

الانقلابيين ، الذين تضمهم حركة « البعث العربى » هم قِلّة فى الظاهر ، قِلّة فى البدء ، ولكن صفتهم القومية الصادقة ، تجعلهم صورة مصغرة وسباقة لمجموع الأمة » .

« نحن نمثل مجموع الأمة الذى لا يزال غافياً منكراً لحقيقته ، ناسياً لهويته ، غير مطلع على حاجاته . نحن سبقناه فنحن نمثله .. » [(١)] .

« فالانقلاب إذن طريق .. طريق إلى الغاية المنشودة ، إلى المجتمع السليم الذى ننشده ، ولكنه ليس طريقاً من الطرق ، إنما هو الطريق الوحيد » [(٢)] .

من هذه الأفكار المتناثرة فى مقالات « فى سبيل البعث » ومن قراءة المقالات كلها ، ومن مراجعة كتاب « التجربة المُرّة » يستطيع الباحث أن يستخلص حقيقتين مهمتين :

الأولى : أخذ البعث عن الفكر الماركسى ، أخذ تلميذ عن أستاذه .

والثانية : هى أخذه أيضاً عن الفاشيستية والنازية .

أما الحقيقة الأولى ، فقد تبينت فيما نقلناه من قبل من أقوال « لينين » و« ستالين » ، وتتبين أيضاً لما ننقله هنا - بمناسبة كلام « عفلق » - من أقوال « لينين » .

لقد وضع « لينين » كتاباً عن وظيفة « الحزب الديمقراطى الاشتراكى » وهو الاسم الذى كانت تُعرف به الحركة الماركسية الروسية قبل أن يصبح اسمها « الحزب الشيوعى السوفييتى » بعد استقرار الحكم البلشفى الكامل فى روسيا . وفيه يقول :

« الديمقراطية الاشتراكية هى الأقلية العقائدية التى تحكم الأغلبية التى لا تتقن أصول الاشتراكية العلمية أو لا تعتنقها .. إنها حكم « الصفوة الممتازة » من الواعين والحافظين والمؤمنين والملتزمين بالماركسية فكراً وقناعة وعقيدة وأسلوباً ،

---

(١) فى سبيل البعث ص ١٧١ (٢) المصدر السابق ص ١٧٧

تنصب من نفسها ولياً آمراً على قوى الشعب العاملة (البروليتاريا) وتتحدث باسمها ، وتحكم باسمها ، وتأمر وتنهى باسمها ..

« دور هذه الأقلية ، هذه الطليعة القيادية ، هو دور حتمى .... فقوى الشعب العاملة عاجزة ، لا حول لها بغير سيادة هذه الطليعة القيادية عليها .... وقوى الشعب العاملة كمية لا وزن لها بغير قيادة الطليعة لها ... بغير حكم الأقلية العقائدية لها ...حكماً دقيقاً صارماً لا يترك للآخرين أى سلطان ..

« .... فدور الطليعة القيادية للحزب الاشتراكى الثورى ، دور غير ديمقراطى ، فى مفهوم الآخرين للديمقراطية » (١) .

وأما الحقيقة الثانية ، فنستخلصها من الأمور التالية التى وصل إليها الكاتب السورى الدكتور أديب نصوّر (٢) - بلا تحيز ولا تعنت - أخذاً من أقوال السيد « ميشيل عفلق » :

١ - « البعث » - فى نظر أقطابه ومؤسسيه - حركة فرضها القَدَر !! وهذا القَدَر المبهم الغامض فى كلامهم قد يكون مثل القَدَر الذى استنجد به « موسولينى » فى شعاراته الأولى : « الفاشيستية هى قَدَر الأمة الإيطالية » !

وقد يكون فيه شىء من معنى « الحق الإلهى » والعناية الإلهية عند « هتلر » .

وقد يكون قريباً مما قصد إليه « تروتسكى » حين قال : إن الحزب (أى الشيوعى) لا يخطىء ، لأنه تجسيد للحتمية التاريخية » !!

وسواء أكان هذا الشىء الغامض قدراً فاشيستياً ، أم حتمية تاريخية ، أم عناية إلهية ، فإن قَدَر البعث يفرضه على العرب دون رأى العرب ، واختيارهم ، أو الرجوع إلى إرادتهم .. قَدَر من فوق ، يقدِّر ويقرِّر ، وعلى الشعب أن يتبع ويسمع ويطيع !

---

(١) الترجمة للدكتور عمر حليق من مقاله لصحيفة « الحياة » البيروتية فى أوائل سبتمبر ١٩٦٦ .

(٢) فى كتابه « النكسة والخطأ » ص ٤٦ - ٤٨

وكيف لا ، والقَدَر هو الذى جعل « هذه الفئة القليلة » تمثل مجموع الأمة - وإن لم تعلم الأمة ذلك - لأنها سبقت « المجموع الغافى الجاهل » سبقته فهى تمثله رغم أنفه ؟!

٢ - رسالة « البعث » غير خاضعة للعقل ، وإنما هى فعل إيمان ، أى أن الفرد يؤمن برسالة البعث ، كما يؤمن الإنسان بالله وبالرسل والكتب واليوم الآخر ، وبالقَدَر خيره وشره من عند الله [١] . هى كالفاشيستية التى وصفها « موسولينى » بقوله : « الفاشيستية لا تُناقَش ، إنها تُدرَك بالإحساس » !

٣ - القلّة التى آمنت بالبعث هى نخبة أو أرستقراطية من نوع جديد .. الأرستقراطية القديمة كانت تقوم على امتياز النَسب أو المال .. وهناك أرستقراطية المواهب والفضائل ، لكن أرستقراطية البعث هى « أرستقراطية أيديولوچية » إن صحّ هذا التعبير .. فالمنتمى إلى « حزب الطليعة » لا يبنى امتيازه على المجد والثروة أو الكفاءة ، أو الفضيلة أو العلم ، وإنما يصبح من الطليعة ومن النخبة ، ومن الأرستقراطية الجديدة ، بمجرد اعتناقه لأيديولوچية الحزب !

هذه الصفوة المختارة - هذه الأرستقراطية - هى « الأمة المصغرة » وهى « أمة الانقلاب » على حد تعبير « عفلق » فى إحدى مقالاته .

٤ - إن هذا الامتياز الأيديولوچى يخول البعث أن يأمر ويتصرف ويحكم ،

---

(١) العقائد الدينية فى نظر الإسلام لا تستعصى على الخضوع للعقل ، والامتحان بالبرهان . بل البرهان العقلى عند المسلمين أساس العقائد ، ولهذا يعنى القرآن بإقامة الأدلة على معتقداته الكبرى كالوحدانية ، والبعث بعد الموت ، ونبوة محمد ﷺ ، ويناقش أصحاب العقائد الأخرى مناقشة عقلية قائلاً : ﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (البقرة : ١١١) . ومن حق كل قوم أرسل إليهم نبى أن يقولوا له : ائتنا بآية إن كنت من الصادقين . ومن هنا كانت المعجزات . فإن كان « عفلق » نبى « العرب » الجديد فليأتنا بآية إن كان من الصادقين ؟ أم يريد أن يفرض علينا إيماناً بابوياً على طريقة « اعتقد وأنت أعمى » ؟!

وأن ينفرد بالأمر والتصرف والحكم .. وشعارات البعث هنا منقولة نقلاً حرفياً عن شعارات « موسولينى » : « إن القَدَر الذى حمّلنا رسالة الفاشيستية أعطانا الحق فى أن نأمر بقوة .. ونتصرف بقسوة » .

« إن الفاشيستية هى حكم الصفوة المختارة .. وعليها أن تقود الجماهير » .

أما بأى حق وبأى سلطان تحكم القِلة وتأمر ؟ فقد أجاب على هذا التساؤل فلاسفة النازية حين زعموا أن الزعيم « هتلر » لا يمارس سُلطة شخصية مثل أى ديكتاتور آخر .. وإنما يتمتع بسلطان علوى ، ما دام يعبر عن ضمير الشعب الألمانى أعمق تعبير وأصفاه !

٥ - هذا « التمييز العقائدى » هو شر من التمييز العنصرى أو التمييز الطبقى ، كما بيَّن « ميلوفان » و« چيلاس » فى كتابه « الطبقة الجديدة » . فالطليعة أو النخبة هى فكرة أرستقراطية ، طبقية ، استبدادية ، لأنها تقيم نفسها طليعة ، وتفرض نفسها نخبة يحق لها أن تأمر وتحكم .

والتمييز العقائدى يخوِّل « أمة الانقلاب » الممتازة ، أو « الحزب الانقلابى » أن يفرض حكماً مطلقاً على الأبدان وعلى العقول أيضاً ، وهذا شر أنواع الطغيان ، والطغيان يبتدىء من هنا ، يفرض الحزب الأوحد المختار أفكاره ويحرم سائر الأفكار ، ويفرض أسلوبه فى الحكم ، ويستبعد كل أسلوب آخر .

ويتسلم كل السُلطات ، ويسود أعضاء الحزب ، ويسحق سائر المواطنين .. يقتل مَن يقاوم ، يشرِّد مَن لا يرضخ ، ويعامل الشعب المستكين كقطيع من الغنم .

فالانقلابيون - كما يمثلهم حزب البعث - ينطلقون من موقف هو فى الأساس مناقض للحرية ، إنّ الذى يبدأ بالتمييز بين الناس ، فيصنف بعضهم فئة مختارة ، وطليعة ممتازة ، تحمل رسالة ، ويحق لها وحدها أن تحكم ، فإنه - بمجرد هذا التمييز - يحرم سائر الناس من حقهم فى أن يشاركوا فى الحكم ، وينال من

كرامتهم ، إذ يضعهم فى منزلة هى دون منزلة القِلّة الممتازة الحاكمة ، ويصنفهم مواطنين من الدرجة الثانية ، هذا إذا عدّهم من المواطنين .

هذا موقف لا ينطوى على احترام للشعب أو احترام للإنسان .

وكيف يحترم الشعب أو الإنسان مَن يصف مجموع الأمة العربية بأنه « لا يزال غافياً ، منكراً لحقيقته ، ناسياً لهويته ، غير مطلع على حاجاته » ! لا يستثنى من مجموع الأمة إلا فئته « القليلة الممتازة » !!

هذا هو موقف الاشتراكيين الثوريين من الحرية ، إنه موقف مناقض لها تمام المناقضة ، وهو موقف مبدئى عقائدى أيديولوچى ، وليس موقفاً طارئاً أو عارضاً بسبب ظروف داخلية أو خارجية .

إن الاشتراكية الثورية بطبيعتها تضيق بالحرية ولا يمكن تطبيقها إلا فى ظل سُلطة مستبدة ، هذا هو حكم التاريخ فى كل الاشتراكيات الثورية .

ولما هتف المتظاهرون فى حلوان والإسكندرية وغيرها فى يناير (كانون الثانى) ١٩٦٨ مطالبين بالحرية هاتفين : لا اشتراكية بلا حرية . قال « عبد الناصر » : لا اشتراكية بدون إكراه !! [(١)] . قال هذا للملأ حوله بالطبع ، ولم يقله للجمهور .. ولكنه يعبِّر عن معرفته وإيمانه بطبيعة الاشتراكية وموقفها من الحرية .

أما ما يجرى من انتخابات واستفتاءات فى ظل الاشتراكية الثورية ، تصل نتيجتها أحياناً - كثيرة - إلى ٩٩ر٩٩٪ فهو مهزلة كما قال بحق المفكر اليوغسلافى الشهير « ميلوڤان دجيلاس » النائب السابق للرئيس « تيتو »، وأحد قادة الدعوة الماركسية الذين آمنوا بها إلى حد اليقين ثم كفروا بها عن وعى واقتناع ، فهو يحكى عن هذه الانتخابات التى تجرى فى البلاد الشيوعية

---

(١) عبد الناصر - للصحفى الفرنسى « چان لاكوتير » - نشر دار النهار - بيروت - ص٢٤٢

وما شابهها ، مع أن نتائجها معروفة مقدماً - قائلاً : لقد وُصِفت خير وصف حين قيل فيها : إنها سباق يعدو فيه حصان واحد !! [1] .

ولهذا لا يستفتى الاشتراكيون على أمرين ، أو شخصين : أيهما تختار ؟ بل على أمر واحد ، أو شخص واحد : هل توافق عليه أم لا ؟!

٦ - ومثل هذا ما يقال عن « الديمقراطية » التى يصر الاشتراكيون على الاتصاف بها ، حتى إن كثيراً منهم يجعلها جزءاً من عنوان بلده أو جمهوريته « الديمقراطية الشعبية » ..

فهى إما ديمقراطية بالتعيين الصريح ، أو بما يشبه التعيين للمجالس الوطنية أو الشعبية ، فهى مجالس مفروضة من فوق لا مختارة من تحت .

وإما ديمقراطية بالموافقة كما اعترف « محمد حسنين هيكل » بعد النكبة أو النكسة ، فى مقال .

والبرلمانات فى البلاد الثورية الاشتراكية - مثل الصحف فيها - ليس من صلاحيتها المعارضة أحياناً ، ولكن مهمتها التأييد دائماً .. كتب « هيكل » فى أهرام ٢٠ ديسمبر ١٩٦٨ يقول :

« إن البيروقراطية المصرية كادت أن تضع وتفرض معايير قاسية ، تجاه ما تمارسه الصحافة حيالها .. ووصلت فى ذلك إلى حد ذكاء أن تقرر فيه : « إن النقد البنَّاء هو مجرد التصفيق لكل تصرف ، وأما النقد الهدَّام فهو الاعتراض على أى تصرف » !

ثم إن خوف الثورية الاشتراكية دائماً من انتقاضة الشعوب ونقمتها ، وشعورها دائماً بحاجتها إلى أجهزة الأمن والمخابرات لحمايتها من خصومها

---

(١) انظر : « الطبقة الجديدة » للكاتب المذكور أعلاه ص ١٣١ ترجمة دار الكاتب العربى ، بيروت ، وهو كتاب ينبغى أن يقرأ ، وله كتاب أحدث منه فى نقد الشيوعية أيضاً . وقد ترجم بعنوان « مجتمع غير كامل ، التجربة الشيوعية المتفككة » .

الكثيرين ، يعطى الفرصة لهذه الأجهزة لتتضخم ويكبر حجمها ، ويعظم نفوذها وسلطانها ، حتى يصبح رئيس الدولة نفسه تحت قبضتها .

ولقد سمعنا « الرئيس عبد الناصر » يقول عن مخابراته : إنها كانت دولة داخل الدولة ، ويعلن - فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٧ - سقوط دولة المخابرات !

ولكن بعد أربع سنوات جاء خلفه « الرئيس السادات » ليعلن أن أجهزة المخابرات كانت تراقب تحركاته ومكالماته وتسجلها عليه ، وتفتح جهاز التسجيل فى غرفة مكتبه ، وهو لا يدرى ! وهو رئيس للجمهورية ! فكيف يكون موقف الجمهور من الناس ؟!

وكتبت صحف القاهرة بعد تغيير ١٥ مايو سنة ١٩٦٧ تقول [١] :

« ينبغى أن نقول هنا : إن الأزمة قد ظهرت - فى مسارنا الثورى حين تأخرنا فى تعميق الديمقراطية السياسية ، وفى تحقيق الإشراف الشعبى على كافة مؤسسات السُلطة ومن بينها « أجهزة الأمن » .

إن أجهزة الأمن ضرورة لازمة لكل دولة ..

ولكن حين تعمل هذه الأجهزة بغير اختصاصات واضحة ، خاضعة لأهواء ونزوات القائمين عليها .. وحين تشكل هذه الأجهزة دولة داخل الدولة .. وحين تصبح فوق الحساب تتحول إلى شىء آخر .. وينتهى دور القوانين كأداة موضوعية لتحديد الخطأ والصواب .. وتنتقل هذه المهمة إلى أجهزة الأمن .. فتحدد على هواها ما يصلح وما لا يصلح للمنظمات الشعبية وللأفراد .. فيشيع القلق والإرهاب .. فالسلبية .

وليس مهماً أن تبدأ الأجهزة من أجل أهداف نبيلة ، وليس مهماً كذلك أن يرأسها ملاك أو شيطان .. فما دامت هذه الأجهزة تشعر بقوة مطلقة ، وبأنها فوق المسألة والحساب .. فإن من طبائع الأشياء أن تتجه إلى الاستبداد والانحراف .

---

(١) الأخبار ، بقلم عادل حسين .

وقد حاول بيان ۳۰ مارس (والذى صدر استجابة لضرورة التغيير بعد هزيمة ١٩٦٧) حاول بيان ٣٠ مارس أن يؤكد سيادة القانون .. وحاول أن يجعل الشعب - ممثلاً فى تنظيماته المنتخبة - صاحب السُلطة العليا ، وصاحب الحق فى الإشراف على كل مؤسسات الدولة ..

ولكن « الأجهزة » عرقلت تنفيذ هذا التغيير ، فوجهت الانتخابات وسيطرت عليها .. وظلت الهيئات السياسية - الناتجة عن هذه الانتخابات - خائفة .. ومذعورة أمام « الأجهزة » . وبالتالى ظلت هذه الأجهزة مراكز القوى الحقيقية .. تحكم من خلف ستار .. وبلا حساب .

أما التنظيمات السياسية فقد فقدت صلاحيتها فى تمثيل الشعب .. لأن الشعب انصرف عنها حين أيقن أنها عاجزة .. وحين أيقن أنها لا تستطيع أن تتحدث باسمه ، ولكنها تتحدث باسم أصحاب « القوة الحقيقية » .

لقد تحولت « هذه الأجهزة » إلى قلاع تحتمى بأسوارها كل أنواع الفساد .. وكل أنواع الطغيان .

لقد شهدت بلادنا عديداً من مظاهر الانحراف والتخريب .. مظاهر يراها كل منا ، ويلمسها بيده كل يوم ..

مال عام حُرْمته مباحة .. أناس فى مواقع القيادة وكلنا نعلم أنهم لا يصلحون لهذه المواقع .. إثراء غير مشروع ، وبعض ينفق فى بذخ وسفه أضعاف دخله المعروف .. وليس هناك مَن يسأل أو يحاسب !

والعجيب أن كل هذا يتم ، وفى بلادنا أكبر عدد ممكن من جهات الرقابة !

وللإنصاف .. أن بعض هذه الجهات (كالرقابة الإدارية والجهاز المركزى للمحاسبات) نبهت كثيراً .. وقرعت أجراساً حتى كلّت .. ولكن ماذا كان بوسعها أن تفعل وأصحاب الانحرافات « حماية » .. وكل يد تمتد إلى أحدهم تُقطع !

لقد أثبتت تجربتنا فى السنوات الماضية - ولا نقول تجربة العالم كله - أن اشتراك الجماهير المنظم فى إصدار القرارات ، وفى متابعتها .. هو المناخ الصحى الذى يطارد الخطأ ، والانحراف .

واشتراك الجماهير المنظم هو ما يسمى بالديمقراطية السياسية ، ونحن نؤمن بأن الديمقراطية الاجتماعية هو أساس للديمقراطية السياسية .. ونؤمن بأن الإنسان يفقد قدرته على التعبير السياسى الحر إذا كان هناك مَن يهدد رزقه .. ولكن هذا لا يعنى أن هناك مرحلة منفصلة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية تعقبها مرحلة أخرى لتحقيق الديمقراطية السياسية ، فالإثنان يمضيان جنباً إلى جنب .. وفى نفس الوقت .

وإذا كنا نعتقد أن الديمقراطية الاجتماعية هى أساس للديمقراطية السياسية ، فإن هذا المبدأ لا يعنى إلا أن الديمقراطية السياسية ستزداد رسوخاً كلما تأكدت الديمقراطية الاجتماعية .

إن الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان ..

* * *

لماذا فشلوا فى تحقيق الكفاية والعدل ؟

أجل .. لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية فى أخص ما قامت من أجله ، وما جعلته عنواناً لاتجاهها ، وهو تحقيق الكفاية والعدل ، أو - بعبارة أخرى - التنمية الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ؟

أنا لست خبيراً فى الاقتصاد ، ولا أعرف فى جزئياته وتفصيلاته ، ولكن أعرف من استقراء التاريخ والواقع ، ومن تأملاتى فى الدين والحياة وثقافة العصر : أن الاقتصاد لا ينفصل عن نواحى الحياة الأخرى .. لا ينفصل عن السياسة ، ولا عن الدين ، ولا عن الأخلاق ، ولا عن أفكار الناس ومشاعرهم ، وتقاليدهم وسلوكهم الفردى ، فالاقتصاد - ولا شك - يتأثر بهذه الجوانب كلها ، كما يؤثر فيها .

ومن هنا تجد « السياسة » تحرص على « مشروعات معينة » تضع - أو تضيع - فيها جهوداً وثروات ضخمة ، رغم عدم أهميتها ، أو عدم التأكد من نجاحها ، أو عدم توافر البحث اللازم للبدء فيها - ولكن لأن من ورائها « دعاية » للحكم القائم ، أو تمكيناً لفئة خاصة من الناس ضد فئة أخرى أو نحو ذلك ، يسير هذا المشروع دون التفات إلى تنبيهات الخبراء أو تحذيراتهم ، فتكون النتيجة - بعد بذل المال والعَرَق والوقت - التخبط والفشل .

وقد يكون المشروع جيداً ، ولكنه يُسلَّم لمن لا يحسن الإشراف عليه ، لأن « عدالة » توزيع الغنائم على المنتصرين تقتضى أن تكون الفرص بينهم فى المناصب الرفيعة متكافئة ، أو على الأقل متقاربة ! فإذا لم تتهيأ هذه الفرص افتعلت افتعالاً .. وبهذا يصبح الاقتصاد خادماً للسياسة ، مع أن الوضع

الصحيح هو العكس : أن تكون السياسة خادمة للاقتصاد .. فكل ما يزيد من قدرة الأمة على الإنتاج والإبداع ، ويوفر لها إشباع حاجاتها ومطالبها ، يجب أن تعمل السياسة على تحقيقه .

ومن المؤسف أن نجد الثوريين الاشتراكيين يعملون جاهدين ليجعلوا كل شيء فى خدمة سياستهم الثورية : العلم والدين والاقتصاد ، وكل ما من شأنه أن يوجه السياسة ويأخذ بيديها ، ويهديها سبلها .

حتى الموضوعات الحساسة الخطيرة كثيراً ما كانت تُتخذ أداة للغلبة والفوز فى « سوق المزايدات » التقدمية الثورية ! ووجدنا مثل الدكتور الرزاز فى « تجربته المرة » يسجل مثل هذا اللعب الذى يشبه لعب الأطفال بالنار ، فيقول : « ثم صدرت بعد ذلك مباشرة قرارات « التأميم » المشهورة ، فى الجو المشحون ، وفى ليلة واحدة لإثبات يسارية العسكريين والقُطْريين ، ويمينية القوميين »[1] .

وقد تقتضى السياسة المستبدة الظالمة أو الخرقاء ، تبديد الملايين . بل عشرات الملايين ، بل مئات الملايين . من ميزانية الدولة – أى من مال الشعب – فيما يُشبع مطامع الحاكم الفرد ونزواته ، أو الفئة المتسلطة وشهواتهم وتطلعاتهم : فى التجسس وصنع المؤامرات ، وشراء الموالين ، وتصفية المنافسين ، وتضخيم أجهزة الدعاية ، إلى غير ذلك مما لا نفع للشعب فيه ، ولا صلة له به ، وإنما هى أنانية الحاكم وأثرته ، وحرصه على التشبث بالسلطان أو – على الأقل – ضيق أفقه . وقصور نظره ، الذى يجعله يورط الأمة فيما لا طائل تحته إلا الاستنزاف والخراب .

ترى كم كلَّفت حرب اليمن جيش مصر ؟ وكم دفع الشعب المصرى من أمواله ودماء أبنائه ؟ وماذا كان هدفها ؟ وكيف جاز للسلاح العربى المسلم أن يُسدَّد فى وجه العربى المسلم ؟ بل فى صدره ؟ .. وماذا كسبت مصر من ورائها

---

(١) التجربة المرة ص ١١٧

إلا جفوة بل كراهية فى نفوس الكثيرين من أبناء اليمن ، نتيجة للإغارة بالقنابل الحارقة على الشعب المسلم ، وقصف القرى فى السهول ، واستخدام الطيران فى ضرب رجال القبائل فى شعاب الجبال ؟!

وكم تكلّف تسليح الجيش بالأسلحة الحديثة ؟ وكم قبض الاتحاد السوفييتى من مئات الملايين ؟ وكم بقى على مصر من ديون تُحسب بالمليارات ؟ [1] ثم .. ماذا كان مصير هذه الأسلحة ؟ .. الجواب : عند هزيمة ١٩٥٦ ، ونكبة ١٩٦٧ .

لقد تُرِكت فى قلب الصحراء غنيمة باردة للعدو ، لم يبذل فيها مالاً ولا جهداً .

والأخلاق وراء هذه السياسة ، أعنى أخلاق الأثرة والأنانية والحقد والغرور ، وحب السُلطة ، والرياء والعُجْب ، واتباع الهوى .. وهى المهلكات .

إن التنمية والتقدم والرفاهية لا تُدرَك بمجرد كتابتها فى بيان أو ميثاق ، ولا تتحقق بمجرد تأليف لجان أو مجالس أو إصدار قرارات بشأنها .

إن أهم شىء غفلت عنه القيادات الثورية هو « العنصر الإنسانى فى الاقتصاد » فالتنمية الاقتصادية لا تتم بالآلات والماكينات الحاسبة والعقول الألكترونية وحدها .

التنمية وزيادة الإنتاج لا تتم إلا بإرادة الإنسان ووعى الإنسان ، الإنسان هو الذى ينتج وهو الذى يزيد الإنتاج كماً ويحسنه نوعاً إن توافرت له الدوافع والحوافز ، وهو الذى يؤخر الإنتاج ويعوقه إن حُرِم هذه الدوافع ، والإنسان هو الذى يستهلك .. ينتج معتدلاً أو مقتراً أو مبذراً حسب توجيهه وتربيته .

والإنسان هو الذى يستطيع أن ينفق كل دخله بل أكثر من دخله عن طريق الاستدانة ، وهو الذى يملك أن ينفق بعض دخله : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [2] ويدخر جزءاً منه يستثمره فيما يعود عليه بالربح الحلال ليستهلكه هو فيما بعد أو يبقيه لأولاده من بعده .

---

(١) انظر فى ذلك كتاباً جيداً ظهر أخيراً تحت عنوان « أموال مصر .. كيف ضاعت » للأستاذ فاروق جويدة .

(٢) البقرة : ٣

الإنسان هو الذى يدفع المشروعات إلى الأمام أو يؤخرها إلى الوراء ، بوسعه أن يسد ما فيها من ثغرات إن أراد ، وبوسعه أن يفتح فيها ثغرات إن شاء .. إن الإنسان لا يعمل إلا بدافع ، وخير الدوافع وأبقاها ما كان « ذاتياً » ينبع من داخل النفس لا من خارجها .. والدوافع الذاتية لا تأتى إلا استجابة لفكرة .. وأفكار الإنسان إنما تجيء وفقاً لعقيدته ونظرته إلى الوجود وفلسفته فى الحياة .

هذا يوجب على كل مَن يضع نظاماً أو خطة أو برنامجاً اقتصادياً فى بلد إسلامى أن يراعى عقائد أهله وقيمهم ومُثُلهم وتقاليدهم ، وإلا كان مآل خطته أو برنامجه الفشل والخسران المبين .

فالذين يقيمون مشروعات وحسابات على الورق مغفلين دور البَشر بما لهم من أفكار ورغبات وقِيَم وعادات إنما يهيمون فى أودية الخيال وإن ظنهم الناس وظنوا أنفسهم أنهم « علميون » .

ومن حسن الحظ أننا وجدنا فى الاقتصاديين أنفسهم مَن يهتم بالعنصر الإنسانى فى الاقتصاد ، ويجعل لسلوك الأفراد اعتباراً أى اعتبار .

يذكر الدكتور أحمد النجار [١] آراء بعض الاقتصاديين - أو معظمهم - فى تعليل الحلقة المرذولة للفقر والتخلف (تتلخص هذه الحلقة فى أن انخفاض الإنتاجية يرجع إلى ضعف تكوين رأس المال ، وضعف وجود رأس المال يرجع بدوره إلى انخفاض الإنتاجية) وأبرز أسباب هذه الحلقة - فى رأيهم - هو زيادة السكان بالنسبة إلى وسائل الإنتاج ، والنقص فى رأس المال .

ولكن الدكتور النجار لا يوافقهم على رأيهم .. فهو يعقب ويقول :

---

(١) الذى قام بأول تجربة لبنك محلى لا يستند على سعر الفائدة ، ويهدف إلى تحمل مسئولية التنمية المحلية فى مدينة ميت غمر بمصر و ٥٣ قرية محيطة بالمدينة ، ومعتمداً على المدخرات الفردية الاختيارية فقط ، كمصدر لتمويل التنمية . وقد حققت التجربة نتائج رائعة فى خلال سنتين فوصل عدد المدخرين من « صفر » فى يوليو سنة ١٩٦٣ إلى ٦٠ ألف مدخر من بين عدد سكان المنطقة البالغ عددهم ٢٨٠ ألف نسمة .

« ونود التأكيد هنا أن اعتراضنا على النظريتين السائدتين السابق ذكرهما ، أو على الأسباب التى ساقها الاقتصاديون ، لا يعنى أننا نقلل من أهمية وجود مشكلة النقص فى رأس المال ومشكلة الزيادة النسبية فى السكان فى الدول النامية وإنما نميل إلى أنه يجب قصر النظر باعتبارهما مظهرين أو فرعين لمشكلة نعتبرها أصلية ، وهى سلوك الأفراد فى المجتمع وعلى الأخص الفئات القادرة على قيادة التنمية فى الدول النامية ، ومهما قيل فى أسباب التخلف أو أسباب الحلقة المرذولة فإنها لا تخرج فى النهاية عن عامل واحد هو سلوك الأفراد .. أما التركيز دائماً على رأس المال ورسم الخطط ورصد الوسائل على هذا الأساس يجعل مشكلة الدولة النامية مشكلة حسابية ، كمية من رأس المال وتحل المشاكل .. فى حين أننا نرى أن مشاكل الدولة النامية لا تحل بواسطة رأس المال فقط ، فرأس المال فى الاستثمار لا يصاحبه تلقائياً تنمية وتقدم .

« نحن نعلم أن الإنسان هو المكوِّن لرأس المال وهو الذى يرغب فى التنمية وهو الذى يعمل على تحقيقها ، وهو الذى يعوقها ، وهو المقرر لمصيره ومستقبله ، وهو المحدد لنظام مجتمعه وفلسفته ، ونجانب الصواب إذا أرجعنا مشاكل الدول النامية لغير الإنسان .

« إن كل مجتمع منذ الأزل يضم بين جوانبه أفراداً قادرين وأفرداً أقل قدرة على مستويات متفاوتة .. وعند هؤلاء القادرين تكمن علة المشاكل أو علاجها ، وفى سلوكهم يكمن المرض أو الداء .. وفى كل دولة نامية حد أدنى من القادرين على قيادة المجتمع وعلى التفكير الأصيل وعلى التقرير السليم .

« قد يبدو ذلك بعيداً عن مجال الاقتصاد والتخصص الذى تعلمناه وألفناه ولكننا نشارك « ساوير » فى تأكيده الصائب : « بأننا لن نستطيع بأى حال الوصول إلى حل المشاكل العويصة الخاصة بالتنمية والتطور الاقتصادى ما لم نوجه اهتمامنا بشدة وتركيز إلى تلك المجالات والنواحى التى يُنظر إليها على أنها بعيدة عن نطاق علم الاقتصاد .

« وسنحاول إيضاح ما نهدف الوصول إليه وعلاقته بالتنمية والعطالة .

« إننا سنعرض هنا لوجهة نظرنا متتبعين أسلوب الإشارات والتلميحات والخطوط العريضة . إن مشاكل التنمية فى الدول النامية ضخمة ومتشعبة والفجوة بين مستوياتها الاقتصادية ومستويات الدول المتقدمة اقتصادياً عميقة وواسعة .

« وأى تنمية حقيقية فعّالة لا بد أن تتضمن ثلاثة جوانب رئيسية لا يمكن الفصل بينها وكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر فى كل مرحلة من مراحل النمو ، وأى إهمال لجانب من هذه الجوانب الثلاثة المحددة لجوهر التنمية يسفر عنه خلل كبير وضعف فى مستوى التنمية ، وقد تبدو الوسائل لتحقيق متطلبات التنمية فى هذه الجوانب الثلاثة اقتصادية ولكن نجاح التنمية ومعدلها يتوقف على مدى مساهمة الوسائل الاقتصادية هذه وتأثيرها فى الجوانب الثلاثة مجتمعة مما يكفل خلق الدفعة المسيرة بعجلة التنمية المستمرة السريعة وتتلخص هذه الجوانب الثلاثة فى :

(أ) الجانب الفنى أو التكنولوجى : تغيير وتحسين المستويات الفنية والتعليم.

(ب) الجانب الاقتصادى : ويشمل تكوين رأس المال وزيادة القُوَى العاملة .

(جـ) الجانب الاجتماعى : تغيير مواقف الأفراد ، تحسين المؤسسات الاجتماعية والهيكل الاجتماعى .

« ولا شك أن درجة خطورة وأهمية كل جانب من هذه الجوانب الثلاثة يختلف من دولة نامية إلى أخرى .. ويحتاج التعرض لآثار كل جانب ومسئولياته عن وضع التخلف السائد والمشاكل القائمة إلى دراسات وبحوث مستفيضة .. ومن فضل القول الإشارة إلى أن هناك اختلافاً كبيراً وبوناً شاسعاً بين هيكل كل جانب من هذه االجوانب فى كل دولة نامية وبين أى دولة متقدمة .

« ولا شك أن تغيير هيكل كل جانب فى ضوء التغيرات التى تتم فى هيكل

الجوانب الأخرى يتطلب سياسات هادفة من نوع خاص ووسائل وأجهزة متعددة ومتشعبة ، وقبل كل شيء منسقة النشاط والأهداف . والسؤال الذى يفرض نفسه هنا : ما الذى يحول دون ذلك في الدول النامية ؟ ما العقبة التى تعوق دون إمكانية الربط بين هذه الجوانب الثلاثة فى انسجام واتساق ؟

« نحن نقول إن العقبة تكمن فى الفراغ الفكرى الخبيث داخل الدول النامية أو بمعنى آخر افتقارها إلى أيديولوچية عامة محددة ومقبولة تستند إليها التنمية ووسائلها .

« لقد ذكرنا آنفاً أن أصل المشكلة فى الدول النامية يكمن فى سلوك الأفراد الخاصة منهم والعامة .. « وكل سلوك فى المجتمع الإنسانى - مستعير من ألفاظ السيد حسن الباقورى - له أصل يرتد إليه وفلسفة يقوم عليها ونبع يستمد منه وعلى مقدار اختلاف هذه الفلسفات والأصول يختلف سلوك الناس وتصرفاتهم .

« إن السلوك ، كما يقول علم النفس ، يصدر عن دوافع ، ولكن الدوافع فى مجموعها تستند إلى فلسفة معينة .

« إن الدول النامية فى حاجة إلى روح جديدة بين المواطنين ...

« وفى حاجة إلى وضع فكرى ، على الأقل ، لدى الأفراد الخاصة والعامة القادرين والأقل قدرة ، القيادات والجماهير .

« إن الدول النامية فى أشد الحاجة إلى فلسفة واعية موحدة واضحة المعالم ، ثابتة الأركان ، ليستمد منها سلوك الأفراد وشكل المؤسسات والأجهزة ، وتستند إليها السياسات والقرارات .

« إن افتقار الدول النامية إلى هذه الفلسفة يعتبر فى رأينا السبب فى التخبط الذى تتردى فيه معظم سياسات التنمية فيها ، والبطء الذى تميزت به خطوات العمل ومراحل النمو .

« إن الدول النامية فى مواجهة فلسفتين للتنمية مطبقتين فى عالمنا اليوم ، وأثبتتا صلاحيتهما فى الواقع العملى فى نقل المجتمعات من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو المتزايد .. الفلسفة الرأسمالية أو نظام السوق ، والفلسفة الماركسية .. فإذا تبنت دولة هذه الفلسفة أو تلك ، تبع ذلك التقيد بالوسائل والأجهزة والمؤسسات والتوصيات والخبرات التى تمليها طبيعة الفلسفة ومنطقها . وأمام الدول النامية مثالان لدولتين كانتا إلى عهد قريب متخلفتين ، وتمكنتا من الوصول إلى مستويات عالية من النمو والتقدم ، يعكسان نتائج تطبيق كل من الفلسفتين وهما اليابان والاتحاد السوفييتى .

« أما إذا كانت كلتا الفلسفتين غير ملائمة لآمال وعقائد وتقاليد دولة نامية ، فلا بد لها فى هذه الحالة من البحث عن فلسفة لها واضحة محددة تحدد فى ضوئها شكل مؤسساتها المصرفية ونظمها المالية والنقدية ومؤسساتها الاجتماعية ونظامها السياسى .. إلخ .

« أما أن تحاول الجمع بين الفلسفتين القائمتين حالياً ، كما هو الحال فى معظم الدول النامية فطريق محكوم عليه بالفشل والقصور ما لم يكن ذلك استناداً إلى فلسفة واضحة ، وما لم يتبع هذه الفلسفة إيجاد الأجهزة والمؤسسات المناسبة لتطبيق هذه الفلسفة » (١) .

« ثم يتابع الدكتور النجار بحثه فينبه على بعض النقاط الهامة وبعض الخطوط العريضة فيما يتعلق بأسلوب التنمية المتبع ليتدبرها المصلحون والمفكرون والمسئولون ويقلّبوها ويزنوها ، اعتقاداً منه بأنها تمثل القواعد التى يجب أن تنطلق منها الحلول الخاصة بمشاكل البطالة ومشاكل التنمية ، وبهدف الوصول إلى استراتيچية جديدة للتنمية فى الدول النامية .

---

(١) نحو استراتيچية جديدة للتنمية الاقتصادية فى الدول النامية ص ٤١ - ٤٥

يقول الدكتور :

« إن الدول النامية كلها تفتقر إلى أيديولوچية واضحة للتنمية تصلح أن تسد الفجوة وتملأ الفراغ الهائل بين القاعدة الشعبية والقيادات ، وبقدر وضوح هذه الأيديولوچية وقبولها العام بقدر ما يكون نجاح وفاعلية السياسات الاقتصادية ونشوء قوة الدفع اللازمة لتحريك عجلة التنمية دون توقف ، ولم تخف أهمية هذا العامل على خبراء الأمم المتحدة فأوضحوا فى تقرير لهم : « إن أى خطة تنمية مهما بلغت متانتها وسلامتها ولكنها تفتقر إلى قبول عام بنتائجها وإلى تدعيم من الأهالى لإجراءات تنفيذ الخطة .. مصيرها الفشل المحقق .

« إننا نشاهد فى كثير من الدول النامية محاولات للجمع بين مزايا أيديولوچية السوق وحرية النشاط الفردى ومزايا أيديولوچية النظام المركزى .. إلا أن تلك المحاولات التى كانت سبباً فى طغيان السيطرة الحكومية على النشاط الاقتصادى على حساب حرية النشاط الفردى وظهور مشاكل خطيرة عاقت طريق التنمية السريعة .. ويرجع ذلك إلى اعتقاد سائد فى هذه الدول أن الشرط الأساسى لتحقيق التنمية والتغلب مثلاً على مشاكل العطالة هو التخطيط المركزى الشامل بمعنى السيطرة المركزية على النشاط الاقتصادى وتوجيهه ، وكذلك نجد أن كثيراً من الدول النامية قد أسرعت بإقامة أجهزة للتخطيط المركزى ، واندفعت حكومات بعض هذه الدول إلى حد كبير نحو السيطرة على جزء كبير من النشاط الاقتصادى وقيامها به بنفسها أو بأجهزتها وذلك كله دون الاستناد إلى أيديولوچية محددة .. محاولة بذلك - كما ذكرنا - الجمع بين مزايا نظام السوق وحرية النشاط الفردى ومزايا النظام المركزى .

« واعتراضنا على هذه الاتجاهات لا يمتد إلى الهدف نفسه - فالهدف مثالى إذا استند - كما قلنا - إلى أيديولوچية واضحة مقبولة - بل سينحصر فى أسلوب تحقيق الهدف .. » [١] .

إلى أن يقول : « إن النظرية والواقع التاريخى يبرهنان أن التأميم وجمع

---

(١) المصدر السابق ص ٤٧ - ٤٨

السُلطة فى أيدٍ قليلة ليس كفيلاً بإيجاد مجالات العمل الإنتاجية ، وتحقيق عمالة كاملة ، ما لم تراعِ وتلتزم السُلطة بالقوانين الاقتصادية الخاصة بتكوين رأس المال والتبادل .

« إننا نميل إلى الاعتقاد بأن سيطرة الحكومة على عوامل الإنتاج ، ومزاولتها النشاط الاقتصادى فى معظم الدول النامية لا يخرج فى الغالب عن عملية تغيير فى شخصية المالك ، لأسباب ودوافع سياسية أبعد ما تكون استناداً إلى إجراءات تنظيمية هادفة للنقد والائتمان والأجهزة المصرفية .

« والعمالة الكاملة إن تحققت فى ظل هذه الأوضاع لا تخرج عن كونها عملية خلق مجالات عمل ووضع كل مواطن فى مكانه الصحيح وبالقدر الذى يتناسب مع المقدار المتاح من الموارد الإنتاجية غير البَشرية .

« إن معظم رجال الحكم فى الدول النامية يرفعون ويرددون دائماً شعارات التنمية ، وقد يكون لديهم رغبة فى التنمية ، ولكن لا يعنى هذا أنهم يسلكون الطريق السليم ، بل إن كثيراً من التصرفات والأحداث تجعل المرء يشك فى صدق رغبتهم لتحقيق تنمية حقيقية قد تؤدى إلى تطبيق نطاق سلطانهم وسيطرتهم .

« لقد أصاب « برودون » حين أوضح بنفسه : أن التأميم ليس ضرورة لضمان حسن سريان القوانين الاقتصادية ، بل إن التأميم بوسائله البوليسية يُعَد من أخطر الوسائل تهديداً لمصالح الفئات العاملة نفسها .. وأن وجود تنظيم مصرفى نابع من اختيار القاعدة واحتياجات ومطالب الأفراد ، يكفى للقضاء على العطالة ، وكفيل قبل كل شىء بتحقيق التنمية السريعة والعدالة والكفاية .. طالما ظل بعيداً فقط عن مبادىء وأضرار التدخل والتنظيم الحكومى .

« إن تصور ارتباط الاشتراكية دائماً بالتأميم يعتبر وليداً وإحياءً للأنظمة الديكتاتورية التى كانت تسود أوروبا فى الماضى .

« بل إن هناك اتجاهات اشتراكية فى بعض الدول المتقدمة صناعياً (مثل

إنجلترا وفرنسا) تنظر إلى التأميم على أنه عدو للاشتراكية التى تسعى نحو جعل المِلكية للمجتمع تؤدى وظيفتها الاجتماعية كاملة » [1] .

* *

● الشروط اللازمة للنمو والتقدم :

وهنا أمر ذو بال ينبغى أن ننبه عليه ، وهو : أن التأميمات والمصادرات ونحوها يمكن أن تتم بقرار ثورى ، يصدره مجلس ثورة .. أو رئيس جمهورية أو غيره .

أما النمو الاقتصادى ، والتطور الإنتاجى ، والرقى الصناعي ، والتقدم التكنولوجى وما شابهها ، فليس مما يتم بقرارات تُتَخذ ، وأوامر تصدر ، وبيانات تنشر .

إنما تتم هذه كلها فى جو مناسب ، وفى ظل شروط خاصة .

إن الأمة التى تريد أن تتطور من التخلف إلى النمو ، ومن الركود إلى الازدهار ، ومن الزراعة إلى الصناعة ، ومن الاستيراد إلى الاكتفاد ، ومن التبعية إلى الاستقلال .. هذه الأمة لا بد لها من جو إيجابى تتوافر فيه الشروط التالية :

١ - أن ترتبط الأمة برسالة أو هدف كبير .. تؤمن به ، وتعمل على تحقيقه ، وتضاعف جهدها فى سبيله .

وليس فى التاريخ كله أعظم ولا أعمق تأثيراً فى حياة الأمم من الرسالات والأهداف الدينية ، فإنها تمنحها من الحوافز والآمال ما يشحذ عزائمها ، ويبعث هممها ، ويقوِّى سواعدها ، ويهوِّن كل صعب يعوق طريقها .

---

(١) المصدر السابق ص ٤٩ - ٥١

لهذا كان « الإيمان » الصادق ، من أهم الدوافع - بل أقواها - على زيادة الإنتاج وتحسينه وصيانته من عوالم التخريب والتعطيل [١] .

وأقرب مثال ظاهر لأعيننا هو اليهود ، كيف استطاعوا باسم « التوراة » ونبوءاتها ، وأحلام حول « أرض الميعاد » و « مُلْك إسرائيل » أن يصنعوا العجائب ويحوِّلوا الصحراء إلى جنان .

أما نحن .. فنعمل جاهدين لفصل أمتنا كرهاً عن رسالتها التاريخية التى لا تؤمن برسالة غيرها - وهى الإسلام - لتعلقها بخيالات وأوهام ، محاولين أن نغير طبيعتها ، ونلوى زمامها عن وجهتها ، ونهدم إيمانها العريق .. لنبنى على أنقاضه إيماناً اشتراكياً ثورياً علمانياً لا دينياً .. فلا نستطيع أن نهدم القديم ، ولا أن نثبت الجديد .. فلا نجنى إلا البلبلة والتمزق والصراع ، داخل نفس الفرد ، وداخل فئات المجتمع .

إن الذى يعمل لرسالة وهدف يؤمن به يشعر فى أعماقه أنه يعمل لنفسه ، لما يقتنع فى داخله بصحته وضرورته ، فلهذا يتعب ويعرق ويضحى ويبذل ، فى غير كلل ولا توقف ، بخلاف مَن يعمل بغير هدف ، أو يعمل لهدف صغير ، أو يعمل لغير نفسه .

فى الحكايات : أن صياداً أطلق كلبه وراء ظبى ليصيده ، فعدا الكلب خلفه حتى تعب ولم يلحقه .. فالتفت إليه الظبى وقال له : أتدرى لِمَ لمْ تلحقنى ؟ لأنك تعدو لصاحبك .. أما أنا فأعدو لنفسى !

٢ - ثم إن النمو والتقدم والإنتاج لا يتحقق بالفعل إلا فى ظل مجموعة حتمية من الأخلاق والفضائل مثل : الأمانة والصدق ، والإخلاص والإتقان ، والصبر والجد والاستقامة والعفة عن الحرام ، وإيثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، وتقديم الكفء ، ولو كان خصماً ومعارضاً ، على غير الكفء ،

---

(١) راجع كتابنا « الإيمان والحياة » فصل « الإيمان والإنتاج » .

ولو كان ولياً ونصيراً .. إلى غير ذلك من الفضائل الشخصية والاجتماعية ، التى هى من ثمرات الإيمان الصحيح .

فليس بالذكاء وحده ، ولا بالعلم وحده ، ولا برأس المال وحده ، تتقدم الأمم وترقى ما لم يكن لديها رصيد كاف من الأخلاق ، يدفعها إلى الخير ، ويزعها عن الشر .

الأخلاق هى التى تجعل من الذكاء « علماً » وتحول « المواهب الكامنة » فى الأفراد والشعوب إلى « طاقات منتجة » و « قُوَى محركة » .

والأمم بغير أخلاق يتبدد ذكاؤها ، وتتبدد جهودها ، وتتبدد مواهب أبنائها ، كما تتبدد مواردها ، وتتعطل طاقاتها .

ورحم الله شوقى حين قال :

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت ... فإن همو ذهبت أخلاقهم ذهبوا

الأمم ذات الأخلاق هى التى تستطيع أن تستفيد من ذكاء أبنائها ، وتستطيع أن تجند علمهم لنهضتها ورقيها ، وتستطيع أن تنتفع بأموالهم لرفعة شأنها .

ليست اليابان أذكى أمم الشرق ، ولكنها بفضائلها الأصيلة استخدمت ذكاء أبنائها لتخلق به علماً و « تكنولوچيا » وسخَّرت هذا العلم لتخلق به صناعة راقية متقنة نافست بها أوروبا وأمريكا .

أما حينما تشيع رذائل الأنانية والكذب والغش والانحراف والهزل والعبث والمجون والميوعة ، وإيثار المنفعة الخاصة ، واتباع الهوى ، فهيهات أن ينفع الأمة ذكاء ولا علم ولا مال .

٣ - وشىء ثالث لا بد منه مع الأخلاق هو أن تسود العدالة ، فالمجتمع المتظالم الذى يقدم فيه المنافق المتلون على القوى الأمين ، لا يتقدم أبداً ، فإن الكفء الذى يرى نفسه مؤخراً عن مكانه ، ولا يعطى حقه ، على حين يأخذ

الموالون والمحاسيب ما لا يستحقون – هذا الكفء إما أن يتباطأ ويهمل ، وإما أن يهاجر ، على الرغم من حبه لوطنه .

أعرف كثيراً من الشباب النابهين الذين درسوا فى الخارج ، وحازوا أرقى الشهادات فى فروع شتّى من العلم ، ثم عادوا ليخدموا أوطانهم ، رافضين وظائف مغرية عرضت عليهم فى الخارج ، ولكنهم للأسف خابت آمالهم فى وطنهم ، فظلموا حقهم ، ووُضِعوا فى غير موضعهم ، وأُهدرت مكانتهم الأدبية والمادية .. بينما رأوا غيرهم من « المهرجين » والمحسوبين يتقدمون عليهم .. فلم تكد تمضي مدة حتى ولّوا الفرار ، وربحتهم أوطان أخرى ، لا هى عربية ولا مسلمة ، ولكنها تعرف كيف تؤتى كل ذى حق حقه ، وكيف تضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .

٤ – ومثل العدل : الأمن والحرية .. ذلك أن الخائف لا ينتج ، وإذا أنتج فلا يحسن .. وكذلك المُكْرَه الذى لا يعمل إلا والسوط على رأسه .. وغالباً ما تفر العناصر الخائفة مهاجرة باحثة عن بلد تجد فيه أمنها وحريتها أو تستطيع فيه تنمية أموالها .. وبهذا وذاك يحرم الوطن من العناصر الممتازة القادرة على البناء والإبداع والتنمية الحقة .

٥ – وشىء خامس هو شرط لازم للنمو والتقدم ، هو الاستقرار ، استقرار النظام واستقرار الاتجاه ، واستقرار القوانين الأساسية ، حتى يستطيع كل إنسان تكييف آماله ومشروعاته وتصرفاته وفقاً لها .

والذى يطالع خريطة العالم يجد أن أعظم البلاد تفوقاً وتقدماً فى عالمنا هى أكثرها استقراراً ، وأبعدها عن الهزات والاضطرابات والانقلابات ، والتغييرات .

إن الاستقرار يشجع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على أن تعمل ، ويشجع الطامحين على أن يجتهدوا فيكسبوا ، ويشجع الكاسبين على أن يوفروا ، يجتهدوا ويدخروا ، ويشجع المدخرين على أن يثمروا مدخراتهم .

أما عندما تكثر الانقلابات والهزات وينعدم الاستقرار والطمأنينة ، كما هو

شأن بلادنا العربية الثورية - فرأس المال - الجبان بطبيعته - يختفى أو يفر أو يحجم عن المشاركة ، لأنه لا يأمن على مصيره بين أيد ثورية لها فى كل صباح رغبة ، وفى كل مساء قرار .

وليس هذا هو موقوفاً على أصحاب رؤوس الأموال ، فالأفراد المتوسطون فى هذه الحالة يصرفون همهم إلى الاستهلاك إلى حد الإسراف .. وتصبح سلع الاستهلاك هى أولى ما تنتجه الأمة فى مجموعها بدلاً من سلع الإنتاج .

ثم إن هناك مشروعات هامة هى بطبيعتها طويلة النفس ، بعيدة الأمد ، تحتاج إلى رعاية دائمة متصلة حتى تؤتى أكلها على المدى الطويل ، ولكن تتابع الأنظمة والعهود لا يجعل لهذه المشروعات بقاء ولا حياة ، فهو يريد المشروعات البراقة التى ينسبها إلى نفسه ، ويضع عليها خاتم عهده القصير الأجل طبعاً ، أو الخائف من قصر الأجل على الأقل .

لهذا كان الاستقرار والطمأنينة من الأمور الضرورية للتقدم والنمو الحقيقى .

وقد قدمت مجلة « الإيكونوميست » فى عددها الصادر فى أول نيسان (إبريل) ١٩٦٧ دراسة عن الاقتصاد العربى .. بعنوان « كيف ينمو العرب » وتناولت ستة من بلدان الشرق الأوسط هى : مصر وسوريا والعراق من الدول الاشتراكية ، والعربية السعودية والأردن ولبنان من بلدان المبادرة الحرة ، وانطلقت من القول بأن لا تقدم بدون نمو اقتصادى وأن مقياس النمو الاقتصادى هو الدخل القومى بالنسبة للفرد .. وقررت فى هذه الدراسة بأن الدول الاشتراكية أكثر تعرضاً لعدم الاستقرار السياسى وأنها معنية بتوزيع الدخل القومى توزيعاً أقرب إلى المساواة ، ولكنها بلغت حداً أصبح معه الأغنياء أقل غنىً ، والفقراء لم يغدوا أقل فقراً .. أما بلدان « المبادرة الحرة » فتمر فى مرحلة من التطور كلاسيكية ، حيث يصبح الأغنياء أغنى بكثير ، لأن الربح حافزهم ، والفقراء ليسوا أقل فقراً بكثير .. ولكن الظاهرة الاجتماعية الكبيرة فى هذه البلدان هى أنها خلقت طبقة وسطى لم تكن من قبل .. إن مد التاريخ قد اكتسح

« الأيديولوچيات » وأوجد هذه الطبقة الجديدة ، وأحدث مد التاريخ أيضاً موجة أخرى من العمال الصناعيين يزداد عددهم وتتحسن أجورهم لكن حظ الفلاحين ما يزال سيئاً .

وقارنت « الإيكونوميست » بين دخل الفرد من البلدان الستة المذكورة ، وانتهت إلى النتيجتين التاليتين :

ونحن مع فقدنا للأوضاع المعوجة فى البلاد العربية والإسلامية كلها ، ديمقراطيها واشتراكيها - لا محافظها ومتحروها - لا يسعنا إلا أن نخضع للغة الأرقام ، وما تشير إليه من أهمية الاستقرار فى تحقيق النماء والازدهار .

أولاً : أن الحكم المستقر هو المفتاح الحقيقى للتقدم .

ثانياً : أن الشعوب ذات الثقافة المتشابهة والتى على درجة واحدة من التطور ، تستطيع - إذا ما أتيح لها الحكم المستقر - أن تتقدم بمعدل غير متباعد ، على اختلاف المعسكرات .. لكن النمو الاقتصادى يترجح فى البلدان التى تركت للمبادرة الفردية العنان .

والجدول الآتى يبين دخل الفرد لسنة ١٩٦٥ فى البلدان العربية المذكورة :

البلد	دخل الفرد بالإسترلينى
مصر	١٧٠
العراق	٢٠٣
سوريا	١٧٦
لبنان	٢٨٥
الأردن	٢٢٢
العربية السعودية	١٩٧

إن أعلى دخل للفرد سجل فى لبنان ، ويأتى بعد لبنان الأردن ، وليس للبلدين دخل استثنائى من عائدات البترول » ! [١] .

وهذا رغم الفساد الذى لا ننكره فى كل من البلدين ، ولكن هذا التقدم النسبى ثمرة الاستقرار [٢] .

إن الاستقرار كالحرية - كلاهما ضرورى للنمو الاقتصادى والتقدم التكنولوجى ، ولكن هل أرض الاشتراكية الثورية أو الثورية الاشتراكية هى التربة الملائمة لبذور الاستقرار والطمأنينة ؟ .. كلا .

إن الاستقرار لا يتم إلا فى ظل أوضاع شرعية محكمة ، يحتكم الناس فيها إلى أصول واضحة ، ويسيرون على طريق بيِّنة المعالم .

لا بد أن تسود الشرعية ويسود القانون ، وتحترم الأوضاع الدستورية التى تخضع لها كل الفئات ، وكل الأفراد .. ولا يعلو أحد عن الانقياد إليها ، والانحناء لسلطانها .

أما الثورية فهى لا تعترف لشىء بثبات ، والقانون إن وقف فى سبيلها حطمته وإن خففنا قلنا : عدلته .

الشىء الوحيد الذى له الخلود ، وخلود الأبد : هو : الثورة ، والثورة وحدها .. وكل وضع ، أو نظام ، أو تقليد ، أو مبدأ أو فرد أو جماعة ، تعترض طريق الثوريين ، أو تحول بينهم وبين غاياتهم وجب تحطيمه وإزالته فوراً ، بحجة هى غاية فى البساطة ، وهى « إرادة الثورة » !!

---

(١) انظر : النكسة والخطأ ص ١٠٦ - ١٠٨ . ولا ريب أن هذه الأرقام قد تغيرت بين صعود وهبوط من بلد إلى آخر فى السنوات العشر الأخيرة .

(٢) كان هذا قبل الحرب البشعة التى أكلت نارها لبنان ، والتى أوقدها الصليبيون الجدد ، تساندهم إسرائيل من ناحية ، والبعث النصيرى (العلوى) الذى ابتليت سوريا الشقيقة بحكمه من ناحية أخرى . والذى أسفر عن وجهه الحقيقى فى معارك تل الزعتر ، وجبل لبنان . وهذا هو موقف هؤلاء الباطنية من الأمة على امتداد تاريخنا .

كأن إرادة الثورة هى إرادة الله تعالى ! بَيْدَ أننا نستطيع أن نعرف ما يريده الله منا بواسطة ما أنزل من وحى ، ونستطيع أن « نُكيِّف » حياتنا وسلوكنا وفقاً لأحكامه .. أما « إرادة الثورة » فهى الأمر الغامض الذى لا يعرف أحد : بِمَ يصدر ؟ ومتى ؟ وكيف ؟

وشىء آخر يمنع الاستقرار فى عهد الثورية ، وهو إقحام الجيش فى السياسة ، ودخوله فى معمعة الحكم .. وهذا من أكبر الآفات التى ابتلينا بها فى هذا العصر .

وهذا من « مآثر » العهد الثورى و « مناقبه » التى لا تُنسى ، لقد كانت الجيوش تعرف من قبل أن مهمتها حماية البلاد من أعدائها ، وصد هجمات المغيرين عليها ، حتى بدأت دورة « الانقلابات العسكرية » فى الظهور فى أوطاننا ، بوحى شرير من « أبالسة » خبثاء فى الخارج ، يدبرون أو يؤيدون الانقلابات فى كل أنحاء الدنيا إلا فى بلادهم ، ولعلنا نعود إلى دراسة هذه الظاهرة فيما بعد [١] .

٦ - والشرط السادس والأخير هنا : أن تكون السيادة للعقل - أو للعقلانية كما يعبرون - لا للعواطف والأهواء .. ولا للدعاية والديماجوجية وكسب التصفيق والهتاف .

لا بد أن تكون « العقلية العلمية » هى المهيمنة على كل تصرف ، وأن تكون كلمة « العلم » فوق كلمة « السياسة » وأن نخضع لأسلوب « الإحصاء » ولغة « الأرقام » لا لأسلوب « الدعاية » ولغة « الشعارات » ! إن أسلوب المزايدات والمناورات والشعارات والخطابات الغوغائية ليس أسلوباً ليس علمياً ، وإما هو يخنق العلم ويقتل الروح العلمية .

---

(١) اقرأ ذلك فى الحلقة الثانية من هذه السلسلة « حتمية الحل الإسلامى » وهو بعنوان « الحل الإسلامى فريضة وضرورة » - الباب الأخير : « السبيل إلى تحقيق الحل الإسلامى » وفيه تحليل لظاهرة الانقلابات العسكرية .

ومن هنا نقول بكل أسف : إن المرحلة « الثورية » هى أبعد ما تكون عن تهيئة « مناخ علمى » سليم . لأن العلم عندها بضاعة غير نافقة ، والعلماء عندها غرباء .. ما لم يجعلوا من علمهم أداة لخدمة الثورة وسياستها .

البضاعة الرائجة لدى الثوريين هى الشعارات التى لا يقف سيلها من التحررية والتقدمية والشعبية والجماهيرية والعمالية والفلاحية ، وغيرها وغيرها من الكلمات واللوازم « الثورية » !

إن هذه الكلمات الجوفاء ، والشعارات الفارغة هى التى جعلت أحد زعماء البعثيين – صلاح البيطار – بعد أن ضاق بها ذرعاً يقول (١) :

« ثورة ، وثورية ، وثورى .. سياسة ثورية ، وموقف ثورى ، وحل ثورى .. ما أكثرها ألفاظاً تتردد على كثير من الألسن ، فى كثير من المناسبات .. كأن فيها الجواب على كل سؤال ، والحل لكل مسألة ، والتبرير لكل تدبير ، يُتخذ بحق الأفراد أو المجتمع ، كأنها تعنى كل شىء .. ولا شىء » !!!

وهى التى جعلت كاتباً تقدمياً ثورياً – هو محمد حسنين هيكل – يصف فريقاً من هؤلاء بالطفولة الثورية « فهم يرضعون الشعارات ، ولا يكبرون بعدها » !



(١) فى بيان له نشر فى دمشق فى ٣٠ أكتوبر ١٩٦٥

لماذا فشلوا فى حرب ١٩٦٧ ؟

● **هيكل يعترف :**

لم يملك « هيكل » الأهرام - المحامى الأول عن الثورية المصرية - برغم تبريراته الواسعة للهزيمة ، إلا أن يعترف بكثير من الأخطاء وكثير من الانحرافات التى ارتكبتها القيادات الثورية ، فيقول فى مقالاته فى شهر أكتوبر سنة ١٩٦٧ :

« الحقيقة الأولى : أننا كنا نواجه عدواً تلقى مساعدات غير عادية .

الحقيقة الثانية : أن عدونا تصرف بما حصل عليه من الإمكانيات ببراعة غير عادية .

الحقيقة الثالثة : أننا تصرفنا أمامه بقصور غير عادى .

إن الضربة التى فاجأتنا كانت متوقعة بالطريقة التى جاءت بها تقريباً ، وفى الوقت الذى جاءت فيه تقريباً أيضاً .

ولكن الفشل فى توقيها كان مذهلاً !

لقد صعق الجنرال « موردخاى هود » قائد طيران العدو الذى قام بالعملية على أساس نجاحه من الضربة الأولى - صعق قبل غيره عندما جاءته نتائجها .

وكان قوله الذى نقل عنه : إن ما حدث يفوق أكثر أحلامى جنوناً » !!

قال هيكل : « ولذلك قلت : إن حادث ٥ يونية ١٩٦٧ غير معقول ، إلى جانب أنه غير مفهوم ، فضلاً عن أنه - قبل ذلك - غير مسبوق ، وغير ملحوق !

« ويخيل إلىّ أنه لا بديل لأن نتبين صراحة : أن الوطنية ليست صراخاً ، وليست حمّى ، إنما الوطنية إيمان .. والإيمان معرفة .. والمعرفة فهم !

ويقول هيكل فى ١٠ نوفمبر ١٩٦٧ : « لقد تيقنت الأمة العربية أنه ليس بالشعارات تتحقق أمانىّ الشعوب ، ولكن بالفعل ، وليس بالخلط ، ولكن بالوضوح » !

ويقول فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٧ : « إن أجهزة المخابرات إذا تركت بغير رقابة كافية تكتسب فى نموها طبيعة سرطانية مدمرة .

« إن الجبهة الداخلية لا تستطيع أن تستفيد أى شىء من جو الإبهام والغموض وهى تستطيع أن تستفيد كل شىء من جو الانفتاح والوضوح » !

ويقول : « إن الذين يمارسون الإرهاب ليسوا أصحاب عقائد مهما ادّعوا .. ولا أقول أكثر من ذلك » .

وفى ٢٨ يونية ١٩٦٨ يقول : « إن مفاجأة صباح ٥ يونيو حطمت الطيران على الأرض فى ساعات ، وأغلب الظن ، وعلى أساس الظروف الموضوعية وحدها ، فإن هذا الطيران بغير مفاجأة كان سيُضرب من الجو خلال أيام على أساس الأوضاع التى دخل بها المعركة » .

وفى ٣٠ يونية ١٩٦٨ : « إن خطأنا الأول هو أن ألفاظنا جميعاً كانت تعبر فى كثير من الأحيان عن أكثر مما نقصده ، وأكثر مما نستطيعه » !

ويقول الماركسى المعروف لطفى الخولى - رئيس تحرير « الطليعة » المصرية - فى ملحق الأنوار بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٦٨ - يتحدث عن المؤسسات الحزبية : « أليست هى الأخيرة مهزومة الآن ؟ ألم تسقط مع مَن سقط فى ٥ حزيران ، بل لعلها قد سقطت قبل ذلك ، بدليل أن ٥ حزيران كان ، ولو أنها فى المستوى المطلوب ، لما كان » ؟

* *

● وجنبلاط يدين الثورية والثوريين :

وكتب الأستاذ كمال جنبلاط رئيس « الحزب التقدمى الاشتراكى » فى لبنان مقالاً عن « الذهنية العربية والنكسة المستمرة » قوبل بالاهتمام الكبير فى

الأوساط الثورية وغير الثورية على السواء ، ومما جاء فى هذا المقال الخطير :

« جاءت فئة اجتماعية من المثقفين العرب ونصف المثقفين تقلد سطحياً واعتباطياً مسالك الغرب وتحقيقاته ومشاريعه ومثالاته الفكرية ، دون أن تتلمس مصادر العلم والتقنية والخبرة فى اعتماد ذلك وتنفيذه ، ودون أن تختار لذلك الموافقة والملاءمة فى ظروف التحقيق المادية والمعنوية ، فنجم عن ذلك تخريب واسع فى مؤسساتنا الغابرة وفى طاقاتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقيادية بشكل شامل ، دون أن تستطيع أن تبرز المؤسسات والقيادات الجديدة بشكل تقدمى إيجابى ذى جدوى .

« ماذا تفيد الاشتراكية ذاتها أو غيرها من الأنظمة إذا كان أربابها سيطبقونها بشكل مغاير لقواعد العلم والجدوى القصوى فى الإنتاج والعمل والازدهار وتنظيم وتنمية القوة المعنوية للشعوب . وماذا تفيد الاشتراكية أو سواها من الأنظمة إذا كانت لن تحول دون الفقر والجهل وتكفل التنمية الحضارية والتقوية المعنوية لطاقات الشعوب النفسية والمادية .

« أخذنا منذ سنتين أو ثلاث نتلهى بشعارات سحرية وميثولوچية أخرى عممتها - للاستغلال الرخيص لعواطف الناس - حركات حزبية فى الشرق العربى ، أطلقت فى ما أطلقته تعابير ومفاهيم أخذت تنحدر من التصور الثورى الطوباوى الواحد ، فامتلأت صحفنا وأنديتنا وعقول معظم مثقفينا بكلمات جوفاء ، ترددها أصداء وخلايا جوفاء فى العقل والخاطر السحرى الميثولوچى لنفسيتنا : الثورية والثوريون ، والتحرر والتحرريون ، والذهنية الثورية ، والفكر الثورى ، والعقائد الثورية ، والجماهير الثورية ، والعلم الثورى ، والفن الثورى ، والنهج الثورى ، والمجتمع الثورى .... إلخ .. حتى أصبحت كلمة « ثورة » و « ثورية » تلصق بأى اسم ومفهوم آخر . وأصبحت حشواً فى كلماتنا وفى كتاباتنا وفى عقولنا .

« إن التحدث عن الثورية يغطى ، أو هو مركب تعويض وتغطية عن عجزنا عن القيام بواجب العمل الاجتماعى والسياسى المباشر ، وعن الاضطلاع بطاقة العلم العقلانية الكاملة التى هى الأساس الحقيقى لكل تقدم فى العالم الحديث . فيعتقد المتحدث عن الثورة أنه قام بواجبه عندما استخدم كلمات الثورية والتحرر وسواها من التعابير المشتقة عنها أو الملصقة بها ، وهو لا يفطن أنه باستخدامه هذه التعابير بهذا الخليط غير المتبصر ، يجعل هذه التعابير والمفاهيم مبتذلة ، فلا يعود لهذه الكلمات أية قيمة فى تحريك الجماهير ، وفى تطوير ذهنية الفرد والذهنية العامة ، وفى دفع المجتمع نحو التقدم والازدهار الحقيقى » .

* *

● وصلاح البيطار أيضاً :

ومثل كمال جنبلاط الأستاذ صلاح البيطار - أحد مؤسسى « حزب البعث العربى الاشتراكى » فى سوريا ورئيس وزراء حكمه لعدة مرات - الذى أصدر بياناً ضافياً أعلن فيه انفصاله عن الحزب ، وحلل أخطاءه وانحرافاته قبل حركة ٢٣ شباط (فبراير) وبعدها ، واستطرد إلى إدانة جميع الحركات الثورية والعقائدية الأخرى التى أثبتت إخفاقها الذريع ، وعجزها التاريخى عن الاندماج بالشعب وعن تحريك جماهيره . مهيباً بالثوريين المناضلين فى جميع الأحزاب إلى الانفصال عن أحزابهم والعمل على إنشاء حركة عربية جديدة للوطن العربى كله ، كى لا تبقى الساحة السياسية فارغة ولا يبقى الشعب غارقاً فى الظلام . وهذا بعض ما جاء فى هذا البيان :

« كنت أول مَن حذّر إلى حتمية سقوط الحزب فيما سقط فيه بعدئذ ، من تخبط فى متاهات الفكر وجهالات السياسة وصنمية التنظيم ، إلى سيطرة الطفولة اليسارية والعقلية العسكرية والمغامرة الانتهازية ، إلى الارتداد عن المواقع القومية الوحدوية والديموقراطية الشعبية ، إلى التسلح بالهوس الثورى

والثرثرة الاشتراكية لإرهاب القُوَى الثورية وتصفية الفئات العسكرية والمدنية ، وضرب الوحدة الوطنية للشعب .. وعسكرية الحزب ، وتسيير أعضائه ومن ورائهم الشعب بالعصا والقوة ، على أن تحذيرى لا يعنى تبرئة نفسى من حملى نصيبى من المسئولية .

« جاء انقلاب الثالث والعشرين من شباط والمرحلة التى تلته ليفتحا عيون غالبية العقائديين المناضلين الحزبيين لا على حقيقة الحزب الجديد وترديه فحسب ، بل وأيضاً على واقع الأمراض والعلل التى استشرت فى فكر الحزب ونهجه كله أنّى وُجِد ، وفى بنيته وإطاراته وأساليبه فى أية مجموعة من مجموعاته . فالجمود العقائدى والعقلية المتحجرة ، وأساليب العمل المتخلفة ، وما تطفل عليها من مراهقة فكرية وثرثرة اشتراكية ووصولية انتهازية ، ومن عبادة صنمية للأشكال الجامدة ، كل ذلك أدى بالمنظمات الحزبية كلها إلى أن تكون بؤرة النزعات الانشقاقية والصراعات الفئوية والتكتلات الشخصية ، وإلى أن تسودها كلها الروح العشائرية والبيروقراطية والفاشية والغوغائية .

« وجاءت أيام الهزيمة القومية لتؤكد ذلك وتكرسه ، ولتكشف للجميع عن غياب الحزب بشتّى قياداته ومؤسساته عن المعركة المصيرية التى كان ، مع ذلك ، لا يفتأ يدعو الشعب إلى خوضها ، ثم لتعطى الدليل القاطع على عجز هذا الإطار الحزبى عن حمل التبعات الكبرى فى وجه التحديات المصيرية .

« على أن النكبة القومية لم تكشف عن عجز حزب البعث وحده ، فالأحزاب والمنظمات العربية العقائدية الأخرى لم تكن أحسن منه حظاً . ولا غرابة فى ذلك إذا عرفنا أن أمراضاً وعللاً من النوع ذاته الذى فتك بحزب البعث قد فتكت بالأحزاب الأخرى .

« ولقد كشف الواقع الموضوعى ، عن أن جميع هذه الأحزاب والحركات كانت إبّان النكبة في حالة غيبوبة ، يوم كان الشعب فى قمة حضوره ويقظته ، ويوم كان وحيداً من دون قيادة حزبية ثورية تقود حركته ، ويوم وجد نفسه فى واد والأحزاب والحركات فى واد آخر » !

هذه نماذج من النقد الذاتى سجلها عدد من أقطاب الحركة الثورية العربية . وقد أجمعت كلها على أن أخطاء هذه الحركة هى التى دفعت بنا إلى كارثة الخامس من حزيران (يونية) ... ونحن - كما قال الأستاذ قدرى قلعجى - نرحب ولا شك بمثل هذه الاعترافات تصدر عن « أهل البيت » لأنهم أدرى بما فيه .. ولو قلنا ما قالوه عن الصنمية والغوغائية والمواقف الانتهازية والشعارات الجوفاء التى سيطرت على العالم العربى باسم الثورية والتقدمية والعقائدية ، وعزلت بهذه الذريعة قوى الفكر الحر ، وعطلت الطاقات الوطنية البناءة ، لاتُّهمنا بالرجعية والعمالة والخيانة ، ولكن صدورها عن روادها الذين زرعوا غراسها ، وبشروا بثمارها ، ووعدوا بجناتها ، كفيل بأن يمزق القناع ويزيح الستار ، ويحطم الأسطورة » [1] .

* *

● بين الأعراض الظاهرة والأسباب الدفينة :

بَيْدَ أننا مع ترحيبنا بهذا الذى سموه « النقد الذاتى » وبهذه الاعترافات « الثورية » نرى أنها جميعاً لم تشخص حقيقة الداء ، ولم تهتد إلى لب المشكلة ، إنها تحدثت عن أعراض المرض ، لا عن أسبابه الدفينة الكامنة وراء المظاهر . ولما جهلوا حقيقة العِلّة لم يهتدوا قطعاً إلى وصف الدواء .

إن العِلّة الحقيقية التى تعانيها هذه الأمة ، والتى جهلها أو تجاهلها الاشتراكيون الثوريون - حتى الذين اعترفوا منهم بعجز الثورية العربية وإفلاسها - أنهم حاولوا جهد طاقتهم أن يخلعوا هذه الأمة من عقيدتها الأصيلة ، ليفرضوا عليها عقيدة دخيلة ، وأن يسوقوها بالدبابات والمدافع تارة ، وبالإذاعات والإعلام طوراً ، لتعيش فى إطار أيديولوجيات مستوردة مصطنعة ، تصادم معتقدات الأمة وشرائعها وأفكارها ومشاعرها وقيمها وأخلاقها وتقاليدها .

---

(١) مقدمة وثائق النكسة ص ١٠ .

وليس من السهل ولا من الممكن أن تتخلى الأمة عن عقيدتها وشريعتها ، ومُثُلها ورسالتها ، فتتخلى بذلك عن مقوّمات حياتها . ولهذا لم يكن بد من الصدام والصراع الظاهر والخفى بين الأمة وبين هؤلاء الذين حرفوا مسيرتها . ونتيجة هذا كله الحيرة والتمزق وبعثرة الجهود والأموال والأعمار فى غير جدوى ، بل فى الهدم والتخريب لا فى البناء والإنشاء .

إن هؤلاء الثوريين الاشتراكيين - إن افترضنا إخلاصهم - لم يفهموا أمتهم ، ولم يعرفوا حقيقتها ... كما أنهم أيضاً لم يعرفوا عدوهم الذى يتحدى بقلته كثرتهم ، وبرقعته الضيقة أقطارهم الواسعة !

لقد زعموا أن عدوهم « إسرائيل » أداة فى يد الإمبريالية ، ونسوا أن الوقائع كلها تثبت العكس : إن الإمبريالية أداة فى خدمة الصهيونية العالمية ودولتها .

ولقد ادّعوا أن إسرائيل مجرد دولة عنصرية ، وأن الصهيونية حركة قومية سياسية فحسب ، وأغفلوا العامل الدينى فى قيام الصهيونية وفى تكوين إسرائيل ، كما أغفلوا هذا العامل الدينى فى توجيه شعوبهم وجيوشهم ، على حين عنيت به إسرائيل كل العناية ، فربحت وخسروا وانتصرت وانهزموا .

كتب « بن جوريون » فى رسالته إلى الرئيس « ديجول » فى مطلع عام ١٩٦٨ يقول :

« إن سر بقائنا بعد التدميرين البابلى والرومانى وحقد المسيحيين الذين أحاطوا بنا ألف عام ، يكمن فى صلاتنا الروحية بالكتاب المقدس . وعندما جاءت اللجنة الملكية البريطانية إلى القدس فى آخر سنة ١٩٣٦ لتدرس مستقبل الانتداب قلت لها : الانتداب الخاص بنا هو التوراة . لقد استخرجنا منه قوتنا لنقاوم عالماً معادياً ، ولنستمر فى الإيمان بعودتنا إلى بلادنا » (١) .

---

(١) جريدة لوموند الفرنسية - ١٠ يناير ١٩٦٨

وفى الصفحات الأخيرة من مذكرات « وايزمان » ما يعتبر وصية وتوجيهاً عاماً لإسرائيل :

« هدفنا هو بناء حضارة تقوم على المُثُل الصارمة للآداب اليهودية .عن تلك المُثُل يجب ألا نحيد ، كما فعلت بعض العناصر فى حياة الوطن القومى القصيرة ، بإحناء الركب أمام آلهة غرباء . لقد كان الأنبياء دائماً يؤنبون الشعب اليهودى بأشد القسوة من أجل هذه النزعة ، وكلما عاد الشعب إلى الوثنية وكلما ارتد كان يُعاقَب من قِبَل إله إسرائيل الشديد . وإنه من الصعب القول فيما إذا كان سيظهر أنبياء بين اليهود فى المستقبل القريب . ولكنهم إذا اختاروا الحياة الصادقة الصعبة النقية على الأرض فى منازل مبنية على المبادىء القديمة ، وإذا استهدفوا فى نشاطهم قيماً حقيقية ، فى الصناعة والزراعة والعلم والأدب والفن ، عندها يطل الله بعطف على أبنائه الذين عادوا بعد تيه طويل إلى بيتهم ليخدموه ، وعلى شفاههم مزمور ، وفى أيديهم مجرفة ، محيين بلادهم القديمة وجاعليها مركز حضارة إنسانية » [١]

هذا هو اتجاه بناة إسرائل ، وصنّاع أمجادها وانتصاراتها .

أما فى أرض الثورية العربية فكل دعوة إلى الإسلام « رجعية » ، وكل ذى فكر وقلم يدعو إلى الإسلام الصحيح يجب أن يكون مصيره حبل المشنقة ، أو زنزانة السجن ، أو العزلة الخانقة تحت الإقامة الجبرية !

يقول الكاتب المسيحى السورى الدكتور أديب نصور :

« استطاعت إسرائيل أن تعبىء لمصلحتها العاطفة الدينية عند اليهود فى العالم ، وتتلقى منهم العون والمزيد من العون ، بينما كانت السياسة العربية الثورية تعادى الدول الإسلامية غير العربية ، وتخاصم الدول الإسلامية العربية ، وتصمها بالرجعية والتخلف لتمسكها بالدين ، وتعتبر كل تقارب بين المسلمين

---

(١) انظر النكسة والخطأ ص ١٥٩

تحالفاً استعمارياً ، وتهمل الجانب المسيحى من العالَم العربى ، وتجرد إنسانها الثورى من قوة روحية هائلة ، وتجرد سياستها الخارجية من بُعْد هو الأساس من أبعادها .

« إن الخطر الأكبر لم يداهمنا من انقضاض طيران العدو ، وغزو ألويته ودباباتها ، وإنما جاءنا من انهيار داخلى سبق المعركة بأعوام ، ومن محاولة الانتحار الأدبى ، والتخلى عن الحقيقة والفضائل والقيم قضى على أمم كثيرة من قبل فى التاريخ ، إن ما حدث داخل المجتمعات الثورية كان وحده سبباً كافياً ليجلب لنا الدمار الروحى والدمار المادى جميعاً » (١) .



---

(١) المرجع السابق ص ١٦٠. وراجع كتابنا « درس النكبة الثانية : لماذا انهزمنا وكيف ننتصر » ؟

لماذا فشلوا في مجال الأخلاق ؟

أجل .. لماذا فشلت الاشتراكية الثورية العربية فى إشاعة « القِيَم » والفضائل الأخلاقية ، وفى صيانتها وتثبيتها ؟

إن القِيَم والفضائل لا تسود المجتمع ، ولا تشيع فى حياة الناس ولا تخط مجراها فى سلوكهم العام والخاص ، بالأوامر العسكرية ، ولا بالقرارات الثورية . ولكنها تحتاج إلى تربة صالحة تنمو فيها بذورها ، وترسخ جذورها ، وتمتد فروعها ، وتزهر غصونها وأوراقها .

(أ) وأول ما يحقق هذه التربة هو « العقيدة الصالحة » التى ترجع إليها أخلاق الأمة ، وينبثق عنها سلوكها . وإذا ضعفت عقيدة أمة ما فقد أصبحت كالشجرة المنبتة من أصولها ، المجتثة من فوق الأرض ما لها من قرار . ومثل هذه الأمة لا بد أن تصاب بالتفكك والانحلال المفضيين حتماً إلى الانهيار .

وعقيدة أمتنا هى الإيمان بالله وبرسالة الإسلام ، وبالدار الآخرة فكلما قوينا جانب هذا الإيمان فقد قوينا معه جانب الأخلاق ، وإذا سمحنا لرياح الشك والتشكيك - بله الإلحاد والإنكار - أن تهز شجرة الإيمان أو تزعزعها ، فقد زعزعنا معها الأخلاق قطعاً .

لهذا كانت الخطوة الأولى فى دعم الأخلاق وغرس الفضائل والمُثُل العليا ، تتمثل فى غرس معانى الإيمان بالله وباليوم الآخر فى أعماق الضمائر [(١)] ، وغرس الشعور بالمسئولية أمام الله سبحانه وتعالى ، وتعاون كل مؤسسات

---

(١) انظر كتابنا : الإيمان والحياة ، فصل « الإيمان والأخلاق » .

التربية والتعليم ، من دار الحضانة إلى الجامعة ، وكل أجهزة التوجيه والتثقيف والترفيه من الكتاب إلى الصحيفة إلى الإذاعة : المسموعة والمرئية - إلى المسرح والخيّالة وغيرها - على إيقاظ المعانى الربانية فى الفطرة الإنسانية ، من توحيد اللّه تعالى ومحبته وخشيته ومراقبته والتوكل عليه ، واليقين بما عنده ورجاء رحمته والخوف من عذابه .

بهذا التوجيه الدائم القائم على أفضل الأساليب ، وأقوم الوسائل ، تتزكى الأنفس ، وتتربى الضمائر ، وتستنير البصائر ، وتتصل القلوب بربها وهاديها ، وتتزود بخير زاد ، وهو التقوى .

أما إذا ظلت المؤسسات والأجهزة تربط المجتمع بالطين لا بالدين ، وبالخلق لا بالخالق ، وبالأرض لا بالسماء ، وبالدنيا لا بالآخرة ، وبالمعدة لا بالروح ، وبالمتاع الأدنى لا بالمثل الأعلى .. فلن يثمر ذلك إلا مجتمعاً أكبر همه الشهوات ، ومبلغ علمه إرادة الحياة الدنيا ، وإيثار المنافع الشخصية العاجلة ولو على حساب الأمة والدين والقِيَم العليا .

(ب) ولا بد مع التربية والتوجيه من شيء آخر ، لا بد من تشريع يحمى الأخلاق من عوامل الدمار ، ومن العابثين بالقِيَم ، والمتاجرين بكل فضيلة .

لا بد من تشريعات تفرض صيانة الحرمات ، وحراسة الآداب ، ورعاية التقاليد الصالحة ، واحترام أوامر اللّه تعالى ونواهيه ، وتطهير الجو الاجتماعى من دوعى الإغراء ، ومثيرات الغرائز ، والعوامل المحرضة على الفساد أو الميسرة له والمعينة عليه ، لا بد من عقوبة كل منحرف يجاهر بالفاحشة ويحرض عليها ، ولا بد من مصادرة كل فن أو أدب يزين للناس الرذيلة والسوء .

لا بد من سلطان التشريع والقانون بجوار سلطان التربية والتوجيه ، فإن اللّه يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .

أما أن تُفتح علناً حانات الخمور ، وتُيَسّر جهرة محلات الفجور ، وتُترك الشوارع ملأى باللحم البشرى يباع فى الشوارع ويُعرض فى الطرقات ، ويرخى

العنان للصحف والإذاعات والتليفزيونات والسينمات وشتّى أجهزة الإعلام والترفيه ، تهدم فى ساعات ما يبنيه التوجيه فى شهور ، باسم الحرية الشخصية فهذا أوسع باب لتدمير القِيَم ، وتحطيم الأخلاق ، ونشر عدوى الرذيلة فى كل مكان .

والعجيب أن الثوريين يضغطون كل الضغط على الحرية الفكرية والحرية السياسية ، كما بيناه من قبل . ولكن فى مقابل ذلك الضغط العنيف من الثورية الاشتراكية على « حرية الأفكار » نجدها تطلق العنان لـ « حرية الشهوات » .

ومن ثُمَّ نفقت سوق المجون والتحلل من قيود الحشمة ، وفضائل الحياء والعفاف والإحصان . وبلغ عبث الأزياء و « المودات » أقصاه . وأصبحت شوارع العواصم العربية الكبرى معرضاً لـ « اللحم البَشرى » الذى فرض الله أن يُصان فابتذلوه فى الطرقات والأسواق . فإذا ارتفع صوت ينادى بتغيير هذا المنكر ، ووقف هذا السيل المدمر ، قيل له : هل تريدون أن نحجر على الناس ، أو تفرض الأخلاق بالقانون ، أو نجعل وراء كل امرأة شرطياً يراقب زيها وسيرها ؟ (!!) .

وهذا - لعمرى - أعجب العجب ! لقد حجروا على الحرية الفكرية والسياسية ، باسم الحرية الاجتماعية أو المصلحة الوطنية . أفلم يكن أولى أن تضبط « الحرية الجنسية » باسم « القِيَم الأخلاقية » و « التعاليم الإلهية » ؟!

أفتُمنع « حرية الحقوق » وتُطلق « حرية الفسوق » ؟!

ويبدو أن الثورية المتسلطة تريد بتسهيل سبل الشهوات الدنيا ، وإشباع نهم الغرائز الحيوانية السفلى ، أن تمنح الشعوب المقهورة لوناً من « التعويض » تنفس به عن كبتها السياسى والعقلى . وإن شئت قلت : هو نوع من « الإلهاء » المتعمد عن قسوة الواقع ، الذى تعيشه ، ومرارة الحياة التى تعانيها .

ولهذا لاحظ المراقبون لما يجرى فى ديارنا ، ازدياد حجم العبث واللهو الحرام بعد نكبة ١٩٦٧ خاصة .

حتى إن « الأفلام » الجنسية المكشوفة ، والمجلات الخليعة الداعرة ، التى لم يكن يُسمح لها من قبل أن تُعرض أو تُباع ، قد رُفِع الحظر عنها ، وليس لهذا التصرف تفسير إلا شغل الشعوب عن الشعور بالمأساة الكبرى ، التى غشيهم ليلها الأسود الكئيب الطويل .

ومن روائع الإعجاز أن نجد النبى ﷺ يشير - فى حديث صحيح له - إلى الارتباط بين « الاستبداد السياسى » المسلّط على الرقاب والأجساد وبين « الانحلال الاجتماعى » الذى يظهر - أول ما يظهر - فى تبذل النساء ، وخلعهن لزينة الحياء ، يقول رسول الله ﷺ : « صنفان من أهل النار لم أرهما : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس .. ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات ، رؤوسهن كأسنمة البُخْت [1] المائلة ! لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها .. » .

* *

● ضرورة القدوة الصالحة :

(جـ) ثم إن من المقرر فى عالم التربية والأخلاق : أن للقدوة أثرها العميق فى أنفس الناس ، فالإنسان يتأثر بالفعل المرئى ، أكثر مما يتأثر بالقول المحكى ، ولهذا قالوا : لسان الحال أفصح من لسان المقال ، بل قالوا : حال رجل فى ألف رجل ، أبلغ أثراً من مقال ألف رجل فى رجل !

ويزيد هذا التأثير ويتضاعف ، إذا كان الفعل أو الحال أو السلوك من شخص وضعته الأقدار فى موضع الإمامة والرياسة والقدوة للناس ، حتى قيل قديماً : الناس على دين ملوكهم . وقد يؤيد هذا ما ورد فى رسائل النبى ﷺ إلى الملوك والأمراء ، حين دعاهم إلى الإسلام ، وحمّلهم فى آخرها - إذا رفضوا الدعوة - إثمهم وإثم رعيتهم .

---

(١) البُخْت إبل عظيمة السنام ، والحديث كأنما يصف نساء عصرنا وما يضعن فوق رؤوسهن من « باروكات » .. وما يصنعن فى شعورهن من « فورمات » !

ومن أجل هذا روى عن الحسن البصرى والفضيل بن عياض وغيرهما هذا القول الحكيم : لو كانت لى دعوة مستجابة ، لدعوتها للسلطان ، فإن اللّه يُصلح بصلاحه خلقاً كثيراً .

ومن غير شك أن يفسد بفساده خلق أكثر ، فإن عدوى الفساد أسرع .

زار بعض الوفود من الأقاليم الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز فسألهم : كيف عمالنا (ولاتنا) فيكم ؟

فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إذا طابت العين (المنبع) عذبت الأنهار (الفروع) !

وفى بعض عصور الانحراف الإسلامية ، لام بعض كبارالموظفين كاتباً أو عاملاً عنده على خيانة ظهرت منه ، فكان رد هذا الكاتب : كلنا خائن ، أنا خنتك ، وأنت خنت الوالى ، والوالى خان الخليفة ، والخليفة خان اللّه ! ولو استقمتم وأدّيتم لاستقمنا وأدّينا !

فكم تتلوث الحياة ، ويختل المجتمع ، إذا شم الشعب رائحة الفساد والانحراف تنتشر من قصور القادة والزعماء الجدد ، كما كانت تنتشر قديماً من قصور الملوك والزعماء البائدين .

لقد تغيّر الاسم والعنوان ، وبقى الجوهر كما كان : ملوك من غير تيجان ! وصدق شوقى حين قال : البلشفية (الشيوعية) قيصرية : لها من القيصر جبروته وسرفه ، وليس لها جلاله وشرفه !

*   *

● أهمية الحرية للأخلاق :

(د) ثم إن الأخلاق الفاضلة تحتاج إلى مناخ ملائم تنمو فيه وتترعرع وتثمر ، ولا يحقق هذا المناخ مثل الحرية .

ففى ظل الحرية تنمو فضائل الصدق ، والشجاعة ، والصراحة ، وقول الحق ، والشعور بالمسئولية ، والاهتمام بأداء الواجب ، والطموح إلى معالى الأمور ، والثقة بالنفس وبالآخرين ، وغيرها من مكارم الأخلاق .

وأما فى ظل الاستبداد والإرهاب والطغيان . فلا تنمو إلا رذائل الكذب والتجسس والغيبة والنميمة وسوء الظن والملق والنفاق ، وازدواج الشخصية ، وعدم المبالاة ، وإهمال الواجبات ، والذل والانحناء والسلبية .

ولقد أشار المرحوم الزعيم عبد الرحمن الكواكبى إلى كثير من هذه الرذائل التى تنمو فى ظل الإرهاب والضغط فى كتابه « طبائع الاستبداد ، ومصارع الاستعباد » .

أعرف كثيراً من المدرسين يدخلون صفوف الدراسة بشخصية ، ويعيشون خارجها بشخصية أخرى . هم مع التلاميذ اشتراكيون ثوريون ، متحمسون ، يرددون الشعارات ، ويحفظون الكثير من عبارات التقدمية والثورية وغيرها من « أكليشيهات » القوم ، وهم فى خارج الصف أو خارج المدرسة ناس طيبون معتدلون ! فإذا جاء أحد التلاميذ يسأل أحدهم بعيداً عن قاعة الدرس وفى أمن من الرقباء : هل أنت مؤمن بهذا يا أستاذ ؟! قال : يا ابنى ، هذا أكل عيش ، هذا ما تريده الحكرمة !

فماذا يكون رأى التلميذ فى أستاذه ؟ وماذا تكون ثقته بما يلقنه إياه من حقائق العلم الأخرى ما دام يرى أنه لا يعلمه ما يعتقد صوابه ، بل ما تريده السُلطة ؟

(هـ) ولا بد مع ذلك كله من استقامة الأوضاع الاقتصادية ، واستقرار العدل الاجتماعى ، وأخذ كل ذى حق حقه ، فإن الأوضاع الاقتصادية المعوجة ، وشيوع الظلم الاجتماعى ، اختصاص قِلّة بالتمر ، وكثرة بالنوى ، وتقديم مَن يستحق التأخير ، وتأخير مَن يستحق التقديم - من شأن هذا كله أن يشيع كثيراً من الرذائل الاجتماعية ، مثل الحسد والبغضاء وسوء الظن ، والسلبية ، وعدم

المبالاة ، وعدم الحرص على المال العام . وغير ذلك من خصال السوء التى يولِّدها الظلم والبغى من بعض الناس على بعض .

ولهذا يجب على كل مجتمع حريص على الأخلاق أن يعمل على إزالة المظالم ، وإقامة الموازين القسط بين الناس ، وقد أشار النبى ﷺ إلى ذلك حينما قال لأحد الآباء وقد خصّ أحد أبنائه بشىء من ماله : « أتحب أن يكون أبناؤك لك فى البِرِّ سواء » ؟ قال : نعم ، قال : « فَسَوِّ بينهم » . وقال : « اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم » .

ومعنى هذا أن التمييز بينهم فيما يستحقون من عطاء ، يولِّد العقوق للأب من بعضهم ، كما يورث التحاسد - من جهة أخرى - بينهم .



الخطأ الأكبر للاشتراكيين الثوريين

إن كل ما ذكرناه من تفسير وتعليل لفشل الاشتراكيين الثوريين العرب فى شتّى المجالات ، وكافة الميادين المادية والمعنوية ، يلقى أمامنا ضوءاً كاشفاً على « العلّة الأولى » لهذا الفشل المتراكم ، وبعبارة أخرى : يوضح لنا الخطأ الأكبر الذى اقترفته الاشتراكية العربية ، وترتب عليه كل تلك الخسائر التى منيت بها أمتنا فى تلك المرحلة الدقيقة والحاسمة من تاريخها .

إن الخطأ الأكبر الذى سقطت فيه الليبرالية العربية من قبل ، هو نفسه الذى تردت فيه الثورية الاشتراكية من بعد . لقد أخطأت منذ البداية ، منذ الخطوة الأولى . بل مما قبل الخطوة الأولى ، أعنى من بدء التفكير فيها والتحضير لها .. لم يكن خطأ تصرف أو خطأ موقف ، بل كان خطأ اتجاه .

● يقودون أمة لا يعرفونها :

كان خطأ الثورية العربية الأول أنها لم تعرف حقيقة الأمة التى تقودها ، وتضع الحلول لمشكلاتها .. لم تع تاريخ هذه الأمة ، ولم تسبر غورها ، ولم تنفذ إلى روحها ، لتعرف حقيقة أفكارها ومشاعرها واتجاهاتها .

وتصور طبيباً - أو رجلاً وضعته الأقدار موضع الطبيب - يصف علاجاً مفصّلاً لمريض ، لم يفحص حالة جسمه ، ولم يسمع دقات قلبه ، ونبضات عروقه ، ولم يعرف أسباب مرضه وأدواره وتطوراته ، وما قُدِّم له من علاجات سابقة ، وما كان أثرها عليه ، ومعنى هذا كله أنه لم يعرف طبيعة مريضه ، وطبيعة مرضه ، فلم يحسن - بالتالى - تشخيص الداء ، ولم يوفق فى وصف الدواء .

كل ما كسبه المريض المسكين قائمة طويلة بأصناف من الأدوية الجاهزة

والمستحضَرة ، أكثرها مستورَد وأقلها محلى ، بعضها يُشرب ، وبعضها يُبلع ، وبعضها يُحقن .. منها ما لا يضر لا ينفع ، ومنها ما ينفع ولا يضر ، من المقويات والمشهيات ، ومنها ما يضر ولا ينفع .

والخلاصة : أن جسم هذا المريض أصبح حقلاً للتجارب ، كل طبيب جديد يجرب فيه حظه ، ويختبر فيه علمه ، ويمتحن عبقريته .

والنتيجة : أن هذه التجارب والوصفات المبتسرة لا تزيده إلا ضعفاً ، ولا تفيده إلا تأخر الشفاء ، وتمكن الداء .

والسبب فى ذلك أنها وصفات وعلاجات مبنية على غير معرفة بالمريض الذى يُرجَى علاجه ، وما كان بهذه الصفة لم يكن طباً ولا علماً ، وإنما هو خبط على غير هدى ، وسير فى غير طريق ، مع أمتنا المسكينة .

وهكذا كان حال القادة والحكام والزعماء الثوريين والعقائديين .

لقد نسى أو تناسى أولئك الثوريون اليساريون - كما نسى قبلهم الليبراليون اليمينيون - أنهم يصفون علاجاً وحلولاً لأمة مسلمة ، أمة أرفع قيمة عندها هى الإيمان ، وأسمى غاية لديها هى رضا الله ، وأجَلّ كتاب تهتدى به هو القرآن ، وأعظم إنسان تقتدى به هو محمد عليه الصلاة والسلام .

جهل هؤلاء وأولئك - أو تجاهلوا - أن هذه الأمة رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً ، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً ، وبالقرآن الكريم هادياً وإماماً .

جهلوا ذلك أو تجاهلوه ، وذهبوا يقرأون فى تاريخ الأمم الأوروبية ، ويدرسون تطوراتها وأوضاعها ونهضاتها ، فوجدوا أن فكرة القومية كان لها دورها فى إنهاض تلك الشعوب وتوحيدها وفصلها عن سلطان الكنيسة فنادوا بقومية عربية علمانية على غرار القوميات الأوروبية ، بعضهم عن إقتناع وحُسْن نية ، وبعضهم عن تدبير وتخطيط من جهة قُوَى شريرة لا تضمر للإسلام وأمته إلا شراً .

* *

• القومية العلمانية كبديل عن الإسلام :

وكان الشيء الخطر في هذه الدعوة إلى « القومية العربية » أنهم جعلوها بديلاً عن الإسلام ورسالة محمد ﷺ [1] مع أن العروبة بغير الإسلام ، تصبح لفظاً بلا معنى ، وجثة بلا روح .

ولقد ذهب فلاسفة القومية العربية إلى أن أعظم العوامل المكوِّنة لها : اللغة والتاريخ ، سلَّمنا .. فماذا يبقى في لغة العرب لو جردناها من القرآن الكريم والثقافة الإسلامية – بمختلف فروعها وألوانها ؟ هل يبقى غير الشِعر الجاهلي ؟ وما قيمة هذا الشِعر في تكوين أمة عظيمة واحدة ؟

وماذا يبقى في تاريخ العرب ، لو أننا فرغناه من تاريخ الإسلام ، وأمجاد المسلمين ، وما خلفه أعلامهم وعلماؤهم وأبطالهم من روائع ؟ هل يبقى فيه إلا حرب البسوس وداحس والغبراء وغيرها من أيام العرب ، وغارات بعضهم على بعض ؟ مضافاً إليها بعض قصص الكرم والشجاعة والنجدة التي لا تكون تاريخاً له اعتبار ؟

* *

• البحث عن مضمون للقومية العربية :

على أن القومية وحدها لا تكفي لنهضة أمة ، وإشباع حاجاتها المادية والروحية والفكرية .

وهذا ما شعر به القوميون أنفسهم في بلاد العرب ، فقد أحسوا بأن قوميتهم تعاني « أزمة فراغ » وخاصة بعد أن أفرغوها من القِيَم الإسلامية ، والمعاني الإسلامية ، واتجهوا بها وجهة علمانية مجرَّدة .

---

(١) بهذا العنوان « القومية العربية كبديل عن دين الله ورسالة محمد » قدم الدكتور محمد البهي بحثاً إلى المؤتمر الخامس لـ « مجمع البحوث الإسلامية » بالأزهر . هاجم فيه قومية ساطع الحصري وميشيل عفلق وجورج حبش .. ولم يتيسر لنا الإطلاع عليه بعد .

ولهذا أخذوا يبحثون عن شيء سموه « المحتوى » أو « المضمون » أو « الرسالة » – للقومية العربية . واتخذ حزب البعث شعاره المعروف « أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة » !!

* *

● العثور على الاشتراكية كمضمون للقومية :

ما هي هذه الرسالة ؟ أو ما هو ذلك المحتوى أو المضمون ؟

يقول القوميون : إنه لا بد أن يكون محتوى أو مضموناً اقتصادياً اجتماعياً سياسياً .. ثم ذهبوا هنا وهناك فى « صالونات » الفكر الغربى و « دهاليزه » فعثروا على « الاشتراكية » التى كانت « موضة » العصر فى الغرب ، الذى عانى من شرور الرأسمالية الكبرى ، كما عانى من قبل ويلات الإقطاع ، وظنوا أنهم عثروا على « خاتم سليمان » ومفتاح الأسرار بهذه الاشتراكية ، فقالوا : قد وجدنا المحتوى والمضون والرسالة .. الرسالة الخالدة !!

* *

● تطور الاشتراكية عند دعاة القومية :

ولم تكن الاشتراكية – التى نادى بها دعاة القومية العربية فى أول الأمر -أكثر من نظام اقتصادى مرن متكيف مع حاجات كل أمة .. كما يقول « ميشيل عفلق » . قال : « وليس بعسير على العرب إذا ما تخلصوا من كابوس الشيوعية أن يهتدوا إلى اشتراكية عربية مستمدة من روحهم ، وحاجات مجتمعهم ، ونهضتهم الحديثة ، تقتصر على إيجاد تنظيم اقتصادى معقول عادى ، يحول دون الأحقاد والنزاعات الداخلية ، ودون استثمار طبقة لأخرى » ... إلخ [(١)] .

وكانت حركة « القوميين العرب » فى بداية ظهورها تدعو إلى لون من الاشتراكية ، ليس أكثر من ضرب من العدالة الاجتماعية .

---

(١) فى سبيل البعث ص ١٩٧

وكانت مصر الثورة - قبل قوانين يوليو ١٩٦١ - تنادى بما أسمته « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » .

ثم جاء طور آخر اتخذت فيه الاشتراكية عند دعاة العروبة صورة « عقيدة شاملة » أو « أيديولوجية ثورية متكاملة » للحياة وللمجتمع .

وقال الرزاز - فيما نقلناه من قبل : « إن فهم الاشتراكية على أنها نظام اقتصادى ، فهم خاطىء لا ينفذ إلى الأعماق .. فالاشتراكية مذهب للحياة » .... إلخ .

وفى مقدمة الكتاب الذى نقلنا عنه كلام الرزاز هذا ، يقول البعثيون : « إن الاشتراكية لا تقتصر على الناحية الاقتصادية ، بل يجب أن تطبع كل جوانب المجتمع الأخرى من ثقافية واجتماعية وسياسية ، فتتخذ شكل نزعة تقدمية تحررية عامة شاملة ، إذ لا يمكننا أن نتصور مجتمعاً اشتراكياً صحيحاً تتحقق فيه العدالة فى توزيع الثروة ، فى حين يبقى نظام التعليم فيه - مثلاً - رجعياً ، يؤكد قِيَم المجتمع المتخلف ، وينشر الأفكار المحافظة ، ويقدس التقاليد البالية » !!

ولا شك أنهم يعنون بما ذكروه القِيَم الإسلامية ، والأفكار الإسلامية ، والتقاليد الإسلامية ، ولكنهم أذكى وأدهى من أن يذكروا ذلك بصراحة ، حتى لا يصطدموا بمشاعر المسلمين وعقائدهم علانية .

قالوا : « ومن المبادىء الأساسية الأخرى فى الاشتراكية العربية هو « الثورية » فى معالجة قضية المجتمع . ومبدأ الثورية هذا مشتق من « النظرة العلمية » التى تعتمدها الحركة الاشتراكية فى البحث والتحليل ، ومن ذلك نستنتج أنه لا بد من الصراع العنيف ، والانقسام الحاد فى المجتمع . واستناد عملية التغيير - شطر الاشتراكية - على هذا الصراع بالذات . لا بد لكى يتحقق المجتمع العربى الاشتراكى من تجمع القوى التقدمية وتنظيمها وتوجيهها حسب العقيدة الاشتراكية ، والهجوم على الرجعية والأوضاع المتخلفة .. » .

لم تعد الاشتراكية العربية - إذن - مجرد نظام اقتصادى مرن ، كما قال « عفلق » من قبل . ولم تعد مجرد « شئ من العدالة وشئ من الحق فى تطبيق القانون » كما قال أكرم الحورانى عام ١٩٤٩ فى مجلس النواب السورى .

بل أصبحت مذهباً للحياة وعقيدة شاملة تؤمن بالصراع الطبقى العنيف ، وتعتمد عليه فى تغيير المجتمع كله : قيمه وأفكاره وتقاليده ، لا اقتصاده فحسب .

وكذلك قررت حركة القوميين العرب منذ سنة ١٩٦٤ « اعتماد الاشتراكية دون سواها ، واعتماد الثورية ، والإيمان بالصراع الطبقى ، كحقيقة علمية لا بد منها للتطبيق الاشتراكى » (١) .

وفى هذه العبارات ، نجد الفكرة الماركسية ، والروح الماركسية ، واضحة تمام الوضوح .

بَيْدَ أن الحركة فى الفترة الأخيرة ازدادت توغلاً فى أعماق الماركسية ، وبخاصة الأجنحة المتطرفة فيها .

وفى مصر قال الميثاق : « إن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم » .. كما أكد أن الحل الاشتراكى حتمية تاريخية .

واستغل الشيوعيون الذين انضموا إلى الاتحاد الاشتراكى ، واندسوا إلى كل أجهزة التوجيه والإعلام - مثل هذه العبارات فى الميثاق ، ليضفوا الطابع الماركسى على الاشتراكية المصرية .

وفى هذا الخط نفسه كتب أمين الدعوة والفكر فى الاتحاد الاشتراكى - كمال رفعت - عدة مقالات ، تعطى الاشتراكية صبغة العقيدة الشاملة .

---

(١) من تقرير حركة القوميين العرب فى بيروت المنشور فى صحف لبنان أيار (مايو) سنة ١٩٦٤ . وقد تبنت الحركة المذهب الماركسى بوضوح . كما هو بيِّن من صحيفتها « الحرية » فى بيروت ، ومن بياناتها ومواقفها مع المنظمات الفدائية ، وموقف أتباعها من حكام الجنوب اليمنى .

وكتب الأستاذ المستكاوى يقول : « الاشتراكية هى مسألة عقيدة اعتنقها الشعب العربى كله ، من حدود إيران فى الشرق ، حتى مشارف المغرب على المحيط الأطلسى » ... إلخ [١] .

* *

● أمة عربية ذات رسالة ماركسية !

بهذه الاشتراكية المتمركسة حاول البعثيون والناصريون والحركيون أن يملأوا الفراغ العقائدى فى قوميتهم العربية العلمانية . وتخيلوا أنهم حلوا العقدة بهذا المضمون الاشتراكى الملفق المستورد . وأنهم وجدوا به السائل المناسب ليملأوا به كأس عروبتهم التى أفرغوها من الشراب الطبيعى الأصيل للأمة العربية ، وهو الإسلام .

ولكن هذا المركّب الكيماوى المصنوع فى معامل بلاد أجنبية بعيدة ، لم يلبث - كما قال أحد الكتاب - أن فار وتفاعل ، حتى فجّر الكأس وتحطمت فى أيدى الشاربين !

وسر ذلك أن هذا المضمون أو المحتوى الاشتراكى الثورى لا يلائم أمة لها عقيدتها الشاملة ، وأيديولوجيتها المتميزة ، ورسالتها الكاملة ، كأمة العرب التى دانت بالإسلام ، وعاشت به ، وعاشت فيه ، وعاشت له .

ولقد رأينا أحد الدارسين للقومية - والموالين لها أيضاً - فى دراسة له عن « القومية والمذاهب السياسية » [٢] يستخلص فى خاتمتها أربع نتائج ، من أهمها :

« أن المضمون السياسى والاجتماعى للحركات القومية فى البلاد النامية لا يمكن أن يتبلور وترسخ أقدامه ، إلا إذا كان منبثقاً من دافع هذه البلاد ، ومتمشياً مع حاجاتها الملحة ، ومن ثَمَّ يجب أن تتوفر فيه :

---

(١) من كتاب « فى التطبيق الاشتراكى » نشر الدار القومية .

(٢) تأليف د . عبد الكريم أحمد ، وهو بحث قدم أصلاً كرسالة للحصول على درجة الدكتوراة فى العلوم السياسية من كلية الحقوق بجامعة القاهرة .

(أ) أن يتضمن أسس الثقافة القومية والتراث القومى ، وبخاصة ما يحتويه هذا التراث من معايير وقِيَم روحية ومعنوية .

(ب) أن يلبى الحاجات الحقيقية لشعوب هذه البلاد .

(جـ) أن يتضمن « رسالة » خاصة للشعب الذى يتعلق به الأمر ، يشارك بها ركب الحضارة الإنسانية ، وتأكيد القِيَم التى يعتنقها ، ودفع عجلة التقدم البَشرى » .

ولكن الثوريين العرب - الذين اتخذوا القومية العربية شعاراً ، واتخذها بعضهم ستاراً - لم يراعوا هذه الشروط فيما اختاروه من مضمون أو محتوى لقوميتهم . وذلك حين استوردوا الاشتراكية الثورية المتمركسة ، وجعلوا منها أيديولوچية أو عقيدة شاملة ، تصب فى قالبها الأمة ، وتصبغ بصبغتها كل نواحى حياتها .

وبهذا تنفصل الأمة عن ثقافتها وتراثها الأصيل ، وبخاصة ما يحتويه هذا التراث من معايير وقِيَم روحية ومعنوية .

وبهذا أيضاً لم يلب هذا المضمون حاجات الأمة الحقيقية ، لأن حاجة الأمة ليست اقتصاداً فحسب ، وليس بالخبز وحده يحيا الإنسان ، كما جاء عن المسيح عليه السلام . على أنهم - باشتراكيتهم - لم يُشبعوا أيضاً الحاجات الاقتصادية للأمة .

وأخيراً لم يتضمن محتواهم الاشتراكى « رسالة » خاصة لأمة العرب ، تساهم بها فى الحضارة الإنسانية . لأن الاشتراكية العلمية ليست رسالة العرب خاصة ، فما هم إلا متسولون لها ويتطفلون على موائدها .

إنما رسالة العرب الخاصة هى رسالة الإسلام التى ارتبطوا بها ارتباطاً عضوياً .. بلسانهم نزل قرآنها ، ومن أنفسهم بُعِث رسولها ، وفى أرضهم قامت قِبلتها .. وعلى حبها شبَّ الصغير ، وشاب الكبير .. ليس للعرب إذن رسالة غير رسالة الإسلام الخالدة ، تلك الرسالة « التى امتدت طولاً حتى شملت آباد الزمن ،

وامتدت عرضاً حتى انتظمت آفاق الأمم ، وامتدت عمقاً حتى استوعبت شئون الدنيا والآخرة » [١] .

أما الاشتراكية فلم تكن رسالة العرب بالأمس ، وليست رسالة العرب اليوم ، ولن تكون رسالة العرب فى المستقبل . وانتصار الاشتراكية فى بلاد العرب ليس انتصاراً لرسالتهم ، وإنما هو انتصار للاشتراكية العالمية ، تضيف به بلداً إلى بلادها ، ومجداً إلى أمجادها .

* *

● إنكار النَسب الأوروبى للقومية !

ومما يدهش له المرء أن نجد بعض الكاتبين فى « القومية » يحاولون عبثاً إنكار الأصل الأوروبى للدعوة القومية العلمانية ، وإلحاقها بشجرة النسب العربية الإسلامية ! ونسى هؤلاء أن الإسلام - وإن بُعث به رسول عربى ، ونزل به قرآن عربى - دعوة إنسانية عالمية ، تخاطب الناس جميعاً ، وتجعل رابطة الإيمان فوق كل رابطة ، وإخوة الإسلام فوق كل إخوة . فالرسول ﷺ يقول عن سلمان الفارسى : « سلمان منا أهل البيت » على حين يبرأ من عمه الكافر أبى لهب ، الذى نزل فيه قرآن يُتلى على مر الدهور : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [٢] .

وعمر بن الخطاب يقول : « نحن كنا أذل قوم فأعزنا الله بالإسلام ، فمهما نطلب العز بغيره أذلنا الله » !

والشاعر العربى المسلم يعلن اعتزازه بالإسلام لا بالعروبة ولا بالقبيلة فيقول :

أبى الإسلام لا أب لى سواه ‏ ‏ ‏ ‏ إذا افتخروا بقيس أو تميم !

أما أن القومية بضاعة أوروبية ، فذلك ما يشك فيه دارس يحترم منطق العلم ووقائع التاريخ .

---

(١) من وصف الإمام الشهيد حسن البنا لرسالة الإسلام فى مقالة له . (٢) المسد : ١

ولقد بيّنا من قبل كيف نشأت القومية التركية ، والقومية العربية ، ودور يهود « الدونمة » هناك ، ونصارى الشام هنا ، وعلاقة الماسونية بنشأة القوميتين ودعاتهما .. ودور « الدعاية الأمريكية » من قديم جداً في ظهور الحركة القومية العربية ، ودور « الحلفاء » بعد ذلك في تغذيتها ، ولا يزال لهذه العوامل أثرها ، وإن اختلفت الأسماء ، والواجهات ، من الكلية الإنجيلية السورية إلى الجامعة الأمريكية ، ومن الجمعيات المسيحية السرية إلى الأحزاب العقائدية العلنية .

وإذا غضضنا الطرف عن أصل القومية ونسبها ، ونظرنا - فقط - إلى ثمراتها ونتائجها في دنيا المسلمين ، فماذا نجد ؟

نجد قومية طورانية تركية متعصبة تؤدي إلى تنفير العرب ، ونقمتهم على إخوانهم في الدين : الأتراك ، ومطالبتهم بالانفصال التام عن تركيا ، وتهيئة التربة المناسبة لنمو بذور القومية العربية التي خطط لها أجانب ماكرون .

كما تنتهي هذه القومية التركية بإلغاء الخلافة ، وعلمنة تركيا ، وعزلها عن العرب والعالم الإسلامي ، وعزلها كذلك عن تراثها الأدبي الإسلامي المكتوب كله بالحروف العربية .

ومن ثمرات الدعوة القومية بين العرب والأتراك : إقتتال العنصرين الإسلاميين كما ذكرنا من قبل .

ولعل أقرب ثمرات القومية في بلاد المسلمين ما تعانية شقيقتنا الكبرى « باكستان » العزيزة من محنة كادت تمزق أوصالها وتدمر وحدتها ، وتشمت بها المتربصين من أعداء الإسلام ، وخاصة من أشد الناس عداوة للذين آمنوا : « اليهود والذين أشركوا » .

وما ذلك إلا من بركات الانفصاليين من دعاة « القومية البنغالية » الذين حملوا لواء هذه العصبية الجاهلية ، في دولة قامت من أول يوم على أساس « الرابطة الإسلامية » .

* *

• هل بين الاشتراكية والإسلام نَسب ؟

وكما حاول بعضهم إنكار النَسب الأوروبى للدعوة القومية العلمانية ، حاول آخرون – ولعلهم الأولون أيضاً – إنكار النَسب نفسه للاشتراكية الثورية . وجاهدوا وجهدوا لكى يلبسوها عباءة أو عمامة ، ويجعلوا منها اشتراكية عربية إسلامية ! مستغلين بعض نقاط التلاقى التى يتفق فيها الإسلام والاشتراكية ، مثل فكرة « التكافل الاجتماعى » [(١)] أو « التوازن الاقتصادى » أو « العدالة الاجتماعية » [(٢)] ، أو « تقريب الفوارق » [(٣)] أو « مقاومة الفقر » [(٤)] أو « محاربة الاحتكار » أو « منع اختصاص طبقة بالمال » : ﴿ كَىْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [(٥)] أو شرعية تدخل الدولة لتحديد الأسعار ومنع التحكم والاستغلال » [(٦)] إلى غير ذلك من الأفكار .

ونحن نقول : إنه بالرغم من وجود نقط التقاء بين الإسلام والاشتراكية ، فهذا لا يعطى أحداً الحق فى أن يجعل الاشتراكية إسلامية أو يجعل الإسلام اشتراكياً .

وذلك لأسباب تجعل التناقض جذرياً بين الإسلام والاشتراكية وإن صبغ ظاهرها بطلاء عربى .. أما هذه الأسباب فهى :

أولاً : الاشتراكية – وإن التقت مع الإسلام فى بعض النقاط – تخالفه ويخالفها فى نقاط أكثر وأهم وأعمق .. إنه يخالفها فى الأساس والمصدر ، وفى الغاية والوجهة ، وفى الوسائل والأساليب ، وفى الخصائص والمميزات .

---

(١) راجع أنواع هذا التكافل العشرة فى كتاب « اشتراكية الإسلام » للسباعى .

(٢) راجع « العدالة الاجتماعية فى الإسلام » لسيد قطب .

(٣) راجع : « الإسلام والأوضاع الاقتصادية » ، « الإسلام والمناهج الاشتراكية » ، « الإسلام المفترى عليه » للغزالى .

(٤) راجعع كتابنا « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام » .

(٥) الحشر : ٧

(٦) راجع « الدولة والحسبة عند ابن تيمية » للمبارك .

إن أساس الإسلام ربانى محض ، ومصدره الوحى الإلهى الذى أُحْكِمت آياته ثم فُصِّلت من لدن حكيم خبير .. ليس لمحمد ﷺ فيه إلا التلقى والتبليغ والبيان ، وليس للناس إزاءه إلا السمع والطاعة ، وحُسن الفهم ، وحُسن التطبيق .

أما الاشتراكية فأساسها بَشرى بحت ، ومصدرها عقل الإنسان المحدود ، وتجاربه القاصرة المتأثرة بالزمان والمكان ، وبعوامل الوراثة والبيئة ، وبالميول والنزعات الشخصية والأسرية والطبقية والإقليمية والجنسية وغيرها من المؤثرات على تفكير الإنسان وشعوره وسلوكه .

ثم إن الإسلام – وإن كان من مقاصده تحقيق الحياة الطيبة للناس ، التى يشبعون فيها من جوع ، ويأمنون من خوف ، ويتعلمون من جهل ، ويأخذون حظهم العادل من ثروة أوطانهم – يسعى إلى غاية قصوى ، وهدف أبعد من هذه المقاصد المادية الدنيوية .

إن الإسلام يريد من الناس أن تكون وجهتهم الله والدار الآخرة ، ولا يقفوا عند حد التمتع بطيبات الدنيا وشهواتها .. إن الدنيا خُلِقت للناس ، ولكن الناس لم يُخلقوا للدنيا ، إنما خُلِقوا لله وللآخرة .

إن الحياة الطيبة مطلوبة – فى نظر الإسلام – طلب الوسائل ، لا طلب الغايات .. فهى معوان على طاعة الله وعبادته التى خُلِق لها المكلَّفون جميعاً .

أما الاشتراكية فهى مادية دنيوية ، ليس لها غاية أبعد من الدنيا ، ولا أفق أوسع من شهوتى البطن والفرج ، ولا تعنى بوجود فوق المادة ، ولا بعالم وراء الطبيعة المنظورة ، ولهذا ليس لله ولا للآخرة فى تعاليمها نصيب .

وفضلاً عن خلاف الإسلام للاشتراكية فى الغاية والوجهة فهو يخالفها فى مناهجه ووسائله ، حتى فى النقاط التى يلتقى فيها بالاشتراكية إجمالاً ، فإنهما يختلفان فى التفصيل اختلافاً بيِّناً ، ويسلك كل منهما إلى هدفه سبيلاً غير سبيل الآخر ، فالإسلام له طرائقه الخاصة فى تحقيق التوازن والتكافل والعدل ، وفى محاربة الفقر والاحتكار والاستغلال ، كما أن له نظرته المتميزة

إلى الملكية الفردية وأسبابها وشروطها وقيودها وآثارها ، وإلى الملكية الجماعية ومجالها وحدودها .

وفوق ذلك كله ، فإن للإسلام خصائصه ومميزاته التى ينفرد بها فى معالجاته لكافة القضايا والمشكلات البشرية الفردية والاجتماعية ، المادية والمعنوية .

فالنظرة الإسلامية تتسم بالوضوح ، والشمول ، والعمق ، والتيسير ، والتوازن ، والتكامل والتناسق ، وملاءمة الفطرة ، ومراعاة الواقع ، مع تأكيد النزعة الإنسانية ، والقيم الأخلاقية ، والمزج بين الأهداف الروحية والوسائل العلمية .. ولعلنا نوضح شيئاً من ذلك إن شاء الله فى حديثنا عن الحل الإسلامى فى الجزء التالى .

ثانياً : إن الاشتراكيين العرب لم يصدروا عن الإسلام أصلاً ، ولم يستفتوه أو يأخذوا رأيه فيما حددوه من اتجاه ، وما اتخذوه من قرارات ، وما أقدموا عليه من خطوات .. بل هم يعدون الرجوع إلى الشرع الإسلامى تخلفاً ورجعية ، ولا يرضون بتحكيم ما أنزل الله ، ويعتبرون الدعوة إلى ذلك « ثورة مضادة » لهم .. ورسالة الدين عندهم أن يكون تابعاً ومعيناً لهم على تحقيق أهدافهم الثورية ، وإمداد الشعوب بالطاقة الروحية اللازمة لهم فى بناء ما يريدون .. فى هذا الإطار ، وفى هذه الحدود يقبلون الدين وينوّهون به .. أما أن يتخطى هذه الحدود ليكون موجهاً للحياة ، وقائداً للمجتمع ، وأساساً للحكم ، وضابطاً للتفكير والسلوك .. فهذا ما يرفضونه ولا يسمحون به بحال .

وقد « أفتى » أحد الرؤساء العرب نفسه ! بعد أن خطا خطواته الاشتراكية الثورية ، فقال : إن العدل هو شريعة الله !

ولم يسأل السيد الرئيس نفسه – كما لم يسأله أحد طبعاً – : مَن الذى يحدد أن هذا عدل ، وهذا غير عدل ؟

إن الرأسمالية الغربية تزعم أن العدل فى نظامها الفردى واقتصادها الحر .

وإن الشيوعية الماركسية تباهى بأن العدل ليس إلا فى نظامها الجَماعى ، التى تحكمه ديكتاتورية البروليتاريا .

فأيهما المحق ؟ وأيهما المبطل ؟ ومَن ذا الذى يفصل بينهما .. ويحكم لهذا أو ذاك ، أو يحكم عليهما معاً ؟

أما نحن فنقول : لمثل هذا بعث الله النبيين : ﴿ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الكِتَابَ بَالحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ ﴾ (١) ..

فلا يمكن أن يفصل فى هذه القضايا الكبيرة عقل بَشرى محدود .. وهنا يأتى دور هداية السماء ، ونور الوحى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الكِتَابَ وَالمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ (٢) ..

وبهذا جاء الوحى بالضوابط التى لا بد منها لمعرفة حقيقة العدل وأصوله وقواعده ، وكثير من فروعه وجزئياته أيضاً ، لتكون أمثلة يقاس عليها .

ولولا هذه الضوابط الشرعية لقال كل مَن شاء ما شاء .. واستطاع الرأسماليون واليمينيون العرب أن يقولوا أيضاً : ما نسير عليه نحن هو العدل ، والعدل شريعة الله !

ولهذا فكل مَن قال : « إن العدل هو شريعة الله » قلنا له : إن شريعة الله هى العدل !! أى مَن أراد أن يعرف العدل حقاً فليرجع إلى حكم الشريعة .

نعم .. إن العدل هو شريعة الله فيما لا نص فيه ، وفيما تُرك لاجتهاد المجتهدين .. أما ما حكمت فيه النصوص ، فليس لمؤمن إلا أن يقول : « سمعنا وأطعنا » ، موقناً بأن شريعة الله هى العدل كل العدل .

فالنصوص هى الحاكمة على عقول البَشر مهما تكن رتبتهم ، وليست العقول أبداً هى الحاكمة على النص المعصوم .

---

(١) البقرة : ٢١٣ (٢) الحديد : ٢٥

فهل نفَّذ الاشتراكيون العرب شريعة الله المحكمة ، التى هى العدل قطعاً ، قبل أن يقولوا : إن عدلهم - فيما تصوره عقولهم وأهواؤهم - هو شريعة الله ؟ هل حرَّموا الربا وجمعوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ؟ هل حاربوا الإلحاد والإباحية ، وتخلوا عن « العلمانية » اللادينية ؟ هل منعوا الخمر والميسر والخلاعة والتهتك ، وأقاموا حدود الله فى أرضه ؟ هل نشروا أخلاق الإسلام وآداب الإسلام ، بدل الآداب الغربية والتقاليد الغربية ؟ هل أقاموا التعليم والثقافة والإعلام على أساس المفاهيم الإسلامية ، والقيم الإسلامية .. بد لا من المفاهيم والقِيَم الاشتراكية ؟ هل أقاموا الجيوش على أساس من الروح الإسلامية والتوجيهات الإسلامية ؟؟

بل هل رضوا - مجرد رضا - الاحتكام إلى الشريعة المنزَّلة ؟؟

كل ما نراه منهم ، وما نعلمه عنهم ، أنهم لا يؤمنون بالكتاب كله ، بل يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض ، فما كان موافقاً لاتجاهم ومشاربهم وأفكارهم آمنوا به ، وما خالفها اتخذوه وراءهم ظهرياً .

وإذن لا مجال للتمسح بالإسلام ، وبشريعة الله من أناس لا يحترمون شريعة الله ، ولا يُحَكِّمونها فى كل شئونهم ، وهم يسمعون آيات الله البينات تدمغ بالكفر والظلم والفسوق كل مَن لم يحكم بما أنزل الله .

ثالثاً : إن الاشتراكية الثورية العربية بالمفهوم الذى شرحناه من قبل - نقلاً عن مصادر الاشتراكيين العرب أنفسهم - ليس فى وسعها أن تلتقى مع الإسلام ، كما ليس فى وسع الإسلام أن يلتقى معها .

ذلك أنها لم تعد - كما قلنا - مجرد حلول جزئية مؤقتة لمشكلات اقتصادية واجتماعية قائمة .. بل أصبحت عندهم مذهباً للحياة ، وعقيدة للمجتمع ، وأيديولوچية للدولة .

وهذا معناه أنها لا بد أن تصطدم بالإسلام اصطداماً مباشراً ، لأنه هو ذاته مذهب وعقيدة وأيديولوچية شاملة ، ولا يرضى إلا أن يسيطر على المجتمع ،

ويوجه الحياة كلها من أدب « دخول المرحاض » إلى بناء الدولة ، وإقامة الخلافة .

ولا يتصور مسلم – يؤمن بأن الإسلام كلمة الله – أن يقبل هذا الدين العظيم يوماً لنفسه بالعيش خادماً أو ذيلاً للاشتراكية أو لأية أيديولوچية أرضية وضعية ، لأنه دائماً « سيد » بطبيعته ، وهو يَعلو ولا يُعلى .

إن الإسلام ليس « موظف تشريفات » مهمته الترحيب بما هو قادم من المذاهب والأيديولوچيات ، جاءت مرة من اليمين ، وأخرى من اليسار .. وهو أعظم وأكبر من أن تقتصر رسالته على إصدار فتاوى التبريرات ، وخطب التبريكات !!

إن الاشتراكية الثورية تريد من الإسلام أن يكون له هامش الحياة ويكون لها صلبها ، وأن يكون له « الصدف » ، ولها هى « اللؤلؤة » ، أن يكون له الفتات ، ولها « وسط المائدة » أن يكون له المساجد والزوايا ، وتكون لها المدارس والجامعات والدواوين والمحاكم والأندية والنقابات ، وكل أجهزة الحكم والتشريع ، والتثقيف والتوجيه .. ولكن الإسلام لا يقبل هذا أبداً .

على أن الإسلام لو رضى بالمسجد وحده ما تركته له الاشتراكية ، لأنها تريده مسجداً اشتراكياً لا مسجداً إسلامياً ، تريد مسجداً يوجهه الحزب العقائدى أو الاتحاد الاشتراكى ، لا مسجداً حراً يقول كلمة الإسلام ويصدع بها فى وجه كل متكبر جبار .

إن كل مرفق فى ظل الاشتراكية الثورية لا بد أن يكون موجهاً منها : الاقتصاد موجّه ، والإعلام موجّه ، والديمقراطية موجّهة ، والدين أيضاً لا بد أن يكون موجّهاً !

فإن أبى أحد من دعاته وبدا منه « النشوز » ، ورفض أن تكون كلمة الله هى السفلى ، وكلمة « ماركس » هى العليا ، فالويل له من كهنة الدين الجديد ، دين الوثنية المادية !

رابعاً : وأخيراً نضيف هنا أمراً له اعتباره ، يجعل الاشتراكية العربية – أو المسماة عربية – بعيدة كل البُعد عن الإسلام .. وهو : أن الأحزاب الاشتراكية العقائدية الثورية الكبرى فى عالمنا العربى يقودها أناس غير مسلمين ، أمثال ميشيل ، وجورج ، ونايف ، وغيرهم من القادة الفكريين لعرب آخر الزمان !

فليس معقولاً أن يتبنى هؤلاء النصارى – من تلاميذ المبشرين الأمريكيين وأشباههم – الدعوة إلى اشتراكية إسلامية !

سيقول بعض الناس : إن هناك زعماء غير هؤلاء يدعون إلى الاشتراكية الثورية ، وهم من المنتسبين إلى الإسلام .. فإذا كانت اشتراكية الأولين غير إسلامية ، فما الذي يمنع أن تكون اشتراكية الآخرين إسلامية ؟ وبخاصة أننا كثيراً ما رأينا بين الفريقين خصومات واتهامات ومشادات عنيفة ؟

والذى أود أن يتضح للقارىء أن الخصومات التى تحدث بين الفريقين ليست لأن هؤلاء مسلمون وأولئك نصارى ، فالدين معزول عن هذه المعارك تماماً .. وليست لأن اشتراكية هؤلاء تخالف اشتراكية أولئك ، فالخلاف بينهما ليس أيديولوچياً ولا فكرياً .. بل هو خلاف سياسى ، خلاف على مواقف وأشخاص ، لا على اتجاهات وأفكار .. حتى رأينا الحزب الواحد – كالبعث – يختلف على نفسه ، ويتهم بعضه بعضاً .

وبهذا كله يتأكد لنا ولأبناء قومنا جميعاً : أن الاشتراكية التى يعتنقونها مبدأ وعقيدة ويتخذونها أيديولوچية ونظاماً ، إنما هى مبدأ أجنبى ، وعقيدة دخيلة على الأمة المسلمة ، وأيديولوچية مستوردة من غير أرضها .. وكل محاولة لإلباسها عباءة عربية ، أو جبة وعمامة إسلامية ، هى محاولة محكوم عليها بالفشل ، لأنها تحاول أن تجمع الشىء وضده ، وتثبت الأمر ونقيضه .. أشبه بمحاولة إخوان الصفا وغيرهم التوفيق بين دين محمد وفلسفة أرسطو ، فلم تهتد إلى توفيق ، بل تلفيق ، فلا أسلمت الفلسفة ، ولا تفلسف الإسلام ..

والحقيقة أن المحاولات التوفيقية أو التلفيقية بين الإسلام والاشتراكية لا يرضاها مسلم صحيح الإسلام ، ولا اشتراكى عميق الاشتراكية .

وكل دارس للاشتراكية والإسلام يعلم هذا .

ومن هنا يؤكد الأستاذ « برنارد لويس » أن الليبرالية والفاشية والوطنية والقومية ، والشيوعية والاشتراكية كلها أوروبية الأصل ، مهما أقلمها وعدّلها أتباعها فى الشرق الأوسط ، والمنظمات الإسلامية هى الوحيدة ، التى تنبع من تراب المنطقة ، وتعبر عن مشاعر الكتل الجماهيرية المسحوقة » [١] .

* *

● لا حاجة بأمتنا إلى الاستيراد :

فى علم الطب لا يجوز أن يُفتح بطن المريض وتُجرى له عملية جراحية إذا كان يمكن علاجه ببعض الأقراص أو المشروبات .. كما لا يجوز أن يُلجأ إلى الأدوية المركبة المعقدة إذا أمكن علاجه بالأدوية البسيطة الطبيعية ، أو بحُسن التغذية والتهوية ونحوها .

وفى علم الاقتصاد « لا يلجأ الفرد إلى الاستدانة وله رصيد مدخور ، قبل أن يراجع رصيده ، فيرى إن كان فيه غناء .. ولا تلجأ الدولة إلى الاستيراد ، قبل أن تراجع خزائنها ، وتنظر فى خاماتها ومقدراتها كذلك .. أفلا يقوَّم رصيد الروح ، وزاد الفكر ، ووراثات القلب والضمير ، كما تقوَّم السلع والأموال فى حياة الناس » ؟! [٢] .

لهذا كان ترك الدواء الطبيعى البسيط - إذا تكلمنا بلغة الطب - وهو الإسلام - لإجراء « عماية اشتراكية جراحية » لأمتنا خطأ لا شك فيه ، وهو خطأ جرّ عليها الآلام والأوجاع ، وعرّض صحتها بل حياتها للخطر .

---

(١) الغرب والشرق الأوسط ص ١٧٩ (٢) العدالة الاجتماعية فى الإسلام ص ٣

وكان استيراد السلع العقائدية والنظم الأجنبية ، مع وجود « مخزننا الوطنى » الملىء بخيراتنا الوفيرة إذا تكلمنا بلغة الاقتصاد والتجارة - وهو الإسلام - خطأ أيضاً لا ريب فيه .

إن العقائد الاجتماعية ، والأيديولوجيات الفكرية لا تُفرض على الناس من فوق ، بحق القوة ، بل الناس الذين يؤمنون بها هم الذين يفرضونها على أنفسهم بقوة الحق .

ومن هنا فشلت الاشتراكية الثورية التى فرضتها الانقلابات العسكرية بقوة الدبابات والمدرعات ، كما فشلت الليبرالية الديمقراطية ، التى فرضها الاستعمار أولاً بقوة سلطانه ، وسلطان قوته ، ثم فرضتها الحكومات الوطنية من بعده « بالفرمانات » الرسمية ، والمراسيم الملكية !

* *

● خطأ جرّ إلى كل الأخطاء بعده :

لقد أخطأ اليساريون الاشتراكيون العرب فى الاتجاه ، كما أخطأ فيه الليبراليون اليمينيون من قبل .

وخطأ الاتجاه يعنى أن كل المشروعات والتحركات والأعمال لا تؤتى أكلها ، ولا تعطى ثمرتها المرجوة .

إن الخطأ فى الاتجاه ، أشبه بمن يخطىء فى اكتشاف الطريقة الصحيحة لحل مسألة حسابية . إنه قد يجمع ويطرح أو يضرب ويقسم بصورة سليمة ، ولكن النتيجة ستكون خطأ حتماً ، وسيكون الخطأ فى الغالب جسيماً ، لأن الخطوات كلها مشتابكة .. مترتب بعضها على بعض ، فإذا بدأ الخطأ منذ الخطوة الأولى ، لم يُرج الصواب بعد ذلك فى سائر خطوات الحل ، ولا فى النتيجة النهائية أبداً .



• المجتمع الإسلامى لا يدع إسلامه للاشتراكية :

لقد أخطأ الثوريون العرب أساساً فى استيراد « العقيدة الاشتراكية » الدخيلة ليبنوا على أساسها حياة مجتمع مؤمن بالإسلام ، فلهذا لم ينجحوا فى تحقيق أهدافهم أنفسهم ، ولا فى تحقيق أهداف الأمة ، وكان الفشل الدائم حليفهم .

أرادوا أن يصبوا فى عروق الأمة العربية المسلمة دماء أجنبية غريبة بحجة التطعيم والتلقيح وتسوا أن يسألوا أنفسهم هذا السؤال البسيط :

هل هذه الدماء الأجنبية موافقة لفصيلة الدم العربى المسلم أم مخالفة له ؟؟ بل نسوا أن يسألوا أنفسهم سؤالاً سابقاً على ذلك ، هو : هل الأمة فى حاجة أصلاً إلى هذا الدم أم لا ؟؟

لقد أخفقت أيديولوچيتهم وحق لها أن تخفق ، وفشل نظامهم وكان حتمياً أن يفشل .. فمحال أن تنجح أيديولوچية أو نظام يُفْرَض على أمة تعتقد - بحكم تعاليم دينها - أنها تملك أمثل فلسفة لتفسير الوجود ، وأكمل نظام لتوجيه الحياة ، وأعدل شريعة لتسيير المجتمع .

محال أن تنجح هذه الأيديولوچية أو ذاك النظام المستورد ، إلا إذا أخلّت الأمة بالتزامها بدينها ، ونقضت - جهرة - عهدها مع ربها ، ورضيت لنفسها الكفر بالدين ، والهوان فى التاريخ ، والعيش على التسول المقبوح !

ولو أن الأمة فعلت ذلك ورضيت أن تعيش فى الحياة ذَنَباً لا رأساً ، لكان هذا هو أول الخسران والضياع ، لأن الأمة التى تخون دينها الحق ، وحضارتها المثلى وتدع حقها لباطل غيرها ، وتستبدل الذى هو أدنى بالذى هو خير ..

لا غرو بعد هذا أن يفشل الاشتراكيون الثوريون فى تحقيق أهدافهم المتمثلة فى شعارهم المثلث : « الوحدة والحرية والاشتراكية » التى فسّروها بالكفاية والعدل .

ولا عجب أن يفشلوا فى تحرير فلسطين ، وأن يضيفوا إلى نكبتها القديمة الأولى ، نكبة جديدة ثانية ، أشد من الأولى وأعتى .

ولا عجب أن يفشلوا كذلك فى تثبيت دعائم الأخلاق والفضائل ، وفى تحقيق الاستقرار والطمأنينة فى حياة البلاد .

وكل هذا الفشل نتيجة لخطئهم الأول والأكبر الذى قلناه من قبل ، وهو : أنهم يضعون علاجاً لأمة لا يعرفون حقيقة مرضها . وبعبارة أخرى : لم يحددوا بالضبط : ماهى مشكلتها ؟ ثم ما الطريق إلى حلها ؟

قال قوم : إن مشكلة أمتنا هى التجزئة ، وحلها فى الوحدة .

وقال آخرون : بل مشكلتها فى التخلف ، وحله فى التقدم ..

وقال غيرهم : إنما مشكلتنا من الاستعمار فى الخارج ، والسيطرة من الداخل ، وحل هذا وذاك فى الحرية ..

وقال غير هؤلاء وأولئك : ليست مشكلتنا غير الظلم الاجتماعى ، وحله فى العدالة الاجتماعية .

وكل هذه المشكلات واقعة ، وحلولها المقترحة صحيحة .. ولكن لماذا نطلبها من عند غيرنا ؟ ولماذا نطلب لها أساساً أيديولوچياً غريباً عن روح أمتنا وعقائدنا وقيَمها ؟ ولماذا نصر على مد أيدينا لغيرنا وعندنا من رصيدنا المذخور ما يكفى ويغنى ؟!

لهذا كان الأهم من عرض شتّى الحلول المذكورة أن تقوم على أساس نظرى فلسفى أو أيديولوچى يمنح هذه الحلول روحاً وحيوية ، ويربطها بضمير الأمة ، فتنفذ إلى أعماق نفوسها ، بدل أن تبقى طافية على سطح حياتها .

* *

● أصل المشكلة وحقيقة حلّها :

وذلك ينتهى بنا إلى بحث أصل المشكلة وجوهرها .. إن مشكلة هذه الأمة الأساسية ، أنها نسيت نفسها ، وغفلت عن سر وجودها ، وعاشت فى « تيه

فكرى » لبّس عليها غايتها ، وعمّى عليها طريقها ، وضللّها عن وعى ذاتها ، ورسالتها فى هذه الحياة .

إنها أشبه بمن فقد ذاكرته فى حادث ، فلم يعد يعرف اسمه ولا نسبه ولا أصله ولا هويته ولا تاريخه ، فعاش بشخصية هى - فى الحقيقة - غير شخصيته الأصيلة : ماض مجهول ، وحاضر مضطرب ، ومستقبل مبهم !

والإصلاح الحقيقى والجذرى ، والتغيير الثورى حقاً - إن استعرنا عبارات القوم - هو رد هذه الأمة إلى أصولها ، إلى منابعها ، وإخراجها من ذلك التيه الطويل ، لتعود إلى اكتشاف نفسها ، ومعرفة قدرها ، وتتضح رؤيتها لغايتها وطريقها ، وتعمل على تحقيق ذاتها ، وإثبات وجودها .

العمل « الانقلابى » الكبير الذى تنتظره هذه الأمة هو إخراجها من « التبعية » الفكرية إلى « الاستقلال » الحقيقى ، ومن غبش الرؤية إلى وضوحها ، ومن الذبذبة بين الاتجاهات والأيديولوجيات إلى أيديولوچية أصيلة متميزة ، لا شرقية ولا غربية ، ولا شيوعية ولا رأسمالية .. ولن تجد هذه الأيديولوچية إلا فى الإسلام : رسالة السماء إليها ، ورسالتها إلى أهل الأرض جميعاً . فـ « الحل الإسلامى » وحده هو سبيل الإنقاذ لها ، وطريق الخلاص للبَشرية من خلالها .

وهذا هو الدور الذى لم يجد بطله حتى اليوم بين حكام المسلمين ، السابقين واللاحقين .. وهذا ما تخشى القوى العالمية كلها - على اختلاف أديانها وأيديولوچياتها وسياساتها - أن يحدث ، وما تعمل وتخطط للحيلولة دون وقوعه .. ولهذا يجب أن تخنق كل حركة إسلامية رشيدة حتى لا يظهر يوماً « صلاح الدين » من جديد .

« الحل الإسلامى » هو سبيل الإنقاذ حتماً .. ولكن ما معالم هذا الحل ؟ وما خصائصه ؟ وما شروطه ؟ وما مكسابنا من ورائه ، وما الطريق إلى تحقيقه ؟ فموعدنا لبيان ذلك كله وتفصيله الجزء الثانى من سلسلة « حتمية الحل الإسلامى » إن شاء الله وعنوانه : « الحل الإسلامى فريضة وضرورة » .

* *

كيف وجدت الاشتراكية لها سوقاً ؟

تبين لنا من دراستنا السابقة إفلاس الاشتراكية الثورية العربية ، وعجزها وفشلها فى كافة الميادين .. ومن هنا يقفز إلى الخواطر وعلى الألسنة سؤال : إذا كانت الدعوة الاشتراكية بهذا الضعف ، أو هذا القصور ، وهذا التناقض ، فكيف إذن وجدت لها أذناً صاغية ، أو سوقاً نافقة ، عند بعض الشبان ، وبعض الفئات فى البلاد العربية والإسلامية ؟

والجواب نوضحه فيما يلى :

● **اشتراكية بالدبابات :**

أولاً : إن الاشتراكية لم يكن لها نفاق ولا رواج ، ولا تكاد تجد مَن يصغى إليها فى بلادنا العربية والإسلامية ، للشعور العام بأنها تصطدم بنظام الإسلام للحياة والمجتمع – وبأن فى عدالة الإسلام – وهى عدالة الله – ما يغنى عنها ، ويتضمن أحسن ما فيها ، مع التنزه عن تطرفاتها ونقائصها .

ولكن الذى حدث أن الاشتراكية كزميلتها الليبرالية الديمقراطية ، كلتاهما فُرِضت من فوق .. كما قال « برنارد لويس »[1] .. الليبرالية فرضها الاستعمار ثم خلفاؤه من الحكام الوطنيين .. والاشتراكية فرضتها الانقلابات العسكرية بالدبابات والمدرعات .

يذكر « برنارد لويس » فى كتابه عن « الغرب والشرق الأوسط » أن الاشتراكية لم تأت تلبية لطلب شعبى ، أو رغبة جماهيرية ، ولا جاءت نتيجة

---

(١) راجع ما نقلناه عن « برنارد لويس » فى كتابنا هذا .

لانتصار الحركة الاشتراكية أو نجاح الطبقة العاملة ، بل كانت نتيجة قرار نظام حكم عسكرى .

وبعد وثوب الاشتراكية على الحكم ، استطاعت بالترغيب والترهيب ، وبالدعاية والتحبيب ، أن تكسب لها بعض الأنصار .. ومن خصائص عصرنا - كما قال « برتراند رسل » - أن الحكومة تستطيع بأجهزتها الجبارة التأثير على أفكار الشعب .

ولا عجب أن أصبحت أجهزة الإعلام والتوجيه والتربية والتعليم كلها تحت يد الحكم الاشتراكى .. وباتت تصوغ الأفكار والأذواق للناشئة وللشعب وفقاً للأيديولوچية الاشتراكية ، وإن لم توفق فى ذلك - ولله الحمد - كانت تتمنى ، كما بينت مظاهرات الطلبة المصريين فى سنة ١٩٦٨ ، وآراء الشعب بعد تغيير مايو ١٩٧١ .

ومما لا ريب فيه أن كثيراً من الناس هم أنصار الحكم لا أنصار المذهب ، فإذا تغير الحكم تغير اتجاههم .. شعارهم المثل القائل : در مع الأيام إذا دارت ! وقول الشاعر :

ودارهم ما دمتَ فى دارهم   وأرضهم ما دمتَ فى أرضهم !

فهو اشتراكى فى عهد الاشتراكيين ، وديمقراطى فى عهد الديمقراطيين .. وهو ملكى مع الملكيين ، وجمهورى مع الجمهوريين .

* *

● الاشتراكية تستخدم الدين لتثبيتها :

ثانياً : إن الاشتراكية قد استطاعت - بذكاء ومهارة - إلى حد كبير أن تستخدم الدين - أو على الصحيح : بعض المتزيين بزيه والمنتسبين إليه للأسف - فى ترويجها وقبولها والإقرار بشرعيتها .

فقد حاول هؤلاء المخادعون والمخدوعون أن يظهروها أمام الشعب بصورة

« العدالة الاجتماعية » التى يأمر بها الإسلام ، ويدعو إليها .. واستغلوا بعض الآيات والأحاديث والسوابق الإسلامية فى تثبيتها .. فعل ذلك بعضهم عن خبث وسوء طوية ، وبعضهم عن غفلة وحسن نية .. كما استغل الاشتراكيون بعض الكتب الإسلامية التى تحمل اسم الاشتراكية عنوانًا لها وإن أضيفت إلى الإسلام ، ليبرروا بها اشتراكيتهم العلمانية ، مع مخالفتهم لروحها ، ومناقضتهم لوجهتها الأساسية .

ولو كانوا صادقين حقاً لاتجهوا إلى الإسلام نفسه ، وإلى الإسلام كله ، وإلى الإسلام وحده ، كما بيّنا ذلك من قبل .

المهم أن هذه المحاولات كان لها أثرها بدون شك لدى فريق من الناس ، صدَّقوا أن الاشتراكية من الإسلام ، أو أن الإسلام اشتراكى .

ولا شك أن كثيراً من هذا الفريق قد انكشفت لهم الحقيقة فيما بعد ، وعرفوا ما هى الاشتراكية وما هو الإسلام ، ولكن بعد أن استفادت الاشتراكية منهم فى تثبت قوائمها فى المنطقة يوم لم يكن لها سوق ولا عملاء .

* *

● هواية التغيير لدى بعض الناس :

ثالثاً : ومما ساعد على رواج السلعة الاشتراكية أن بعض الرجال يحملون مثل عقلية نساء هذا العصر - الأوروبيات والمتأوربات - فهم يجرون وراء « موضة الأفكار » كما تجرى النسوة وراء « موضة الأزياء » !

إنهم يريدون التغيير لمجرد التغيير ، ويتبعون الجديد ، لا لأنه حق ، أو لأنه نافع ، بل لأنه جديد وكفى !

لقد رحّب سَلَف لهم بالليبرالية يوم كانت الليبرالية بدعاً جديداً من صادرات أوروبا إلى الشرق .

فلما دار الزمن على سلعة الليبرالية وانخفض سعرها فى سوق الأفكار

والمذاهب ، وظهرت « الاشتراكية » جديدة براقة ، تحوطها الدعايات ، وتضخمها التهاويل ، سارع هؤلاء إلى الارتماء فى أحضانها .. ولا تستبعد إذا ظهرت بدعة فكرية وسياسية أحدث من الاشتراكية ، أن يكونوا أسرع إليها من السيل إلى منحدره .. عقلية الذى تستهويه كل لعبة مستحدَثة يقع عليها بصره ، فيتشبث بها ويدع لعبته القديمة من أجلها ، ولعل الأول أرفع قيمة وأغلى ثمناً .. ولكن « القيمة » لا تهم الطفل إنما يسيل لعابه وراء الجدة ، فالجديد أفضل من القديم ، والأجد أفضل من الجديد !

* *

● الاشتراكية شعار لضرب الإسلام من الحاقدين عليه :

رابعاً : وشىء آخر ينبغى أن نذكره هنا بصراحة .. ذلك أن بعض الناس يحتضنون المبدأ الاشتراكى ، لا رغبة فى الاشتراكية ، ولا إيماناً بها ، ولكن ليتخذوا منها « قناعاً » يتسترون تحته للكيد للإسلام وأهله ، والتنفيس عن أحقاد تأكل صدورهم من قديم ضد هذا الدين ، وهم يعلمون أنهم لو حاربوه تحت عنوان العنصرية الدينية أو الطائفية المكشوفة ، لأثاروا عليهم الحمية الإسلامية التى لا يلبث شررها أن يستحيل إلى نار مستعرة ، والتى من شأنها أن توحِّد الصف المختلف ، وتجمع الأمة المفترقة ، وتدفعها فى وجه عدوها صفاً متماسكاً كالبينان المرصوص .. وقد جرّبوا أثر هذه الحمية من قبل ، أيام نور الدين وصلاح الدين .

ومن هنا أعرض أساتذتهم فى الغرب عن أسلوب « بطرس الناسك » البدائى ، ولم يرفعوا هذه المرة شعار « الصليب » ولم يتنادوا بإنقاذ « قبر المسيح » ويذرفوا عليه دموع التماسيح ، ولو فعلوا لفشلوا من أول الطريق .. وارتدت سهامهم إلى نحورهم .. ووجدوا أن الحل الأمثل أن يتاجروا هذه المرة بالسياسة لا بالدين ، وأن يوعزوا إلى أوليائهم وتلاميذهم ليتبنوا شعار « الثورية »

بدل « الصليبية » . ويتعلقوا باسم « ماركس » لا باسم « المسيح » ، ويتنادوا بإنقاذ الطبقات الكادحة بدل إنقاذ المهد وكنيسة القيامة ! ويتحدثوا باسم « الجماهير » لا باسم طائفة محدودة مسحوقة .

وكانت حيلة بارعة حقاً ، انطلت على كثير من المسلمين « الطيبين » ! فصدّقوا - فى بلاهة - أن لويس عوض وغالى شكرى وميشيل عفلق وحبش وحواتمة .. وغيرهم من أحفاد الصليبيين والباطنية والدونمة وأمثالهم ، يذوبون رقة « ثورية » وحناناً « اشتراكياً » على « الجماهير » المسلمة ، وطبقاتها العاملة الكادحة !

ومعنى هذا أن هذا النوع من اليساريين التقدميين لم يعتنقوا اليسار حباً فى الاشتراكية ، ولكن كراهية فى الإسلام ، ومحاولة لضربه بسيف غير دينى ، وبيد لا تُتهم بالتعصب ، إنما هى يد تقدمية تحررية ! والأولى أن تكون هذه اليد من أبناء المسلمين أنفسهم .. وقد كان .. فبعد أن كانت الأحزاب اليسارية الماركسية أول الأمر تضم أفراداً كلهم من غير المسلمين (كما كان أعضاء الجمعيات السرية القومية تماماً فى عهد العثمانيين) سعوا بهمة وجد حتى ضموا إلى صفوفهم عدداً من أبناء المسلمين ، ثم تتابع السيل ، ونجحت الخطة بغير دوى ولا ضجيج .

لقد كانت فرصة ذهبية لم تحلم بها تلك الطوائف لمدى ثلاثة عشر قرناً أو تزيد ، أن يصبح « الكفار » المغضوب عليهم والضالون فى نظر المسلمين « أئمة » يتتلمذ عليهم أتباع محمد ، وتلاميذ القرآن .. وأن يقبلوهم معلمين لهم ، وقادة للفكر فيهم ، و « مهندسين » يقوم على « تصميمهم » العبقرى الخلاّق (!!) البناء السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى للمجموعة العربية من محيطها الهادر إلى خليجها الثائر ! كما يقولون .

* *

• فساد « اليمين » فى بلاد العرب والمسلمين :

خامساً : وأهم من ذلك كله فى رواج الدعاية الاشتراكية وعلو صوتها . هو : فساد ما يسمى بـ « اليمين » فى بلاد العرب والمسلمين . هذا اليمين الغبى العاجز عن تطوير نفسه [1] ، والتخلص من عقده ، ومعالجة أخطائه وانحرافاته .. هذا اليمين الذى دمره ترفه وعبثه وغفلته وفساده فى أكثر بلاد العرب ، والذى بقى منها تَميد الأرض تحت قدميه ، وهو لا يزال غارقاً فى النعيم ، راتعاً فى اللهو ، متمتعاً بالامتيازات ، غافلاً عما يدور من بين يديه ومن خلفه ، وعن يمينه وشماله ، وسيظل فى هذه الغفلة وهذا الغباء حتى يحق عليه القول ، فَيُدَمَّر تدميراً .

هذا اليمين الذى يحاول الإصلاح بالترقيع ، ويعالج الأمراض الفتَّاكة بالأقراص المسكنة ، ويأخذ من الدين القشور دون اللباب ، ويكتفى بالعَرَض دون الجوهر .

---

(١) اذكر هنا مثلاً واحداً قريباً ، فيه أكبر الدلالة على خيبة اليمين العربى . ذلك هو فشل « اتحاد الإمارات العربية التسع » فى الخليج . فقد عجز حكام هذه الإمارات ، التى لا يتجاوز سكانها الأصليون نصف مليون نسمة – عن إقامة « اتحاد » بينها ، مع ضرورته الحيوية لنمو البلاد وسلامتها واستقرارها . ولم تستطع محاولات المخلصين فى إنجاح الاتحاد المنشود ، ولا مساعى السعودية والكويت المتكررة للوساطة والتقريب ، أن تحل العقد ، وتقرب الشقة . وانتصرت الأنانيات والعصبيات والأهواء الداخلية والضغوط الخارجية الخفية ، على المنطق وعلى المصلحة العامة المتوخاة للمنطقة من وراء الاتحاد .

وكان آخر الأنباء انفراد ست إمارات من إمارات « الساحل المتصالح » (تأمل هذه التسمية العجيبة التى توحى بأن الأصل فيما بين هذه الإمارات هو التنازع والخصام !) السبع بعمل اتحاد ضيق صغير فيما بينها ، وبقيت واحدة من السبع خارج هذا الاتحاد ، كما بقيت الإمارتان الكبيرتان : البحرين وقطر مستقلتين عنه أيضاً .

ومعنى هذا أن يكون فى هذه الرقعة التى تضم نصف مليون ثلاث دول أو أربع ، لكل منها سفاراتها وقناصلها ومندوبوها ، وغير ذلك مما يحتاج إلى نفقات وتكاليف لا ضرورة لها .

هذا اليمين الذى يحلو لبعض الناس – قصداً – أن ينسبوه إلى الإسلام ، وهو يقاوم الحركات الإسلامية الواعية ، كما يقاومها اليسار ، وإن اختلفت الأساليب .

ضعف هذا اليمين وعجزه وفساده هو الذى فتح سوقاً لليسار الثورى ، وإن كان لا يقل عنه عجزاً وفساداً .

وقد حُكِى فى الأساطير : أن ثعلباً ضغط على أرنب ، فصرخت .. فانتفش الثعلب وانتفخ .. فقالت له الأرنب : ليس لقوتك ، ولكن لضعفى !

فإذا راج اليسار لدى فريق من الناس ، فليس ذلك لقوة اليسار ، ولكن لضعف اليمين !

هذا اليمين الذى يعبث بالألوف والملايين ، والشعب من حوله يبحث عن لقمة تغذيه ، أو ثوب يواريه ، أو بيت يؤويه ، فلا يكاد يجده .. هذا اليمين هو أكبر داعية إلى الشيوعية والاشتراكية الثورية ، إنه يحاربها بأقواله ، ويدعو إليها بتصرفاته وأعماله

* *

سادساً : رواسب الكراهية والنقمة التى حفرها الغرب المستعمر فى أنفس العرب والمسلمين ، منذ احتلاله لديارهم وتحكمه من رقابهم ، وإهانته لكرامتهم ، وتحديه لدينهم ، وتعويقه لدنياهم .. وهذا جعل كل معارض للغرب ، وكل متحدٍّ له – أياً كان مذهبه – قريباً من قلوب العرب والمسلمين ، على حد قول القائل : « عدو عدوك صديقك » !

ولا زلت أذكر كيف كانت عواطف جمهور الناس فى بلادنا – إبّان الحرب العالمية الثانية – مع الألمان ضد الحلفاء ، واعتبر بعض الناس « هتلر » سيفاً من اللّه سُلَّ للانتقام من الإنجليز والفرنسيين وغيرهم من الكفرة المستعمرين ، حتى كان بعض العوام يسمونه « الحاج محمد هتلر » !!

وهو لون من التنفيس أو المقاومة السلبية ضد الغرب المتسلط البغيض .

ولقد زاد من موجة العداء للغرب موقفه من قضية فلسطين .. وتأييده الدائم لإسرائيل ، ودوره من قبل فى خلقها فى هذه المنطقة من عالمنا العربى الإسلامى خاصة .. وبروز الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الدور ، بوصفها الظهير العسكرى والسياسى والاقتصادى لإسرائيل .

هذا الموقف الغربى المتحيز الجائر .. جعل بعض الناس ينظرون بعين السخط إلى أنظمة الغرب الذى ذاقوا على يديه الصعاب والعلقم ، وينظرون بعين الرضا إلى ما يجرى من قِبَل خصمه « الأيديولوچى » وهو الاتحاد السوڤييتى ، والمعسكر الشرقى ، لم يكن ذلك حباً فى زيد ، ولكن كراهة فى عمرو .

ثم لما بدأت صلات بعض البلاد العربية تقوى بالاتحاد السوڤييتى - عن طريق السلاح والخبراء والقروض والدعاية - وبدأ السوڤييت يغيِّرون من موقفهم - شيئاً ما - تجاه القضايا العربية ، وفقاً لمخططهم فى كسب المنطقة والنفوذ إليها - كان لذلك أثره فى الغزو الفكرى الماركسى ، وفى التأثير على الرأى العام العربى والإسلامى .

صحيح أن للاتحاد السوڤييتى وجهاً استعمارياً آخر .. فقد ضم بلاداً إسلامية عريقة إلى جمهورياته بالقوة ، وفرض عليها الشيوعية بالإكراه ، وجعل يبيد العنصر الإسلامى بين ربوعها فى دهاء وصمت .. كما أن له مواقفه فى خلق إسرائيل وإبقائها [١] ، وما زال يرى أن إسرائيل خُلقت لتبقى .. ولكن هذا كله مطموس مغيب عن الشعوب بتأثير الدعاية من جانب السوڤييت ، والجهل من جانب المسلمين بالقضايا الإسلامية .

فإذا كان اليمين العربى - كما رأينا - يدعو إلى الماركسة بسلوكه المنحرف ، وترفه المهلك ، فإن اليمين الغربى - بتحيزه الفاضح ، وجوره البيِّن - هو الذى يدفع الناس نحو الاشتراكية دفعاً .



(١) انظر : موسكو وإسرائيل - دراسة مدعمة بالوثائق لبيان دور موسكو فى خلق إسرائيل وإبقائها للدكتور عمر حلبق .

● إفلاس الليبرالية الديمقراطية :

سابعاً : قصور الليبرالية الديمقراطية - أيديولوچية ونظاماً - على المستوى النظرى والعملى ، وثبوت فشلها وعجزها عن تلبية حاجات الإنسان النفسية والمادية ، والوفاء بحقوقه الاقتصادية والسياسية ، بسبب تصورها الناقص للحياة والإنسان ، وقيام نظامها الاجتماعى على أساس أن الفرد هو الأصل فى الدولة ، وهى إنما خُلقت لمصلحته ، وهو حر حرية مطلقة فى تصرفاته ونشاطاته كلها : الاقتصادية والفكرية ، والخُلقية .. ومهمة الدولة مقصورة على تنسيق حريات الأفراد حتى لا تتصادم .. أو على حفظ الأمن وحماية المِلْكية الخاصة (حماية الذين يملكون من الذين لا يملكون) .

ومعنى هذا أن تصبح الدولة حارساً لأملاك الأغنياء ، لا خادماً لمصالح الفقراء .. وتصبح حامياً لمكاسب الأقوياء ، لا عوناً وقوة للضعفاء .

معنى هذا : أن تكون الدولة حامية للإلحاد باسم الحرية الفكرية ، وللإباحية باسم الحرية الشخصية ، وللفوضى باسم الحرية السياسية ، وللمظالم الاقتصادية باسم الحرية الاقتصادية ، أو الملكية الفردية !

وثمرة هذا كله ، تفكك المجتمع ، وانهيار الأخلاق ، وبلبلة الأفكار ، وانتشار المظالم ، وثورات الأحقاد ، والبحث عن بديل - أى بديل - عن هذا النظام الفاشل الفاسد ، وهذه « الأيديولوچية » القاصرة العاجزة .. وهو ما جعل الباب مفتوحاً أمام الاشتراكية الثورية .

ولقد رأينا من المفكرين الغربيين أنفسهم مَن نقد الديمقراطية الغربية نقداً صارماً بيَّن عجزها وقصورها .. من هؤلاء المفكر الكاثوليكى « چاك مارتيان » الذى يقول :

« إن سبباً مهماً من أسباب فشل الديمقراطية الحديثة ، هو تقاعسها عن تحقيق إنجازات ضرورية فى النظامين السياسى والاجتماعى ، فأدى هذا التقاعس إلى رجحان التناقضات القائمة فى الاقتصاد المبنى على قوة المال التوسعية ، وعلى

أنانية الطبقات المتمولة ، وعلى انشقاق الطبقة العاملة ، المأخوذة بصوفية المبدأ الماركسى الثورى .. فحالت هذه التناقضات دون ترسيخ التعاليم الديمقراطية فى الحياة الاجتماعية ، وزاد من هذا الإخفاق عجز المجتمعات الحديثة عن مواجهة الفقر ، وتشويهها لإنسانية العمل ، وتقصيرها فى إزالة استغلال الإنسان للإنسان » [١] .

ويصدر عن المفكر الأرثوذكسى « نيقولا برديبف » نقد أشد ، فيقول : « لقد بدأت أزمة الديمقراطية منذ أمد بعيد .. وأول إخفاق لها هو عجز الثورة الفرنسية عن إنجاز ما وعدت به ، ولذلك أصبحت الديمقراطيات اليوم فى حالة قبيحة من الضعف والاستياء ، تأكلها الخلافات الداخلية ، وتنقصها الحياة ، ويستعصى عليها الأمل فى المستقبل ، فهى تنادى بالحرية ، ولكن هذه الحرية هى اللامبالاة تجاه الخير والشر ، والصواب والخطأ .. وقد بدأت ترتاب فيما تنطوى عليه آلية الاقتراع العام من حق » [٢] .

* *

● الجهل العميق بحقيقة نظام الإسلام :

ثامناً : هذه الأسباب كلها لم تكن كافية لاستبدال الاشتراكية الثورية بالليبرالية الديمقراطية ، لو لم يكن معها هذا السبب الهام العميق ، وهو الجهل بالإسلام .. بوصفه « أيديولوجية » شاملة متفردة ، ونظام حياة كاملاً ، أودع الله فيه من الأصول والأحكام والخصائص ، ما يكفل السعادة والطمأنينة والحياة الطيبة للفرد ، وللأسرة ، وللمجتمع .. وللعالم كله ، لو التزم الناس بمنهجه ، واهتدوا بهداه .

ولم يأت هذا الجهل اعتباطاً ، بل جاء نتيجة منطقية للغزو الفكرى ، الذى مارسه الاستعمار والتبشير فى بلادنا منذ زمن طويل ، كما بيّنا ذلك فى الفصل الأول من هذا الكتاب .

---

(١) الإسلام وتحديات العصر ص ١٣٥ - ١٣٦

(٢) نفس المرجع السابق .

وكان أكثر الناس جهلاً بحقيقة نظام الإسلام هم الذين هيأت لهم الأوضاع المخططة المدروسة أن يكونوا فى موضع القيادة الفكرية والسياسية للشعوب العربية والإسلامية ، سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين .

لهذا لم يكن غريباً أن يبحثوا عن أى بديل لليبرالية الهزيلة ، إلا الإسلام ، وأن يولوا وجوهم شطر كل قِبْلة إلا شطر تراثنا وحضارتنا الربانية الإنسانية ، وأن يفتشوا عن أى مصدر للإلهام إلا أن يكون القرآن ، أو هَدْى محمد عليه الصلاة والسلام .

لقد سلبهم الاستعمار الثقافى الثقة بأنفسهم ، بحضارتهم ، بتراثهم ، بنبيهم ، بقرآنهم ، بربهم عَزَّ وجَلَّ !

وغرس فى مكان ذلك كله الثقة بالغرب وحضارته وثقافته وأفكاره ونظمه وتقاليده ومُثُله وقِيَمه ، وكل ما يجىء من عنده .

وكان هذا هو أعظم نصر حققه الغرب فى ديار العرب والإسلام .

وكانت هذه هى أفدح خسارة منى بها العرب والمسلمون ، إنها خسارة دونها ما سفكه الغزاة المستعمرون من دماء ، وما استنزفوه من ثروات المنطقة وخيراتها سراً وعلانية .

وأى خسارة بل أى نكبة أكبر من أن تجد مسلماً - من أبوين مسلمين ، وأجداد عريقين فى الإسلام - لا يعرف من دينه شيئاً إلا ما لُقِّنه - أو يُلَقَّنه - على أيدى الخواجات المبشِّرين والمستشرقين ؟! أن تجد محمداً وأحمد ، ومصطفى وحسناً وحسيناً وعبد اللّه وعبد الرحمن .. وغير ذلك مما حُمِّدَ وعُبِّدَ من الأسماء ، وهم - مع هذا - يتنكرون للإسلام ، وينظرون إليه من خلال نظرة الأوروبيين فى عصر التنوير إلى المسيحية والكنيسة ورجال الكهنوت !!

* * *

● عجز القوى الإسلامية عن علاج هذا الجهل :

ولم تستطع القوى الإسلامية إلى اليوم أن تعالج الجهل المتفشى - لدى جمهور المثقفين - بدينهم وتراثهم وحضارتهم .

أولاً : لأنه من نوع « الجهل المركّب » فهم يجهلون ، ويجهلون أنهم يجهلون ، بل هم ينظرون إلى أنفسهم أنهم وحدهم الدعاة العارفون بحقائق الوجود والكون والحياة ، فكيف يضعون أنفسهم موضع التلاميذ لأناس يعدونهم متخلفين رجعيين : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُواْ أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ، أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لا يَعْلَمُونَ ﴾ [1] ..

وثانياً : لأن بعض القوى الإسلامية - أو المحسوبة على الإسلاميين - ينقصها الفهم الصحيح لحقيقة الإسلام .. وشمول رسالته ، وخصائص نظامه للحياة ، وتصوره للوجود ، وهى إنما تهتم بجانب واحد من الإسلام على حساب جوانب أخرى ، وهى لا تستقى فهمها للإسلام من ينابيعه الصافية الأولى : الكتاب والسُنّة كما فهمها الصحابة ومَن تبعهم بإحسان من سَلَف هذه الأمة ، بل تتلقى فهمها من الطوائف التى تنتسب إليها ، دون نقد ولا تمحيص ، وبخاصة أقوال المتأخرين من المؤلفين فى عصور الابتداع والتقليد وانحطاط التفكير الإسلامى والسلوك الإسلامى .

وثالثاً : لأن بعض هذه القوى شغلها الدفاع عن نفسها ، والرد على خصومها التاريخيين والمعاصرين ، أكثر مما شغلها الدفاع عن رسالة الإسلام ، وأمة الإسلام ، وحكم الإسلام ، ومصاير المسلمين ، والرد على خصوم الإسلام الحاضرين ، وأعدائه المتربصين به من كل جانب من صهيونيين وصليبيين وشيوعيين ، ووثنيين ، ومنافقين .

ولهذا تجد فى بلد إسلامى صراعاً بين المذهبيين واللامذهبيين ، وفى بلد ثان

---

(١) البقرة : ١٣

حرباً بين السَلَفيين والمتصوفين ، وفى بلد آخر جدلاً بين الحنفيين وأهل الحديث .. إلى غير ذلك من الفِرق والجماعات .. فى حين أن اللادينيين يحاربونهم جميعاً ، وإن تفاوتت درجة الحرب طبعاً .

إن بعض هذه الطوائف - المنسوبة إلى الإسلام وثقافته - تؤثر تأييد الماركسيين ، ومناصرة القوميين العلمانيين ، على أن تقف فى صف جماعة إسلامية خالصة الإسلام ، لأنها تعارضها فى فهم بعض القضايا الجزئية للعقيدة أو للشريعة الإسلامية !

ورابعاً : لأن بعض القوى الإسلامية مشغول - كل الشغل - بقضايا جزئية ، أو قضايا فات أوانها ، أو بمعارك جانبية أو وهمية ، عن المعركة الكبرى ، وعن القضية المصيرية الأولى .

إن بعض القوى الإسلامية استهلكها الجدل والتنازع حول مشكلة « خلق القرآن » أو « آيات الصفات وأحاديثها » أو « أفعال العباد » وما فيها من خلاف ، وما شابهها .

وآخرون شغلهم استنباط علوم الطب والفيزياء والفلك والذَرّة من القرآن الكريم .

وغيرهم يرد على شبهات المعتزلة أو الجهمية أو الخوارج أو غيرهم من الفِرَق التى لم يعد لها وجود إلا فى الكتب ! ويدع شبهات الشيوعيين والمبشِّرين والمستشرقين ، وتلاميذهم وعملائهم فى بلاد المسلمين !

هذا مع أن المعركة الفكرية الأولى الآن هى معركة العقيدة الإسلامية .. معركة « لا إله إلا الله محمد رسول الله » ، وقضية العرب والمسلمين الأولى الآن هى : هل يقادون بهداية الإسلام ، ومنهجه الرحب ، وشريعته السمحة ، أم يقادون بمبادىء وحلول مستوردة من الشرق أو الغرب ؟

وكل تبديد للطاقات الإسلامية ، أو تحويل للقوى الإسلامية عن هذه القضية ، وتلك المعركة ، هو فى الواقع إضعاف للإسلام فى مجابهة أعدائه ، وتفريق

لجنوده حيث يجب أن يجتمعوا ، وخيانة له وطعن فى ظهره ، حيث يجب أن يؤمَّن ويُحمى .

وخامساً : لأن القوى الإسلامية الواعية ، التى فهمت الإسلام فهماً صحيحاً ، وآمنت به إيماناً عميقاً ، ووقفت حياتها وجهودها على نصرته والدعوة إليه - ديناً ودولة ، عقيدة ونظاماً ، عبادة وقيادة ، مصحفاً وسيفاً - تكالبت عليها كل القوى المعادية لحكم الإسلام ، ولعودة نظامه إلى الحياة ، فى الداخل والخارج ، فلا تكاد هذه الطلائع الإسلامية الواعية المؤمنة تخرج من محنة إلا لتدخل فى أخرى ، ولا تكاد تلتقط أنفاسها حتى تدبر لها مكيدة أو مؤامرة جديدة ، بحيث لا تجد وقتاً تفيق فيه من توالى الضربات الوحشية على رأسها ، فضلاً عن حملات التشويش والتشويه والتنفير .

إن هذه الطلائع هى مبعث الأمل ، فى تغيير الأفهام السطحية والجزئية والتحريفية للإسلام ، إلى فهم شامل صحيح لهذا الدين ، وإلى وعى عميق لرسالته ، يرد إليها فطرتها ، ووضوحها وشمولها وصفاءها وتناسقها وتوازنها .

وهى أيضاً مناط الرجاء فى مطاردة الفكر العلمانى - الليبرالى والماركسى معاً - الذى عشش فى كثير من الرؤوس ، وإعطائها فكراً إسلامياً نقياً من الشوائب والزوائد والانحرافات .

ومهما يكن من المحن المتتابعة على هذه الطلائع ، فواجبها أن تعمل - جهد طاقتها - على مجابهة الغزو الفكرى ، ومطاردة الاستعمار الثقافى ، وتقديم « الإسلام الكامل » صافياً للدارسين والراغبين ، كما يُقدَّم اللبن من بين فرث ودم ، خالصاً سائغاً للشاربين .

* * *

خاتمـــة

أحسب أن هذه الدراسة قد أثبتت بوضوح أن أمتنا لم تكن فى حاجة إلى حلول مستوردة مستمدة من أيديولوچيات أجنبية عنها ، وأن هذه الحلول المصطنعة لم تكن حتمية تاريخية ، وأكثر من ذلك أنها لم تكن ملائمة ، وأكثر من هذا وذاك أنها كانت معوقة وضارة بدنيا أمتنا ، فضلاً عن مناقضتها لدينها .

وقد حاولت من خلال هذا البحث أن أعطى صورة صادقة لأمتنا تحت سلطان « الأيديولوچيات » المستوردة ، وما جنته عليها بتلك الحلول الدخيلة ، فى مادياتها ومعنوياتها .. ولم أحاول - فى نقل هذه الصورة - أن أتكلم أنا ، بل تركت الوقائع تتكلم بصوتها العالى ، كما لم أحاول أن أستشهد إلا بأصحاب الشأن أنفسهم ، محاولاً أن أكون موضوعياً ما استطعت .. أما التحليل والتعليل فهو لى ، استمددته من منطقى كمسلم ، ومن تجاربى كعربى ، ومن تفكيرى كإنسان .

وكل ما أرجوه من أنصار الحل الليبرالى ، أو الحل الاشتراكى ، أن يقرأوا كتابى بعين المنصِف لا بروح المتهِم ، وأن يفتحوا صدورهم ، لما فيه من نقد قد يشتد ويقسو فى بعض الأحيان ، ولكن عذرى أن الأمر يتعلق بدين ورسالة ، وبمصير أمة ، ومستقبل حضارة .. كما أن تجبر الجاهلية ، وضغطها الخانق على دعاة الإسلام ، ورفضها لكل لغة للتفاهم إلا للسياط تلهب ، وللنيران تكوى ، وللمشانق تقتل .. وافتراءها على البرآء العيب ، كل هذا جعلنا نتحدث ونكتب بحرارة المظلوم ، ومرارة المكلوم .. ومن حق الملدوغ أن يتأوه ، ومن حق الثكلى أن تبكى .. وقديماً قالوا : « ليست النائحة كالثكلى » !

لقد آن لنا أن نرحب بحرية الكلمة ولو كانت معارضة لاتجاهنا أو سياستنا ، فنحن لن نستفيد شيئاً - بل نتضرر كثيراً - إذا أخرسنا الألسنة ، وكسرنا الأقلام ، فقد خلق الله الألسنة لتتكلم ، والأقلام لتكتب وتعبر .

ويزداد تضررنا إذا نحن أسكتنا الألسنة والأقلام الحرة ، وأرخينا العنان لألسنة المداحين ، وأقلام المنافقين .. وكذلك إذا تركنا لوناً فكرياً واحداً يعرض نفسه دون مزاحم أو منافس ، محتكراً سوق الصحافة والإعلام ، والتأليف والترجمة والنشر .. فنفرض على المجتمع بضاعة كبضاعة الفكر الماركسى اللينينى الدخيل ، على حين توضع كل الحواجز والمعوقات فى طريق الفكر الإسلامى الأصيل !

والمعقول أن يكون الأمر بالعكس تماماً : أن ينفرد الفكر الإسلامى بالسوق فى أرض الإسلام ، وديار المسلمين ، ككل البضائع الوطنية فى بلاد تسير فى ظل اقتصاد موجّه !

فإذا لم يكن « الانفراد » للفكر الإسلامى ، فلتكن له - على الأقل - الأولوية فى العرض والترويج والحماية والرعاية .

فإن لم يكن هذا ولا ذاك ، فأدنى ما يقبله منطق أن نُسوِّى بين الأصيل والدخيل ، ولا نُضيِّق - كل التضييق - على البضاعة الوطنية .. ونفسح المجال - كل المجال - للبضاعة المستوردة .. أدنى ما يقبله المنطق هنا أن ندع سوق الفكر مفتوحة للجميع .. خاضعة لقانون العَرْض والطلب ، وكلٌ يعرض ما عنده ، والكلمة الأخيرة للشعب ، والبقاء للأصلح .

لهذا ، أرجو من أولى الأمر فى بلادنا العربية ، القائمين على رقابة المطبوعات فيها : ألا يحولوا بين هذا الكتاب وبين الراغبين فى قراءته ، فهم يُخرجون كل عام مئات من الكتب تؤيدهم وتخدم اتجاههم وسياستهم ، إلى جوار المجلات ، والصحافة والدوريات المختلفة ، فضلاً عن الإذاعة والتليفزيون ، فكيف يخاف مَن يملك هذه الأجهزة الجبارة كتاباً معيَّناً يوزع منه آلاف محدودة ؟!

وليت شعري ، ماذا يضير القوم أن يظهر في سوق الفكر كتاب يعارضهم أو يخالف وجهتهم ، قد يجدون هم فيه - أو يجد فيه غيرهم - كلمة تنبه غافلاً إلى الحق ، أو تذكّر ناسياً بالله ، أو ترد متطرفاً إلى الاعتدال .

وليس في الناس أحد أصغر من أن يَنصح ، ولا أكبر من أن يُنصح .

ورحم الله عمر الذي قال لمن نصحه حين قال له : اتق الله يا عمر : « لا خير فيكم إذا لم تقولوها ، ولا خير فينا إذا لم نسمعها » .

ولم يكن عمر رضى الله عنه يرحب بالنقد فقط ، بل كان يدعو إليه ويغرى به ، بمثل قوله : مَن رأى منكم فيَّ اعوجاجاً فليقوِّمه .. فلما قال له رجل : لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا ، لم يأمر بالقبض عليه ، ولم يضع اسمه في القوائم السود ، بل لم يتمعر وجهه غضباً لهذه الكلمة ، وإنما قال : الحمد الله ، الذى جعل في رعية عمر ، مَن يقوِّمه بسيفه إذا تعوَّج !

هذا ، ونحن لا نقوِّم بالسيف بل بالقلم .

إن سياسة استمرار « إغلاق النوافذ » على الشعب ، وحبسه في « إطار » فكرى معيَّن - بدعوى حمايته من أعدائه « الرجعيين » أو من « الثورة المضادة » ، أو غير ذلك - فيه اتهام للشعب بالقصور والطفولة ، وحاجته إلى وصاية دائمة من فئة من الناس ، تتحكم فيه تحكم « القَيِّم » في اليتيم القاصر .. وفضلاً عن ذلك فإن هذه السياسة « إغلاق النوافذ » لا تنتج إلا فساد الهواء ، وسرعة قابليته للتلوث وانتشار الأمراض .

أما « النوافذ المفتوحة » فبها يتجدد الهواء ، وتتجدد معه الحياة والنشاط .

إن أمتنا أحوج ما تكون إلى الحوار البنَّاء ، والمناقشة الحرة ، وخصوصاً حول الأهداف الكبرى ، وحول القضايا المصيرية ، وحول الاتجاهات الفكرية (وبالأخص بعد أن جربنا سياسة الضغط والاستبداد ، فلم نجن من ورائها إلا الهزيمة والعار ، والفساد والانهيار) .. فمن خلال هذا الحوار الشجاع ، والجو الطلق ،

تتلاقح الآراء ، وتنضج الأفكار ، ويتميز الصواب من الخطأ ، والصحيح من الزيف : ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ ﴾ [1] ..

إن أخطر ما نعانيه فى هذه المرحلة من تاريخنا ، أن الأنظمة الحاكمة تعتبر « الكلمة الحرة » مؤامرة عليها ! وتعتبر « الكتاب الحر » بضاعة ممنوعة ! كأنما هو قنبلة يُخشى أن تتفجر .. أو رصاصة يُخشى أن تنطلق ، مع أن التفكير فى تفجير القنابل ، وإطلاق الرصاص ، إنما يأتى نتيجة الكبت للأفكار ، أو الحبس للألسنة والأقلام ! وشدة الضغط تولد الانفجار ، كما هو قانون الطبيعة والحياة !

إن الخطأ - كل الخطأ - أن يُرغم الناس - كل الناس - على اتجاه فكرى أو سياسى واحد ، فمَن عارض ذلك كان عميلاً أو خائناً أو عدواً .. إن هذا ضد طبيعة البَشر ، الذين خلقهم الله مختلفين ، ولو شاء لجعلهم أمة واحدة !

إن كتابى هذا ليس موجّهاً ضد شخص معيَّن ، ولا ضد فئة معيَّنة ، ولكنه موجَّه ضد كل مَن يثنى عنان هذه الأمة عن غايتها ، أو يضلها عن طريقها ، أو يقف حائلاً بينها وبين العودة إلى دينها .. ضد الذين يملأون آذان الشعوب بكلامهم الدخيل صباح مساء ، ولا يسمحون لأحد غيرهم أن يقول للشعب كلمة واحدة .

ضد الذين يتآمرون على هذه الأمة فى ظلمة الليل ، ويتظاهرون بالحماس لها والدفاع عنها فى ضحوة النهار !

ضد المتألهين فى الأرض الذين يريدون أن يجعلوا من أقوالهم « قرآناً » ، ومن أفكارهم « عقيدة » ، ومن تجاربهم « شريعة » ، تساق الأمة إلى اتباعها ، دون أن يسمحوا لها أن تعيش وفقاً لقرآن ربها ، وعقيدته وشريعته المنزّلة المعصومة .

---

(١) الرعد : ١٧

أما الذين أخطأوا الطريق غافلين أو مضلَّلين عنه ، أو جاهلين بحقيقته وعواقبه ، فإنى أدعوهم من كل قلبى أن يراجعوا أنفسهم ، ويغيِّروا مواقفهم ، فإن الدين والعلم والتجربة ، كلها تفرض علينا ضرورة التغيير ، والبحث عن سبيل أخرى غير سبيل « التغريب » الذى أهدر طاقتنا ، وعوّق سيرنا ، عدداً من العقود .

لقد دخلنا جحر الغرب مرة فلدغتنا عقرب الليبرالية .

ثم دخلناه مرة أخرى فلدغتنا أفعى الاشتراكية .

ولو كنا مؤمنين حقاً ما لُدِغنا من الجحر الواحد مرتين .. لكن ضعف إيماننا ، فتكرر لدغنا !

والمؤسف حقاً أن نُلدغ مرتين ولا نعتبر .. وكأنما نريد أن نبقى الدهر فى جحر العقارب والأفاعى !

بَيْد أنى أحسّ أن عهداً جديداً يوشك أن يبزغ فجره على شعوبنا ، بعد أن تكشف لها عوار الاتجاهات المستوردة : يمينها ويسارها ، غربيها وشرقيها .. وبعد أن تبينت جناية هذه الاتجاهات على شخصيتها وعجزها عن حل مشكلاتها ، وإفلاسها فى تحقيق آمالها ، وإثبات ذاتها .

أجل .. أُحسّ أن الفكر المستورد قد أخذ يفقد بريقه ، وأن موجة الغلو « الثورى » قد بدأت تنحسر ، وأن بلداً كمصر العربية المسلمة بشعبها وبتاريخها ، قد طفق يراجع نفسه ، ويقترب من الوسط ، ويتخلص من كثير من « العُقَد » التى كبّلته طيلة سنوات مضت ، إذا صدقت الأنباء ، وصحّت الاستنتاجات .

وهذا ما يجعلنا نؤكد القول : إن الدور القادم ليس لليمين ولا لليسار ، ليس للحل الليبرالى ولا للحل الاشتراكى ، فكلاهما قد جرّب حظه ، واستنفد وقته .. وإنما الدور القادم للحل الطبيعى ، والحل المنطقى ، والحل الحتمى ، لمشكلات هذه الأمة ، وهو : « الحل الإسلامى » ، ولا شىء غير الحل الإسلامى .

* * *

محتويات الكتاب

الصفحة

لماذا فشلت الليبرالية الديموقراطية عندنا .. ؟
(١٠٧ - ١٣٧)

الصفحة

فشل الحل الاشتراكى الثورى
(١٣٨ - ١٧٣)

الوحدة العربية فى عهد الثورة الاشتراكية
(١٧٤ - ٢٠٠)

الصفحة

مصير الحرية فى عهد الاشتراكية الثورية
(٢٠١ - ٢٢٧)

الاشتراكية .. أو مجتمع الكفاية والعدل
(٢٢٨ - ٢٤٥)

الصفحة

الاشتراكية الثورية وتحرير فلسطين
(٢٤٦ - ٢٥٥)

فشلهم فى ميدان الأخلاق
(٢٥٦ - ٣٢١)

الخطأ الأكبر للاشتراكيين الثوريين
(٣٢٢ - ٣٤٣)

الصفحة

كيف وجدت الاشتراكية لها سوقاً ؟
(٣٤٤ - ٣٥٧)

* * *

رقم الإيداع : ٣٤٠١ / ٩٣
I.S.B.N : 977 - 225 - 030 - 6

هذا الكتاب

● إن الغضب الذى تعودنا أن نصبه علي الأفكار الدخيلة والمستوردة ، والغريبة عن الفكر الإسلامى الأصيل ، من فوق المنابر أو على صفحات الصحف ليس هو الحل الأمثل لكى نصفيها ونجتث أصولها من ديارنا الإسلامية .. وإنما الحل الصحيح هو أن نناقش هذه الأفكار . ونواجه الفكرة ، بالفكرة .. ونكشف عن أصل « **الداء** » . ثم نقدم **الدواء** .. وهذا ما تكفلت به هذه السلسلة «**حتمية الحل الإسلامى** » التى تتكون من ثلاثة كتب - منفصلة :

١ - الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا .

٢ - الحل الإسلامى فريضة وضرورة .

٣ - بينات الحل الإسلامى وشبهات العلمانيين والمتغربين .

● وهذا الكتاب « **الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا** » يتصدى لهذه القضية ولا يقف عند حدود البحث عن عورات هذه الحلول المستوردة ، وتعريتها ، وكشف مساوئها ، وأساليب خداعها وزيفها ، وما أدت إليه من التحلل والضياع وإنما يواجهها بالفكر الإسلامى الأصيل .. فيكشف « **كيف عزل الإسلام عن قيادة المجتمع** » ويوضح « **فشل الديمقراطية الليبرالية فى بلادنا** » وكذلك « **فشل الحل الاشتراكى الثورى** » ويبين مدى « **الوحدة فى عهد الثورة الاشتراكية** » وماذا كان « **مصير الحرية** » ؟ ... إلخ .

● والمؤلف هو الدكتور يوسف القرضاوى .. أحد كبار الدعاة . ذوى الفكر الإسلامى الأصيل ، يعرض قضية تعايش أذهاننا ووجداننا - بصراحة وشجاعة - يحلل « **الداء** » من الواقع والأحداث .. ويصف « **الدواء** » من شريعة الله - التى لا تقبل التجزئة - ومن الفكرة والتجربة - معاً - التى قامت عليها هذه الشريعة بالأمس .. والتى ارتضاها الله لعباده .. ولا بديل غيرها .

● ويسر « **مكتبة وهبة** » أن تقوم بنشر هذا الكتاب - الذى يعتبر ناقوساً يدق فى وجدان الأمة الإسلامية لتعرف الدور الذى لعبته « **الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا** » .

مكتبة وهبة